الإسلام والقضايا المعاصرة

سمو الأميرة بسمة بنت طلال

أ. د. أحمد صدقي الدجاني
أ. د. آمان كبارة شعراني
أ. د. جلال أمين
أ. د. عبدالملك مرتاض
أ. د. فهمي جدعان
أ. د. فاليريا بياشنتيني
د. لارس لونباك
د. مهدي الحافظ





الإسلام
والقضايا المعاصرة

رقم الإيداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٣/٥/٨٥٢)

٢١٠
ندو ندوة الإسلام والقضايا المعاصرة/إعداد اللجنة الوطنية العليا
لإعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية .ــ عمان ، دار أزمنة،
٢٠٠٣.
(٢٦٠) ص.
ر.أ. ٢٠٠٣/٥/٨٥٢.
الواصفات ،/الإسلام//الثقافة الإسلامية/

◆ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل المكتبة الوطنية

رقم الإجازة المتسلسل ٧٨٣/ ٤/ ٢٠٠٣
ISBN 9957-09-131-X (ردمك)

☐ الإسلام والقضايا المعاصرة : أوراق مؤتمر
☐ الطبعة الأولى : 2004

أزمنة ®
أزمنة للنشر والتوزيع
تلفاكس : ٥٥٢٢٥٤٤
ص.ب : ٩٥٠٢٥٢ عمّان ١١١٩٥ الأردن
شارع وادي صقرة، عمارة الدوحة، ط ٤
E.mail:Elias@Farkouh.Net

☐ تصميم الغلاف : أزمنة (الياس فركوح).
☐ فرز وسحب الأفلام : الشروق.
☐ التنضيد والإخراج الداخلي : أزمنة (نسرين العجو، إحسان الناطور).
☐ تاريخ الصدور : 2004.

الإسلام والقضايا المعاصرة

أوراق المؤتمر الذي عُقد في عمّان
١٦ - ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٢

سمو الأميرة بسمة بنت طلال

أ. د. أحمد صدقي الدجاني — أ. د. آمان كبارة شعراني
أ. د. جلال أمين — أ. د. عبدالملك مرتاض
أ. د. فهمي جدعان — أ. د. ڤاليريا بياشنتيني
د. لارس لونباك — د. مهدي الحافظ





المحتويات

مؤتمر الإسلام والقضايا المعاصرة

مدخل عام

يُعتَبرُ هذا المؤتمر واحداً من أبرز المؤتمرات التي عقدت في خضم احتفال الأردن بإعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢ ، وقد حظي بدعمٍ وتأييد من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله رئيسة اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية ، تأكيداً عملياً لاهتمام جلالتها بهذا اللقاء الذي ضمّ نخبة ممتازة من الباحثين، لدراسة موقف الإسلام من الديمقراطية والحريّة وحقوق الإنسان ، وقضايا المرأة، والنظام العالمي الجديد ، والحوار مع الآخر.

افتتحت سمو الأميرة وجدان علي نائبة جلالة الملكة رانيا العبدالله المؤتمر وشاركت في معظم جلساته.

وقد قُدم على مدار يوميّ السادس عشر والسابع عشر من كانون الأول لعامِ ٢٠٠٢، تسعُ أوراق علمية في أربعة محاور، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول : (الإسلام وقضايا الديمقراطية والحريّة وحقوق الإنسان) حيث قدّم الأستاذ الدكتور عبدالملك مرتاض/عضو المجلس الإسلامي الأعلى في الجزائر ورقة بعنوان «الإسلام والديمقراطية» جاء فيها أنّ الديمقراطية في الإسلام موضوع عالجته مئات الدراسات من قبل ، وأنّه يمكن للشورى الإسلامية أن تكون إما بديلاً للديموقراطية وإما رافداً يرفدها بالقيم والتجارب. وأشار الباحث إلى ضرورة ملاحظة أنّ التراث الإسلامي لم يُدرس دراسة مستفيضة وعميقة للتوصل من خلاله إلى مرجعية لديمقراطية إسلامية تتلافى عيوب الديمقراطية الغربية التي ذهب بعض المفكّرين العرب المعاصرين إلى أنّها لم توجد وجوداً حقيقياً قبل الإسلام قط مُستشهداً برأي العقّاد .

ويرى الباحث ضرورة الإفادة من التجربة الديمقراطية كما تمارس اليوم لدى الغرب، مع وجوب الاستنارة بنظام الشورى الإسلامي، لصياغة نظرية ديمقراطية إسلامية تستنير بحداثة الديمقراطية وبمضمون التراث الإسلامي حول مفهوم الشورى.

كما يؤكّد أنّه لا يمكن استنساخ الصورة الديمقراطية الغربية بحذافيرها ، وتطبيقها بكل تفاصيلها و علاّتها على مجتمعاتنا العربية الإسلامية وكأننا أمّة خارجة من وراء التاريخ. بل يهيب بالمفكّرين الإسلاميين إلى تكثيف الاهتمام ، جماعياً وفردياً، من أجل العكوف على التجربة الإسلامية في تسيير دفة الحكم، وصياغة نظام ديمقراطي إنطلاقاً من التجربة الثرية والمتنوّعة في الزمان والمكان، حتى لا تظل التجربة الإسلامية مجرّد مرجعية متخفيّة.

أمّا الورقة الثانية في هذا المحور، فقد كانت للدكتور مهدي الحافظ حيث تحدّث الباحث عن مصادر الفوضى الفكرية التي تكتنف موضوع الإسلام وقضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، مشيراً إلى مصدرين اثنين : أولهما خارجي ونابع من دوائر معيّنة في البلدان الصناعية المتقدّمة وبخاصة أمريكا وأوروبا ومنها الأوساط الصهيونية ، يتركّز هدفها على تحميل الإسلام مغبّة ومسؤولية الصراعات الراهنة ، متخذة من أسطورة صراع الحضارات أو صراع الأديان ستاراً لمآربها الحقيقية، وثانيهما داخلي ويتركّز عملياً وفكرياً في «خطف الإسلام» من جانب قوى أو تيارات سياسية تدعو إلى مواقف خاطئة وتستخدم الإسلام ذريعة لممارسة ضارة وعقيمة تحت شعارات عدّة. ويتحدّث الباحث في الورقة عن كيفية معالجة الإشكالية للتوفيق السليم بين طرفيها.

وقد أدار الجلسة الاولى الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الدوري وَبَدأها بمداخلة مستثيرة أثار فيها مجموعة من الأسئلة المهمة منها .

كيف قامت الديمقراطية في الغرب؟

هل الديمقراطية نظرية وفكر أم هي مؤسسات وممارسات؟

لماذا لا تقترن الديمقراطية في البلاد العربية بالتطبيق؟

هل يتوازى مفهوم الشورى مع مفهوم الديمقراطية من الناحية النظرية؟

هل الشورى ملزمة للحاكم ؟

هل حدث تطوّر في مفهوم الشورى في عصرنا ؟

أما الجلسة الثانية المخصصة للمحور الثاني للمؤتمر وهو بعنوان «الإسلام وقضايا المرأة»، والتي تولّى رئاستها الاستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد؛ فقد قُدّمت فيها ورقتان : الأولى لسمو الأميرة بسمة بنت طلال، حيث أشارت سموها إلى التحدّيات التي تواجه المرأة المسلمة و تقف في سبيل تقدّمها: كالأميّة ، وتردّي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتهميش السياسي، والآثار المترتبة على العولمة الثقافية بالنسبة للمرأة المسلمة وتبنّي الغرب للصور النمطية الإعلامية حول العرب المسلمين بعامة والمرأة المسلمة بصورة خاصة، كما تناولت الورقة قضية اغتراب المرأة المسلمة وما يواكب ذلك من تعرّضها لخيارات كتغيير قيمها أو الانغلاق الثقافي والاجتماعي، إضافة إلى شعور المرأة المسلمة في المهجر بالغربة. وفي نهاية الورقة طرحت سموها التساؤل التالي : هل تريد المرأة المسلمة أن تكون جزءاً من العالم المتغيّر، وإذا أرادت ذلك، هل هي مستعدة له؟، وأين سترسم الخطّ الفاصل بين أنماط الحياة الجديدة وبين خصوصيتها كامرأة مسلمة، وكيف يمكن التوفيق بين هذه الخصوصية واستحقاقات العصر.

أمّا الورقة الثانية في المحور الثاني فقد قدّمتها الدكتورة أمان كبارة شعراني وتناولت فيها مجموعة من المحطّات أهمها : العولمة والإسلام والمرأة، الاجتهاد في الإسلام والعوامل المؤثرة فيه على المرأة، ثم المرأة المسلمة والمساواة ، وإجراءات وتوصيات لإصلاح قضايا المرأة المسلمة في ظل العولمة ، منتهيةً إلى أنّ المسيرة أمام المرأة المسلمة طويلة ، ومن شروطها المثابرة باعتبارها مسيرة اصلاح مدني شجاع ومتجدد ، ومن شروطها المعرفة القائمة على الولاء الصافي للحقيقة ونقاوة الحقيقة في طلب الإيمان، لأنّ الإيمان حق وحقيقة، ولأن الرحمن أعدل العادلين، فكيف لا يؤخذ من عدله؟، وقد أثارت هذه الورقة جدلاً وتساؤلات كثيرة نظراً لما تضمّنته من رؤى غير تقليدية.

المحور الثالث : وقد عُقد برئاسة الدكتور عبدالسلام العبادي وتضمّنَ ورقتين في موضوع «الحوار مع الآخر في الإسلام» . الورقة الأولى للأستاذ الدكتور أحمد صدقي الدجاني ، والثانية للأستاذ الدكتور لارس لونباك.

تناول الباحث في الورقة الأولى شرح دلالة مصطلح «الإسلام» من حيث كونه ديناً وحضارة ثم عرّف بإيجاز عبارة «قضايا العصر» ، وشرح المقصود من مصطلح «الآخر» مقدّماً هذه القضايا

من منظور الإنسان ومحيطه الحيوي ، فبيّن واقع عالمنا الحضاري وما فيه من مشكلات، وإمكانية المعالجة والمواجهة وما ينجم عنها من أخطار ، منتقلاً بعد تحديد المفاهيم إلى الخوض في الحوار مع الآخر في الإسلام حيث أشار إلى الأساس النظري الذي أرساه الإسلام للحوار كي يكون الانطلاق منه، ثم بَيّنَ أهداف الحوار من منظور إسلامي ، كالتعارف ، وتعزيز المعرفة بالآخر ، والسعي للتعاون ، وعمل البر والتقوى ، والجهر بالحق في الأمور التي تهم الإنسانية ، كما تطرّق الباحث إلى الحوارات التي مرّت في العقود الستة الماضية ، ومنها الحوار الإسلامي المسيحي، وحوار الأديان ، والحوار العربي الأوروبي، وحوار الحضارات، كما تناول موضوعات الحوارات من حيث الموقف العَقَدي المبدئي من قضايا مقاومة العنصرية والعدل الاجتماعي والحريّة والمسؤولية والسلام القائم على العدل ، كما وقفَ الباحث أمام قضية القدس باعتبارها رمزاً لقيم حضارة الإسلام وما تعرّضت له من عدوان الآخر.

أمّا ورقة الاستاذ لارس لونباك فقد تضمّنت توكيداً بأنّ حوار الحضارات ، بما هو تبادل حرّ ومنفتح على المعرفة والافكار قد أصبح أمراً ضرورياً للحصول على شراكة بناءه بين الثقافتين الغربيّة والاسلاميّة ، كما تضمنت توكيد الحاجة الماسّة إلى استراتيجيّة طويلة الأمد لتجنب الخوف الدائم والمواجهة غير المحدودة .

المحور الرابع : «النظام العالمي الجديد ـ رؤية إسلامية» وقد قدّمت فيه ثلاث أوراق ، وأدارت جلسته السيدة ليلى شرف ، حيث قدّم الدكتور جلال أمين ورقة بعنوان «العرب والمسلمون والنظام العالمي الجديد» مبيّناً أنّ ظهور حملة الترويج لشعارات وأفكار جديدة مثل نهاية التاريخ وصراع الحضارات، والتغنّى بمزايا العولمة واحترام حقوق الإنسان والديمقراطية والتعدّدية ، قد اقترن بانتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفياتي.

وفي الصورة العامة للنظام وجد العرب والمسلمون أنفسهم يوصفون بالتعصّب والتطرّف والإرهاب ومقاومة تيار العولمة والاعتداء على حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية والتعدّدية، والعجز والفشل في اللحاق بركب التقدّم العلمي وتحرير المرأة ... وغيرها .

وتحدث الباحث عن ردود الفعل من جانب العرب والمسلمين إزاء هذه الحملة الحضارية ضدهم واقترح آلية التصدّي لهذه التداعيات.

أما الورقة الثانية في هذا المحور وهي تحملُ عنوان «نظام عالمي جديد : منظور إسلامي» فكانت للأستاذة الدكتورة ڤاليريا باشنتيني من إيطاليا ، ومن أهم ما جاء فيها أن ثورة الاتصالات والمعلومات تفتح الطريق لثورة جديدة ومخيفة بشكل كبير هي ثورة البيوتكنولوجيّة أو التكنولوجيا الحيوية التي بدأت تظهر في العالم كقوّة جديدة . وأن المفاهيم السلبيّة عن الآخر ستكون هي السائدة . وأنه لا بُدّ من أخذ القيم الروحية للإنسان بعين الاعتبار.

أمّا الورقة الأخيرة في هذا المحور فقد قدّمها الأستاذ الدكتور فهمي جدعان وهي بعنوان «النظام العالمي المجدّد وأزمة المنظور الإسلامي» حيث أشار إلى أنّ النظام العالمي بات أكثر وضوحاً وتحديداً في طبيعته السياسية والاقتصادية والثقافية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر من عام ٢٠٠١.

وتحدث الكاتب عن الإسلام الحديث ومواكبته لتطوّر عالم الحداثة، وعن طرق التوافق والمواءمة والتركيبات الآمنة ، وأشار إلى أنّ التوتّر ظهر مع ظهور الحركات الدينية السياسية التي تقدّمتها حركة (جماعة الإخوان المسلمين) ومشتقاتها أو ظهيراتها من الحركات الإسلامية السياسية الراديكالية ، ومن ثم حركة الإسلام المعاصر من خلال منظورات ثلاثة : المنظور السلفي بأشكاله التاريخية والمحدثة، والمنظور الراديكالي السياسي ، والمنظور الحضاري الإنساني ، وانتهى في بحثه إلى ضرورة النظر والإجابة على : ما هي أنماط الاستجابة التي يولدها النظام الدولي الجديد والمجدّد في عقل كل من هذه المنظورات، وأي هذه المنظورات هو الذي يملك الكفاية والجدارة والقدرة على الاستقرار والبقاء في أجواء العالم الحالي والقابل للحياة في فضاءات النظام أو النظم الكونية الحاكمة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أنّ الآونة الأخيرة ، وقبل انعقاد مؤتمرنا هذا، قد شهدت انعقاد الكثير من المؤتمرات والندوات في العالمين العربي والإسلامي التي قدّمت المفيد على صعيد البحث والمناقشة والحوار والتوصية. وقد أُريد لهذا المؤتمر أن يقدّم إضافة نوعية من خلال أوراق العمل التي اشتملت عليها محاوره الأربعة وأن يفتح باب الحوار بأريحية وبجرأة وشجاعة حول قضايانا المعاصرة وبنظرة إسلامية حضارية أصيلة، مدركين أننا لسنا مطالبين بتطويع العقيدة أو تأويلها كي تتوافق مع الشؤون الدولية المعاصرة، تحت وطأة الشعور بالنقص التي أفرزتها عوامل

التشويه وسوء الفهم ، ومتحررين من كل المركبات والعقد والريبة والشك وفقدان القدرة على الإتصال والحوار مع الحضارات و الثقافات ؛ ذلك أننا جزء من هذا العالم لا نقف خارجه متلقّين أو طائعين ؛ بل نملك القدرة على إيجاد الجوامع المشتركة على مبدأ الاعتدال والانفتاح.

وقد شكّل هذا المؤتمر حلقة من حلقات الدعوة إلى العمل من أجل تفعيل حوار الحضارات والثقافات ؛ لإزالة ما علق من تشويه بصورة الإسلام والمسلمين ولتعديل النظرة إلى الدول العربية والإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. ، كما كانَ مناسبة مباركة للحديث عن عقيدتنا السمحة التي تدعو دوماً إلى المحبة والرحمة والسلام.

المنسقة العامة للجنة الوطنية
العليا لاعلان عمان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢
نانسي باكير

الجلسة الأولى

الإسلام وقضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان

- رئيس الجلسة : عبد العزيز الدوري
- المحاضرون :
  - أ . د . عبد الملك مرتاض
  - أ . د . مهدي الحافظ
  - مداخلات الحضور

الجلسة الأولى

قامت سمو الأميرة وجدان علي بافتتاح الجلسة الاولى للمؤتمر . وقد رحبت سمّوها باسمها، وباسم اللجنة العليا لعمّان عاصمة الثقافة بالمشاركين في المؤتمر ، وتمنّت أن نجني منه الفائدة المرجوّة. وأشارت إلى أهمية المؤتمر في هذه المرحلة بالذات.

كلمة رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور عبدالعزيز الدوري

تبدو الديموقراطية مطلباً رئيسياً في البلدان العربية ولكن كيف قامت الديموقراطية في الغرب؟ وهل يتفق المفكّرون العرب على الإجابة؟ هل الديموقراطية نظرية وفكر أم هي مؤسسات وممارسات؟ هل تتطلب الديموقراطية تهيئة أوضاع معيّنةً لا تقوم بدونها ؟ أم باستطاعة أي مجتمع الأخذ بها ؟ هل الديموقراطية مسألة ثقافية كما يرى بعضهم ؟ وهل ثقافتنا التي يدعوها بعضهم ثقافة الاستبداد، هل فيها ما يتعارض مع الديموقراطية؟ ألا يمكننا أن ننطلق من الواقع في الأخذ بالديموقراطية؟ لماذا تعثّرت الديموقراطية في البلاد العربية في التطبيق؟ هل الديموقراطية لازمة لتحقيق أهدافنا الأساسية بما في ذلك الحرية والتنمية المستدامة ، والوحدة؟ إننا نتحدّث مرّة عن الديموقراطية وأخرى عن الشورى ، فهل الشورى هي الديموقراطية أم لكلّ طبيعته وأصوله ؟ هل يتوازى مفهوم الشورى مع مفهوم الديموقراطية من الناحية النظرية و المفاهيم أم أنّ هناك بوناً بينهما ؟ هل للشورى مؤسسات تضمن الالتزام بمبادئها ومفاهيمها أم الديموقراطية وحدها تنفرد بذلك؟ هل تأخذ الشورى بالتعددية؟ أين فشلت الشورى في الماضي في وقف الجور واتجاه الحكم بالاستبداد؟ هل الشورى ملزمة للحاكم، أم أنّ له الخيار بالأخذ بها

أو تركها ؟ وأين يقع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من ذلك؟ هل حدث تطوّر في مفهوم الشورى في عصرنا في الفكر أو الممارسة؟ ونحن نتحدّث عن حقوق الإنسان وعن نظرية الإعلان العالمي فيها. ونتساءل أليس في تراثنا ما يؤكد حرية الإنسان وحقه في التملّك والتعليم والمساواة؟ أليس في تراثنا ما يؤكد حرمة النفس والأهل والعقيدة؟ أليس للأفراد حق في إدارة الشؤون العامة؟ أم أننا، وتحت تأثير مفاهيم حقوق الإنسان، صرنا نبحث عما يوازيها في التراث؟ هل يمكن أن نجعل ذلك من ثقافة الجماهير التي يكون التراث عنصراً رئيسياً فيها ؟ ألاّ يشكّل مفهوم العدالة محوراً رئيسياً في تراثنا ؟ وبعد هذا، أليست الحكمة غاية المؤمن؟

بعد هذه التساؤلات أجدني مغتبطاً بتقديم محاضريْنا الكريمين لهذه الجلسة الأولى في هذا المؤتمر الكريم ، وهما الاستاذ الدكتور عبد الملك مرتاض، والاستاذ الدكتور مهدي الحافظ.

أما الاستاذ الدكتور عبد الملك مرتاض فهو أستاذ جامعي وأديب ومفكّر من الجزائر، يجمع بين الثقافة التراثية والحديثة. تفوّق في دراسته الجامعية الأولى ثم حصل على دكتوراه ، الطور الثالث في الآداب من جامعة الجزائر ، ودكتوراه الدولة في الأدب بمرتبة الشرف من جامعة السوربون الثالثة في باريس. الحديث عن سيرته العلمية يطول. وهي سيرة تدل على همّة عالية ونشاط متصل واسع. تجاوز بلده إلى الوطن العربي. وقد نال الدكتور مرتاض عدّة شهادات تقديرية وفخرية. درّس في جامعة وهران حتى بلغ الأستاذية. عيّن رئيساً لإدارة اللغة العربية وآدابها فيها، ثم مديراً للغة العربية كما نشط في اتحاد الكتّاب الجزائريين ، ثم أصبح رئيساً لفرع اتحاد الكتّاب في ولاية الغرب الجزائري وعضواً في الهيئة الإدارية لاتحاد الكتّاب الجزائريين ، أصبح نائباً لمدير جامعة وهران. عيّنه رئيس الجمهورية عضواً في المجلس الإسلامي الأعلى. ثم رئيساً للمجلس الأعلى للغة العربية . اختير عضواً في هيئة تحرير عدّة مجلاّت عربية وجزائرية . أسهم في عدد كبير من مؤتمرات الأدباء العرب. ونشر في العديد من المجلات الثقافية. وبعد، فللأستاذ مجموعة كبيرة من المؤلفات في الأدب وتاريخه وفي النقد الأدبي والميثولوجيا والشعر والأمثال ، أذكر منها على سبيل التمثيل : فن المقامات في الأدب العربي ، القصة في الأدب العربي القديم، ونهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر ، الثقافة العربية في الجزائر بين التأثير

والتأثّر ، في نظرية النقد الميثولوجيا عند العرب. وله عدّة روايات ومجموعات قصصية. تتجاوز مؤلفاته الأربعين إضافة إلى مؤلفات أخرى شارك في تأليفها. وله عدد ضخم من المقالات تناهز المائة والعشرين في اللغة والأدب، والأمثال ، والثقافة، وتعريف الصحافة ... إلخ .

وأما الاستاذ الدكتور مهدي الحافظ فهو مفكّر ومحلّل سياسي واقتصادي من العراق. يحمل دكتوراه في العلوم الاقتصادية وماجستير آداب في العلوم الاقتصادية وماجستير آداب في العلوم الاجتماعية. هو من مؤسسي المنظمة العربية لحقوق الإنسان. وعضو في مجلس أُمنائها لعدّة دورات سابقة وهو مستشار سابق للمدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهو مديرها الإقليمي في المنطقة العربية ـ مقرّه بيروت. وهو عضو مجلس أمناء منتدى الفكر العربي، ونائب رئيس منظمة الشعوب الإفريقية والآسيوية، ورئيس فريقها الاقتصادي الاجتماعي. وهو عضو اللجنة الاستشارية لمؤسسة الفكر العربي. له مؤلفات عديدة وكتابات اقتصادية واجتماعية: التنمية المستدامة، حقوق الإنسان والعلاقات الدولية، الشراكة العربية الأوروبية، الإصلاحات الهيكلية والتكييف الاقتصادي، العولمة، حقوق الإنسان والتنمية، والقدرة التنافسية الاقتصادية ، والاستخدامات الاقتصادية للنفط وغيرها .

الإسلام والديمقراطية

أ. د. عبدالملك مرتاض

عضو المجلس الإسلامي الأعلى - الجزائر

ليس من موضوعنا الخوض في الديمقراطية منعزلةً عن العلاقة بالإسلام في العالمين العربي والإسلامي في هذه الورقة، فقد عولج ذلك في عدد ضخم من المقالات و الدراسات والندوات والكتب. . . فليس من صميم موضوعنا التساؤل، هنا والآن، عن: هل توجد ديمقراطية أصلاً بالبلدان العربية؟ وإن كانت موجودة، وهي موجودة على هون ما، فبم تعزّز وترقى وتنمّى؟ وإن لم تكن موجودة، في منظور المتشائمين، فما العمل من أجل إيجادها، وتربية الحاكمين والمحكومين معاً وحملهم على السلوك الديمقراطي والاحتكام إليه لدى الأزمات العاصفة؟ . . .

وإنما موضوعنا هو إثارة جملة من المساءلات حول علاقة الإسلام بالديمقراطية باعتباره دين دنيا وآخرة، وهل وجدت الديمقراطية في الإسلام، أو قل: هل وجدت الديمقراطية الإسلامية كما وجدت الديمقراطية المسيحية؟ وهل وجدت الديمقراطية الإسلامية شكلاً ومضموناً؟ أم مضموناً فقط؟ وهل مارس المسلمون من حيث السلوك كما من حيث النظام، الديمقراطية حقاً في حكمهم؟ ثم إنّا حين نتحدّث عن هذه الديمقراطية فهل علينا أن نبحث عنها طبقاً للمقاييس الحديثة التي جاءت في الدستورين الفرنسي والأمريكي خصوصاً، أم ننظر إليها من حيث هي مضمون ديمقراطي يمثل في نظام الشورى مثلاً؟ ثم ما كان شأن الديمقراطية قبل الإسلام لدى الأمم الكبيرة الأخرى؟

إننا نستطيع أن نلقي عدداً ضخماً من الأسئلة دون أن نستطيع الإجابة عنها إجابة حاسمة.

ويقوم الأمر حول هذه المسألة على موقفين متباعدين: أحدهما ينكر أن يكون الإسلام عرف تجربة ديمقراطية حقيقية في الحكم، وأحدهما الآخر يرى أنّ الإسلام، على العكس، هو الذي عرف الديمقراطية الحقيقية وما يشاع من معرفة الإغريق القدماء للنظام الديمقراطي مبالغ فيه، ومن هؤلاء الأستاذ عبّاس محمود العقّاد[1]. وقد صدر حول موضوع الديمقراطية والإسلام مئات الأبحاث والدراسات والندوات فأمسى من الموضوعات الكبرى.

والحقّ أنّه لا داعي لإقحام مفاهيم دنيويّة إقحاماً في نظام الحكم الإسلامي القائم أساساً على الحكم بما أنزل الله، دون التوقّف لدى هذه التفاصيل التنظيمية لعلاقة الحاكم بالمحكوم، فالإسلام عرف نظام الشورى الذي قام على العمل بنص القرآن والحديث.

وقبل محاولة تفصيل بعض عناصر هذه المسألة نود أن نتوقّف لدى مفهومي الشورى، ثم الديموقراطية حتى نكون على بيّنة مما نقول.

أولاً: مفهوم الشورى في الإسلام:

تدل تعريفات السّلف من العلماء على أنهم كانوا يقصدون بمعنى «الشورى» إلى قريب ممّا يقصد إليه من وراء اصطناع «الديمقراطية»، فقد عرّفها أبو بكر بن العربيّ على أنها «الاجتماع على الأمر ليستشير كل واحد صاحبه ويستخرج ما عنده[2]».

ويمكن أن نستخرج نحن من تعريف ابن العربي

١ـ إنّ تعريف ابن العربي يخفي وراءه قصداً آخر هو الذي نبحث عنه، فالاجتماع على الأمر يعني عدم الاختلاف، على حين أنّ الديمقراطية الغربية تقوم على أسس الاختلاف في التصوّر والمنهجيات، وربما في المبادئ أيضاً: ذلك بأننا إذا انطلقنا من التسليم بالإتفاق فلا منفعة من وراء الاستشارة، وإنما الاستشارة تكون فيما يحزب الأمة من الأمر فيعمد الحاكم إلى التماس العون من أهل الشأن بالرأي.

٢ـ إنّ استخراج الرأي الحكيم من لدن غيرك يجب أن يكون من أجل غاية؟ فهل يكون ذلك من أجل تجديد نظام الحكم؟ أو من أجل مساعدة الحاكم الذي لم ينتخب، وإنما اختير على أسس بعينها؟

٣ـ الأصل في الفلسفة التي تقوم عليها الديمقراطية هو التعاور على (أي الاختلاف إلى) كرسي الحكم في حين أنّ نظام الشورى الذي يقوم على أساسه تعيين الحاكم هو قائم على مبدأ مدى الحياة.

من أجل ذلك نرى أنّ نظام الشورى في الإسلام، وخصوصاً على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام وخلفائه الراشدين هو تجربة إسلامية متفرّدة اقتضاها الزمان والمكان والوضع القائم في تسيير شؤون الأمّة ويجب الاستنارة بهذه التجربة في ممارسة الديمقراطية الحديثة في المجتمعات العربية والإسلامية.

إنّ الشورى في الإسلام تنهض في أشهر نوازلها، على الرجوع إلى علية القوم، أو إلى النخبة، وليس إلى عامّة الناس. لكن هذه التجربة يوجد ما يقاربها في النظام البرلماني الذي يتولى هو انتخاب رئيس الجمهورية، وليس الشعب. غير أنّ الوجه الغائب للشورى الإسلامية في هذا الشكل من الممارسة السياسية هو عدم ا نتخاب الأعيان أو النوّاب الذين يعمدون إلى تعيين الحاكم (رئيس الدولة) حيث إنّهم لا يمثلون في الحقيقة إلاّ أنفسهم. لكن لا أحد يثبت باليقين والدليل أنّ النوّاب البرلمانيين يمثلون الشعب تمثيلاً حقيقياً وكاملاً وإلاّ فما بال الذين قاطعوا الانتخابات لسبب من الأسباب فمن يمثلهم في هذا البرلمان الذي ينتخب الحاكم ؟ فالمشكلة هنا أخلاقية كما نرى.

ولعلّ نظام الشورى الإسلامي أكثر واقعية، وأسمى غاية، وإن كان أقل ديمقراطية بالقياس إلى شكل النظام الغربي كما ورد في الدساتير المشهورة، ذلك بأنّ الديمقراطية معرّضة لكثير من الآفات والنقائص والثغرات كما سنرى، وربما أخرجت للناس حاكماً جاهلاً، وربما قامت على عنصرية عرقية، أو دينية، أو لغوية، أو مذهبية طائفية ضيّقة فلا تفيد الأمّة من ذلك الحاكم القاصر شيئاً ذا بال. ثُمّ أنّ الحكمة من النظام الشوري في الإسلام تقوم على حسن اختيار الحاكم المناسب للأمّة كما يمثل ذلك في التجربة الأولى

للحكم في الإسلام على الأقل، ليتولى من بعد تسيير شؤون الحكم مع مراقبته، ومتابعة كل مواقفه ونقدها لدى الضرورة، ولذلك قال أبو بكر الصدّيق رضي الله عنه كلمته الكبيرة لدى توليته الخلافة[٣] «إنّي وليت عليكم ولست بخيركم، فمن رأى منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه» فأجابه أعرابي (والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقوّمناه بسيوفنا!) وهذه الكلمة تنقطع دونها اليوم أعناق الحكّام، فأي حاكم منتخب اليوم على الطريقة الديمقراطية الغربية يستطيع أن يقول هذا أو مثله . . .

بين الشورى الإسلامية والديمقراطية الغربية

١ـ توصف الشورى الإسلامية بأنّها فوقية في الغالب، فقد كان الخلفاء الراشدون مثل أبي بكر وعمر وغيرهما لا يستشيرون إلاّ كبار الصحابة، ويغفلون استشارة عامة الناس لأسباب موضوعية مثل ضعف أجهزة الاتصال والإعلام والمواصلات، وقلّة تجمّع السكّان وتوزعهم. . . وذلك على الرغم من أنّه ثبت أنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه كان ربما استشار الصبيان في الأمر الهام كما أورد ذلك ابن أبي الحديد. . .

٢ـ لم تستطع التجربة الإسلامية في ممارسة الشورى أن ترقى إلى مستوى التمثيل النيابي الوطني والمحلي، وكان لا بد من الانتظار طويلاً حتى تنتهي التجربة الغربيّة إلى ما انتهت إليه، على علاّتها. إنّ القرآن قدّم توجيهاً للأمة لكن الاجتهاد في تطوير التطبيق العملي في حياة الناس لم يتخذ سبيله نحو تطوير تجربة الشورى لتُصبح وتقنينها نظاماً للحكم في المجتمع الإسلامي لا يخرُج عنه أحد.

٣ـ تتم الشورى المتعلّقة بتعيين الحاكم بالمبايعة (المصافحة باليد)، والديموقراطية بالانتخاب، وأمّا عيوب الديموقراطية الغربيّة فهي كثيرة، منها :

١ـ قلّة الإنصاف؛ فالخصم الذي ليس معه أغلبيّة، ولو كان من الضآلة بمكان لا حق له في ممارسته الحكم، كما أنّ الذين انتخبوه لا يكاد أحدٌ يراعي رأيهم فيظلون يتفرّجون لبضع سنين، وكأنهم أجانب عن الوطن. (خذ لذلك مثلاً الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة التي لم يتغلّب فيها الجمهوريون على الديموقراطيين إلاّ بعدد قليل من الأصوات).

٢ـ قد لا ينتخب من الشعب إلاّ نسبة ضئيلة قد لا تبلغ الأربعين في المائة؛ فيؤخذ برأي هذه النسبة من الناس فتظل أغلبية المواطنين في الحقيقة غير ممثلة.

٣ـ لا أحد يستطيع أن ينكر التزوير والأخطاء والتجاوزات في كل الانتخابات؛ فأكثر الانتخابات نزاهة لا تعدم غشاً وتزويراً من نوعٍ ما؛ إما في مستوى فرز الأصوات، وإما بالتأثير في عواطف الناخب برشوة بالمال، وإغرائه بالمنصب، ووعده بالأمل الخلّب.

٤ـ تمزيق وحدة المجتمع بعرض برامج مختلفة، تكونُ في عامتها إما متقاربة، وإمّا غير قابلة للتطبيق أصلاً. وتقسيم المجتمع الواحد باسم التعدّدية إلى شيع وأحزاب لا يخلو من سوءات؛ لأننا لا نأمن أن يفضي ذلك إلى شيء من التحاقد والتناحر بين المواطنين.

٥ـ اضطرار المرشح للمنصب السياسي إلى الكذب على منتخبيه من أجل الفوز بالمنصب، ثم تراه من بعد ذلك إذا فاز لا يكاد يحقق لهم من الوعود إلاّ شيئاً قليلاً.

هل نظام الشورى هو الديموقراطية؟

١ـ إنّ من الواضح أنّ مفهوم الديموقراطية مفهوم واسع جداً، وقد مرّ بمراحل زمنية طويلة، وهو سيبقى من المكتسبات الحضارية الكبرى للإنسانية؛ وسيظل مفهوماً مفتوحاً للبحث والنقاش بين المفكرين والساسة [٤].

ولذلك يختلف فيه الناس من مذهب إلى مذهب، ومن زمن إلى زمن، وربما من نظام حكم إلى نظام حكم آخر، فكل حاكم ديموقراطي في نفسه، وكل نظام سياسي ديموقراطي في ظاهره، ذلك بأنّ مفهوم الديموقراطية كما يرى الكاتب الفرنسي جورج بوردو (George Burdeou) [٥]، يكابد من فرط المعنى وسعته.

٢ـ تعتبر الديموقراطية في كثير من الفلسفات السياسية وسيلة للحرية [٦]، ولذلك أدمجت وضمِنت في المؤسسات السياسية وأنظمتها، وهي وسيلة للحرية فعلاً، لأنّ

النظام الديموقراطي يعني إتاحة الحريّة للناس للتعبير عن آرائهم في إطار اللعبة الديموقراطية المتحضّرة التي تنهض على الاحتكام إلى العقل، والفزع إلى الجدل والخطاب، لا تلك التي تنهض على الإلتجاء إلى العنف والفوضى فتمسي ضرباً من العصيان المدني.

٣ـ وانطلاقاً من هذا التصوّر، فإنّ الديموقراطية ليست مجرّد شكل للحكم، ولا تبجّحاً بالشعارات الديماغوجية التي تنافي الحقيقة في السلوك والتفكير، ولكنها، وقد يكون هذا أهم وأفضل، متطلب أخلاقي (٧).

وحين نربط الديموقراطية بالأخلاق، نربطها مباشرة بالقيم الإسلامية السمحة من صدق وإخلاص و حسن نيّة، ويتولّد عن السلوك الأخلاقي أنّ الحاكم لا يخادع الذين يواعدهم على العمل من أجل تحقيق شيء لهم من الازدهار ورغد العيش في المجتمع، كما يتولّد عن ذلك استعمال معجم لغويّ د قيق وصادق بحيث تصبح اللغة ذات دلالة صادقة، لا لغة فضفاضة لا تعني شيئاً.

٤ـ ولما كان مفهوم الديموقراطية واسعاً جداً إلى حد الفوضى، باعتراف المنظرين الغربيين أنفسهم بحيث نجد الديموقراطية الليبرالية، والديموقراطية الشعبية (المستوحاة من فلسفة كارل ماركس)، والديموقراطية المسيحية، فإنّ من حقنا نحن المسلمين أن نستوحي ديموقراطيتنا من المبادئ الإسلامية (الآيات القرآنية، أحاديث النبي صلى الله عليه وسلّم وسيرته، ثم اجتهادات الصحابة، ثم آراء الفرق الإسلامية، ثُمّ من النوازل التي وقعت في أطوار الحكم الإسلامي).

٥ ـ تتجلّى الديموقراطية الإسلامية في أروع مظاهرها يوم السقيفة، وكيف أنّ الأنصار يريدون الخلافة لهم بقيادة سعد بن عبادة، والمهاجرون يريدونها لهم بقيادة أبي بكر وعمر؟ وكيف وقع النقاش منفصلاً عن النصوص الدينية؟ وإنما كان الاحتكام إلى العصبية (بمفهوم ابن خلدون) والرأي؟ وكيف سلّم الأنصار لأبي بكر عن اقتناع وحسن نيّة فبايعوه في السقيفة مع من بايعه. فقد أقنعهم أبو بكر بأنّ «العرب لا تعرف هذا الأمر إلاّ لقريش» (٨).

٦ ـ قام الحوار يوم السقيفة على التسليم بمبدأ مشاركة الأنصار والمهاجرين في الحكم، فبعد أن نادى بعض الأنصار مخاطباً المهاجرين: «منا أمير ومنكم أمير» (٩) أجاب أبو بكر:

«نحن الأمراء وانتم الوزراء ، لا نفتات عليكم بمشورة ولا نقضي دونكم الأمور»[10] .

فكلّ من الأنصار والمهاجرين كان مقتنعاً بإشراك الآخر في الحكم، ولكن الاختلاف وقع في مستوى المشاركة ودرجتها . بل إنّ أحد الأنصار اقترح التداول على السلطة صراحةً بين المهاجرين والأنصار، وإن شئت بين قريش والأوس والخزرج، «فاقترح أن يكون أول خليفة من المهاجرين، فإنّ توفي كان الآخر من الأنصار، فإذا هلك كان آخر من المهاجرين أبداً ما بقيت هذه الأمة»[11] ، ولو عمل بهذا الرأي لكانت تجربة الديموقراطية في الإسلام غير ما بقيت عنده .

٧ـ ونلاحظ أنّ أبا بكر طمأن الأنصار باستشارتهم ، وعدم إمضاء أي أمر دونهم، فكان إعلان الاستشارة هو الذي أفضى إلى خلافة أبي بكر بمبايعته .

٨ ـ ونلاحظ أنّ أحداً من الصحابة في محاوراتهم يوم السقيفة لم يزايد بقدَمه في الإسلام، ولا بحسن بلائه في الغزوات، ولا أنّه من المبشّرين بالجنة، وإنما وقع الاحتكام إلى العقل والتدبير أساساً، ولذلك وعلى الرغم من أن أبا بكر كان الصدّيق وكان ثاني اثنين في الغار، فقد خاطب الناس في أول خطبة له: «إنّي وليّت عليكم ولست بخيركم. . . » وقد نشأ عن مبايعة أبي بكر من الوجهة الضمنية، جواز حكم المفضول الفاضل لدى أهل السنة، لأنّ المسألة نسبية في الفضيلة ولا أحد يستطيع القطع فيها بتحديد الفاضل الذي يقع عليه الاتفاق بالإجماع .

٩ـ لكن الصحابة يوم السقيفة. وإن لم يستشهدوا بآيتي الشورى فإنّ نصيّ الآيتين[12] كانا يتنازعهم ، ولذلك تحدّث أبو بكر حين خاطب الأنصار عن مبدأ الشورى لأنّ مفهوم الشورى هو الشكل الديموقراطي الذي كان ممكناً على ذلك العهد .

١٠ ـ ولما كان مفهوم الديموقراطية واسعاً، فإنّه لا مانع من عَدِّ نظام الشورى في الإسلام ديموقراطياً، إذ هناك ديموقراطيات في أصل التنظير الفلسفي الإغريقي نفسه وخصوصاً جمهورية أفلاطون، وهي الفكرة التي وسعها أبو نصر محمد الفارابي (ت. ٩٥٠م.) فحاول تأسيس النظام الديموقراطي المثالي في كتابه «آراء أهل المدينة الفاضلة» .

١١ـ انتقد سقراط النظام الديموقراطي الإغريقي ورأى أنّه ربما فتح الباب لرجل

السياسة لمخادعة الشعب، فما هو إلاّ أن ينتخب السياسي وإذا هو يخلف في الوعد، قد يخون العهد ولا يكاد يفعل شيئاً للذين يمثلهم بالانتخاب.

يضاف إلى ذلك أنّ العلماء والحكماء كما يزعم سقراط، يزهدون أو يتهيبون في معظمهم، أو أنّهم يستثقلون الأمانة فلا يترشّحون، فتبقى الساحة فارغة للذين يقدرون على تمثيل الأدوار أمام الشعب.

ثم أنّ الديموقراطية لدى ممارستها أول مرّة في إسبرطة لم يكن الحق فيها للطبقة الشعبية في ممارستها، بل كان الحكم فيها للنخبة (١٣).

وإذن فما دامت الديموقراطية بهذه السعة في المعنى والتنوّع في الممارسة، فلم لا تكون الشورى الإسلامية هي الرؤية الحقيقية للنظام الديموقراطي في الإسلام؟

كان الناس في العهد الإسلامي يستطيعون الاتصال بالخليفة متى شاءوا مباشرة، وإن اقترح شيئاً ولم يروا رأيه اعترضوا (اعتراض المرأة في المسجد النبوي على الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه في تخفيض مقدار المهور معولةً في اعتراضها على قوله تعالى: **﴿وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وأتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً، أتأخذونه بهتاناً وإثماً عظيماً﴾**! (١٤)..

من أجل ذلك لم يكن الناس يومئذ محتاجين إلى انتخاب الخليفة على الطريقة العصرية، لبدائية المواصلات وغير ذلك مما كان يحمل النخبة على الاختيار دون عامة الناس، مع التسليم بأنّ الشخص المختار للحكم ليس دائماً هو الأفضل، ولذلك قال أبو بكر كلمته المشهورة حول مسألة الأفضلية.. (إنّي وليّت عليكم، ولست بخيركم)...

وأياً ما يكن الشأن، فإنّ نظام الشورى في الإسلام كان قائماً في بعض الممالك العربية منذ القدم، كما يتحدّث القرآن الكريم عن مملكة بلقيس ونظام الاستشارة في مُلكها «يا أيها الملأ افتوني ما كنت قاطعة أمراً حتى تشهدون» (١٥).

والحق أنّ الفكر الإسلامي من السعة والعمق والثراء والتنوّع والاختلاف على نحو يمكّننا من أن نجد فيه مرجعيات للديموقراطية والحريّة وحقوق الإنسان جميعاً. وكثيراً ما يتسرّع الناس في قراءة النصوص الإسلامية، فيقع استنتاج نتائج سطحية متسرّعة. وربما

أحياناً مُغْرِضة كما هو الشأن، بالقياس إلى بعض المستعربين و المستغربين جميعاً.

إنا لا ننكر أنّ الديموقراطية مرّت بأشواط طويلة، ومحن قاسية، وثورات هوجاء حتى بلغت ما بلغته من الإنجازات(١٦) ، لكن لا ينبغي أن نستنسخ هذه الأشكال الديموقراطية كما هي في الغرب حرفياً، ثم نطبّقها على مجتمعاتنا العربية الإسلامية دون تغيير أو تبديل، بل نرى أنّ الإسلام بتجربته الطويلة في الحكم والانتشار في أصقاع الأرض والتعامل مع إرث إنساني كبير من القيم الحضارية والديموقراطية وبلورتها جدير بأن يثري التجربة الديموقراطية في العالم:

١ . يمكن الإفادة في تأسيس نظرية ديموقراطية إسلامية من تجربة الرسول (صلى الله عليه وسلّم) في مواقفه المشهورة في الحرب والسلم، وفي استشارة أصحابه في ما كان يحزب المسلمين من أمر (استشارته في غزوة بدر، والعمل بالرأي الدنيوي كما عمل باقتراح سلمان الفارسي في احتفار الخندق حول المدينة في هجوم الأحزاب على المسلمين. . .).

كما يجب أن تتخذ أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلّم) في حثّه على الاستشارة مرجعاً يرجع إليه مثل قوله : «ما خاب من استخار، ولا ندم من استشار»(١٧) .

وعلى الرغم من أنّ هذا الحديث لا يحيل على الاستشارة السياسية بمعناها الواسع الدقيق فإنّه، مع ذلك، مفتاح للتشاور بين الناس، في كل صغيرة، فكيف إذا انصرف الأمر إلى مصير الوطن، وحياة الشعب ومستقبله؟

لماذا لا نعمدُ إلى الإفادة من مضمون الشورى كما ورد في القرآن الكريم من خلال الآيتين الاثنتين اللتين وقعت الإيماءة إليهما من قبل والواردتين في سورتيّ آل عمران والشورى؟

أول معضلة كبرى لاقاها المسلمون، والنبي لما يدفن، كانت في تكريس نظام الحكم: كيف يكون؟ ومن يحكم الناس ؟ وبأيّة كيفية؟ وكيف وقع الخلاف فيمن يكون خليفة رسول الله؟ أرجُلاً من المهاجرين أم من الأنصار ؟ ثم كيف وقع الخلاف في من يكون من المهاجرين ، لولا أنّ عمر حسم الموقف فبايع أبا بكر الصدّيق خليفة؟ (١٨) حتى قيل : إنّ

عمر قال : «إنّ بيعة أبي بكر كانت فلتة وقى الله المؤمنين شرّها» (١٩) .

وبعد، فإنّ النصوص الإسلامية كلّها، وإن سلوك السلف الصالح من المسلمين الذين تعلّقوا بقيم الشورى، ومارسوها سلوكاً، ولم يكن أحد منهم يستأثر برأيه حتى إنّ عمر بن الخطّاب رضي الله عنه حين كان خليفة كان «إذا نزل به الأمر المعضل دعا الصبيان فاستشارهم، يبتغي حدّة عقولهم» (٢٠) وكان الحاكم في رأيه هو من يكون قوياً من غير عنف، ليناً من غير ضعف (٢١) .

هوامش

(١) ينظر العقّاد، الديمقراطية في الإسلام، دار المعارف بمصر ، (د. ت).

(٢) أحكام القرآن، ١/ ٢٩٧، دار إحياء الكتب العربية ١٩٥٧ ط ١ .

(٣) ابن أبي الحديد، شرح نهج البلاغة، ١/ ٣١٤

(٤) C.F.G BurdeouDemocrotie in encyclipoedia unirevalie, t,o,p.١٠٨١

(٥) ينظر عبدالمجيد نريان، مؤهلات الإسلام في إثراء الديموقراطية، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، الجزائرع. ٢٠٠٠, ٤، ص. ٢٧.

(٦) Bid ٦, ١

(٧) Id ٧ .

(٨) ابن أب الحديد، م. م. س، ١/ ٢٩٣.

(٩) م. س. ١, ٢, ٣, ٢, ٢٦٣, ٢٨٥.

(١٠) م. س

(١١) م. س. ٢٦٤ر ٢

(١٢) الآيتان هما ﴿ . . **فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر**﴾ آل عمران من الآية : ١٥٩، ﴿**وأمرهم شورى بينهم**﴾.

(١٣) انظر عباس محمود العقّاد، الديموقراطية في الإسلام، ص . ١٣ وما بعدها ، وأنور ماجد عشقي، الإسلام والديموقراطية، التوافق والتباين، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى، ع . ٤ . ٢٠٠٠، ص ٢٠٣ وما بعدها .

(١٤) سورة النساء. ٢٠ . وانظر الإمام القرطبي لدى تفسير هذه الآية، وانظر سنن ابن ماجة أيضاً، ١/ ٦٠٧، نشر دار الفكر، بيروت (د. ت) وابن أبي الحديد، م . م . س . ، ٣/ ٧٦٢.

(١٥) سورة النمل الآية ٣٢.

(١٦) انظر عبدالمجيد مزيان، م. م. س ص ٢٨.

(١٧) مجمع الزوائد ، ج ٨ . ص . ٩٦ . رواه الطبراني ، وقد ضعف هذا الحديث.

(١٨) ابن أبي الحديد م. م. س، ١/ ٢٩١ وما بعدها .

(١٩) هذا إذا صحّت هذه المقولة تاريخياً، فهناك من يشكّك فيها، غير أنّ ابن أبي الحديد يرى أنّ «عمر يخرج الكلام مخرج الذم لأبي بكر، وإنما أراد بالفلتة محض حقيقتها في اللغة» ذكر صاحب الصّحاح

«أنّ الفلتة: الأمر الذي يعمل فجأة من غير تردّد ولا تدبّر وهكذا كانت بيعة أبي بكر، لأنّ الأمر لم يكن فيها شورى بين المسلمين (؟)، وإنما وقعت بغتة لم تمحص فيها الآراء، ولم يتناظر فيها الرجال..» (ابن أبي الحديد، شرح منهج البلاغة ١/ ٣٠١).

(٢٠) ابن أبي الحديد، م. م. س.، ٣/ ٧٩٥.

(٢١) م.م.س. ٣/ ص ٧٨٥.

الإسلام وقضايا الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان

أ. د. مهدي الحافظ

هذا موضوع ساخن، ويتمتع اليوم بأهمية حيوية من الناحيتين الفكرية والسياسية. ويتعيّن معالجته بعقل مفتوح وفي منأى عن المحرّمات. إذ لا محرّمات في البحث العلمي إذا ما توفّر الضمير النقي والمنهج السليم والكلام الصريح، أي الشفافية أو العلانية.

لست ضليعاً بالفقه الإسلامي ولا خبيراً بالتاريخ الإسلامي، ولكني من المعنيين بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية والساعين لأشاعتها في مجتمعاتنا العربية فضلاً عن متابعة تطوّر هذه المفاهيم وآليات تطبيقها في إطار الظروف والأوضاع التاريخية والاجتماعية التي تعيشها بلداننا.

ولعله من المفيد، أن نبدأ بالحديث عن مظاهر الفوضى الفكرية التي تكتنف هذا الموضوع وتخلق حالة من الخلط والتنافر بين عناصره، أي بين قضايا الإسلام والديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو أمر مقلق للغاية من الناحية المنهجية، إذ يؤدي الخلل فيه إلى عواقب اجتماعية وسياسية بالغة الخطورة ويسبّب الكثير من المتاعب في سياق البحث عن رؤية سليمة للتقدّم الإنساني.

والواقع أنّ هناك مصدرين للفوضى الفكرية الشائعة في ثنايا هذا الموضوع، فالمصدر الأول، هو مصدر خارجي ونابع من دوائر معينة في البلدان الصناعية المتقدّمة، وبخاصة أمريكا وأوروبا، ومنها الأوساط الصهيونية بشتّى مؤسساتها وأجهزتها التضليلية. ويتركّز

هدف هذه الدوائر الغربية مجازاً على تحميل الإسلام مغبّة ومسؤولية الصراعات الراهنة وحرف النضال الإنساني لملايين العرب والمسلمين عن غاياته الحقيقية، الهادفة لإقامة العدل والحريّة والمساواة في العالم وحلّ المعضلات الدولية الراهنة بروح الإنصاف والتكافؤ بين شعوب العالم. لذا فإنها ابتكرت واتخذت من أسطورة «صراع الحضارات أو صراع الأديان» ستاراً لمآربها الحقيقية.

أما المصدر الثاني، فهو مصدر داخلي، ويتركّز عملياً وفكرياً في «خطف الإسلام» من جانب قوى أو تيارات سياسية تدعو إلى مواقف خاطئة وتستخدم الإسلام ذريعة لممارسات ضارة وعقيمة تحت شعارات عدّة منها ملاحقة اتباع الأديان السماوية الأخرى، وهي بذلك تطمس جوهر الصراع الحقيقي الدائر في العالم ضد الفئات والمؤسسات المتربعة على الاقتصاد ومقاليد التحكّم بمصالح الشعوب وثرواتها ، وهنا يلاحظ أنّ جوهراً واحداً يجمع المصدرين الخارجي والداخلي، وإن اختلفت أشكال التعبير عنهما ومواطن القائمين به سواء كانوا في الغرب أو في الأقطار العربية والإسلامية.

وبعد هذا، علينا أن نحدّد إشكالية هذا الموضوع ومعالجتها، فأين تكمن الإشكالية المفتعلة بين الإسلام وقضايا الحرية والديمقراطية؟فالحقيقة، أنّ الإسلام، ديناً وعقيدة، يضم مجموعة من الثوابت الإيمانية (الإيمان) وكذلك يدعو لقيم إنسانية رفيعة كالعدل والمساواة والتسامح ونبذ التعصّب والتشديد على الوحدة الإنسانية، وحدة المجتمع البشري، بكل أقوامه دون اعتبار للعنصر واللون والجغرافية والزمن، وتتجسّد هذه جميعها في النصوص القرآنية والسنّة النبويّة. ويقف إلى جانب ذلك، وجه ثان، هو موروثات الحضارة العربية ـ الإسلامية أو ما يسمّى بالتراث القادم والمتراكم من القرون الماضية، وهو يعكس ويلخّص تجربة تاريخية هامّة، تمّ إنجازها في عهود سياسية مختلفة ومتعاقبة، وحفلت بشتّى أنواع الصراعات والتناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية، وحملت الغث والسمين في مجرى تطوّر هذه التجربة المديدة، تجربة الممارسة الإنسانية والعلاقات بين البشر حكاماً ومحكومين، وترتب على ذلك، دون شك ، ظهور مدارس متنوعة في «التفسير» كما تعدّدت دوائر الفقهاء المسلمين واجتهاداتهم إلى حدّ التعارض

والتنابذ أحياناً كثيرة، وانقسم المسلمون إلى فرق ونحل وطوائف كما هو معروف. لذا يمكن القول، باطمئنان، ومن غير تحامل أو تَجَنٍّ، بأن التراث العربي ـ الإسلامي يحمل ما هو بال وعتيق وينبغي وضعه جانباً كما يحفل بما هو نافع وضروري للتقدّم الإنساني وينبغي التمسّك به وتطويره دوماً باعتباره موروثاً غالياً وقابلاً للحياة وملبيّاً لمطالب وغايات المجتمع.

إزاء هذه الإشكالية، بين الإسلام وقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، يبرز سؤال كبير حول كيفية معالجة هذه الإشكالية والتوفيق السليم بين طرفيها.

من حيث المبدأ، تتجسّد المضامين الإسلامية لمفاهيم الحريّة والديمقراطية وحقوق الإنسان (كقيم إنسانية) في مبادئ وثوابت الدين الإسلامي على الرغم من حداثة تلك المفاهيم وأشكال التعبير عنها نسبياً. وهو الأمر الذي يجب إبرازه والتشديد عليه باستمرار.

هنا تجدر الإشارة إلى اقتباس مهم وذي دلالة كبيرة للمؤرّخ العراقي والضليع بتاريخ الحضارة العربية الإسلامية الدكتور عبدالعزيز الدوري (من مقابلة مع مجلة «المستقبل العربي» في عددها الخامس ٢٠٠٢): «للفكر العربي صلة بفكرة الحريّة والنظام البرلماني منذ القرن التاسع عشر، فقد لوحظ أنّ مفاهيم الشورى والعدالة ورفض الجور قائمة في التراث وإن لم تتبلور في مؤسسات، وبعد مواجهة الفكر الغربي، وبخاصة فكر الثورة الفرنسية، أعجب بعض المفكّرين بنظم الحكم البرلماني في الغرب ورأوا أنّ مفاهيم المساواة والحريّة تتفق وقيمهم من التراث».

أما من حيث الممارسة العملية والتجربة التاريخية، فقد تبدّى، ويتأكّد باستمرار، أنّ تحويل هذه القيم والمبادئ إلى واقع حيّ هو رهن بإقامة مؤسسات وآليات محدّدة للتنفيذ والمراقبة والمحاسبة، كما هو مرتبط بتطوير أشكال التعبير عن هذه القيم والمبادئ في ضوء الحاجات المنظورة للناس وعبر المراحل التاريخية و متطلباتها.

إنّه من المعروف، أن مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان قد نشأت وتطوّرت حديثاً بمقياس العصور. أي أنها مفاهيم حديثة نسبياً، وقد ارتبط نشوؤها وتكاملها بالنهضة

الأوروبية منذ القرن الخامس عشر، ومن خلال الكفاح من أجل الإصلاح الديني ضد هيمنة الكنيسة على شؤون المجتمع والسلطة والحياة الإنسانية، كما أنها ترافقت، أو ربما نبعت من الحاجة لتشكيل السوق الوطنية ونشوء الأمم وحق تقرير المصير للشعوب واستقلال الدول، فضلاً عن تصاعد النزعة الليبرالية في الاقتصاد والسياسة، وقد تنامت هذه الحاجة خلال وبعد الحرب العالمية الثانية في غمرة الكفاح ضد الفاشية وأساليب الحكم الشمولية وممارستها اللاإنسانية، وهنا تصاعدت موجة المطالبة عالمياً باحترام الكرامة الإنسانية وحمايتها كغاية رفيعة لا ينبغي المساس بها وشرطاً جوهرياً للتنمية الشاملة وللاستقرار الاجتماعي والأمن والسلم العالميين.

وقد أثمرت الحركة العالمية، الطامحة لمبادئ الحريّة والديمقراطية، تحقيق خطوة تاريخية، بالغة الأهمية، هي إصدار «الإعلان العالمي لحقوق الإسان» في ١٠ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٤٨، هذه الوثيقة التي جمعت في ثناياها أهم الحقوق والاستحقاقات التي تتطلع إليها البشرية والتي ناضلت من أجلها خلال عصور سالفة، وهي تجسّد دون شك حصيلة القيم والغايات النبيلة التي حلم بها المصلحون من الفلاسفة والمفكّرون من جميع المدارس الفكرية والأديان.

وعلى الرغم من التوافق العالمي العريض الذي تأسس عليه هذا الإعلان، فإنّ عدداً من التحفّظات والاعتراضات قد طرحت، وما زالت، إزاء بعض أحكام هذه الوثيقة ومضامينها. ولعل بعض التيارات الإسلامية لم تخف رأيها بذلك، وتعبّر عن الرغبة في صياغة مواثيق أخرى لحقوق الإنسان المسلم فضلاً عن أنّ بعض التيارات الفكرية الإقليمية ذات الطابع القومي أو المحلي هي الأخرى تناغمت مع هذه المقاربة الخاصة في معالجة حقوق الإنسان، كما حصل مع الدعوة إلى ميثاق أو إعلان عربي أو أفريقي لحقوق الإنسان.

غير أنّ موضوع هذه المحاضرة يستدعي التوقّف عند عدد من القضايا ذات الصلة بالإسلام كديانة وتراث من جهة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان من جهة ثانية.

أولاً: من المهم التأكيد على الطابع العالمي ـ الكوني الشامل (Universal) لوثيقة

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من حيث أنها تنطلق من الاعتراف بالكرامة الإنسانية كنقطة إنطلاق في صياغة هذه الحقوق بصرف النظرعن الجنس واللون والقوم والعقيدة، وإلى جانب «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، هنالك وثيقتان هامتان أخريان هما العهدان الدوليان المتعلّقان أولاً بالحقوق السياسية والمدنية (والصادر في ١٩٦٦) والعهد الدولي الثاني المتعلّق «بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» (الصادر في ١٩٧٦). إنّ هذه الوثائق الثلاث تشكّل بعرف الأمم المتحدة «الشرعية الدولية للحقوق» Universl Bill of Rights.

وخلال العقود الماضية، صدرت مجموعة من المواثيق والقرارات والمعاهدات الخاصة بطائفة واسعة من الحقوق على نحو تفصيلي ومحدّد، والمتعلّقة بوضع المرأة ومكافحة جميع أشكال التمييز ضدها، وتلك المتعلّقة بحقوق الأقليات والعمّال الأجانب وحق تقرير المصير للشعوب ومكافحة جميع أشكال التمييز العنصري وغيرها. هذه جميعها تشكّل اليوم المنظومة العالمية لحقوق الإنسان.

ثانياً: إنّ حركة حقوق الإنسان هي في الجوهر حركة شعبية وتقودها منظمات وتيارات تمثّل الرأي العام الدولي في غالبية أقطار العالم. وهي تتوجه لمحاربة الممارسات والسياسات الخاطئة وغير الإنسانية التي تنتهجها الحكومات وأجهزة السلطة، وتطالب بحماية حقوق الإنسان والالتزام بالمعاهدات والقرارات الدولية الضامنة لها، أما سلوك وممارسات بعض الحكومات، ولا سيما حكومات الدول العظمى والأنظمة الشمولية الهادفة لاستغلال المطالبة بهذه الحقوق لأغراض معاكسة ومضلّلة، فهي أمور مرفوضة ولا ينبغي أن تكون سبباً للإساءة لحركات حقوق الإنسان ومبادئها النيّرة.

كما ينبغي الحذر إزاء مواقف التعصّب والرفض لكل ما يأتي من الغرب، فالغرب ليس كياناً واحداً، إنما هو كيان هو غير متجانس وحافل بالأفكار المتنوّعة والصراعات الاجتماعية والرؤى والمواقف المتناقضة أحياناً، الأمر الذي يستدعي اعتماد معيار نسبي ومفتوح ونقدي في معالجة معطيات وإنجازات الحضارة الغربية.

ثالثاً: ويعزو بعض المفكّرين والفقهاء المسلمين المفهوم الإسلامي لحقوق الإنسان إلى

مجموعة من الواجبات المقدّسة (الثوابت والقيم الدينية). وهي لا تتعارض مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الأخرى. ففي رأي المفكّر الإسلامي والأمين العام للمؤتمر الإسلامي (عبدالملك المتوكل) أنّ هنالك ميزات مهمة ينبغي التشديد عليها عند تناول العلاقة بين حقوق الإنسان والإسلام (المستقبل العربي ـ العدد ٢١٦ شباط/ فبراير ١٩٩٧) وهي :

١ . منح الإسلام هذه الحقوق والواجبات قدسية تتعالى بها عن سيطرة ملك أو حاكم أو حزب يتلاعب بها كما يشاء.

٢ . أعطاها قوّة إلزام يتحمّل مسؤولية حمايتها كل فرد، فهي أمانة في عنق كل المؤمنين وواجب ديني على كل مسلم.

٣ . الله تعالى هو مانح هذه الحقوق وهو الأعلم بحاجيات الإنسان الذي خلقه وكلّفه بالاستخلاف . ولهذا اكتسبت هذه الحقوق والواجبات بعداً إنسانياً يتجاوز كل الفروق الجنسية والجغرافية والاجتماعية والعقائدية.

ويضيف الكاتب: «وإذْ تعكس النظرة الإسلامية شمولية حقوق الإنسان وإنسانيتها وعالميتها، فإنها تعكس أيضاً أهمية التلازم بين الحقوق الفردية والمصلحة العامة، فكل حق للفرد يتضمن حقاً للجماعة مع أولوية حق الجماعة كلما حدث تقاطع».

رابعاً: إنّ الإقرار بشمولية «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان» وكونه يشكّل القاعدة العريضة العالمية لمجموعة المبادئ والقيم الإنسانية، يَسْتَلْزِمُ التريّث في البحث عن مواثيق أخرى ذات طابع إقليمي أو ديني كبديل عن الإعلان العالَمي. إنّما يمكن معالجة هذه المسألة في ضوء الحاجة لإصدار مواثيق مكمّلة للإعلان العالمي هدفها التعبير عن القضايا والأمور التي لم يأت عليها الإعلان العالمي والنابعة من أوضاع وحاجات خاصة، أي ذات طابع خصوصي، ومرتبط بسمات وخصائص اجتماعية وثقافية وتاريخية لأمم معيّنة أو مناطق معيّنة من العالم.

وأخيراً، إنّ حماية حقوق الإنسان وتطوير قيمتها وآلياتها تمثلان مصلحة مشتركة لكل البشر من شتّى الأمم والأديان، الأمر الذي يجعلها قاعدة فكرية وسياسية واسعة لمزيد

من الفعاليات والنشاطات الشعبية الهادفة لخير الإنسانية جمعاء ولمواجهة التحديات والأخطار الماثلة أمام شعوب العالم. ولعل الشعوب العربية والإسلامية هي الجهة الأشد حاجة لإشاعة مبادئ حقوق الإنسان بغية استعادة حقوقها المهضومة أفراداً وجماعات وتوفير المستلزمات الضروريّة لتحقيق تنمية شاملة تكفل العدل والتكافؤ والحريّة والرخاء والتقدّم لهذه الأمم.

مداخلات

• ابراهيم العجلوني

لا بد ابتداء أن نشكر المحاضر الكريم الدكتور عبدالملك مرتاض على بيانه الجميل ومشاعره الصادقة. ونحاول بقدر المستطاع في هذه العجالة إمساك بعض الخيوط الحريرية التي يشدّ بها رؤيته العميقة لمسألة الديموقراطية. أول ذلك نقده النافذ للديموقراطية الغربية وأخذه بناصر العقّاد في ذلك. وتعويله على المضمون الثابت دون الشكل ا لمتغيّر فيه. وأحبّ أن أقول هنا إنّ الديموقراطية الغربية نشأت أول ما نشأت في إسبارطة لا في أثينا وذلك قبل مائة عام على وجه التقريب. وكانت غايتها الرئيسة هي حمل بقية الإسبارطيين على القتال دفاعاً عن مدينتهم. أي منحهم حق الموت أو سوقهم إلى ذلك في سبيلها. وهذه الذرائعية التي مارستها العسكرتاريا الاسبارطية هي نفسها التي تمارسها دول الغرب الحديث وبخاصة الولايات المتحدة. فإذا عرفنا أنّ ديموقراطية أثينا لم تمنع أرسطو من اعتبار المرأة روحاً نجساً ومن رفض إنسانية غير الأثيني ومن اعتبار العبيد في غير مرتبة الإنسان، فإننا نكونَ قد تبيّنا أساساً بعيداً لما نشهده في عالم اليوم من ظلم وظلمات.

هذه واحدة، أما الثانية فأضعها على شكل تساؤلات سريعة:

ـ هل إذا تمأسست الشورى والبيعة بما هما ركنان للحياة السياسية في الإسلام في أول عهد دولته، هل يكون لنا بعد أن نخرج على حيثيات وأشكال تلك المأسسة الأولى فنعدّل ونبدّل بحسب مقتضيات زماننا. وأي صراع سيتمخّض عنه أو يتأتّى إليه ذلك الخروج. لقد قرّر الإسلام مبدأين عامين للمشاركة السياسية أو للمشاركة في تقرير المصير وتقرير الحقوق أي الإتفاق البدئي حولها وهما مبدأ البيعة ومبدأ الشورى. وأنا أرى أن عدم مأسسة الشورى والبيعة إعجاز لا بدّ من تدبّره حتى يُترك لأهل كل زمن فرصة ليُمأسسوا

هذين الشكلين بما يناسب أحوالهم. ولا بأس هنا من الاستفادة من الديموقراطية الغربية إنْ نحن أحسنّا الظنّ بها ولم نكن نشارك الليبراليين المحدثين في أمريكا مثلاً نقدهم لها وكشفهم لشكليتها وعجزها عن انتخاب الأفضل، والأكثر نزاهة، وصلاحاً.

ـ أما فيما يتعلّق بمحاضرة الدكتور مهدي حافظ، فلي تعليق موجز وهو أنّ العبرة تكون في مضامين الأشياء لا في أسمائها أو المصطلحات الدالّة عليها. فإذا كانت الديموقراطية ترتدّ في التحليل الأخير وفي أقصى درجات حسن الظن، وافتراض الموضوعية والنزاهة إلى حق المشاركة السياسية وحق العدالة الاجتماعية وحق تقرير مصير الفرد والجماعة. فماذا يضيرنا ألاّ يكون المصطلح معروفاً في ثقافتنا إذا كانت مدلولاته متوافرة في أنصع وأقوى تجليّاتها. وشكراً.

• كامل الشريف

إنّ هذا النظام على حسناته به ضعف كبير لأنّه يعتمد على الشعور الإنساني إلى حدّ كبير. والإنسان فيه عيوب طبعاً. هنا يأتي عنوان ندوتنا ـ الإسلام والديموقراطية. أعتقد أنّ الخلق الإسلامي لو أنّه مشى بالتوازي مع الدعوى إلى الديموقراطية سيغطي هذا العيب. أعتقد أنّ هذه مهمة جداً. وهي مفيدة أيضاً، أننا نقدّم للعالم نموذجاً جيّداً للديموقراطية. نحن كغيرنا في الغرب نمرُّ بنفس الفترة التي يمرون بها.

نحن وقعت ظروف عطّلت نهضتنا وأوقفتنا عند هذه المرحلة. لذلك، الذي نحتاجه حقيقة هو أنّ نربط الخلق الإسلامي بالمسعى إلى الديموقراطية. لكن اعتقد أنه في بعض الدول الإسلامية، لا أذكر الأسماء، بنفس القدر الذي يتحدّثون فيه عن الديموقراطية، تقع مطاردة على الفكر الإسلامي. إذن، هنا يوجد تناقض، ينبغي أن ننبه إليه. طبعاً، نحن ضد الإرهاب، وضد العنف. ولكن ما من شك أنّ الأوراق مختلطة وهناك دعوات فيها كلام جيّد ولكن نخطئ أحياناً. كما جاءَ عن موقف إسرائيل من الديموقراطية مثلاً، وكما في العالم العربي. المشروع الأمريكي الأخير، يتكلّم عن الديموقراطية ولكن في نفس الوقت يطلب تغيير القيادة الفلسطينية التي انتخبت ديموقراطياً، يعني المقصود ديموقراطية

معيّنة لتفصّل ثوباً معيّناً لخدمة إسرائيل. هذه كلها قضايا ينبغي التنبّه إليها وأن نقدّم لهذه الديموقراطية كما نريدها مرتبطة بهذا العنوان ـ الإسلام والديموقراطية. شكراً لكم والسلام عليكم.

• د. أحمد صدقي الدجاني

سيدي الرئيس، بكلمات موجزة أثني ثناء عطراً على ما سمعناه في هذه الجلسة من أخويّ الكريمين ومن رئيسها. ولي اقتراح ألا وهو أن تتفضل إدارة هذا المؤتمر بتعميم الأسئلة التي طرحها أخي الدكتور الدوري أثناء حديثه. هي أسئلة جذرية نحتاج جمعينا إليها لتكون بين أوراقنا. وأثني بهذا على ما قاله أخي الدكتور مهدي الحافظ. استجابتي في الحقيقة في ثلاث نقاط سريعة:

ـ أولها من وحي حديث أخي العزيز الدكتور مرتاض. في كلمته الأخيرة فينا حثّنا على أن نقرأ بإمعان أكثر تاريخ حضارتنا في ما يخصّ موضوع الشورى. أنا تلميذ تاريخ ورئيس جلستنا شيخ من شيوخ التاريخ. عشرات الأسئلة ما زالت مطروحة. ماذا عن الديوان في الدولة العثمانية المركزية وفي كل مقاطعة من المقاطعات. كيف كان يعمل؟ ماذا عن المؤسسات قبل ذلك في مختلف الدول وكيف كان يتخذ القرار. ماذا عن تمثيل أقطار الملل وأقطار الأقوام في تلك الممارسات في وقت يجري الحديث فيه الآن عن أقليّات تقمع؟ ماذا عن المشاركة الفعلية للمرأة مباشرة وغير مباشرة؟ ماذا عن الوضع قبل قريش؟ قبل الإسلام؟ وأنا أذكر بحثاً لأخي الكريم في آل البيت عن الممارسة في الجاهلية. ونحن نعلم أنه كان هناك نظام الإيلاف، ونعلم أنّ من كان يبرز بالرأي من الشباب، كان يضم إلى مجلس القبيلة. الوضع ملحّ للغاية أن نجمع كل الدراسات على هذا الصعيد وأن نخرج برؤيا. لماذا هذه الرؤيا. وأنا أقرأ التراث الغربي الحديث في معرض دراسة قمت بها مؤخراً عن علم الحرب بدا لي أنّ هناك مقولة شاعت في القرن التاسع عشر. كرّرها الكثير منا ويكرّرها كثير في الغرب في كلمة «الشرق استبداد». الاستبداد شرق، قالها بعض الفلاسفة في الغرب وعمّت حضارتنا وعمّت كل الحضارات الأخرى. وهي باطلٌ ما بعده باطل.

ـ نقطتي الثانية تتعلّق بما طرحه أخي الدكتور مهدي، وأنا أكمل هنا، ألا ترون معي أنّ الحاجة ماسّة لأن نستذكر اليوم كيف نشأت الديموقراطية الحديثة في الغرب. ما هي ماهيتها، جوهرها، كيف تطوّرت؟ نضرب مثلين في كلمتين: التمثيل ـ متى أصبح عاماً وقد كان في البداية في بريطانيا في بداية القرن على درجتين. المرأة متى أخذت التصويت، ونحن نعلم أنّ سويسرا لم تعطها إلاّ مؤخراً. وكيف سارت هذه الأمور. كيف كان التعامل مع الأقوام وبخاصة في الولايات المتحدة. وأمامي دوماً كتاب بعنوان كيف عومل الهنود الحمر؟ كيف عومل السود؟ ما هو الوقت؟ علينا أن نستحضر هذا كلّه لنصل بعد ذلك كيف تمارس اليوم الديموقراطية؟ ما تأثير الإعلام والمال في هذه الديموقراطية الدولية ونحن نرى الآن شريط مشاهد العدو الصهيوني الكيان الظالم؛ أجزمكم القول قبل أن يحدث أي مشهد أتوقعه توقعاً كاملاً لأنّ دور المال والإعلام مهم للغاية. أقول هذا لا لنتسترّ بالآخر بل لنتعلّم اللعبة.

ـ آخر نقطة أوجهها إلى الدكتور مهدي الذي جمع بإتقان بين نقد الذات وبين العالم الخارجي. ترى، ما دور العالم الخارجي في نكباتنا خلال هذا القرن الأخير؟ من الذي رسم هذه الحدود؟ كيف كانت الحدود الإدارية في عهد الدولة العثمانية؟ وها هو جاك ستروف يعترف بالجريمة الكبرى في تخطيط حدود العراق؟ من الذي أتى بدعم لكل أنظمة الاستبداد؟ من الذي يزوّدها بأدوات القمع المختلفة؟ آن الأوان أن نشير وأنتم إلى قوى الطغيان والهيمنة والصهيونية العنصرية في عالمنا أينما كانوا. فهؤلاء معاً هم الذين يضربون الصورة ويضربون الديموقراطية. شكراً سيدي الرئيس.

• **د. جلال امين**

شكراً سيادة الرئيس. أريد أيضاً أن أثني على الكلمتين القيمتين اللتين استمعنا إليهما. لي أربع ملاحظات قصيرة على ما ورد أو ما فهمته في كلمة الدكتور مهدي حافظ. وسأحاول أن أختصر. وسأبدأ من حيث انتهى. لماذا نفترض دوماً أنّ الإشارة إلى نقائص معيّنة في المفهوم الغربي للشعارات أو في مسؤولية الغرب عن نقائصنا، لماذا

نفترض أنّ هذا الموقف يحتوي بالضرورة أنّ فينا أيضاً أخطاء ؟ يعني ممكن جداً أن نكون مستعدين للقضايا أن نقر بما فينا من نقائص، ومن ثم نؤكد لمن لا يستطيع أن يرى الصورة كاملة بعد أنّ الغرب مسؤول أيضاً إلى حد كبير عن هذه النقائص . لدينا مسؤولية عن الإصلاح ولكن لا بد أن نلفت النظر إلى أي مدى كان الغرب مسؤولاً عمّا نعانيه الآن . وأن نعترف أنّه في مفاهيم الغرب المختلفة نقائص مهمة يجب أن نلتفت إليها .

ـ هذه نقطة، النقطة الثانية فهمت من الدكتور مهدي أنّ الإسلام مثل أي دين آخر له ثوابته المبدئيّة وله ممارساته وأنّه إذا كان لا مساس بالمبادئ فإنّ الكثير يمكن أن يقال في نقد الممارسات . نفس الشيء يمكن أن يقال على مفاهيم الغرب الديموقراطية وحقوق الإنسان . أنظر كيف يتكلّم عنها الغرب وكيف يمارسها ، ولا نحتاج إلى أن نذهب بعيداً بل نذهب إلى السنة الأخيرة كيف مارس الغرب شعاراته من ديموقراطية وحقوق إنسان سواء في معاملته لشعبه أو لغيره من الشعوب .

ـ النقطة الثالثة مفهوم الحريّة عميق جداً ومتعدّد الجوانب ولا نستطيع أن نختصره فيما أتت به التجربة الغربية . التجربة الغربية في الحريّة والديموقراطية كما ألمح الدكتور صدقي الدجاني بدأت لتحقيق مصالح طبقة معيّنة . مثلاً، التمثيل ـ لا أحد يدفع الضريبة بدون تمثيل . ثم تطوّر، ثم سمح لبعض المُلاّك، ثم سمح للنساء . ولكن حتى الآن المفهوم الغربي للحرية لم يتسع بدرجة كافية ليشمل الحريّة من غسل المخ ويؤخذ من قبيل المسلمات أنّ نظام الدعاية الذي يخضع له الرجل الغربي والمرأة الغربية وكأنه من طبيعة الأُمور . أنا يمكن أن أقول إنّ الرجل والمرأة الغربية مسحوقان، مسحوقان في نواح معيّنة أكثر من الرجل اليميني أو الجزائري أو السوداني . الحريّة ليست فقط أن تذهب وتضع صوتك في صناديق الاقتراع . تشومسكي ما معناه :

أنّ أعظم نظام تستطيع أن تشتريه بالنقود . ومؤخراً يقولون إننا سنصلح نظام الديموقراطية العربية بـ ٢٩ مليون . أولاً هناك كثير من الجوانب الديموقراطية التي لا تحتاج إلى نقود على الإطلاق لإصلاحها . وممكن لهم أن يصلحوا نظامهم دون أن ينفقوا ولو مليم واحد . الحريّة متعددة الجوانب، وليس بالضرورة إنهم هم وصلوا إلى قمة هذه

الحقيقة في شأنها. بالمقارنة بهذا، موقف الشخص المتدين تديّناً عميقاً وصحياً. عندما يقف أحدهم ويقول لا ملك إلاّ الله في مخاطبة ملك مثلاً، أو في مخاطبة زعيم سياسي أو دكتاتور. ألا يعني هذا تطبيقاً جميلاً للحريّة؟ أليس في الموقف الديني رفض للمجتمع الاستهلاكي الذي من الممكن أيضاً أن يصيب الحريّة في مقتل؟ لم لا نستفيد من هذا التراث لدينا لخدمة قضية الحريّة؟ النقطة الأخيرة تتعلّق بقضية حقوق الإنسان. أنا أظن عندما يقول أحدهم أنّ الإنسان له حقوق، أنا أفهمها أنّ الفرد في مرحلة زمنية معيّنة، وفي مجتمع معيّن يعتبر أنّ المجتمع الذي ينتسب إليه له مسؤوليات إزاءه سواء كان المجتمع برمته أو العالم ككل. بالضرورة إذا فهمنا حقوق الإنسان بهذا المعنى، لا بدّ أن نقرّ بأنّ مفهوم حقوق الإنسان يجب أن يختلف من ثقافة إلى أخرى. ما يعتبر من حقوق الإنسان العربي والمسلم لا بدّ أن يختلف في تعريفه عن حقوق الإنسان في مجتمع أوروبي أو أمريكي. مثلاً، المرأة المسنّة أو الرجل المسنّ في مجتمعاتنا تعتبر أنّه من حقوق الإنسان أنّ أولادها لا يتركونها تتوفى وهي وحيدة وأن يسهروا عليها ويحيطوها بعطفهم. الغربي يقول إنّه يجب أن يكون في كل قرية وفي كل مدينة دور، مأوى للعاجزين. صحيح من حقوق الإنسان بمفهوم معيّن، إنما أنا أفهمها بمفهوم آخر. المرأة الشرقية تعتبر أنّ من حقوقها على أهلها أن يبحثوا لها عن عريس تتزوجه. هذا الشيء لا تعتبره المرأة الغربية. المرأة الشرقية مقهورة في أشياء، والمرأة الغربية أيضاً مقهورة في أشياء أخرى. فليس هناك مفهوم ثابت وأبدي لحقوق الإنسان. شكراً.

- **د. عبدالسلام العبادي**

حقيقة غاية الشكر للجنة العليا لإعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية لعام ٢٠٠٢ لاختيارها هذا الموضوع الحيوي المهم الإسلام والقضايا المعاصرة ـ وتركيزها في مطلع هذا المؤتمر على قضايا حقوق الإنسان والديموقراطية. لكن لا بد في الواقع من الإشارة إلى أن هذه القضايا من السعة والتشعب بحيث لا يمكن لورقة من الورقات أن تغطي كل آفاقها. الأسئلة التي في البداية طرحها أستاذنا عبدالعزيز الدوري، يذكر أستاذنا أنها كانت في

الأساس دراسة مستفيضة قامت بها مؤسسة آل البيت لإنجازها حول موضوع الشورى. وكل هذه الأسئلة استكتب بها عدد من الباحثين وعرضت فيها وجهات نظر بالتفصيل. لذلك، لا يمكن حقيقة في هذه الجلسة وهذا اللقاء أن تغطي كل هذه الآفاق. لكن أنا أحببت هنا أن أشير إلى بعض الملاحظات :

ـ نحن أمام ورقة جيدة في موضوع الديموقراطية للدكتور عبدالملك مرتاض والدكتور مهدي الحافظ، فغاية الشكر لهما على هذا الجهد. لكن يكثر الحديث في هذه الأيام عمّا يسمّى ـ ما دام الحديث عن الديموقراطية حديثاً عالمياً ـ في ردهات مفكرينا ولقاءاتهم، يكثر الحديث عمّا يسمّى بمأسسة الشورى أو وضع نظرية إسلامية لقضية الديموقراطية. هذا تفكير جيّد، ومطلب حيوي وملح. لكن كما أشار قبل قليل الأستاذ إبراهيم العجلوني هناك نظرية إسلامية للشورى، وهنالك مأسسة لهذه الشورى تَمّت عبر صيغ انسجمت واتفقت مع إنجازات تلك العصور التي تمت فيها تلك العمليات. والنظر الإسلامي في هذا المجال ركّز على تقرير المبدأ والتأكيد على أنّه لا مجال للتفريط به: «وشاورهم في الأمر». وهذا يأتي لمن: للمعصوم والموحى إليه عليه صلوات الله وسلامه: فيسجل ذلك واقعاً وسلوكاً حيث أنّه تمسّك بهذا المبدأ، ما رأيت أحداً أكثر مشورة لأصحابه من رسول الله صلى الله عليه وسلّم. وأمرهم شورى، صفة ملازمة للمؤمنين، الصفة والتفاصيل، والآليات متروكة للاجتهاد والتطبيق العملي في ضوء تقدّم العصور والأمور وحسب ما تراه الأمّة محققاً لأغراضها وموصلاً لأهدافها. قد تلجأ في بعض القضايا المهمة الحيوية إلى الاستفتاء المباشر أو الاتصال المباشر بجميع أفراد الأمّة. قد تلجأ إلى المجالس المنتخبة، وقد تلجأ إلى المجالس المختصة. هذا متروك لأهل الحلّ والعقد في المجتمع الإسلامي النامي المتطوّر في كل العصور. ولا يمكن في الواقع أن نطلب من هذا الدين الخالد الذي ينظم كل المجتمعات وكل العصور أن يدخل في كل التفاصيل ويضع للفروع أحكاماً تفصيلية. هو يضع الأسس، والمبادئ، والقواعد ثم يترك للعقل الإنسان الاجتهاد ضمن الضوابط المقررة في الشريعة وحريّة الإبداع والاجتهاد المستفيض. هذه قضيّة. قضيّة أخرى، لا بد في الواقع من الانتباه إلى المناخ العام الذي تعمل فيه هذه النظرية الإسلامية وهذا الموقف الإسلامي. وأي طرح للعملية على الأطر فقط والشكليات والصيغ العامة

دون الانتباه إلى المناخ العام الذي تعمل فيه هذه النظرية الإسلامية وهذا الموقف الإسلامي. وأي طرح للعملية على الأطر والشكليات والصيغ العامة دون الانتباه إلى النظام والفلسفة الكامنة فيه يجعل الحديث خارج إطاره وخارج محوره. لأنّ الشورى تتم، أولاً بتطبيق القواعد الإسلامية، وثانياً، الشورى تملأ ساحات الفراغ المتروكة للاجتهاد والتفصيل، ولكنها لا يمكن أن تعمل بعيداً عن هذه الثوابت وهذه المبادئ. ذلك، لا بد من الانتباه ونحن نصوغ فكراً في هذه القضايا إلى أن ساحات الشورى ستكون واسعة ولكن ضمن هذه الثوابت، وضمن هذه الأطر، ووفق هذه الأسس المبادئ. لذلك أنا قد أتحفّظ على الانتقادات التي وجّهت إلى الديموقراطية المعاصرة. لأن لديموقراطية المعاصرة ليست مشكلتها في صيغها ولكن فيما تقوم عليه من فكر، وتنشغل فيه من قضايا محدودة في الواقع الإنساني؛ القضايا المادية البحتة، أو القضايا السياسية للوصول إلى الحكم. ولكن نظرة شمولية للحياة الإنسانية ليست متوافرة. أنا إسلامياً قد أتبنّى بعض الصيغ التي تقدّمها الديموقراطية المعاصرة. لكن أتبناها لأزرعها في بناء شمولي يقدّم تصوّراً للواقع الإنساني في كل أبعاده. ولذلك الحكمة ضالة المؤمن أينما وجدها أخذها في إطار ما يؤمن به وما يقدّم من فلسفة شمولية للواقع الإنساني. لذلك الكثير من الصيغ لا يمكن تقديم أحسن منها ـ مجلس منتخب للنظر في قضايا الأمّة ـ ما المانع في الأخذ بمثل هذا المبدأ، لكن يجب أن يكون هذا المجلس يعمل في دائرة الفراغ ودائرة التفاصيل والفروع التي تركت من خلال نصوص الشريعة.

لا أريد أن أطيل، لكن ما من شك أنّ الموضوع طويل وفيه موضوعات عديدة. موضوع حقوق الإنسان: حقيقة أستاذنا الدكتور مهدي طرح الكثير من القضايا التي يسلّم بها في خطوطها العريضة ولكن في التفاصيل لا بدّ في الواقع من أن يلاحظ أنّ للإسلام مواقف معيّنة لا بد من أن تكون في الذهن ونحن نعرض لهذه القضايا.

• الأميرة وجدان علي

شكراً سيدي الرئيس. بادئ ذي بدء يجب عليّ أنّ أهنئ الدكتور عبدالملك والدكتور مهدي الحافظ على ورقتيهما. والحقيقة بعد أن استمعت إلى بعض المداخلات، أتساءل حول إجراء دراسات إضافية سواء كانت عن ممارسات ومبادئ الحكم في الإسلام أو ما

قبله أو عن أمور أخرى. ما فائدة هذه الدراسات، نحن متخمون في العالم العربي بالدراسات. كل مؤتمر عقدناه في كل أنحاء العالم العربي خرجنا منه بتوصيات وبدراسات وبأوراق عمل وأوراق بحثية إلخ. من استفاد من هذه الدراسات من الحكّام العرب والمسلمين. حتى لو قمنا بأحسن الدراسات ووجدنا أفضل الحلول، نحن نتحدّث عن ازدواجيه المعايير في الغرب. ماذا عن ازدواجية المعايير عندنا. نحن نتحدّث باسم الإسلام ونحكم باسم الإسلام في بعض البلدان الإسلامية والعربية والمرأة في تلك البلدان ليس لها الحق أن تركب سيارة أجرة لوحدها، أو أن تسافر لوحدها، أو أن تعمل في مجتمع مختلط، خوفاً من ماذا؟ من الفتنة. وكأن ليس في عقل المرأة شيء إلاّ فتنة الرجل. ومن حقوق المرأة، كما ذكر أستاذي أن يُزوّجها أهلها. سُلبت هذا الحق، وزوّجت غصباً عنها في كثير من مجتمعاتنا. وأغلب النساء في المجتمعات الإسلامية لا يستشرن وقت الزواج. هل هذا حق يا ترى؟ هل هذا حق إسلامي للمرأة؟ بالنسبة للأقليات؟ نحن نظل ندور في دائرة فكرية ونتحدّث إلى أنفسنا. لنفترض أننا قمنا بدراسة وجدنا من خلالها الوضع الأمثل للحكم والمأسسة ومأسسة الشورى وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة، وحقوق الأقليات، وحقوق الرجل أيضاً، والعُمّال. من الذي سيطبق هذا؟ من الذي سيطبّق ما تخرج به هذه الدراسات. فقط أنا أتمنّى لو استطعنا أن نصل إلى نتيجة. أنا ليس لديّ الجواب. أتمنّى أن نصل إلى نتيجة عملية على الأقل لنفيد بعض من يستمع إلينا. ولن يستمع إلينا إلاّ القلّة ممن هم في سدة الحكم. وأنتم تعرفون ذلك. نحن نعرف المبادئ، والذين يحكمون يعرفون المبادئ في الإسلام وفي غير الإسلام وحقوق الإنسان إلخ ولكن لماذا يطبّقونها إن كانت لا تخدم مصالحهم الشخصية. وهذا ما يحدث عندنا. وشكراً.

• د. بسام العموش

شكراً سيدي الرئيس وشكراً للمحاضرين، و باختصار الملاحظة على الورقة الأولى. أنا لا أرى أنّه من الصواب الاعتراض على الديموقراطية الغربية حينما نقول إنّ شخصاً فاز بنسبة ٥٠٪ ومن لم يصوّتوا له نسبتهم ٤٩٪، معنى هذا أنّه غير ديموقراطي. أعتقد أنّ هذا هو ذنب الذين لم يقترعوا قد تكون هذه صور دقيقة من صور الديموقراطية. وربما نحن

نسخر في بلادنا من أرقام ٩٩٪ ، و ١٠٠٪ . إذا كانت هذه نسبة الاقتراع على الرقم، وانقسموا إلى فريقين فهذه الصورة هكذا قبل بها هذا الشعب. أيضاً نسبة المقترعين حينما يقترع العدد المقرر للاقتراع نفترض أنّه ٣ مليون والذين يذهبون إلى الاقتراع مليون ونصف. هذا ذنب الذين لم يذهبوا، من تنازل عن حقه. لذلك، نحن من دعاة أن يكون هناك إلزام بالاقتراع. وأن تكون هناك نصوص قانونية تلزم الجميع. وأن يحاكم هذا الذي يغفل الأمر. وعلى كل حال إذا أردنا أيضاً أن نبقي على الصورة الديموقراطية، هو حر أن يقترع أو لا يقترع فهذا، أيضاً شأن ديموقراطي ولا يعيب الديموقراطية. المسألة الأساسية التي أود أن أقولها هي أننا نحن لنا ملاحظات على الديموقراطية ولسنا مغرمين بالديموقراطية. الديموقراطية فيها عيوب وفيها حسنات. الديموقراطية الغربية سمحت في بعض مجالسهم مثلاً بزواج الجنس الواحد في بعض البلدان. ونحن نرفض هذا الأمر. أيضاً بالنسبة للشورى عندما نتكلّم عن الشورى، نعم المبدأ العام الإسلامي هو الشورى لكن آلية تنفيذ هذه الشورى اختلفت من عصر إلى عصر لأنّ هذا الأمر متروك للاجتهاد. فيه فراغات، وإلاّ كيف انتخب أبو بكر، كيف انتخب عمر؟ كيف كانت الديموقراطية في عهد الراشدين؟ لماذا اختلفت في عهد الأمويين؟ كيف كانت في عصر الحجّاج؟ كيف كانت في عصر أبي العباس السفّاح؟ كيف كانت الديموقراطية عند الأتراك مثلاً؟ الحقيقة أنّ هذا لا ينبع فقط من أنّ الناس اختاروا. حتى بعض المصطلحات التي يكتبها علماء السياسية الشرعية مثل أهل الحل والعقد. من هم أهل الحل والعقد؟ ما هو سنّهم؟ وكم عددهم؟ في بعض البلدان العربية الآن، هناك مجالس شورى. يجمع الحاكم ٥٠ أو ٦٠ شخصاً من الوجهاء لاسترضائهم ويعيّنوا في هذه المجالس، ويقال إنّه شاور. ويأتي من يقول له إنّ الشورى ليست ملزمة بل معلمة، تشاورهم على عينك يا تاجر. وبعد ذلك ينفذ ما يشاء. أنا أتفق مع أخي الكريم الذي قال بـ الديموقراطية الإسلامية أو ما يسمّيه بعض الصحفيين الشورقراطية. نأخذ من الشورى كمبدأ، ونأخذ الفراغات المناسبة لنا من تلك الديموقراطية.

بالنسبة للورقة الثانية ـ تسييس الإسلام، مصطلح يؤخذ من السياسيين. يعني أنور السادات كان تكلّم حول تسييس الدين، ولا دين في السياسة ولا سياسة في الدين. يعني

مفهوم تسييس الدين لما يرفع هذا الشعار ليقال إنّ هناك أحز اباً أو سياسات تستغل الدين للسياسة. صحيح. وهذا ليس من حقهم. كذلك، في المقابل، هناك حكّام يستغلون الدين في السياسة. الصورة دائماً تذكر ضد هذه الفئات الشعبية. نحن ضد تسييس الدين بمعنى استخدامه كمطية. أما أن يقول أخرجوا الدين من السياسة وأن الإسلام لا علاقة له بالسياسة وأنّ الإسلام لا علاقة له بالسياسة. فقد شعرت بشيء من عدم الانسجام، وليعذرني الدكتور الحافظ، إنّه ربما ـ كما فهمت وقد يكون فهمي قصر عن ذلك ـ أنّه يذكر صراع الحضارات. الحضارات نبعت من منطقتنا: اليهودية، والمسيحية، والإسلام. هذه الأعمدة الكبرى نبعت من عندنا. ليس لنا صراع مع المسيحي أو اليهودي كشخص بدليل إننا نعيش في منطقة واحدة. ليس لنا صراع مع الشعوب الغربية كشعوب. نحن صراعنا مع الحكومات الغربية التي كما ذكر أخي الكريم تريد أن تقنن لنا متى تريد ديموقراطية؟من الذي يدعم الدكتاتوريين في العالم العربي؟ العالم الغربي، إذا كان هو داعية للديموقراطية، فكيف يفعل ذلك؟ هناك صراع يحتدم. وهذا الصراع ليس بين الحضارات ولكن بين الذين يتسترون. لماذا قيل حروب صليبية؟ تستّروا خلف الصليب وليس الصليب هو الذي جاء ليصارع. جاء رتشارد قلب الأسد، جاء جورج بوش الآن ليقول أيضاً: حروب صليبية! عندما وقف غورو على قبر صلاح الدين وقال: «ها قد عدنا يا صلاح الدين». ثم يتحدّث دكتور الحافظ: «كيف ندير الصراع؟» نريد إدارة جيدة، ونريد حكومة جيدة. ونريد إلخ. إذن، الصراع موجود مع حكومات و ليس مع ديانات أصلية في الأصل. وشكراً.

• أسمى خضر

شكراً. أولاً أضم صوتي لصوت من شكر المحاضرين الكريمين. وأود أن أطرح المسألة من زاوية أخرى. هذه الزاوية تتعلّق بالواقع اليومي المعاش للإنسان العربي والإنسان المسلم باعتباري من المسيحيين العرب الذي يعتبرون منظومة القيم، والتراث والحضارة الإسلامية هي ما أنتمي إليه. ويسوءُني جداً وأشعر أنني مستهدفة بما أحمل من

فكر وانتماء عندما أشهد هذه الهجمة على الإسلام والحضارة العربية والإسلامية والتي تسعى إلى تحقيق والدفاع عن مصالح مادية لا صلة بالقيم ولا صلة لها بالعقائد ولا صلة بالأديان. وكل ما تفعله هي وآلتها الإعلامية هو التأثير على الرأي العام العالمي من خلال تصوير هذه الثقافة وهذه الحضارة على هذا النحو. ولا أنكر هنا، أننا مجموعات، ودُولاً، وسياسات، ونُظُما تشريعية، أسهمنا بشكل أو بآخر في تسهيل هذه المهمة من خلال عدم التزامنا المبدئي بجوهر القيم العربية الإسلامية القائمة على المساواة، والعدل، وإطلاق الحريات، واحترام كرامة الإنسان. نحن أيضاً مسؤولون حكّاماً وقوى تاريخية ولا أقول فقط بالنسبة للحاضر عن هذه النتائج. السؤال المطروح هو ليس بجدل بيزنطي. من الذي جاء بقضايا حقوق الإنسان ومبادئها. نحن أم هم؟ هل هذه القيم أو الديموقراطية حكر وإنتاج غربي محض؟ هل هو إنتاج حضاري إنساني. أنا شخصياً أميل دائماً إلى تأصيل قيم حقوق الإنسان في الحضارة العربية الإسلامية. وغالباً وفي كل الأحوال، نستنهض الأمثلة من تاريخنا لندلّل على أنّ الانتصار للعدل والمساواة كان دائماً قائماً. كما أشير إلى أول منظمة على الإطلاق لحقوق الإنسان في التاريخ ألا وهي حلف الفضول مثلاً. وأيضاً، المادة الأولى للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وهي تستند إلى قول شهير منسوب إلى الخليفة عمر بن الخطّاب ـ متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً. و لد جميع الناس أحراراً متساوين في الحقوق. إلخ. نحن مشكلتنا الحقيقية ليست في التنظير أو في التأصيل النظري. أنا أعتقد أنّ كل أمة وحضارة وثقافة ودين تحمل في جوهرها منظومة قيم إنسانية عادلة تراكمت وتطوّرت ونمت عبر التاريخ لنصل إلى ما نحن عليه الآن من توافق عالمي حول مجموعة قيم ومبادئ حقوق الإنسان. وأنا أختلف مع الدكتور ـ وإن كنت أتفق معه في جوانب ـ حول أنّ حقوق الإنسان نسبية. نحن نتحدّث عن القيم العالمية بحدّها الأدنى وليس عن التفاصيل التي قد تختلف بين الشعوب والدول. أي عن حاجة كل إنسان شرقي أو غربي، أسود أو أبيض، امرأة أو رجل، كبير أو صغير، فقير أو غني إلى هذه المنظومة من الحقوق التي لا بدّ أن يتمتع بها لكي يعيش إنساناً وكريماً. هذا الأمر ينطبق على المرأة أيضاً. بقدر ما نحن نحاول أن نتبادل الاتهامات مع الغرب حول أن تشيّيء المرأة واستعباد جسدها واستخدامه في الغرب واعتبار الحريّة

هي حريّة التعرّي والانحلال الخُلُقي هي حريّة المرأة. نحن طبعاً ضد ذلك، أما القول إنّ المرأة في بلادنا بمقابل ذلك تتمتع بكل حقوقها وهذا هو الوضع النموذجي فهو أيضاً غير صحيح. نحن لدينا من المشكلات والظلم والتمييز والمعاناة الكثير، وهو نقيض الإسلام، ونقيض حقول الإنسان العالمية، و الغرب لديه أيضاً الكثير من المعاناة. نسب العنف ضد المرأة في المجتمعات الغربية لا تقل عنها أبداً في بلداننا وفي أكثر دول العالم الغربي ادعاء باحترام حقوق المرأة والديموقراطية. إذن، ما نبحث عنه ليس هو من هي النظم التي جاءت ومن هي الدول التي تحترم. المسألة ليست مباراة وليست تسجيل نقاط . المسألة إنسان مواطن له الحق أن يعيش بكرامة، وأن يتمتع بالحد الأدنى من الحقوق المعترف بها عالمياً. الديموقراطية نفسها، ليست الألفاظ هي الإشكالية، الإشكالية هي هل يشعر كل إنسان أن صوته مسموع وأنّ إرادته محترمة ومجسّمة في إطار النظام القائم أم لا . هذا الأمر مفقود، مفقود لدينا بغياب النظم الديموقراطية أو نظم التشارك التي تجسّد الإرادة الشعبية وهو مفقود في الغرب لأنه يعاني من إشكاليات الثقافة الغربية حيث أصبحت الأصوات تشترى وتباع حسب من يملك أكثر ومن يدفع أكثر في الانتخابات، ومن يملك أكثر من وسائل الإعلام والدعاية. إذن، الإشكالية الرئيسية ليست في هذه الأطر الشكلية وإنما في جوهر تمكين كل إنسان بدون تمييز من أن يمارس حقوقه ليتصدّى للقضايا المعاصرة التي أراها ليست غربية. العنوان والنقاش يوحي بأنّ هناك الإسلام في جهة، والقضايا المعاصرة التي جسّدها الغرب في جهة أخرى. والأمر ليس كذلك في رأيي. الأمر الأخير الذي أود أن أشير إليه هو التأكيد على ما قيل حول جانب من القضايا المعاصرة ـ الفقر والقضايا الاقتصادية. وكنت أتمنى لو أنّ هناك محوراً في هذا الحوار يتعلّق بهذا الأمر وشكراً.

• د. أحمد العوايشة

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

في بداية حديثي أكرّر الشكر الجزيل للجنة العليا المنظمة لهذا المؤتمر لاختيار هذا

العنوان لهذا المؤتمر الطيّب. وأشكر جلالة الملكة رانيا المعظّمة وسمو الأميرة وجدان علي على جهودهما المباركة في هذا المجال ومن أسهم معهما فيه. كما أشكر السيدة أسمى خضر ـ المحامية الأستاذة على حرارتها الطيّبة واندفاعها الكبير وعاطفتها القوية في الدفاع عن الإسلام واحترامها لأن يكون الإسلام هو مصدر الثقافة التي تنتمي إليها. شكراً لها على ذلك.

ثانياً أشكر الاستهلال البارع وتواضع المحاضر الدكتور عبدالملك في بداية حديثه وحسن العرض للمحاضر الدكتور عبدالحافظ وأحب أن أقول في بداية الأمر إنّ العيب في الديموقراطية ذاتها كما اعترف بذلك علماء الغرب كلهم. ومعروف في الغرب إنّ الذي يملك هو الذي يحكم. والإعلام موجه إلى الأغنياء أو الأقوياء ـ هذا الذي يستفيد في الدرجة الأولى من الإعلام. والسؤال هو: «لماذا نحن نركّز على الديموقراطية ونجعلها أساساً في المقارنة بينها وبين الإسلام. علماً أنّه لا يجوز مجرّد مقارنة الديموقراطية بالإسلام لأنّ الخلاف في الأصل: من المشرّع في الديموقراطية، من المعبود في الديموقراطية؟ المعبود في الإسلام هو الله سبحانه وتعالى. والناس يجتهدون في شرع الله سبحانه وتعالى بينما في الديموقراطية المعبود هو الهوى، السلطة، الشهوة إلى غير ذلك. والديموقراطية في الغرب جاءت رد فعل لظلم الكنيسة الأوروبية لأنّه لم يكن أمامهم بديل إلاّ هذا. فهم أخذوه كرد فعل، كبديل. نلاحظ أنّ الديموقراطية في الغرب تجهض جهود الأفراد المبدعين بكثرة عدد الأصوات. لا تنتبه إلى الحق في هذه القضية، بينما نجد أنّ الإسلام يحترم جهود الأفراد المبدعين لأنّه دوماً مع الحق. ولو كان أصحاب الحقّ قلّة. لا يعتمد على القلة والكثرة في هذا الموضوع. الحريّة في الإسلام، الإسلام جاء بالحريّة، الحريّة المسؤولة المنضبطة. بينما نجد في الغرب على سبيل المثال حريّة الاجتماع: الإسلام يمنع الاجتماع على الشر، أما الحريّة في الديموقراطية الغربية فتسمح بالاجتماع على الشر وعلى الفساد وعلى المنكر. بالنسبة لنا، نحن المسلمين، قصّرنا في تطبيق ما عندنا من ثوابت وتشريعات فعلاً. وقصّرنا في عرضها على الآخرين. في الجهتين قصّرنا في التطبيق وفي العرض. لم نعرض على الآخرين ما عندنا ليستفيدوا منه. لذلك، أنا أتحفّظ على كل هذه المقارنات مع الديموقراطية. الإسلام لم يمنعنا من أن نستفيد من الديموقراطية عند

الآخرين ولكن وفق شروطنا وضمن الأسس التي عندنا. نقطة أخيرة بالنسبة للمرأة التي تسوق السيارة، المرأة التي تسوق السيارة تصرخ وتتمنّى لو أنها لم تسق السيارة لأن الرجل كان يتولى إيصال الأطفال إلى المدرسة، الرجل كان يحضر الخبز معه، الرجل كان يحضر كل شيء. الآن هي مطلوب منها أن تحضر كل هذا. هي مكلفة بذلك. وأصبحت تذهب وتجيء وتتعب أكثر من الرجل. أصبح سوق السيارة عبئاً عليها ليس خيراً لها. هذا ما تصرّح به الكثير من النساء ومن الكاتبات. أصبح الأمر عبئاً على المرأة. هي أراحت الرجل في هذا الجانب.

حرام.

أنا فقط أقول إنّ المرأة أصبحت تشكو لأنّ الأمر أصبح عبئاً عليها.

وصلى الله على سيّدنا محمد. شكراً يا سيّدي.

• سميرة الخوالدة

الواقع أود أن أعقب ولو باختصار على موضوع الحريّة. فهذا المفهوم يشكّل إشكالية لدى المسلمين قبل أعداء الإسلام والمنتقدين للإسلام. لأنّ الذي يعالج هذا الموضوع أو يبحث فيه في هذه الأيام يستخدم طرق التبويب والمصطلحات الغربية المعاصرة. لكن الحريّة أصلٌ كبير في الفكر الإسلامي وفي الفقه الإسلامي. كيف، بمصطلحاته الخاصة وطرق التبويب الخاصة فيه. فأي كتاب في علم الكلام والفلسفة الإسلامية لا يتحدّث عن حريّة الإرادة البشرية تجاه الخالق ابتداء. ثم ما تلا ذلك، فموضوع الحريّة هو أصل كبير من أصول الفقه الإسلامي. واستخدمت مصطلحات أخرى: التسيير والتخيير وغير ذلك. ولكنّه هو المحور الذي تدور حوله المؤلفات الفكرية والفلسفية وعلم الكلام في الإسلام. أما كتب الفقه والتي لن تجد فيها باباً من أبواب الحريّة في الإسلام، لماذا؟ لأنّ كتب الفقه الإسلامي لا تعالج أيضاً حق الحياة في الإسلام. لماذا؟ لأنّ هذه مسلّمات وبَدَهيات لا تناقش وإنما ما يناقش في هذه الكتب والمؤلفات هو ما يطرأ على هذا الحق وهذا الأصل للإنسان. حق الحياة لا يناقش، وإنما يناقش القتل وما يطرأ من موانع ومعوّقات للحياة.

وحق الحريّة لا يناقش. وما يناقش هو الظلم والرقّ وما يطرأ على هذا الحق من معوقات ومن شوائب. فإذن، هو باب من أوسع الأبواب في الفقه الإسلامي ولكن المؤسف أنّ كل من يبحث، يبحث من منظور ومدخل لا يبتّ للإسلام بصلة ويبحث بالمصطلحات الغربية وطرق التبويب الغربي. ولذلك، كثيراً ما نسمع أنّ الإسلام لا يتحدّث عن الحريّة. وأنّه أغفل الحريّة بسبب الظروف السياسية التي سادت منذ بدء الدولة الأموية وحتى وقتنا الحاضر. وأنّ الإسلام قد تجاهلها. وليس بوسع العلماء تجاهلها لأنها من صلب الدين. وكلمة عمر عندما قال: كيف استعبدتم ا لناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً إنما وبّخ عمّاله لأنهم تجاهلوا هذه البدهية وهذا الأصل الذ يعتبر مفروغاً منه وغير قابل للمساومة. وشكراً.

• **د. حمدي مراد**

الشكر والتقدير لصاحبة الجلالة، ولصاحبة السموّ، وللجنة الوطنية العليا، ولأستاذنا الرئيس الدكتور عبدالعزيز الدوري، وللأخويْن الفاضلين المحاضرين، وللأحبة المشاركين جميعاً. اسمحوا لي أن أقول إننا نناقش بسعة وما نواجهه من تسارع زمني يشكّل هجمة شرسة خطيرة على الأمّة العربية والإسلامية بشكل خاص، وعلى البشرية بشكل عام. أنا لست متشائماً، لكن الأمر جدّ خطير ويحتاج أجندة أو جدول أعمال وخلاصات دقيقة وسلوكيات أدق. الهجمة خطيرة على المفاهيم الإسلامية بتشويهها علناً. الهجمة خطرة على العروبة وعلى الإسلام كشعوب هي مصدر الإرهاب فيما يَزْعمون. الديموقراطية المطروحة هي أعلى درجات الدكتاتورية في ممارساتها أكان في فلسطين أو بقاع أخرى وما سيلحق المنطقة قريباً أو بعيداً من مخاطر شاملة متوقعة. كيف نحاول إيقاف هذا الاجتياح للمفاهيم والعقائد والإنسان الآن. قد يقول أحدهم هذا كلام كبير ولكنّه هو الواقع. نحن الآن نتكلّم في ظل ظروف مجتاحة لديموقراطية الإنسان وحريّة الإنسان، وحياة الإنسان. وقد بدئ بالشخصية العربية والإسلامية التي تحمل تراثاً سماوياً حقاً. كذلك، نعم نحن ننقد أنفسنا فكيف يمكن أن نجسّد موقفاً فكرياً ورأياً واضحاً في إنشاء منظومة العلاقة بين

الحاكم في البلد العربي والمسلم وبين المفكّر في هذا البلد، وهو حريص بصدق، وبين المواطن ـ الضحية في عالمنا العربي والإسلامي. كيف سيحترمنا خصومنا ونحن على هذا الحال. أنا أعتقد أننا بحاجة ماسّة إلى علاج هو أشبه بالعملية القيصرية في ظل الظروف الداهمة الخطيرة. وشكراً سيدي الرئيس.

• د. عبدالملك مرتاض

شكراً، سيدي الرئيس وأستاذي الكبير. وشكراً لكل الأصدقاء والزملاء، والسادة العلماء ممن نعرف وممن رأيناهم لأول مرّة وممن نسعد بهم. وهناك وجهات نظر لا يعقّب عليها. وتعدّ إثراء لما قمنا به أو لما قدّمناه في هذه الجلسة القصيرة. وهناك بعض الأفكار خصوصاً إذا طرحت في شكل تساؤل. ممكن أن نناقشها باختصار شديد من جديد.

ـ أولاً، فيما يعود إلى الأستاذ ابراهيم العجلوني حول عيوب الديموقراطية الغربية ونظاميْ الشورى والبيعة، شكراً على الإضافة.

ـ الأستاذ كامل الشريف، عيوب الديموقراطية في الحقيقة لم أقلها أنا. أنا لم آت بجديد، أنا فقط حاولت أن أستنتج في شكل واحد، اثنين، ثلاثة، أربعة إلخ. هناك رئيس أمريكي نفسه، أبراهام لنكولن، تحدّث عن الدستور الأمريكي وقال: «تسعة خطأ وواحد صواب في الدستور الأمريكي نفسه». فبحكم أنّ الديموقراطية وضعية وضعها البشر فهي لا يمكن أن تمتنع عن النقد. هذا أمر واضح. ليست نظاماً إلهيّاً هي مجرّد تقنين نقرّ به. المسألة جد مهمة في مداخلة الأستاذ كامل الشريف، ضرورة تحلّي الديموقراطية بالسلوك الأخلاقي. هنا يجب الاستنارة بالإسلام، بالمبادئ الديموقراطية، لأنّ الإسلام يحرّم ما لا يجوز دينياً فمع الأسف الشديد أنّ الديموقراطية الغربية لا تقيم أي وزن للأخلاق. فهناك صدام أفكار وصدام مناهج. وكلٌّ يريد أن يحكم قبل كل شيء. وعندما نقلت الديموقراطية الغربية إلى بعض تجارب الديموقراطية العربية في المشرق وفي المغرب. فإنّ الناس أيضاً ارتدوا هذا الرداء وأصبحوا بكل أسف لا يعيرون اهتماماً للقيم الأخلاقية، فيكذبون على الناس ويعدونهم ببرامج لا يحققونها لهم أبداً إلخ.

الدكتور كيلاني الأمين. . الحريّة الغربية عجيبة. والذي يدفع عجبها هو حكم الغرب لنا. وإلاّ، فالحرية الغربية تبيح للمرأة أن تتزوّج المرأة وتبيح للرجل أن يتزوج الرجل. تبيح الإجهاض. هناك قوانين وضعية في بلدان أوروبية كثيرة تبيح الإجهاض على حين أنّ الإسلام يحرّم الإجهاض. يعني هذا الحق العظيم يعطيه للصّبي حتى إذا لم يكن الصبيّ من أب معروف، حتى إذا كان ابن زنا. ولعلّكم تعرفون حديث الغامديّة عندما جاءت النبي عليه الصلاة والسلام، وقالت له: «يا رسول الله، إني قد زنيت». فالنبي عليه الصلاة والسلام تظاهر وكأنّه لم يسمع لها. تجنّب هذه المصيبة. فعادت مرّة ثانية وثالثة، وقالت له إنّي قد زنيت وإني حامل. فقال لها: «إذهبي حتى تضعيه.» يعني لم ترجم الأم لحقوق الطفل. الأم محكوم عليها بالرجم لحقوق الإسلام ولكن الطفل ما ذنبه. وعندما وضعته، جاءت إلى النبي عليه الصلاة والسلام وهي تحمل ابنها بين يديها. فقال لها: «إذهبي حتى تفطميه». فبعد سنتين، جاءت إليه وهو يمشي، فطلب من أحد الصحابة أن يتكفّل الطفل. فتطوّع أحدهم وهنالك نفّذ فيها حكم الإسلام.

ـ أنظروا إلى عظمة الإسلام، إلى هذه الحريّة العظيمة، إلى هذه الحقوق العظيمة. فقط نحن تركناها في المتاحف، مع الأسف الشديد، ونتسابق على ما يكتبه بعض الغربيين المعاصرين. أنا لا أقول بفساد الديموقراطية الغربية فساداً مطلقاً، فهذا لا يكون. هناك مبادئ يمكن أن نسترشد بها، وخصوصاً في الممارسة من الجانب المنهجي، لكن المبادئ السامية الأخلاقية التي تنظّم سلوكنا وتنظّم علاقات الحكم بالمحكوم هي موجودة في القرآن، وموجودة في الحديث النبوي، وموجودة في سيرة الرسول عليه الصلاة والسلام، وموجودة في القيم. يعني في نصوص كثيرة. كما توجد عند الفرق الإسلامية. مسألة الحريّة بين المعتزلة وغيرها، وهل الإنسان مسيّر أو مخيّر. فكل هذه القيم قيم الحريّة والديموقراطية وحقوق الإنسان التي توجد في الغرب هي موجودة في النصوص الإسلامية وفي النوازل الإسلامية.

ـ أحاول الاختصار أنا أيضاً. الدكتور عبدالسلام، هذا الذي اقترحناه هو الاستفادة من جميع النصوص والمواقف والنواظم لأجل صياغة ديموقراطية جديدة تفيد من المنهج الغربي، ومن بعض المبادئ الديموقراطية.

ـ الأميرة وجدان تقول كثيرة هي الدراسات والعبرة بالتطبيق. أنا أتصوّر أن هذه الجامعة العربية، وهذا الشيء الذي يقال له منظمة الدول الإسلامية وأنّ منظمات عربية وإسلامية كثيرة تجتمع لتخطب. وهذا صحيح، وأرجو ألاّ يكون شأننا هو شأنها في هذه الندوة المباركة. قيل أخيراً بأنّ علماء اليهود اجتمعوا لمدّة ثلاث سنوات، مائة وخمسون عالماً ومفكّراً من أصل يهودي، وظلّوا يبحثون، وكتبوا ثمانية عشر مجلّداً وضعوا فيها مخطّطاً لمستقبل الصهيونية على مدى ربع القرن المقبل. فمتى نحن نقلّد أعداءنا؟ متى يجتمع علماء المسلمين ؟ متى يجتمع مائة عالم، أو مائتا عالم من المسلمين والعرب. ويتدارسون شؤون هذه الأمة ومستقبلها ، ليس فقط فيما يعود إلى الجوانب الشكلية للحرية، والديموقراطية، وحقوق الإنسان ولكن لبحث مستقبل هذه الأمة. أنا لا أرى أنّ الإسلام غير مهدّد . هذا خطأ كبير من المسلمين. وأنا لا أرى أنّ العربية غير مهددة. هذا غلط كبير من العرب. فهناك الآن استعمار، ولا أقول استعماراً جديداً، فهذا الشعب هو المعني بتغيير هذا النظام. وهذه مسألة تعرفونها جيداً. فمعنى ذلك أنّ كل شيء ممكن. غداً، لا سمح الله، سيقال لنا ستهدم الكعبة. وقد طالب بذلك، مع الأسف، أحد المتطرّفين في أمريكا. غداً، سيقال لنا : «محرّم عليكم أن تتكلّموا العربية، كما هو محرّم عليكم أن تفعلوا كيت وكيت». فالمسألة خطيرة جداً، صحيح أننا لا نكاد نتحدّث إلاّ في الأشكال . ولا نتحدّث في الجواهر. الوعي ضروري، الوعي بخطورة مستقبلنا. بوجودنا من حيث نحن عرب قبل كل شيء، ومن حيث نحن مسلمون بعد ذلك. أشكر كل أخواني الذين انتقدوني أو الذين شكروني أو الذين أضافوا إلى كلمتي. شكراً لكم.

• د. مهدي الحافظ

شكراً سيدي الرئيس.

العالم العربي هو باستمرار هدف أطماع أسّستها الصهيونية العالمية ودعمها الغرب. هنالك النفط، والثروات المعدنية الأخرى. في الحقيقة هناك، عملية صراع كبيرة تجري. لكنّي أحب أن ألفت نظر الأخوة الذين أبدوا ملاحظات حول سؤال ما هو الطريق لمواجهة حازمة صريحة ونافعة في هذا الظرف. نتكلّم عن تجربة الدولة الوطنية في العالم العربي

من خمسين سنة لحد الآن. ما الحصيلة التي ترتّبت على هذا . لا يوجد سبب داخلي في أوضاعنا بحيث أتاحت للأجنبي أن ينفذ منها ويلحق بنا الهزائم. حاربنا في الـ ٦٧ بشكل مضبوط؟ قادتنا وكأنهم نائمون والطيران يقصف، وبالتالي، نعتبر أنّ كل الذي جرى مؤامرة إمبريالية. صحيح أنّ المؤامرات مستمرة ولم تنته. لكن هنالك موضوع أساسي يجب أن يعرف، وهو أنّ هذه الأمة ما لم تمتلك ناصية أمورها بيدها، من خلال ضوابط ومؤسسات وتعبير عن إرادة حرّة لن يكتب لها النجاح. لا ينبغي أن نضيع في متاهات التنظير والتأطير وغيرها. المسألة بسيطة جداً. إنّ هذه الأنظمة التي تكوّنت في العالم العربي، إما تستمر أنظمة أوتوقراطية تسلّطيّة وحكومات فردية، الأمور تسيّر فيها بأهواء وبمفاجآت أو أنها تستند إلى إرادة المواطنين؟ إذا كان هناك اعتراض حول هذه المسألة، عندها يصبح الموضوع شيئاً آخر. يعني لا ينبغي أن نضيع في متاهات، وكأننا ناس مع الإسلام وناس ضد الإسلام وناس مع الغرب وآخرون ضد الغرب. هذا موضوع غير وارد حقيقة. مسألة الديموقراطية في العالم الغربي، ممكن أن تكون ناقصة. ما من شك، الغربيون يتكلّمون عنها. وهناك من يعتبر عيوب الديموقراطية الغربية لها ثمن، لها كلفة. قالها تشرشل وغيره وغيره. نحن في العالم العربي، علينا أن نجد الصيغة المناسبة التي تصل بنا إلى التعبيرعن الإرادة الحرّة للمواطنين . نريد مرجعية لشعوبنا أو لا ؟ فإذا كنا لا نريد مرجعية، فهذا شيء آخر. هناك أنظمة في العالم العربي تقوم بحروب لسنوات ولا أحد يسألها . هناك أنظمة تقصّ اليد، والرجل، والأذن والكذا وتصدّرها في قوانين وما من أحد يسأل. هناك أنظمة في الحقيقة تواصل كل ممارساتها باسم الدين الإسلامي ولا أحد يسأل. هذه حالة غير طبيعية.

يا أخوان، موضوع العدو الخارجي موضوع يجب أن يكون دائماً نصب أعيننا. ما من أحد يستهين بهذه المسألة أبداً. من الذي خلق التخلّف في العالم العربي لولا الإمبريالية الغربية؟ من الذي زرع إسرائيل؟ هذه حقائق ثابتة. لكن هناك مسؤولية تتعلق بالشعوب العربية يجب أن تنهض بها . عندنا حكّام لا يعرفون تداول السلطة. لماذا كانت المنطقة العربية هي الوحيدة في العالم التي ليس بها تداول سلطة؟ خذوا أفريقيا، زمبابوي، غانا، حتى توغو ـ البلدان المتخلّفة، لماذا لا يكون هناك تداول سلطة؟ خذوا دولاً في آسيا،

أمريكا اللاتينية، هذه المنطقة محكوم عليها أن تحافظ على الأمر الواقع. سنين بعد سنين، سنين بعد سنين لا يوجد تداول سلطة. هذا كلام غير مقبول، يعني الصيغة ليست مشكلة. اتفقوا على الصيغة التي تجدونها ملائمة لتحقيق الأهداف. لكن هنالك خللاً، وهي مرجعية الناس ـ الشعوب غير موجودة. ويجب أن توضع ضمن مؤسسات وضوابط.

النقطة الثانية، بصراحة أذكرها لكم. هل يمكن أن نذكر أنّ حقوق الإنسان موجودة في الإعلان العالمي دون أن نحدّد ما هي هذه الحقوق. دعونا نتفق على قاعدة. في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، هناك ثلاثون مادة فيها حق التفكير، والتعبير عن الرأي، وتشكيل النقابات، والأحزاب، والأمن الشخصي، والحقوق الاقتصادية، والحقوق الاجتماعية. ألا نعتبر كل هذا من الإيجابيات؟هي ليست سلبية، يمكننا أن نقول إنّ لدينا خصوصيتنا، نعبّر عنها بميثاق خاص. لكن هنالك شيئاً يسمّى إنساناً كونيّاً شاملاً. هذا من مصلحتنا أن نلتقي مع شعوب العالم الأخرى حوله. هذا سند لنا. هذا ما أفهمه، الإسلام بالأساس هو للناس جميعاً. هذا هو جوهر الفكر الإسلامي.

أنا أشكركم وكانت فرصة طيّبة. ونشكر الدكتور عبدالعزيز الدوري على مساهمته الكبيرة.

الجلسة الثانية

الإسلام وقضايا المرأة

- رئيس الجلسة : أ. د. ناصر الدين الأسد
- المحاضرون :

- سمو الأميرة بسمة بنت طلال المعظمة
- أ . د . آمان كبارة شعراني
- مداخلات الحضور

الجلسة الثانية

كلمة رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد

بسم الله الرحمن الرحيم .

خير ما تستهل به الأقوال والأعمال، نفتتح هذه الجلسة الثانية من مؤتمرنا : الإسلام والقضايا المعاصرة. وموضوع هذه الجلسة هو الإسلام وقضايا المرأة. وليس من عادتي أن أتحدّث عن الموضوع ذاته في التقديم لأن في ذلك إفتئاتاً على حق من يتحدّث في الجلسة. من أجل هذا أدخل في تقديم الموضوع مباشرة. المحاضرة الأولى في هذه الجلسة لصاحبة السمو الملكي، الأميرة بسمة بن طلال المعظّمة. وأنتم جميعاً تعلمون أنها رمز غال من رموز العمل الوطني في بلادنا. وأنّ اسمها وحده يغني عن تقديمها وعن التعريف بها. ولكن من عادة مثل هذه المؤتمرات والندوات أن يتحدّث مدير الجلسة بإيجاز عن بعض جوانب نشاط المحاضر أو المحاضرة. فصاحبة السمو الملكي ـ كما يعرف كثير منكم ـ نالت درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد وأطروحتها عن أساليب التنمية في الأردن بعناصرها السياسية والاقتصادية. ونشاط سموّها محلياً وإقليمياً ودولياً في عدد من المجالات التي تحظى بالاهتمام الدولي، وبخاصة في مجال التنمية البشرية، وتحسين ظروف المعيشة هو نشاط معروف لكل من يتصل بهذه الموضوعات. صدرت الإرادة الملكية السامية بتكليف سموّها برئاسة الصندوق الأردني الهاشمي . وهو أول منظمة غير حكومية معنية بقضايا التنمية على المستوى الوطني. وفي عام ١٩٩٤، أنشأت سموّها معهد الملكة زين الشرف التنموي. ثم بعد ذلك، توالت المؤسسات والمراكز والمعاهد التي أنشأتها سموها . من ذلك أنّه في عام ١٩٩٤ ، أعادت إنشاء اللجنة الوطنية للسكّان. وقبل ذلك، بادرت

سموها في عام ١٩٩٢ إلى إنشاء اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة. وهي لجنة معروفة لنا جميعاً بنشاطها الجمّ. وهي اللجنة التي وضعت الاستراتيجية الوطنية للمرأة لعام ١٩٩٣. بعد ذلك ، في عام ١٩٩٥ ، أسّست سموّها تجمّع لجان المرأة الوطني الأردني في صورة اتحاد أو ما يشبه الاتحاد. ثم بعد ذلك تأسس مركز يحمل اسم سموّها هو مركز الأميرة بسمة لشؤون المرأة وذلك في عام ١٩٩٦. نشاط سموّها في رعاية الأطفال وتنشئتهم أيضاً نشاط معروف لنا جميعاً. سارعت سموّها إلى إنشاء رياض الأطفال وبخاصة في المناطق الريفية. وأصبحت سموّها رئيسة لمبرّة أم الحسين المختصة برعاية الأيتام، وترأس سموّها جمعية العناية بالأطفال الأردنيين والجمعية الأردنية للكشّافة والمرشدات. كذلك تتولى سمو الأميرة بسمة الرئاسة الفخرية للعديد من الهيئات من بينها الاتحاد النسائي الأردني العام ، والشرطة النسائية ، وجمعية الشابات المسيحيات، ورابطة أطفال عمّان ، والملتقى التربوي للمدارس الخاصة ، وجمعية أصدقاء مرضى الكلى. وفي عام ٢٠٠٠، أصبحت سموها عضواً في مجلس كليّة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية.

لها أنواع من النشاط في المؤتمر الدولي الرابع للمرأة، وفي الاجتماعات العربية للتحضير للمؤتمر، وفي عام ٢٠٠٠، ترأست سموها المؤتمر الإقليمي التحضيري للمنظمات غير الحكومية. وترأست كذلك الوفد الأردني للاجتماع الخاص للجمعية العامّة للأمم المتحدة. وأطلقت سموّها حملة البرّ والإحسان للحد من مشكلة الفقر في سنة ١٩٩١. وأطلقت سموّ الأميرة بسمة مسابقة الملكة علياء للعمل الاجتماعي التطوّعي . وسوى ذلك من أعمال، من يعيش في الأردن، و من يتصل بطبيعة هذه الأعمال يعرف بعضها. من أجل هذا، استأذن سموّها في أن تبدأ في إلقاء كلمتها، فلتتفضّل.

المرأة المسلمة والقضايا المعاصرة

صاحبة السمو الملكي
الأميرة بسمة بنت طلال المعظّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

عندما طلب إليّ الإسهام في نشاطات هذه الندوة المميّزة شعرت بشيء من التحدي ، ذلك أنّه قد آن الأوان لنفكّر سوياً بدور المرأة المسلمة في هذا العصر ، سواء من حيث المواقع التي يمكن أن تشغلها لتحقيق ذاتها ، أو المواقف التي يمكن أن تتخذها حيال قضاياها المتشابكة والمتعدّدة .

إنّ تسارع الأحداث والاختراعات غير المسبوقة يدفع بنا إلى أوضاع جديدة لا بد لنا من اتخاذ مواقف تجاهها أو على الأقل الاستعداد لمواجهتها . فقد أدّت ثورة المعلومات التي نعيشها إلى طرح تحدّيات جديدة على شعوب الأرض كافة ، ولعل هذه التحدّيات بصورها المختلفة تبدو أكثر تأثيراً على المرأة المسلمة في مجتمعاتنا وفي المهجر سواء بسواء ، ذلك أنها لا تزال تعاني من آثار عقبات كثيرة تقف في سبيل تقدّمها ، وفي طليعتها تفشّي الأميّة في صفوفها ، وتردّي أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والتهميش السياسي الذي تتعرّض له . هذا بالرغم من أنّ الإسلام قد كفل لها حقوقاً متقدّمة نُعنى كثيراً بسردها ، إلاّ أننا لا نقف طويلاً أمام مدى ما يطبّق منها في مجتمعاتنا . كما أننا نستعيد بكثير من الفخر الإنجازات الكثيرة للعديد من النساء المسلمات عبر التاريخ ، إلاّ أنّ عبق التاريخ هذا لا

يتحوّل دوماً إلى حركة ناشطة تحاول التغلّب على عثرات الماضي، تمهيداً للانطلاق قُدماً لبناء مستقبل يعتمد على الانفتاح على المعرفة التي تقدّمها حضارة العصر، وهي حضارة إنسانية يمكننا أن ننهل من ينابيعها ونضيف إليها كما فعلنا في الماضي، مع الحفاظ على خصوصية ثقافتنا العربية الإسلامية.

وهنا يكمن السؤال الجوهري وهو :

هل تريد المرأة المسلمة أن تستفيد من التحوّلات العالمية المتسارعة التي نشهدها، لكي تصبح جزءاً من عالم جديد يجري تكوينه، وتتم صياغته، وإذا ما أرادت ذلك هل هي مستعدة للتعامل مع استحقاقاته، وأين سترسم الخطّ الفاصل بين أنماط الحياة الجديدة العابرة للحدود، وبين خصوصيتها كامرأة مسلمة، وكيف يمكن التوفيق بين هذه الخصوصية واستحقاقات العصر. هذا هو السؤال الذي أرجو أن تتاح لنا فرصة مناقشته مليّاً في هذا التجمّع الخيّر.

سأحاول في هذه العجالة أن أطرح وجهات نظر كوّنتها نتيجة عملي في مجالات التنمية الإنسانية، أكثر من التركيز على الأبعاد الأكاديمية لقضايا المرأة، كما أنني سوف أركّز أيضاً على بعض القضايا التي أرى أنها الأكثر تحدّياً، والأبعد أثراً في المسار الطويل لتمكين المرأة، وتحقيق استفادتها الكاملة من مشاريع التنمية الإنسانية. فضلاً عن أنني سأتناول بعض القضايا المعاصرة التي لا بد للمرأة المسلمة من أن تتخذ مواقف واضحة حيالها، وذلك كي لا تبقى ضحيّة ظروف لا تستطيع التحكّم بها، وحتى لا تستمر بالشعور بأنّ العلاقة التي تربطها بالآخرين تَتّسمُ بالهيمنة والتبعية. فحديثي إليكم هو في الحقيقة مجموعة خواطر وأفكار، الهدف منَ طرحها هو أن نبدأ سوياً بتلمّس الطريق نحو تنمية قدرة المرأة المسلمة على أن تصبح فاعلة في مجتمعها، قادرة على الإمساك بزمام أمرها بدلاً من البقاء مستقبلة للأحداث ومتلقية لنتائجها.

إنّ الأوضاع التي تعاني منها المرأة المسلمة في هذه الأيام، مثلها مثل نساء العالم الثالث، لا تخفى على أحد، إذ أنها من أكثر فئات المجتمع تأثراً بما تعاني منه الدول

الإسلامية والنامية من ضعف في مؤسساتها السياسية والمدنية، وتراجع في أوضاعها الاقتصادية مما ينتج عنه فضلاً عن حرمانها بصورة عملية من ممارسة الكثير من حقوقها السياسية، انحسار واضح في تقديم الخدمات الاجتماعية وخاصة في مجالات التعليم والصحة ومدّ شبكات الأمان الاجتماعي بصورة فاعلة. كما أنّ مؤشرات ومقاييس التنمية البشرية في العديد من هذه الدول تبيّن أنّ هذه التحديّات في طريقها إلى الازدياد.

وبالرغم من اختلاف الظروف والبيئات والأقطار التي تعيش النساء المسلمات في ظلها، وخاصة في بلاد المهجر حيث الثقافة وأساليب الحياة متباينة فيها عمّا هو سائد في العالم الإسلامي، إلاّ أنّ كون النساء موضوع الحديث جميعهن مسلمات يضفي عليهن صفات أساسية متشابهة مما يدعو إلى الحديث عنهن كمجموعة واحدة مع الإشارة إلى التعددية الثقافية في تلك الأقطار المختلفة.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهاء الحرب الباردة، وقيام الأحادية القطبية، واستعار ثورة المعلومات، وانهيار دولة الرفاه الاجتماعي، كمفهوم للضمان الاجتماعي في الدول الغربية وسيادة اقتصاديات السوق، اشتد النقاش والحوار حول الظواهر التي نتجت عن هذا العالم الجديد وفي طليعتها ظاهرة العولمة.

وقد طرحت، ظاهرة العولمة هذه، من قبل بعض الدعاة لها على أنها سببٌ أساسي من أسباب إحداث التنمية والتطوير، بينما اعتبرها البعض الآخر من معارضي هذه الظاهرة من دواعي فرض الهيمنة والسيطرة، فضلاً عمّا تخلّفه من آثار سلبية على السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العالم الثالث، مما حفز بعض المجموعات من مناهضي العولمة إلى المطالبة بوضع ضوابط تضمن العدالة، وتفسح المجال أمام تحقيق التنمية المستدامة بصور ووسائل.

وهنا يجدر بنا أن نتوقّف قليلاً أمام ما كتب ونشر حول المقولة التي تشير إلى أنّه:

«إذا كانت العولمة شراً لا بد منه نتج عن اتباع سياسة رسمت في مراكز القوى السياسية والاقتصادية في العالم، فلا بد وأن يكون هناك من الأساليب المقابلة ما يمكن أن يُخَفّفَ من حدّة الآثار السلبية الناتجة عنها».

ويجدر بنا في هذا الصدد أيضاً أن نشير إلى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الذي أطلق مقولة :

«العولمة من دون وجه إنساني»

ويبيّن هذا التقرير بوضوح الفجوة الاقتصادية والاجتماعية الهائلة القائمة بين أغنى الأغنياء ، وأفقر الفقراء من سكّان العالم ، ومن هؤلاء الفقراء سكّان العديد من الدول الإسلامية .

وفي الوقت الذي يؤمن دعاة العولمة بأنها تشجع النمو ، مما يفضي بالتالي إلى تحسين مستويات المعيشة ، فإنّ أثر العولمة على النساء في الدول الفقيرة كان في أفضل الأحوال إيجاد فرص عمل لهن ، لكن بأجور زهيدة ، وضمن بيئة عمل غير مقبولة .

ومن ناحية أخرى فإنّه بالرغم من أنّ ظاهرة تأنيث الفقر ليست ناتجة عن العولمة فحسب ، إلاّ أنها أدّت بالتأكيد إلى قيام أنشطة اقتصادية تدر أجراً قليلاً للعمّال . كما أصبحت قضية استغلال العمالة النسائية من مسلمات التنافس الاقتصادي إلى المدى الذي دفع منظمة العفو الدولية في تقريرها لعام (٢٠٠١) إلى التأكيد بأنّ الضغوطات الاقتصادية الناجمة عن العولمة تشكّل تهديداًمنظّماً لحقوق الإنسان .

وفي الوقت الذي يمكن فيه القول أنّ العولمة بفتحها أبواب العمل أمام النساء ، قد أدّت إلى إفساح المجال أمام بعض انتقدّم في مسار «التمكين الاقتصادي للمرأة» إلاّ أنها بالمقابل لم تساعد على حل إشكاليات عديدة مرتبطة بعمالة المرأة ، كالمواءمة بين العمل والمسؤوليات الأسرية ، أو معالجة ظاهرة السقف الزجاجي التي تمنع المرأة من الوصول إلى المستويات الإدارية العليا .

وإذا كانت الآثار الناتجة عن العولمة الاقتصادية قد أثارت الكثير من النقاش ، فإنّ الآثار المترتبة على العولمة الثقافية قد أثار نقاشاً أكثر اتساعاً خاصة فيما يتصل بالمرأة المسلمة .

فالعولمة الثقافية لم تؤد حتى الآن إلى تحقيق انفتاح حقيقي بين مختلف الثقافات ، كما لم ينتج عنها تفاعل حيوي بين هذه الثقافات بقدر ما سمحت للثقافة الغربية بتحقيق الامتداد عبر وسائل الإعلام والاتصال المختلفة .

وقد أدّت هذه الهيمنة في كثير من الأحيان إلى تكريس الصور الإعلامية النمطية حول العرب والمسلمين بما تحمله من رسائل سلبية، مما أثار ردّات فعل في المجتمعات العربية والإسلامية.

وقد أثرت هذه القضايا بمجملها على الخطاب الإعلامي بصورة عامة، وعلى خطاب المرأة المسلمة بصورة خاصة سواء أكان هذا الخطاب صادراً في الأقطار الإسلامية أم في بلاد المهجر. وبالرغم من أنّ المرأة المسلمة في بلاد المهجر قد لعبت دوراً كبيراً في إحياء خطاب الدفاع عن حقوقها. فإنّ الصورة العامة للمرأة المسلمة في تلك البلاد لا تزال نمطية أيضاً.

وقد أثّر الاغتراب على المرأة بصورة واضحة خاصة في مجالات الاختلاف الثقافي وأثره على الحياة الاجتماعية، حيث تتعرّض المرأة المسلمة في كثير من الأحيان إلى خيار تغيير قيمها أو الانغلاق الثقافي والاجتماعي، مما قد يؤدي في بعض الدول الغربية إلى عدم إتقان الجيل الثاني من المهاجرين لغة بلد الاغتراب.

وتبيّن كتابات بعض النساء المسلمات أنّ الفوارق بين «نحن» و «الآخر» تبقى قوية واضحة، بالرغم من المحاولات المستمرة التي تبذل للحوار والتفاهم بين الطرفين، حيث تبقى المرأة المسلمة في المهجر تعاني من شعور الغربة وعدم الانتماء إلى وطنها الجديد، ويبقى التمييز ضدها قائماً نتيجة دينها أو لباسها أو لونها.

وقد جاءت أحداث الحادي عشر من أيلول المؤسفة في الولايات المتحدة الأميركية، وما أثارته من الشكوك حول ولاء المسلمين في دول المهجر المختلفة لتعمّق من شعور الغربة لديهم، مما أدّى في كثير من الأحيان إلى زيادة حالة العزلة في أوساطهم. وترى كاتبة أميركية مسلمة أنّ قضايا المرأة كانت الأكثر تضرّراً نتيجة هذه الأحداث. ففي غمرة محاولات الأقليات المسلمة في الولايات المتحدة إظهار الوجه الحقيقي للإسلام، أصبح لديهم بعض التخوّف من التركيز على قضايا المرأة المسلمة لئلا تستغل هذه القضايا من قبل وسائل الإعلام بصورة سلبية.

وهنا يجدر طرح السؤال عن أسباب إصرار وسائل الإعلام الغربية في معظم الأحيان

إلى عرض القضايا التي تخص الإسلام والمسلمين بصورة تتصف بالسلبية. وهل يعقل أن لا تتوافر لدى أجهزة الإعلام في الغرب معلومات دقيقة وصحيحة حول الإسلام بالرغم من التزايد الواضح في عدد مراكز الدراسات الإسلامية في دول المهجر، إضافة إلى زيادة عدد الكتابات التي تعالج القضايا الإسلامية بصورة أكثر موضوعية. ومع ذلك تبقى قضية المرأة المسلمة هي الأكثر استغلالاً من قبل وسائل الإعلام الغربية في عرض صورة سلبية عن المسلمين.

إنّ هذه الظاهرة قد أدّت إلى تعميق الشعور بالتخوّف لدى الكثير من المسلمين إلى أن ما تعرضه أجهزة الإعلام الغربية حول الإسلام والمسلمين لا يأتي نتيجة جهل بالوقائع، أو عدم تدقيق بالحقائق، بقدر ما يعكس سياسة مرسومة لدى بعض مراكز البحث والقرار في الغرب بغية خلق الأجواء المناسبة لاعتبار الإسلام عنصراً مهدّداً للنظام الغربي. ذلك أنّه بعد انتهاء الحرب الباردة وانحسار الشيوعية، لم تعد الصورة السلبية للإسلام والمسلمين التي تعرضها منظومة الإعلام الغربي قضية تمييز أو تحيّز فحسب، بل أصبحت تندرج في إطار الاستراتيجية التي تتبناها مواقع قوى كثيرة في الغرب مستهدفة صياغة نظام عالمي جديد تتسع فيه الفجوة بين «الغرب» و «الآخر» إذا لم يخضع هذا « الآخر» للهيمنة الغربية بصورة كاملة.

ولعل من نتائج الاعتراف باتساع هذه الفجوة الدعوة التي تجد لها بعض الصدى لتكثيف الحوار بين الحضارات في محاولة للتوصل إلى فهم أفضل، وتقبل أيسر للمعطيات المختلفة التي تحكم عناصر التوافق بدلاً من إذكاء إمكانات التسارع نحو التصادم.

ويأتي تحرير المصطلح في طليعة الأمور التي يمكن أن تزيل الكثير من عناصر اللبس والاختلاف والتنافر في حوار الحضارات.

وفي ذلك يقول الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد:

«ولمزيد من توضيح معنى حوار الحضارات وتحريره لا بد من استبعاد ما قد يشتبك معه أو يتداخل فيه:

فالحوار - في هذا المصطلح - هو غير «الدعوة» عند المسلمين، وغير «التبشير» عند المسيحيين. لأنّ المقصود من حوار الحضارات الوصول إلى فهم متبادل للدينين وتفاهم

مشترك بين أتباعهما . . . . ولذلك كان حوار الحضارات على خلاف «الدعوة» أو «التبشير» لا يتطرّق إلى موضوعات العقيدة ولا العبادات وإنما يبحث في منظومات القيم وفي التقاليد الاجتماعية ، وفي حقوق الإنسان بين الدينين وحقوق المرأة والطفل ، ومواقف الدينين من شؤون البيئة ، وما شاكل ذلك من قضايا» .

ولعل من اللافت للنظر أنّ المرأة المسلمة لم تشارك حتى الآن بصورة واسعة في منتديات الحوار بين الحضارات ، وكما تشير الأدبيات المنشورة حول هذه المنتديات . وبهذا الصدد فإنني لا أرى أن تقتصر المرأة بالضرورة ، في مثل هذه الحوارات على الدفاع عن قضاياها مما قد يصرف النظر عن قضايا أخرى هامة على الحوار أن يعتني بها . ويقيني أنّ أهم ما يمكن أن يفضي إليه الحوار هو الاعتراف بوجود الآخر بما يترتب على ذلك من صياغة محكمة لأوجه التوافق وحصر كامل لأوجه الخلاف . والاعتراف بوجود «الآخر» نهج متأصّل في الإسلام مما يعبّر عن عظمة الله في خلقه ، فالقرآن الكريم يقول :

﴿ولو شاء ربك لجعل الناس أمّة واحدة﴾

ومن الإشكالات التي تواجه العرب والمسلمين في حوار الحضارات وحسب رأي الأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد ، هو «غياب الوحدة الثقافية ، ذلك أنّ العربي أو المسلم حين يقدّم نفسه إلى العالم يفعل ذلك بصور مختلفة ، وبهذا تصبح صورة المسلمين لدى «الآخر» متباينة ، نظراً للتباين الشديد في إرسال هذه الصورة» . ويرى الدكتور أبو المجد «أنّ المطلوب هو عمل إعلامي له القدر الأدنى من الكفاءة ، وهو قدر غير متوفّر في الخطاب العربي الإسلامي الموجه للخارج ، كما يعتقد «بأنّ صورة المرأة في الخطاب العربي الإسلامي الموجه للخارج هي الأكثر حاجة إلى العمل على إبرازها ، بمحاسنها وسيئاتها كما هي ، فعكس الواقع يبقى أفضل من الصورة المظلمة الحالية» .

وهنالك قضية أخرى أود تناولها وهي قضية التمويل الأجنبي لبرامج المرأة ، وما يثار حولها من أمور . إذ أنّ هناك اتهامات واضحة تطال بعض الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية بأنها تحاول من خلال تمويل برامج المرأة في الدول العربية والإسلامية تجاوز الخصوصيات الثقافية ، ونشر مفاهيم جديدة من شأنها عولمة هذه المفاهيم وبحيث

يسهل أيضاً تحقيق الاختراق السياسي والاقتصادي، إضافة إلى الاختراق الثقافي لمجتمعات تلك الدول.

وقد ازدادت حدّة هذه الاتهامات منذ ظهور النظام العالمي الجديد. وتحتاج معالجة هذه الظاهرة إلى التوجه لحكومات الدول الإسلامية لإيجاد فرص حقيقية لنمو المجتمع المدني وذلك من خلال تمويل وتشجيع نشاطات الجمعيات الأهلية. كما لا بد من تشجيع القطاع الخاص في مجتمعاتنا الإسلامية على تحمّل مسؤولياته الاجتماعية من خلال تمويل مؤسسات المجتمع المدني مما سيسهم إلى حدّ بعيد في حل إشكالية التمويل الأجنبي، ولدينا مثال ناجح في التراث الإسلامي يمكن تمثّله من خلال تشجيع إقامة «وقفيات ثقافية»، تلك الوقفيات التي أدّت عبر مئات السنين من التاريخ الإسلامي إلى إغناء الحياة الثقافية والفكرية في البلاد العربية والإسلامية من خلال إنشاء المكتبات، ودور العلم، والإنفاق على المشاريع العلمية والثقافية.

وعلى الرغم من السلبيات الكثيرة الناشئة عن استحقاقات العيش في هذا العالم الجديد إلاّ أنّ الفرص التي توفرها ثورة المعلومات، والأجواء التي تتيحها الاهتمامات الدولية بشؤون المرأة، لا بدّ وأن تنعكس على مسارها في الدول الإسلامية، ولا بد لها أيضاً من أن تؤدي في النهاية إلى إنشاء حوارات جادّة ومؤثّرة في الجمعيات والمؤسسات التي تعنى بشؤون المرأة وبحقوق الإنسان في الدول النامية، ويمكن لنا أن نتوقع نتائج أكثر إيجابية من كل ذلك، ربما على الوجه التالي:

أولاً: إنّ الاهتمام المتزايد للجمعيات المَدَنيّة المعنية بشؤون الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمرأة في الدول الإسلامية لا بدّ وأن يؤدّي إلى التوصّل للمزيد من العمل على تعديل التشريعات وخلق الأجواء السياسية التي تمكّن المرأة من الوصول إلى البرلمان وإلى منحها حقوقها السياسية واستكمال منظومة الحقوق المدنية والاقتصادية التي طالما طالبت بها المرأة في البلاد العربية والإسلامية.

ثانياً: إنّ الإحصاءات المقلقة المتوافرة حول نسب الأميّة المرتفعة لدى المرأة في البلاد الإسلامية، تشير إلى ضرورة تكثيف الجهود للقضاء على هذه الآفة التي لا يمكن أن نتوقّع تقدّماً حقيقياً أو تنمية مستدامة إذا ما استمرّت هذه النسب على ما هي عليه.

ثالثاً: بالرغم من وضوح الاستغلال الواضح لجهد المرأة في مجالات التنمية الاقتصادية التي تعمل بها في ظل العولمة دون حصولها على عائد عادل، إلاّ أنّ دخولها إلى سوق العمل يمثّل، بحد ذاته، إيجابية لا بدّ من الاستفادة منها للسير على طريق تمكين المرأة اقتصادياً، مع التأكيد على ضرورة تحقيق شروط أفضل للعمل والحصول على التدريب المناسب لتصبح قادرة على أن تلعب دورها المتوقع في الحياة الاقتصادية.

رابعاً: توفّر الجامعات المفتوحة في مختلف أنحاء العالم فرصاً جيّدة لإكمال المرأة تعليمها الجامعي والقيام بواجباتها التي تفرضها ظروفها الأسرية في آن معاً، كما يمكنها الاستفادة من الفرص التعليمية المتطوّرة، وتعلّم اللغات، عبر استخدام الوسائل ا لحديثة التي يوفرها استخدام الكمبيوتر وكذلك الاستفادة من أنظمة المعلومات المتعددة في المكتبات الإلكترونية.

خامساً: تفتح آليات استخدام الوسائل الإلكترونية فرصاً مختلفة للعمل أمام المرأة المتعلّمة حيث يمكنها إذا ما رغبت في ذلك، أن تقوم بهذه الأعمال وترعى أسرتها في الوقت نفسه، بحيث تؤدي عملها كاملاً من منزلها إذا ما حصلت على التدريب المناسب، ويمكن أن تصبح آفاق هذا العمل بلا حدود وفي سوق متسعة.

خامساً: إنّ توثيق علاقات التشبيك من خلال استخدام وسائل الاتصال الحديثة تمكّن الجمعيات النسائية في البلاد العربيّة والاسلامية من أن تقيم علاقات وثيقة مع الجمعيات النسائية الخاصة بالمرأة المسلمة المهاجرة، وبما يستهدف تحقيق الاتصال المنظّم من جهة، وخلق حالة من التواصل تساعد على تجاوز الظروف السلبية الكثيرة التي تعاني منها المرأة المسلمة المهاجرة. كما أنّ وسائل الاتصال والإعلام الحديثة تمكّن المرأة المسلمة أينما كانت من الانفتاح على العالم وإيصال رسالتها بالصورة التي تريدها.

وأعود أخيراً إلى طرح التساؤل الذي طرحته في مطلع حديثي بعد هذا الاستعراض السريع لبعض القضايا المعاصرة التي تهم المرأة المسلمة وهو:

«هل تريد المرأة المسلمة أن تكون جزءاً من هذا العالم المتغيّر، وإذا أرادت ذلك، هل هي مستعدة له، وأين سترسم الخط الفاصل بين أنماط الحياة الجديدة وبين خصوصيتها كامرأة مسلمة، وكيف يمكن التوفيق بين هذه الخصوصية واستحقاقات العصر؟».

المراجع

١ ـ أبو المجد، أحمد كمال. حوار الحضارات : الإسلام والغرب. محاضرة غير منشورة في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي، ٢٠٠٢.

٢ ـ الأسد ، ناصر الدين . حوار الحضارات : تحرير المصطلح والمنهج. محاضرة غير منشورة في منتدى عبدالحميد شومان الثقافي، ٢٠٠٢.

٣ ـ العجلوني ، ابراهيم (مراجعة وتقديم). الوطن العربي وخيارات المستقبل. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

٤ ـ عبدالخالق ، غسّان إسماعيل (تحرير) . العرب وتحديّات القرن الواحد والعشرين. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠.

٥ ـ عبدالخالق ، غسّان إسماعيل (تحرير). النهضة العربية الثانية : تحديّات وآفاق. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠.

٦ ـ عبدالخالق، غسان إسماعيل (تحرير). المشروع الحضاري العربي : بين التراث والحداثة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٢.

٧ ـ مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي. مستقبل الإسلام في القرن الهجري الخامس عشر . أبحاث الدورة الثانية عشرة للمؤتمر العام ، ٢٠٠٢.

٨ ـ نصّار، ناصيف (مراجعة وتقديم). الواقع العربي وتحديّات الألفية الثالثة. المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠١.

٩ ـ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ . برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ١٩٩٩.

المراجع باللغة الإنجليزية

1- Amnesty International . 2001. Annual Report.

2 - Abugideira, Hibba. 2001. The Rebewed W oman of American Islam: Shifting Lenses Toward "Gender Jihad?" web9. epnet.com

3 - Bugaje, Usman. n.d. Towards a Global Women Islamic Movement-3. www.webstan co.uk/ubugaje/global3/.html

4 - Hathout, Samer,n.d.Challenges Facing American Muslim Women.

5 -www.islamfortoday.com/americanmuslimwomen.htm

6 - Khan, Shahnaz. 1988. Muslim Women : Negotiations in the Third Space. Signs:Joiurnl of Women in Culture and S ociety. Vol. 23,No.2.pp.463-494.

7 - Maumoon,Dunia. 1000. Islamism and Gender Activism: Muslim Women's Quest for Autonome. web9. epnet.com

8 - The Media and its Representation of Islam and Muslim W omen. Victorian.fortunecity.com/coldwater/439/mulsimwomen media.htm.

9 - Nuscheler,Franz. 2002. Globalization: Is the South losing Touch?In Adult Education and Development, Vol. 58.

تعليق

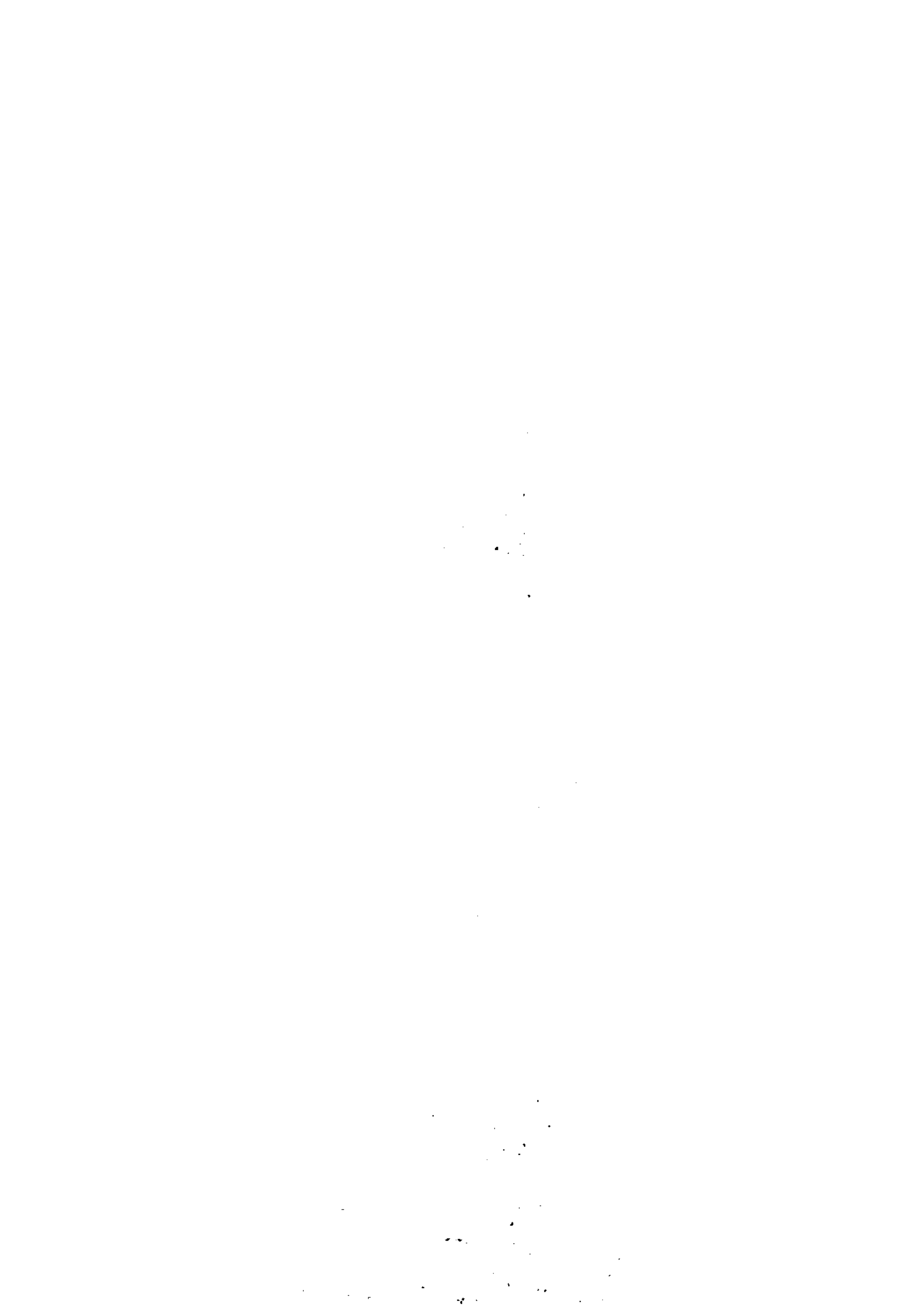
رئيس الجلسة الدكتور ناصر الدين الأسد

الشكر لسموّك لهذه المحاضرة الهادئة الموضوعية المتزنة الشاملة. واسمحوا لي أيها السيدات، أيها السادة بأن أذكّركم ببعض عناصرها و إن كانت متسلسلة وملمومة ولا تحتاج منّي إلى شرح طويل.

لقد أشارت سمو الأميرة في هذه المحاضرة إلى مكانة المرأة في الإسلام والفجوة بين هذه المكانة وما هو واقع الآن. وكانت إشارتها في ذلك تمهيدية لموضوعها الأساسي. ثم أخذت تذكر عناصر موضوعها الذي ستتحدّث عنه في المحاضرة وما ستتناوله في تلك المحاضرة. ثم أشارت إلى العولمة وإلى آثارها الاقتصادية وخاصة على المرأة المسلمة. بعد ذلك تحدّثت لنا عن جوانب متعدّدة تتصل بالمرأة المسلمة في المهاجر. وما تعانيه هناك، وما هي رسالتها وواجبها. ثم حدّثتنا عن الإعلام الغربي وعن عرضه غير الصحيح ولا المنصف للقضايا الإسلامية. ثم تحدّثت عن حوار الثقافات، وأخيراً تحدّثت عن قضية التمويل الأجنبي لبرامج المرأة وختمت محاضرتها بعدد من النتائج منها وجوب العمل على تعديل التشريعات المتعلّقة بالمرأة. ومنها أيضاً وجوب تكثيف الجهود للقضاء على آفة الأميّة المنتشرة بين النساء. والحديث هنا عن المرأة العربية والإسلامية. ثم بعد ذلك، أي النتيجة الثالثة، وهي وجوب تمكين المرأة اقتصادياً. النتيجة الرابعة، هي الاستفادة من الفرص التعليمية المتطوّرة من أجل أن تغتنمها المرأة العربية المسلمة، ومن أجل أن تتعلّم اللغات من خلال استخدام الوسائل الحديثة التي يوفّرها الكمبيوتر وهذه الأجهزة الألكترونية الحديثة. ثم بعد ذلك، وهي النتيجة الخامسة، ذكرت أنّ استخدام الوسائل الإلكترونية يفتح فرصاً مختلفة للعمل أمام المرأة المتعلّمة، فلا بدّ أيضاً من الاستفادة منها. والنتيجة الأخيرة وهي السادسة، تحدّثت عن وجوب تجاوز الظروف السلبية الكثيرة التي تعاني منها المرأة.

أما الآن أيها الأخوة والأخوات ، فيسرّنا أن نستمع إلى محاضرة الدكتورة أمان كبارة شعراني .

والدكتورة أمان هي رئيسة اللجنة الأهلية لمتابعة قضايا المرأة في لبنان . وكانت قد تولّت رئاسة المجلس النسائي اللبناني ، وأيضاً شغلت عضوية المجلس التنفيذي للجنة الوطنية لليونسكو ومديرة وأستاذة في كليّة التربية في الجامعة اللبنانية . ومن نشاطها أيضاً وخبراتها الإضافية أنها عضو في الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان ، ولها محاضرات متعدّدة في المواضيع التربوية وقضايا المرأة والدراسات الإسلامية التربوية . وقد ساهمت في ندوات إذاعية وتلفزيونية إضافة إلى مشاركتها في مقالات في الصحف والمجلات عن مواضيع متعلّقة بتربية المرأة . صدرت لها أربعة كتب هي : أوضاع المرأة وقضاياها ، وتربية المرأة في الإسلام ، والتربية السيئة ، ودعم مشاركة المرأة الحياة السياحية في لبنان . بالإضافة إلى عدد من البحوث المنشورة .



الإسلام وقضايا المرأة

د. آمان كبارة شعراني

أولاً : المقدّمة

١ . العولمة والإسلام

إنّ ظاهرة العولمة اليوم محل حديث وجدل كبيرين في مختلف الأوساط والدوائر الفكرية في العالم العربي.

وأصبحت العولمة بما تنتجه وتقدّمه من خيارات وبدائل على جميع الأصعدة والميادين تفتح للإنسان والشعوب وللأمم بشكل عام آفاقاً أرحب للحياة، ولكنّنا يجب أن نقرّ بأنها بالوقت نفسه تشكّل بالنسبة لنا كمجتمعات عربية وإسلامية تحدّياً كبيراً على جميع المستويات الفكرية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [1]. ولئن اختلفت المواقف والرؤى على صعيد العالم العربي والإسلامي من هذه الظاهرة بين الرفض والقبول، إنما أكثر المواقف اعتدالاً هو الموقف الذي يسعى للاستفادة من الخيارات المطروحة ومحاولة تطويعها لمقوّمات هويتنا مع الحفاظ على خصوصيتنا وتفرّدنا الثقافي.

إنّ الشخصية الإسلامية التي نريد أن ننظر إليها في مجتمعاتنا العربية هي الشخصية التي تصمد للقاء الثقافات باقتدار وتبقى قادرة على الإغناء والاغتناء وتحافظ على مقوّماتها الرئيسية من دون فقد أو محو، إنها الشخصية التي تتمتع بأصالة تجسّد أصالتها قدرة على الاستمرار (والتمثل والتمايز والإبداع) وتستطيع أن تخرج من خضم الصراعات والتحديات قادرة على استئناف التواصل الثقافي بانفتاح متحصّن.

٢ . العولمة والمرأة المسلمة

العالم اليوم مع لحظة العولمة يعيش ثورة معلوماتية وثورة علمية لم يسبق للعالم أن عاش مثيلها من قبل . إنّ لحظة العولمة بثورتها العلمية والمعلوماتية والإعلامية ، وبما تتصف به من إيجابيات وسلبيات تحمل للمرأة في العالم ظروفاً للتواصل والتحاور وطرح الآراء والتغيير في قضاياها لم يسبق لها أن عاشت وضعاً شبيهاً به من قبل .

لا شك أنّ المرأة في العالم العربي تحمل خصوصيات في تعاملها مع العولمة وظروف العولمة ، من أبرز هذه الخصوصيات التناقضات والصراعات التي تعيشها المرأة العربية بين أيديولوجيتين متصارعتين هما : العولمة والإسلام .

وستبقى المرأة العربية وسط هاتين الأيديولوجيتين حائرة وغير قادرة على كسر القيود والتحرّر إلى أن يحسم الصراع الكوني ، أو إلى أن يتم التحوّل في المفاهيم الذكورية الماضوية في التراث الإسلامي إلى مفاهيم أكثر تفهّماً لواقع المرأة المعاصرة ، وأقرب إلى روح العصر .

وقد يتم هذا إمّا عن طريق تحوّلات في داخل التيارات الإسلامية تصنعها نساء مسلمات مستنيرات ، أو عن طريق الاجتهاد العلمي للمفكّرين المسلمين ممن يؤمنون بضرورة القراءة المعاصرة والتطبيق المعاصر للكثير من الممارسات الدينية . فإذا واجهنا العولمة بأدوات العصر أي بالوعي وبممارسة الفكر الناقد الثاقب لتطوير أسس احترام حقوق الفرد ، والتعددية والديمقراطية ، والعدالة والسلام ، أمكننا ، ربما التغيير في واقع المجتمع وواقع المرأة العربية والمسلمة .

ثانياً : الاجتهاد في الإسلام والعوامل المؤثرة فيه على المرأة .

١ . الاجتهاد

إذا ربطنا الأحوال المعاصرة بأحوال المسلمين السابقين في فترات التاريخ ، نلاحظ أنّه قد بعد العهد بالمسلمين الأولين الذين كانوا يجسّدون الشخصية الإسلامية كما عرفوها في مثلها القدوة نبيّ الإسلام ومبلغ رسالته (صلى الله عليه وسلّم) .

إنّ التصدّع اليوم في الكيان العام للأمة الإسلامية الناشئ عن مدارس فكرية ووجدانية شتّى، أربك شخصيتنا الإسلامية، ولم نعد نميّز بين المحافظة والرجعية، وبين الجوهر ولا بين النقي الأصيل والطارئ الدخيل(٢).

ولا بد هنا من النظر قليلاً إلى الخلفية التاريخية للإسلام وتطوّره. كان الإسلام في جملته مبدأ لحياة العرب خاصة والمسلمين عامة. ولم يكن للعرب شريعة مسطورة يتحاكمون إليها فجاء الإسلام يقر عليهم أحكاماً وأخلاقاً، وكانت شريعته نتيجة ما في الحياة من تطوّر. ومن أجل ذلك أوضح نبينا محمد عليه السلام في حكمته البالغة التي جاء من أجلها إذ قال «بعثت لأتمّم مكارم الأخلاق».

وقد سار الإسلام فيما عرف عنه في اتباع الحكمة التدريجية في تشريع أحكامه، ومن أمثلته في اتباع هذه السياسة الحكيمة مسألة المرأة. فقد أخرجها من الجاهلية المظلمة إلى النور وأبقى لعلماء أمته ورجاله أن يستضيئوا بروحه التي ضرب بها ماضي المرأة في الجاهلية أمام أعينهم وتحت سمعهم. لكنه لسوء حظ المسلمين أنّ غالب علمائهم وفقهاءهم لم يراعوا غرض الإسلام في التدرج بذلك النقص البادي في قضايا المرأة، واستعداد الرجل نحوها حتى يصير كمالاً بل هم قد أفسحوا لذلك النقص أن يعظم ليتسع الفرق بينهما في الأحكام ويتضخّم الخلف بينهما في الحياة.

هذا ما أحدث بعض التشويهات المربكة التي حدثت في المجتمعات الإسلامية (٣)، أما الكيفية التي تمت بها تلك التشويهات فتتلخّص بالتالي:

إنّ المستقر في أصول الفقه أنّ مصادر الشريعة هي: القرآن، السنة، القياس والاجتهاد. فالقرآن هو أساس الشريعة الإسلامية، غير أنّه يمكن الرجوع إلى السنّة (أقوال وأفعال النبي صلى عليه وسلّم) كمصدر إضافي يلي القرآن بأهميته للتوضيح والتقنين. وفي المسائل التي لا يتوفر فيها توجه صريح من القرآن أو السنّة، يمكن الاستعانة بالاجتهاد. وبموجب مبادئ الاجتهاد الثابتة يجوز للمجتهد، عند عدم تطرّق القرآن أو السنّة لمسألة ما، أن يضيف لأحكام الشريعة أحكاماً مستمدة من عرف البلد تتعلّق بتلك المسألة طالما أنّ هذه الأحكام لا تتعارض مع الشريعة. وكما هو متوقّع، فإنّ الفقهاء من

مجتمعات مختلفة وحتى في المجتمع نفسه اختلفوا في اجتهادهم. وكان الفقهاء الأوائل يتقبّلون هذه الاختلافات بينهم لأنها تضفي على الشريعة درجة المرونة اللازمة لدين أنزل لجميع العصور والشعوب والمجتمعات. ونظراً لأنّ جميع هذه المجتمعات المحلية القديمة اعتمدت قيماً أبوية سلطوية بشكل أو بآخر، فقد تأثّر الاجتهاد بها ومن ثم أصبح يعكسها. وإن تلك المجتمعات التي جاءت فيما بعد لم تكن تحبّذ (على عكس النبي صلى الله عليه وسلّم) مشاركة المرأة في الحياة العامة وأصبح الاجتهاد تدريجياً حكراً على الذكور[٤].

وفي الوقت نفسه لم تكن السلطات السياسية السلطوية راضية عن حريّة الاجتهاد التي شجعها الفقهاء، وفَصّلت تلك السلطات الاجتهاد نتيجة لأغراضها السياسية الضيّقة وقيّدت تدريجياً حريّة الاجتهاد بطرق مختلفة.

لذلك فقد أخضع أحياناً العديد من المجتهدين الموقرين والمستقلين فكرياً لمعاملة مهينة على أيدي بعض السلطات السياسية، بل أدّى حتى إلى التعذيب والقتل، بسبب ممارستهم حقهم في التفكير والتعبير الذي منحهم إيّاه الله [٥]وبعد قرون من محاولات احتواء حريّة التعبير والتفكير لدى المجتهدين لم يَبْقَ اليوم سوى بضعة مذاهب فقهية رئيسية، منها المذهب الحنفي والمالكي والشافعي والحنبلي والجعفري.

وقد اعتمدت معظم الدول الإسلامية رسمياً أحد هذه المذاهب كأساس لقوانين الأسرة لديها[٦].

٢. وضع المرأة في الاجتهاد

وقد مرّت على المسلمين قرون عديدة وهذه حالهم في اضطراب من غير أن يعرفوا ماذا قال الإسلام أو أراد.

فكانت المرأة لا تبعد عند معظم الفقهاء عن درجة العبيد، في عدّة أحكام. فبدلاً أن يسعى المسلمون لتأهيل المرأة من الوجهة الاجتماعية حتى تستثمر بحق ما يعطيها الإسلام من الحقوق، فإنّ الإصلاح الذي عولجت به هو زجها في أعماق البيوت محجوبة عن العالم أجمع، ممّا جعلها مثلاً للجهل والغبن. وناب عنها الرجال في إدارة أملاكها

واستثمار أموالها في مختلف الأعمال (٧).

وقد حاول قانون الأسرة القائم على السلطة الأبوية أن يجعل المرأة في المجتمع كائنة غير نشطة وغير ناضجة وعالة على غيرها، لا تتمتع بحقوق المواطنة التامة في الدولة ولا هي قادرة على التحكّم في مصيرها. ولدى مقارنة هذا المركز مع مركز المرأة المسلمة في عهد النبي (صلى الله عليه وسلّم) نلاحظ الفرق شاسعاً ذلك أنّ المرأة المسلمة في صدر الإسلام كانت تشارك مشاركة نشطة في جميع جوانب حياة المجتمع المسلم الناشئ. وكان من نساء المسلمين صاحبات أعمال وشاعرات وفقيهات ومحدثات وحتى محاربات (٨).

إنّ عامة فقهاء الإسلام من سائر القرون، إلاّ القليل منهم يجنحون إلى العمل بأقوال من تقدّمهم في العصر ولو بمئات السنين، ويحكمون بأحكامهم مهما تباينت أحوال المجتمعات الإسلامية باختلاف العصور. وهم يميلون في أخذ الأحكام إلى تفهّم ألفاظ النصوص وما تحتمل من معنى أكثر بكثير مما يميلون إلى معرفة أوجه انطباق تلك النصوص على حاجات العصر وما تقضيه مصلحة المجتمع الحاضر الذي يعيشون فيه (٩).

وقد أدّى العنصر الثقافي في تلك المجتمعات إلى تغلغل بعض الافتراضات الاجتماعية والسياسية العامة السائدة في ذلك الوقت في صلب الاجتهاد حتى أصبحت متأصّلة في الفقه الإسلامي لدرجة أنّ جذورها غير الدينية نسيت في كثير من الأحيان (١٠). مثلاً أبعدت المرأة من ميدان الفقه بالرغم من مشاركتها فيه في صدر الإسلام. هذا ما ألحق ضرراً بالغاً بالمرأة وبالمجتمع ككل.

هذا وقد رأى الإصلاحيون المسلمون بعد ذلك أنّه لا تناقض بين الإسلام وقيم التقدّم الغربي. وقد انصرف الإصلاحيون لتجديد فهم الإسلام وفقهه، وتجديد مشروع المجتمع والدولة. ومن ضمن هذه المقولات جاء فهمهم لقضية المرأة التي اعتبروا تخلّفها جزءاً أساسياً من التخلّف العام. وقد كانت المهمة أمامهم مزدوجة: أولاً تحرير المرأة من التقاليد الراكدة، ثانياً خرطها ضمن المشروع العام للمجتمع بحيث لا تقع ضحية التغريب الوافد. بيد أنّ نصوص التفاوت بين الرجل والمرأة في القرآن والسنة، شكّلت بالنسبة لهم تحدّياً ما استطاعوا تجاوزه إلاّ مداورة باللجوء إلى طبائع العمران، وأواليات الاختلاف بين الرجل والمرأة في الطبيعة والوظيفة الاجتماعية (١١).

أما الإحيائيون فقد ركّزوا فيما يتعلّق بالمرأة على الأبعاد الرمزية والشعائرية وحاولوا ربطها ربطاً محكماً بنصوص القرآن والسنّة واجتهادات بعض الفقهاء القدامى مع حملات شديدة ومتوالية على أوضاع المرأة الغربية باعتبارها مثار فتنة ومبعثاً على فساد المرأة المسلمة وإفسادها (١٢).

على أنّ اللافت للنظر أنّ العقد الأخير من السنين شهد محاولات لتأمّل نصوص المرأة وأوضاعها، وجرى في تلك المحاولات استيعاب وتجاوز أطروحة المساواة في القيمة الإنسانية باتجاه نظرة جديدة إلى حقائق التطور الاجتماعي الإسلامي العالمي واستكشاف الإمكانات المتاحة للمرأة في العمل والعمل العام (١٣). وقد انتقد المرجع الشيعي العلامة السيد محمد حسين فضل الله مؤخراً، في لبنان بعض الحركات الإسلامية التي تعيش حالة من الجمود القائم، سواء على مستوى النظرية والتطبيق وتلك التي تستغرق في المسألة السياسية ولكنها لا تنفتح على مسألة الثقافة في مستوى التحدّي الذي يواجه الواقع الثقافي في الإسلام. لذلك لا يزال في رأيه الخطاب الإسلامي خطاباً حماسياً انفعالياً وليس عقلانياً.

ثالثاً: المرأة المسلمة والمساواة

١. النظرة القرآنية إلى العلاقة بين الجنسين

يؤكد القرآن بوضوح مرّة بعد مرّة أننا كلّنا خُلقنا من نفس واحدة (١٤). وبصفة خاصة، يرد في الآية الأولى من سورة النساء: **﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساء، واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام. إنّ الله كان عليكم رقيباً﴾**(١٥). ويشير القرآن إلى مسألة العنصر وإلى أنّ الله جعلنا شعوباً وقبائل لنتعارف (أي ليستمتع كل منا بأوجه الاختلاف والتنوّع الموجودة في خلق الله وبصحبتهم، أو بعبارة أخرى، أنّ التنوّع يعطي مذاقاً للحياة) (١٦) وفيما يخص مسألة نوع الجنس أو النوع الاجتماعي (Gender) يطلعنا القرآن في سورة الروم على أنّ الله خلق لنا أزواجاً من أنفسنا لنسكن إليها وجعل مودّة ورحمة «بيننا» (١٦) وتتكرّر الآيات

المتعلّقة بالعلاقات بين الجنسين بأشكال مختلفة في القرآن. وبالتالي يحق لنا أن نستنتج من ذلك أنها تعبّر عن مبدأ أساسي عام يحدّد نوع العلاقات التي ينبغي أن تكون قائمة بين الجنسين، فهي علاقات بين زوجين مخلوقين من نفس واحدة والهدف منها توفير السكينة للزوجين كليهما وينبغي أن تتسم بالمودة والرحمة.

ولكن ثمّة آيات أخرى تبدو وكأنها تتعارض مع مبدأ المساواة القرآني العام هذا، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، الجزء الأول من الآية الرابعة والثلاثين من سورة النساء **﴿الرجال قوّامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾**[١٨].

وقد فسّرت تفسيرات عديدة، لأنّ كلمة قوام (مفرد قوّامون) على أنها تعني رئيس أو زعيم أو حام أو حتى مدير أو مرشد أو مستشار. كما فسّرت غيرها من الآيات التي تتعلّق بالزواج والطلاق والحصانة والإرث.

ويقول الباحثون من الفقه الإسلامي في هذا المجال إنّه: «لبحث التضارب الظاهر بين مبدأ المساواة والنص المركب، نلاحظ أنّ القواعد الأساسية في الفقه الإسلامي تشير، إلى أنّه حينما يبدو أنّ هناك تعارضاً في الآيات يجب علينا إمعان النظر فيها بحثاً عن معنى يجمع ويوافق بينها [١٩].

وهناك قاعدة أساسية أخرى تنصّ على أنّ السبيل لحل التضارب الظاهر بين الآيات بحث نطاق كل منها: فإذا تبيّن أن نطاق الأولى عام ونطاق الثانية خاص، فعندئذ قد تكون الثانية استثناء للأولى.

٢. قوانين الأحوال الشخصية

يؤكد بعض الباحثين على أنّ جوهر الجدال حول قضية المرأة هو مسألة الشريعة وتقسيم القوانين الحديثة للنظام القضائي إلى مدني وديني، حيث يطبّق الديني على قوانين الأحوال الشخصية، بينما المدني الحديث يطبّق على التجارة، والملكية والجريمة والسياسة[٢٠].

إنّ المناقشات حول قوانين الأحوال الشخصية قد تصاعدت في الفترة الأخيرة،

وشارك فيها الرجال والنساء ، سواء في المؤتمرات أو في وسائل الإعلام المختلفة مما يعكس الحاجة الملحّة إلى التغيير في القوانين التي تحكم المرأة والأسرة .

ونظرة سريعة على قوانين الأحوال الشخصية في البلدان العربية والإسلامية ، تكشف مدى الاختلاف بين تلك الدول ، والذي يمثل في حقيقة الأمر التأويلات المختلفة لقوانين وضعها وفسّرها رجال يريدون تثبيت سيطرتهم على المرأة وبالتالي على الأسرة في مجتمع أبوي صرف .

فالمرأة العربية والمسلمة لا تزال تناضل من أجل الحصول على حقوق يتمتّع بها الرجال وحدهم ، مثل حق نقل المواطنة إلى زوجها وأبنائها إذا كانوا من جنسية أخرى غير جنسيتها كما فعل الأردن مؤخراً ولا تزال المرأة العربية المسلمة تطالب بإصدار قانون متطوّر للأحوال الشخصية يضمن لها حقوقها الزوجية والأسرية .

فوضع المرأة كمواطنة يتأثّر حتماً بقضايا الزواج والطلاق والميراث وحضانة الأطفال . وجميعها تقع ضمن القوانين الإسلامية التي تحكمها الشريعة .

إنّ موضوع تعدّد الزوجات لا يزال قضية محورية تثير استياء الغالبية من النساء من جميع المستويات الاجتماعية ، وتعكس قوانين الطلاق إجحافاً بحق المرأة ، أما قضايا حضانة الأبناء في حالة الطلاق فالمرأة تحتفظ برعاية أطفالها لفترة محدّدة ، وبعد ذلك تنتقل الحضانة إلى الأب أو إلى أقرب شخص من الذكور في حالة وفاته .

تلك القوانين لا تنظر بكثير من الاعتبار لمشاعر المرأة المطلقة التي يسحب دورها كأم رغماً عنها . وخاصة أنّ الطلاق يقع في معظم الأحوال دون اختيارها .

ولا بد من الاعتراف في نهاية الأمر بأنّ ذلك الوضع بدأ بالتغيير نتيجة تعليم المرأة وعملها في مختلف الميادين . ولكن التغيير يسير على نحو بطيء لا يتناسب مع دقّات العصر السريعة .

لذلك فالحاجة تبدو ماسّة لإصدار قانون الأحوال الشخصية لتنظيم العلاقات الزوجية ، وإيجاد شراكة بين الزوجين يتمتعان بنفس الحقوق والواجبات . ويبقى الإشارة إلى قصور قوانين الأحوال الشخصية العربية عن تلبية حاجات المرأة العصرية ، إذا استثنينا

قانون الأحوال الشخصية التونسي الذي يبقى أفضلها وأكثرها اقتراباً في تحقيق المساواة بين الجنسين في قضايا الأسرة والأحوال الشخصية.

وبصدور هذا القانون تحقّقت مكاسب واسعة للمرأة التونسية أهمها رفع سن الزواج للفتى إلى عشرين والفتاة إلى سبعة عشر عاماً، كما ألغيت قاعدة الجبر في الزواج. ونصّ القانون على منع تعدّد الزوجات، وتحديد عقوبة للمخالف، كما نص على مساهمة الزوجة العاملة في نفقات العائلة. وأوجب القانون الطلاق القضائي كحق متساو بين الرجل والمرأة، سواء بالتراضي بينهما، أو بناء على طلب أحد الزوجين. أقرّ المشروع للمرأة التونسية المتضرّرة من الطلاق تعويضاً مادياً، كما أعطى للمرأة حق الولاية على أبنائها القصر في حالة وفاة الزوج وتم إلغاء واجب الطاعة على الزوجة.

ويبقى السؤال الذي يمكن أن يطرح، كيف يمكننا أن نغيّر هذا الوضع؟ لتحصل المرأة المسلمة على حقوقها؟ سنقترح بعض الإجراءات والتوصيات لعلها تفيد في هذا المجال.

رابعاً: الإجراءات والتوصيات لإصلاح قضايا المرأة المسلمة في ظل العولمة

إنّ لمشاكل النساء المسلمات قاسماً مشتركاً واسعاً يتمثّل في إقحام التفكير الأبوي السلطوي في الشريعة الإسلامية مما يشكّل انتهاكاً واضحاً لبعض الآيات القرآنية ويتعارض مع روح القرآن وفلسفته القائمة على المساواة بين الجميع في الحقوق والواجبات والسنة النبوية.

١. التخطيط والتنسيق الاستراتيجي

تستطيع النساء المسلمات من مختلف البلدان العربية والإسلامية وضع استراتيجية مشتركة لمعالجة المشاكل المتعلّقة بحقوق المرأة في المنطقة العربية والإسلامية مع الإقرار أنّ هذه العملية ستكون صعبة وطويلة. وبعد ذلك يتم التوسع في تفاصيلها وإدخال تعديلات عليها في ضوء الحالة المحلية في كل بلد. ومن الأركان الأساسية في هذه الاستراتيجية التشديد على أنّ حركة للدفاع عن حقوق المرأة المسلمة تستند إلى التقاليد الإسلامية وإلى

فقه إسلامي متين لا يقل في صحته وقابليته، للدفاع عنه، عن الفقه الذي استند إليه علماء القانون في المجتمعات الأبوية السلطوية (patriarchal).

٢ .استحداث فقه جديد

يجب أن يرتكز الفقه الإسلامي الجديد على المبادئ الفقهيّة التقليدية الهامة والمعاصرة. إنّ استخدام المبدأ الفقهي المستعمل على نطاق واسع، هو أنّ القوانين تتغيّر مع تغيّر الزمان والمكان، لمراجعة كثير من القوانين التي لم تعد مقبولة ولا منصفة في عالمنا المعاصر، وهي بذلك تخالف مقاصد الشريعة، وأولها العدل.

ويتعيّن على النساء المسلمات أن يستفدن كل الإفادة من هذا المبدأ الفقهي الذي يجيز إدخال تغييرات على القوانين لدرء الضرر عن المجتمع والمسلمين. وينبغي أيضاً استخدام مبدأ التخيّر التقليدي في انتقاء الآراء التي تُلائم على أكمل وجه الاحتياجات الحالية للمرأة، والمجتمع والعالم في الفقه التقليدي والمعاصر على حدّ سواء.

وعلى نساء المنطقة أن يستعدن حقهن في أن يعبرن بأنفسهن عن مطالبهن، كما كن يفعلن في عهد النبي عليه الصلاة والسلام. ويعتمد نجاحهن في التغيير على إقناع الرجال بدورهن الفقهي. ولا شك أنّ المرأة ستواجه كثيراً من الرجال المسلمين الذين يعتقدون أنّ النساء غير مؤهلات لتولي أدوار فقهية وقيادية في دولة مسلمة كما ستواجه كثيراً من النساء اللواتي يعتقدن أنفسهن أنهنّ غير قادرات أو غير مؤهلات لتولي أدوار قيادية، لما تركت الأيديولوجيا الأبوية السلطوية من آثار سلبية على فكرهن. فلا شك أنّ الأيديولوجيا الأبوية السلطوية قد تركت خلال القرون بصماتها على فكر المرأة.

ومع أنّ عديداً من النساء المسلمات ظللن يقاومن هذا التلقين، فإنّه لا يزال يجري استبدال صور خديجة وعائشة وزينب وخولة بنت الأزور وغيرهن بصور الحريم والمرأة الألعوبة. ما نحن بحاجة إليه اليوم هو توحيد دائرة الفتوى للتخلّص من التفسيرات المختلفة وتناقضاتها.

٣. بناء الجبهات والتحالفات والهياكل المؤسساتية

ومن المهم أن تسعى النساء المسلمات إلى تشكيل تحالفات وجبهات من الجنسين لدعم مطالب فقهية جديدة مشتركة على أساس موضوعي ديمقراطي منطلق من جذور إسلامية. هكذا يمكن أن تلعب المرأة دوراً «ريادياً» في دراسة وتطوير المبادئ الفقهية التي قد تستند إليها في كفاحها من أجل استعادة حقوقها المهدورة.

وعلى النساء المسلمات أن يبنين تحالفات مع المسلمات في البلاد الغربية ومع مجموعات صديقة معنية بحقوق الإنسان ممّن يفتقدن خبرة أخواتهن في البلاد الإسلامية بأمور الاجتهاد.

كما أنّ هناك مجموعات نسائية ومجموعات صديقة معنية بحقوق الإنسان تهتم اهتماماً حقيقياً بالنساء المسلمات يمكن التحالف معها، لتبادل الخبرات فيما تتعلّق بالنساء المسلمات والإسلام، لأن كثيراً من هذه المنظمات تود الحصول على معلومات عن المسائل المطروحة وأن تتخذ الموقف المناسب.

٤. المطالبة بتطبيق نظام التعليم الشامل وبناء هياكل أساسية أفضل

إنّ الإسلام قد جعل العلم فريضة على كل ذكر وأنثى، ومع ذلك فإنا نجد أنّ معدّلات الأميّة في بعض البلدان الإسلامية مرتفعة لدى الذكور وأكثر ارتفاعاً لدى الإناث.

فإنّ التعليم يؤدي دوراً خطيراً في إيجاد الوعي الإسلامي المتحرّر الجديد. يستحيل على أي مسلم سواء كان ذكراً أو أنثى أن يقيّم على النحو الملائم وبطريقة مستقلة الآراء والتفسيرات الإسلامية المختلفة، وهو لا يستطيع قراءة القرآن والتفكير بطريقة سليمة.

وإذا أردنا لمدارسنا الإسلامية توفير مستوى تعليمي متفوّق من حيث المضمون العلمي والانضباط والعمل الجاد فعلينا التفكير في إعادة النظر في المنهج التعليمي وتحديده لتأمين إزالته من التفكير الأبوي السلطوي والتمييز بين الجنسين واستبدالها بآراء تدعم كلاً من الرجل والمرأة وتحررهما.

٥ . زيادة فرص العمل

يجب أن تكون المرأة قادرة على العمل وعلى إعالة نفسها كي توفر أساساً مادياً لاستقلالها .

إنّ حق المرأة في العمل والاضطلاع بأنشطة تجارية تؤكده سيرة خديجة وغيرها من النساء اللواتي عاصرن الرسول .

هناك اعتراف متزايد في مختلف البلدان الإسلامية بحق المرأة في العمل دوافعه أسباب اقتصادية وليس الدفاع عن حقوق الإنسان. فيجب دعم اتجاه حقوق المرأة والعمل على عدم استبعاد المرأة عن الوظائف ذات المدخول العالي أو النفوذ. كما علينا متابعة الوضع الوظيفي للمرأة وتحسينه لتوفير الخبرة و الدعم، وقد يكون من المجدي جمع ونشر إحصاءات سنوية عن المرأة في عدّة مستويات للإسراع في التغيير المنشود ولو بصورة تدريجية .

٦ . بناء المنظمات والمؤسسات

يمكن إنشاء مجلس إقليمي أو شبكة إقليمية يضم في عضويته قيادات المنظمات الوطنية النسائية و على هذا المجلس أن يعد خطة لتبادل المعلومات بين القيادات وتنظيم الحلقات الدراسية والتدريب وتوفير التمويل الكافي لتلك المنظمات .

٧ . السعي للوصول إلى مناصب قانونية وقضائية

على النساء أن يسعين بكل الوسائل للتغلغُل في هياكل السلطة . ومن أهم وسائل ذلك التركيز على التثقيف أو الوعي القانوني ومن ثَم استخدام تلك الثقافة لممارسة القانون والالتحاق بالهيئة القضائية أو الحكم السياسي . وهذا يعني أنه ينبغي علينا أن نبحث بجديّة موضوع فتح مجال القضاء أمام ا لنساء في البلدان العربية التي لم تتقبّل بعد الفكرة وأن يرتكز بحثنا على أسس إسلامية واضحة . ويوفّر أبو حنيفة مصدراً فقهياً مفيداً للغاية في هذا الشأن يجب علينا استخدامه و التمسّك به .

٨ . ا ستخدام أساليب واضحة للتعجيل بتعديل قوانين الأحكام الشخصية

المطالبة بقانون متطوّر للأحوال الشخصية مبني على دراسات وتجارب حصلت عليها المرأة في الدول الإسلامية المختلفة [٢١] . وليس المهم هنا ما إذا كان هذا التسهيل سيحدث عن طريق مراجعة قوانين الخلع مثلاً، أو عن طريق الاعتراف بصحة الشروط المتعلّقة بالعصمة والطلاق في عقد الزواج أو عن طريق إعادة النظر في المصلحة العامة والمواقف القانونية الناشئة عنها، وإن كانت بعض البدائل أفضل من غيرها . غير أنّ ذلك يجب أن يقترن بحملة تثقيفية في المجتمع المحلي تمهّد السبيل لهذه التغيّرات كي لا يحدث دون دعم إسلامي شعبي .

كما أنّ قاعدة الاعتراف بالشروط الواردة في عقد الزواج قاعدة هامة ينبغي أن تشتمل عليها كل قوانين الأحكام الشخصية التي ستُوضع في المستقبل . ويبقى أن نقول أنّ هناك تراثاً في الفقه التقليدي الذي لا يستهان به، و الذي يدعم موقفنا، وعلينا اكتشاف هذه الآراء الفقهية لنبني على أساسها حججاً قوية مؤيدة للتغيّر ومستمدة من القرآن والسنة . بعد ذلك يجب أن تنشر هذه الحجج من خلال حملات تثقيف وإعلام جماهيرية لتمهيد السبيل لتغيّر حقيقي .

وبالمناسبة فإنّ وسائل الإعلام تظل أداة هامة للغاية لتغيير مواقف الجمهور وبناء الدعم . وعلى النساء أن يدخلن في هذا المجال ويغيّرن نوعية البرمجة ويخفضن نسبة استخدام التصوّرات النمطية السلبية ويستبدلنها بتصوّرات إيجابية .

وأختم القول، إنّ هناك تيارات تجديدية دينية اليوم تظهر في بعض البلاد الإسلامية، تنظر إلى الإسلام في إطار التجديد و الحداثة من أجل فهم الإسلام على حقيقته و لتنفيذ شرائعه أصولاً وفروعاً، مع فتح باب الاجتهاد وتفسير القرآن الكريم وفق مفهوم العصر وفي ضوء متطلبات المجتمعات الإسلامية وفي إطار القيم الإسلامية . (على سبيل المثال تركيا وتونس ومصر) [٢٢] .

وأخيراً إنّ المسيرة طويلة، ومن شروطها المثايرة، إنها مسيرة الإصلاح المدني الشجاع والمتجرّد، ومن شروطها المعرفة القائمة على الولاء الصافي للحقيقة ونقاوة الحقيقة في طلب الإيمان، لأنّ الإيمان حق وحقيقة، ولأن الرحمن أعدل العادلين .

فكيف لا نأخذ من عدله؟

الهوامش

١ ـ «العولمة ظاهرة العصر» علم الفكر، العدد الثامن والعشرين ١٩٩٩ .

٢ ـ الدكتور أمان شعراني، «تربية المرأة في الإسلام»، كلية التربية الجامعة اللبنانية، بيروت ١٩٨٢ ـ ص ١٢ .

٣ ـ صبحي المحمصاني «مقدّمة في إحياء علوم الشريعة»، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٦٢ .

٤ ـ وهبي الزحليلي «أصول الفقه الإسلامي، مجلدان دمشق: دار الفكر ١٩٨٦ ج: ٢ الصفحات ١١١٦ ـ ١١١٨ .

٥ ـ المحمصاني، م . ق الهامش ٤٧ ، في الصفحات ٦٧ ـ ٦٩ .

٦ ـ حسنة بيجوم : ترجمة منى قطان ، النساء في العالم النامي، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومي للترجمة. القاهرة ١٩٩٩ ص ١٩ ـ ٢٦ .

٧ ـ وداد سكاليني : إنصاف المرأة ، دمشق، مطبعة ثابت ١٩٥٠ ص ـ ٩ .

الطبري : تاريخ الأمم والملوك بيروت ، دار الكتب العلمية، ١٩٩١ من ٦ مجلدات الصفحتان ٥ ـ ٨ ـ ٨٦ .

عمر كحالة : «أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، ٥ مجلدات، بيروت مؤسسة الرسالة ١٩٥٩ .

عبدالحليم أبو شقة: ٥ ملجدات «تحرير المرأة في عصر الرسالة» الكويت دار القلم ١٩٩٠ ج : ١ ص ـ ١٦٩ ـ ٢٧٠ .

٨ ـ صبحي المخمصاني: الأوضاع التشريعية في الدول العربية بيروت، دار الكلمة، ١٩٨٣، ص ٢٥ ـ ٢٨ .

٩ ـ الدكتور الشيخ صبحي الصالح : المرأة في الإسلام، معهد الدراسات النسائية في العالم العربي ص٤٩ ، ١٩٨٠ .

١٠ ـ السيد رضوان : سياسات الإسلام المعاصر، مراجعات و كتابات، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧ ص ـ ٢٤٧ .

١١ ـ السيد رضوان : «الفقيه والمرأة» الرؤية «الإصلاحية والتأهيل الإحياني» موقع المرأة في السياسي في لبنان والعالم العربي، باحثات، العدد الرابع ١٩٩٧ ـ ١٩٩٨ ص ـ ٨٨ ـ ١١٢ .

١٢ ـ Mehdi Rud, The Legal rights of women, A Pluralisticapproach, 1995.

ـ انظر عن صحيفة الصباح التركية الصادرة في ١٤/ ٧/ ٢٠٠٠ وعن صحيفة النهار اللبنانية بيروت

.٢٠٠٢/١١/٢٩

ـ السيد محمد فضل الله، « الخطاب الإسلامي لا يزال انفعالياً»، جريدة النهار اللبناني ٤ كانون الأول ٢٠٠٢.

ـ السيد محمد فضل الله، « الخطاب الإسلام لا يزال انفعالياً»، جريدة النهار اللبناني ٤ كانون الأول ٢٠٠٢ ، بيروت.

ـ أذكر مثالاً العلاّمة السيد محمد حسين فضل الله : تأملات إسلامية حول المرأة، دار الملاك، بيروت ١٩٩٢.

ـ أذكر مثالاً: «الشيخ محمد مهدي شمس الدين : مسائل حرجة في فقه المرأة صدر منها جزءان الستر و النظر وأهلية المرأة لتولي السلطة، المؤسسة الدولية والنشر ، بيروت ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ .

ـ انظر الإمام الشيخ محمد مهدي شمس الدين في « ضوء متطلبات المجتمعات الإسلامي وفي إطار القيم الإسلامية».

١٣ ـ القرآن ، سورة النساء الآية ١ وسورة الأنعام ٩٨ ـ وسورة الأعراف الآية ـ ٨٩.

١٤ ـ القرآن، سورة النساء الآية ١ .

١٥ ـ القرآن، سورة الحجرات الآية ٣.

١٦ ـ القرآن، سورة الروم، الآية ٢١ .

١٧ ـ القرآن، الآية ٣٤ سورة النساء.

١٨ ـ محمد شلبي : أصول الفقه الإسلامي، الدار الجامعية، بيروت ص ـ ٤٢٨ ـ ٤٣٩ ـ الزحيلي، ق. م ص ١١١٨ .

١٩ ـ نبيل جميل الحسامي : لماذا نعارض مشروع قانون الأحوال الشخصية الاختياري، جريدة النهار ، بيروت، ٢ شباط ١٩٩٨ .

٢٠ ـ لقد وافق الدستور الإيراني مؤخهراً على منح المرأة حقوقاً أوسع في طلب الطلاق من زوجها جريدة النهار اللبنانية، بيروت ٢/ كانون الأول ٢٠٠٢ .

٢١ ـ عن صحيفة الصباح التركية الصادرة في ١٤/ ٧/ ٢٠٠٠ . و عن صحيفة النهار اللبنانية ٢٩/ تشرين الثاني / ٢٠٠٢ .

مراجعات وقراءات

١ـ مسيكة عمر ، «بين المرأة والعولمة» المرأة في الشريعة الدينية والمدني محاضرات المركز الثقافي الإسلامي سنة ٢٠٠٢ .

٢ـ الطبري، أبو جعفر «تفسير الطبري : جامع البيان في تفسير القرآن، عدّة مجلدات ج : ١ مصر، دار المعارف . الطبري «تاريخ الأمم والملوك » (بيوت دار الكتب العلمية) ١٩٩١ ص ٨٥ ـ٨٦ .

٣ـ العوضي بدرية، المرأة والقانون، الوقائع والطموح الكويت ١٩٩٠ .

٤ـ د . كبارة أمان شعراني : «التربية الإسلامية المفتقدة» مؤتمر التربية الإسلامية، منشورات المقاصد ١٩٨٤ .

٥ـ د . الصالح صبحي، الإسلام ومستقبل الحضارة، دار الشورى بيروت ١٩٨٢ .

٦ـ مؤتمر التربية الإسلامية، دار المقاصد الإسلامية، التربية الإسلامية والمركزية الغربية ١٩٨١ ، «التربية الإسلامية أمام التحديات الفكر التربوي الإسلامي » .

٧ـ المعهد العربي للدراسات الإسلامية جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، ١٩٨٤ .

٨ـ الصبان ريما عبدالرحمن ، «المرأة العربية والعولمة» مائة عام على تحرير المرأة ج : ٢ القاهرة ١٩٩٩ ص ٧٩٥ـ٨٠٣ .

٩ـ المحمصّاني صبحي : فلسفة التشريع في الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٦١ .

١٠ـ أمين قاسم : تحرير المرأة والمرأة الجديدة، القاهرة، المركز العربي للبحث والنشر ، طبعة ثانية .

١١ـ عبدالحميد محمد : الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، القاهرة، محمد صبيح، أولاده ١٩٦٦ .

١٢ ـ Mir-Housseini, Marriage A study of islamic Family law, I.B Turis, 1993.

١٣ـ البرديسي، الأحكام الإسلامية في الأحوال الشخصية، دار النهضة العربية ١٩٦٦ .

ـ الحداد الطاهر : امرأتنا في الشريعة والمجتمع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ١٩٩٩ ص ـ ٣ ـ ٢٢ .

ـ الخمليش أحمد: التعليق على قانون الأحوال الشخصية ، الرباط، مكتبة ا لمعارف ١٩٨٧ ـ ص ٣٢١ ـ ٣٢٨ .

مداخلات

• **عبدالمجيد عبيدات**

شكراً سيدي الرئيس، كما أنني أتقدّم بالشكل الجزيل إلى سمو الأميرة بسمة على هذا البحث المثري وأيضاً للأستاذة الدكتورة آمان شعراني. وأتقدّم بالشكل الجزيل لك سيّدي لأنّك منحتني شرف البحث عن الذهب كما قال سقراط لقاسيماس في كتاب الجمهورية. حقيقة بادئ ذي بدء علينا أن نبدأ أولاً من نقد الذات، فغياب هذا النقد سيجهض أي مشروع نهضوي تنويري في جميع مجالات الحياة. فجميع ما طرح سواء كان على مستوى الفكر الإسلامي أو الغربي ما هو إلاّ جوارات للحقيقة لأنّ الكاوس الأعظم لا يستطيع أحد الولوج إليه. فلنحاول الاقتراب من جوارات الحقيقة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، ولنبتعد كل البعد عن تأليه أفكارنا والتعصّب لها.

تحدّث الأخوة والأخوات الأفاضل عن الفكر الإسلامي وعن سبب تأخره أنّه كان لسبب ما في جميع القضايا المعاصرة ولا سيّما حقوق المرأة. بحسب اعتقادي أنّ باب الفكر الإسلامي منغلق لحدّ الآن لأنّ أحداً ما لم يطرقه، ولأنّ القائمين عليه غارقين في بالتراث ومحمّلين بالنظرة التراثية للتراث. فعلى سبيل المثال لا الحصر، هناك من يرفض التعامل مع القضايا المعاصرة استناداً على القاعدة الفقهية التي تقول لا اجتهاد في موضع النص. وهناك شيء مسكوت عنه أو لا مفكّر فيه وهو ما هو النص، وما هي التطورات الزمانية والمكانية التي ألّمت به. إنّ تقسيم السيوطي حسب اعتقادي في كتابه «الإتقان في علوم القرآن» يقول إنّ الآيات القرآنية تنقسم إلى عدّة أقسام. منها النص والمجمل. ويعرّف النص على أنّه هو الذي لا يحتمل الاجتهاد والتأويل كآية ﴿**حرّمت عليكم أمّهاتكم**.﴾ هذه الآية لا تحتمل التأويل إطلاقاً ولكن هنالك آيات تحتمل عدّة معان وعدّة

تأويلات وهي ما تسمّى بالمجمل كحرّمت عليكم الميتة، ولحم الخنزير. فهنالك أوضاع وحالات يجوزفيها أكل لحم الخنزير. إنّ كلمة النص في الثقافة العربية الإسلامية طرأ عليها عدّة تطورات جذرية. وأخذت تأخذ بعداً ومعنى بعيداً كل البعد عن المعنى القديم. فأصبحت تطلق على الجملة، والكتاب، والقصة، والرواية. وأنا شخصياً أسمّي الأشخاص نصوصاً كطه حسين مثلاً. وهناك لا بدّ أن نفرّق بين الفكر الإنساني المتغيّر والدين كمطلق صالح لكل زمان ومكان؛ ولكن بالقراءة التزامنية لا القراءة الإسقاطية التي يتبعها الاتجاه الديني المعاصر. فعلى سبيل المثال، اشتراط وجود شاهدتين ورجل في الشهادة عند القاضي. نحن إذا أردنا أن نقرأها قراءة تزامنية يجب أن نطبّق عليها أدرات التفكير العلمي، مثل الأركيولوجية والبنيوية، والتفكيكية. فالبحث عن أسباب النزول في قضية الشاهدتين، تقول إنّ المرأة في الجاهلية كانت تعاني من فقر التعليم المدقع والجهل المتراكم، وكانت سريعة النسيان. أما الآن فقد أصبحت المرأة تواكب الرجل في شتّى مجالات التعليم وقد تفوق عليه. فما المانع من قبول شهادتها لوحدها. فقد جاء الإسلام بصدره الواسع ليحرّر المرأة من العبودية، ويحرّم وأدها ويعطيها حقّها في الميراث، ويساويها بالرجل في قوله تعالى ﴿**قل للمؤمنين والمؤمنات**﴾. إذن، هنالك تساؤل وهناك تسارع في منسوب حقوق المرأة ولكن سرعان ما انخفض بعد صدر الإسلام وذلك بسبب تسلّم القبيلة، والعشيرة، والعصبية زمام الأمور بعد انهيار الخلافة الراشدية. شكراً جزيلاً.

• د. محمد عويضة

بسم الله الرحمن الرحيم، شكراً لسمو الأميرة وللدكتورة آمان، وأستاذنا الدكتور ناصر. الحقيقة أنا أريد أن أعلّق في اتجاهين: الاتجاه الأول، أثمّن الفكرة التي وقفت عندها سموّ الأميرة، موضوع الوقف. الحقيقة، الوقف في التاريخ الإسلامي كان ينفق على مؤسسات، ربما نفقات تعجز عنها بعض الدول في هذه الأيام. وموضوع الوقف في حياة المسلمين اليوم لا يقوم بشيء يذكر مما كان يقوم به في الماضي. وأرجو من سموّ

الأميرة ـ ونحن معها ـ أن تمثّل هذه الفكرة صرخة في الضغط على توسيع هذا المجال وفسح آفاق كبيرة جداً له يمكن أن تساعد الدول والحكومات في كثير من المجالات التي تعجز عنها. يكفي أن نعرف على سبيل المثال أنّ كل التعليم في التاريخ الإسلامي ـ على ضخامته ـ كان على حساب الوقف. وأكبر حكوماتنا الآن تعجز عن التعليم والتعليم يتراجع.

النقطة الأخرى أو التعقيب الثاني على ورقة أو محاضرة الدكتورة آمان. شكراً لها لروحها الإسلامية الطيّبة. ولكن بعض القضايا تستحق المراجعة. بالنسبة لمصادر التشريع، وأنا تخصّصي شريعة، تصويباً هي : الكتاب، السنّة، الإجماع، القياس. ولم يقل أحد إنّ الاجتهاد هو مصدر من مصادر التشريع. الاجتهاد هو وسيلة وآلة لفهم هذه المصادر كلّها : كتاباً، وسنّة، وإجماعاً، وقياساً. المسألة الأخرى، ذكرت الدكتور إنّه أصبحت المرأة عند بعض الفقهاء المتأخرين في درجة بعد درجة العبيد. أظنّ أن هذا الكلام فيه تجاوز. من الممكن في ا لواقع، صارت المرأة كذلك في بعض الوقائع، لكن أنا لا أظن أنّ فقيهاً أو رجلاً له صلة بأي مجال من مجالات الشريعة الإسلامية يمكن أن يتفوّه بكلمة تجعل المرأة في هذا المجال.

المسألة التالية، في الكلام عن المساواة وبعض النصوص التي قد تفهم على غير ذلك. القاعدة والأصل هي المساواة. وإذا وجد هنالك أي استثناء، فذلك لا يتعارض مع الأصل. وإنما هو كلام في الوظائف والاختصاصات ومجالات العمل ليس إلاّ. أنا كأستاذ جامعي إذا قلت للطالب أنا الذي أصحح الامتحان، وأنا الذي أضع الامتحان، هذا لا يعني أنني عنصري مع طلبتي ولا يخرم أصل المساوة بيني وبين الطالب كإنسان. وإنما أنا أقوم هنا بوظيفتي. أثارت الدكتورة جملة قضايا في الحقيقة في مجال تعدّد الزوجات وغيره مع أنّ الدكتورة كانت واضحةً باستمرار في مرجعيتها، يعني تكلّمت عن طلب الإيمان. وأنّ الإيمان بالله عز وجل وهو الحكم العدل لا يمكن أن يظلم الناس عنده إلخ، النظرة القرآنية للمرأة، لكنّها مسّت مسائل جاءت صريحة في القرآن الكريم في تعدّد الزوجات، وأشادت بقانون الأحوال الشخصية التونسي، أنا ما أدري، يعني الآن في كل

العالم هناك قليل من تعدّد الزوجات في العالم الإسلامي، وهناك دعارة، ونواد ليلية، وخيانات زوجية في معظم المناطق. يعني هل هذا هو البديل؟ تونس التي تمنع المرأة المسلمة من أن تغطّي رأسها، يشاد بتجربتها، وليس طبعاً مجال حديثنا عن نقد هذه الدولة أو الحكومة أو غيرها.

أخيراً، أريد أن أفرّق بين واقع ينشأ في مجتمع أو ممارسة خاطئة هنا وهنا وبين المبادئ والأصول والقيم، وبينَ الثوابت التي نلتقي عليها جميعاً إن كنّا ننطلق من قاعدة، الإسلام، والإيمان، والقرآن، ومعذرة وشكراً.

• د. حمدي مراد

بسم الله الرحمن الرحيم، شكر الله لصاحبة السموّ على ورقتها التي جلّت من خلالها حقائق كيف يمكن أن ننهض بالمرأة المسلمة في ظلّ هذه الظروف الصعبة والقاسية. وكذلك الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة آمان شعراني، ولسيدي ورئيس الجلسة الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد وللأحبّة في هذا المؤتمر المبارك. حقيقة، آن الأوان للتفكير الجاد بدور المرأة ولا يعني هذا كما قالت صاحبة السمو أنّ ذلك غير موجود في تراثنا أو لم تسع الأمة إليه أو لم تقم عليه عبر تاريخها. إنما التحدّث عن واقع بالفعل يحتاج حركة نسائية تنسجم مع هذا التراث خلقاً، وسلوكاً، وتنهض بمسؤوليات المجتمع ذكوراً وكذلك إناثاً.

ثانياً، قضايا المرأة تعتمد على بعدين رئيسيين فصّلت فيهما سموّ الأميرة، أوكّد على الثقافة والوعي الخاص بالإسلام. هذه مسألة، المرأة المسلمة ينقصها ثقافة إسلامية متخصصة في حقوقها وواجباتها. وثقافة للرجل أيضاً في حقوقه وواجباته فيتعدّى الرجل لنقص ثقافته في ذلك. وقد لا تستوعب المرأة لنقص ثقافتها في ذلك. كيف ننهض بثقافة إسلامية واعية للرجل والمرأة، كيف ننهض بهذه الثقافة قبل الزواج. يكون هناك دورات متخصصة قبل عقد الزواج وفتح البيت الزوجي حتى تنطلق هذه الأسرة انطلاقة صحيحة وسليمة وواضحة وقوية ومنتجة بالفعل وخالية من كثير من الخلافيات والصراعات الأسريّة التي نلحظ نتائجها في محاكمنا الشرعية. أيضاً الثقافة والوعي بالعصر، فهناك

نقص في قضايا العصر عند رجالنا بعامّة ونسائنا بعامّة. مشروع كبير ! القوانين، نحن بحاجة إلى قوانين تتناسب مع النهوض بهذه المرأة وأقول وبهذا الرجل. اسمحوا لي، ما أحوجنا بأن ننهض بالرجل والمرأة معاً لأنّ النهوض بالمرأة دون الرجل مشكلة، وبالرجل دون المرأة مشكلة أخرى. فهي قضية واحدة. أيضاً، أؤكد ما قاله أخي الدكتور محمد عويضة وتثمين الوقف والتعليم الإسلامي. حقيقة هذه لأول مرّة تطرح بهذه المعاني الواضحة والقوية، وتطرح كعنصر ينهض بعملية تثقيف المرأة والتعليم في المجتمع الإسلامي. وشكراً لصحابة السموّ. والحقيقة قد نريد أن نتوقّف شاكرين عند نقاط كثيرة فهي ثريّة وغنيّة.

الأخت الفاضلة الأستاذة الدكتورة شعراني. بالفعل لم يكن الفقهاء يصوّرون المرأة في مصافّ العبيد. إنّ أخطأ البعض ممن يقال عنهم إنهم من أهل العلم، فيمكن. أمّا الأئمة الأعلام والفقهاء عبر العصور، فالحقيقة أنّهم ما خرجوا عن خطوط الكتاب والسنّة حتى في اجتهاداتهم، لكن أنا معك إن صوّرها بعضٌ ممن يُحسبون على العلم الإسلامي والفقه الإسلامي من معاصرين أو غيرهم على ذلك النحو فأعتقد أنّهم ظلموا التراث الإسلامي بشكل عام.

التعدّد، مشروعيته مضبوطة لكنّه مشروع. وإذا ضبطناه، حققنا العدالة ومنعنا المفسدة. إذا ضبطناه. ا لمشكلة في ضبط التعدّد، في أخلاقيات التعدّد. وأيضاً، لماذا يكون التعدّد ؟ هل هي قاعدة مطّردة؟ هل هو مزاج للرجل؟ هل هو موقف يراه فيقرره ؟ أم أنّه لا بدّ أن يكون منطلقاً من أخلاقيات المجتمع الإسلامي، ولمصلحة الأسرة المسلمة، والمجتمع الإسلامي. وليست أنانية فردية تعكس مشاكل اجتماعية وتكدّس مصائب أسرية. كذلك الحضانة لها تشريعات. والحقيقة أشكر الأخت الفاضلة في لمساتها، ولكن الحقيقة، هناك مسائل ثابتة شرعاً لكن طريقة السلوك معها لم تكن صحيحة، فأنا معها في تعديل السلوك لا في تغيير الأصل، وشكراً.

• **الأستاذة اسمى خضر**

شكراً، أرجو أن تسمحوا لي في البداية بملاحظة سريعة. طبعاً بعد تكرار الشكر للجميع ولسمو الأميرة بسمة العزيزة و رئيسة اللجنة الوطنية لشؤون المرأة على مداخلتها. لا أريد أن أقيّم، لكن لمست أنّ الحديث ينصبُّ على المرأة المسلمة وليس على المرأة في البلدان الإسلامية. وهناك نساء غير مسلمات يعشن في مجتمعات إسلامية ويتأثرن، ويتعاملن، ويؤمنّ بقيم سائدة في المجتمع يتبنّاها المسلمون وغير المسلمين من أبناء هذه المجتمعات. كنت أتمنى لو أنّ جُزءاً من هذا الكلام قد انصبّ على هذا الجزء الذي يمثّل النظام العام في المجتمعات العربية وجميعها دساتيرها تنص على أنّها بلدان إسلامية فيما عدا لبنان.

الأمر الآخر هو أنّه لا شك من أن نظام العلاقات الاقتصادية الاجتماعية الذي يسود في الزمان والمكان المختلف أدّى وما زال يؤدي إلى تباين في طريقة تفسير وتطبيق وإعمال، بل واشتقاق الأحكام القانونية من الأصل الشرعي الإسلامي. ولذلك، نجد أنّ هناك تبايُناً. صحيح أن هناك أساسيات ثابتة. ولكن حتى في مسألة التعدّد بين تونس التي منعته منعاً نهائياً وعاقبت عليه، وبين دولة تبيحه قوانينها دون أيّة شروط وبين دول تجعل التعدّد كما هو وارد في القرآن الكريم، ولكن مقيّد بقيود تؤدي إلى الحد من التعسّف ومن النتائج السلبية التي يمكن أن تنشأ عن ممارسة التعدّد دون ضوابط. الأمر الآخر، يبقى هناك دائماً المجال لمناقشة التفاصيل وتشجيع الاجتهاد لتلافي الأضرار الناشئة عن سوء التفسير أو الاشتقاق أو التطبيق أو عن التعسّف في استعمال الحق. يعني الحق الثابت قد يكون هناك تعسّف في استعماله. فماذا نفعل عندما يتم التعسّف في استعمال الحق؟ ثم لا يجوز أن ننكر أنّه استخدمت الهيمنة الذكورية في التفسير والتطبيق لشلّ بعض الأحكام الأساسية والتي ما زالت الآن تجد بعض المجابهة، مثلاً، العودة إلى إباحة الخلع، وهو أصلٌ إسلامي كان منسيّاً عقوداً طويلة من الزمن وما زال الآن بعد أن تم تعديله وإقراره كحق للمرأة في الأردن، مثلاً، ومصر وغيره، ما زال هناك من يقول بأنّه لا يوافق على هذا التعديل. أيضاً أريد أن أشير أننا نتحدّث عن الإسلام والغرب فقط. ولكن الإسلام له إشكالية عالميّة وله

دور عالمي، حتى عندما قيل أنّ هناك أيديولوجية العولمة وأيديولوجية الإسلام، وكأن كُلاًّ منهما قطب أوحد. صحيح أنّ العولمة في صياغتها الحالية هي عولمة ذات قطب واحد غربي في الولايات المتحدة الأمريكية وقائم على التعسّف والهيمنة إلخ، لكن الإسلام بطبيعته دين عالمي. أو يعني هو دين الناس. هناك حاجة أيضاً لتقديم الإسلام بجوهره العادل والمتسامح والمنصف والذي يساوي بين البشر ليس فقط في مواجهة الغرب، ولكن أيضاً في مواجهة الشرق. والحضارات والثقافات كلها ليست لديها صورة واضحة، وهذا لمسناه عندما كانت لنا فرصة الاحتكاك بثقافات متنوّعة أخرى وليس بالضرورة الثقافة الغربية فقط.

الأمر الآخر أنّ هناك الإشكالية قائمة، فما الذي سنفعله جواباً على سؤال طرحته سمو الأميرة، هل المرأة العربية والمسلمة ـ المرأة في المجتمعات الإسلامية تريد أن يكون لها مكان في هذا العالم المعاصر؟ نعم، نريد. ولا نريد أن نلغى من التاريخ؛ بل نريد أن يكون لنا الإسهام والبصمة الواضحة على دفع عجلة التاريخ باتجاه العدالة والكرامة والمساواة باستخدام تراثنا وحضارتنا. هل نحن مستعدات ومستعدون في مجتمعاتنا لذلك. لا أعتقد أننا مستعدون بالقدر الكافي. ولأننا غير مستعدين، فثُلُثا الأميين من النساء، وثُلُثا الفقراء من ا لنساء، وثُلُثا اللاجئين من النساء في مجتمعاتنا أكثر من غيرنا. ونحن موردنا الرئيسي والأساسي هو الثروة البشرية. المورد! فهل نحن بصدد شلّ وإقصاء نصف الموارد البشرية المتاحة لنا أم نحن بصدد تأهيلها وتمكينها من القيام بدورها . أنا أنطلق في النظر إلى قضية المرأة في إطار الثوابت الدينية التي لا ينكرها أحد أو ينازع فيها أحد. أولاً، الاعتراف بإنسانيتها ومواطنتها بدون تمييز وهذا هو الأصل، ثم الاعتراف بدورها الاقتصادي ، الاجتماعي، السياسي العام إلى جانب الإطار الخاص. ثم تأهيلها وتمكينها من النهوض بمسؤولياتها على أساس أنّ، أولاً، في الأردن ١٠٪ من الأسر الأردنية تعولها امرأة. فهذا أمر يحتاج أن نفكّر فيه وبأن نثق بهذه المرأة، وبأهليتها، وبقدرتها على اتخاذ القرار السليم. وألا نتمترس بأن ندافع عن المظاهر السلبية حتى عندما يتصدّى الإعلام الغربي، وهو مغرض، وانتقائي، وسلبي، ويسيّس الأمور وينتهز القضايا والمواقف لأغراض ليست نزيهة في غالب الأحوال. هذا لا يعني إذا كان لدينا مشكلة أو

خلل أو نقص أو ظلم من تلقاء أنفسنا أن لا نعالجه من تلقاء أنفسنا، لأننا بالأصل نأبى التمييز ونأبى الظلم. ولا يجوز أن نسكت عليه فقط لأن لنا (عدواً) يجاهر بنفس النقطة. شكراً.

• **سمو الأميرة وجدان علي**

لديّ ثلاث نقاط، الأولى نتحدّث نحن اليوم عن العولمة والعولمة الغربية وننسى أنّ الإسلام والحضارة الإسلامية هي ثاني حضارة في العالم التي تبنّت العولمة في حينها. الأولى كانت الحضارة الرومانية، ثم جاء الإسلام وانتشر واستمر مدّة أطول من الحضارة الرومانية، لأنّ الإسلام حقيقة، كما فعلت الحضارة الرومانية، لم يلغ الفروقات الحضارية بين الأجناس والأمم التي جاءت تحت حكمه، بل احترمها وأخذ منها ما وافق العقيدة الدينية ولهذا ترعرع في أكبر بقعة من العالم المعروف آنذاك. والحقيقة، العولمة ظهرت اليوم في مفهومها الضيّق، ونحن اليوم في الحضارة الإسلامية كان لنا حركة عالمية في نشر هذا التراث وهذه الحضارة منذ أكثر من ١٤ قرناً. ولا ننسى أنّ خلال ١٥٠ عاماً انتشرت الحضارة الإسلامية من تخوم الصين وحتى المحيط الأطلسي في أوروبا.

النقطة الثانية، وهي الوقف، هناك في الواقع موانع كثيرة على الورق تعزى إلى الشريعة وتوضع أمام إنشاء وقفيات يصرف ريعها على المشاريع الثقافية والعلمية. وهذه يجب أن تعالج بصورة أو بأُخرى، أنا أتحدّث عن الأردن فقط لأنني لستُ مطّلعةً على ما يجري في مصر أو في البلدان العربية الأخرى. نحن، مهمّة وزارة الأوقاف والوقف عندنا هي الصرف على المساجد فقط وعلى الأئمة ونقل الإمام أيام الجمع من القرية الفلانية إلى القرية الفلانية. وهذه ليست وظيفة الوقف. يجب أن نقف وقفة عملية أمام هذه المؤسسة التي لعبت دوراً كبيراً في الثقافة العربية الإسلامية.

النقطة الثالثة هي قوامة الرجل على المرأة وتثقيف الرجل. الدكتور مراد أشار إلى ثقافة الرجل، والنساء في عالمنا الإسلامي لا يفقهن ما هي حقوقهن، يرميها الرجل في الشارع وتقبل منصاعة، وتقول هذا مصيري. إنها جاهلة. والرجل لا يعرف ولا يفقه ما

هي واجباته وحقوقه . وقد كنت ـ منذ أكثر من عشرين عاماً ـ قمت بدراسة اطلع عليها الأستاذ الدكتور ناصر الدين عن حقوق المرأة في الإسلام . ووجدت أنّ حقوق المرأة في الإسلام يستطيع أي شخص سواء أكان رجلاً أو امرأة أن يقرأ ما يريده من هذه الحقوق . قوامة الرجل على المرأة مثلاً، نجد القرطبي، وقرطبة كانت مصدر إشعاع ومركز تنوير، يقول إنّ قوامة الرجل على المرأة هي بسبب الإنفاق ومتى بطل الإنفاق، بطلت القوامة. ثم، يجيءُ البروسوي من مجاهل الأناضول فيقول إنّ قوامة الرجل على المرأة هي لأنّ الرجل له لحية والمرأة ليست لها لحية. هذا في تفسير البروسوي. فهنا نرى أنّ من قام بالتفسير هم الرجال، وإذا كان الرجل مستنيراً، فهو يستطيع أن يعطي المرأة حقها. وإن كان رجلاً غير مُستنير من مجاهل الأناضول أو مجاهل الجزيرة فهو لا يعطيها حقها. وفقط هنا أنا أنوّه بزواج المسيار ، وانتم تستطيعون أن تفسّروا هذا التنويه بما ترونه مناسباً فهو يقع تحت نفس الفصل الذي نتحدّث فيه عن ثقافة الرجل الدينية وثقافة المرأة وشكراً سيّدي.

• د. جلال أمين

أريد أولاً أن أبدأ بالتعبير عن تقديري الشديد لكلتا الورقتين ـ ورقة سمو الأميرة، وورقة الدكتورة آمان. ومع ذلك أنا أدرك أيضاً أنّه من الصعب جداً في العصر الذي نعيش فيه أن يقول المرء أي شيء يمكن أن يغضب المرأة. حتى إذا كان هذا ممكناً في الماضي، فأظن أننا نعيش أياماً يكون فيها هذا صعباً للغاية. فما بالك بجلسة كهذه تمثّل فيها المرأة على أعلى مستوى ممكن في سموّ المكانة والفكر على حدّ سواء. ومع ذلك، أنا لي بعض الملاحظات التي أشك أن تغضب المرأة بصفة عامة تتعلّق بما ورد في ورقة الدكتورة آمان بما فهمته بأنّ الهدف المطلوب هو المساواة بشكل أو بآخر. وأنا لديّ ثلاث مشاكل في فكرة المساواة بين المرأة والرجل . المشكلة الأولى تتعلّق أولاً، أننا أعتقد أننا نبالغ في درجة المساواة التي حققتها المرأة الغربية. والثانية، أننا كثيراً ما نتكلّم عن اضطهاد المرأة في بلادنا وأنّ الحل هو تسوية، بينما الحل في الكثير من الأحيان هي النهضة بالاثنين معاً. هي مشكلة تخلّف وليست مشكلة اضطهاد، النقطة الثالثة، سأحاول أن أبيّن وبسرعة أن هناك

هدفاً أعظم من المساوة وهو العدل. أما بالنسبة لما نبالغ به حول ما حصلت عليه المرأة من مساواة في الغرب، فيتبدّى أولاً بما أشير إليه في الأوراق، التمييز بينهما في الأجور، حرمانها في الكثير من الأحيان من حقها في الترقية. أنا لم أرَ في مجتمع عربي نسبة الذين يقومون بأعمال السكرتاريا والطباعة تغلب عليهم المرأة مثلما هي في الغرب. يعني، اعطاءَهُن المهام التي تعتبر أقل حتى وإن كانت هي قادرة على القيام بالأعمال. وعندما أنظر إلى الوظائف الحكومية في مصر في الواقع، أجد أنّه بسبب اختفاء دافع الربح، كثيراً ما تعامل المرأة مثلما تعامل الرجل، ليس هناك تمييز في الحكومة، على ما أظن، في الدول العربية. وذلك، لأنّه متى اختفى دافع الربح يختفي الدافع إلى التمييز إلى حدّ كبير. المرأة تترقى وترأس الرجل في الكثير من المصالح الحكومية المصرية، بينما هنّ سلّمن بأن بعض الأديان تتخذ موقفاً يضطهد المرأة، نقول لهم أيضاً إنّ دافع الربح مسيطر عندكم، ويؤدي إلى نفس النتيجة وربما أشنع. ودافع الربح أيضاً يؤدي إلى استخدام المشاكل التي نعتبرها مشاكل المرأة هي في الواقع مشاكل تخلّف، وهي لا تحل بتحقيق المساواة، وإنما بتحقيق نهضة بصفة عامة. ويحضرني في هذا أنّ بعض الشكوى التي نسمعها من بعض السيدات المصريات، المرأة غير ممثلة تمثيلاً كافياً في البرلمان. دائماً يخطر ببالي، الرجل ممثل تمثيلاً كافياً في البرلمان، مشكلة الديموقراطية يجب أن تحل بالنسبة للرجل والمرأة مع بعض.

النقطة الأخيرة، أنّ العدل هو هدف أفضل من المساواة. وقد أشير إلى هذا المعنى بشكل أو بآخر من قبل. وأسوق لكم مثلاً عملياً، في وزارة الخارجية المصرية، المرأة يمكن أن تصل إلى سفيرة والرجل طبعاً، إذا كان الرجل والمرأة الزوجان قد وصلا إلى هذه المرتبة، يمكن للمرأة أن تخرج سفيرة إذا أرادت، ويمكن أن تطلب إجازة مفتوحة غير محدّدة المدّة لمرافقة الزوج. بينما الزوج ليس له هذا الحق. هذا ليس مساواة، وإنما هو مبدأ ظريف جداً وطريف للغاية لأنّ المساواة، أنا أشك بأنها فكرة اقتصادية أكثر من اللازم ومبنية على الفردانية أكثر من اللازم. إن أنت نظرت إلى الأسرة وليس إلى الفرد. المساواة تعني أنّ كل فرد في الأسرة يجب أن يعامل كغيره. ولكن عندما تنظر إلى الأسرة ككل. يصبح العدل هدفاً أجدر من المساواة. شكراً.

• د. أحمد العوايشة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيّدنا محمد ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد ، فأتقدّم بالشكر الجزيل إلى صاحبة السمو الملكي ، الأميرة بسمة بنت طلال المعظّمة على طرحها المتوازن والذي تألقت فيه كعادتها في طرحها للمواضيع المهمة ، وعلى ذكائها حيث جنّبت نفسها الحرج في عدم خوضها في أمور لها أهل اختصاصها. كما أشكرها على جهودها الخيّرة في جميع النشاطات الخيرية وقضايا المرأة وإسهامها البارز في الاستراتيجية الوطنية للسكان في الأردن. حيث تبنّت أن يكون الإسلام المصدر الأول لاستراتيجية السكان ، وعلى موقفها الرائع في بكين والقاهرة من قضايا المرأة فيما يتعلّق بالإسلام. وأشكرها أيضاً على طرح موضوع الوقف ، والوقف من وجهة النظر التي نراها هي ليست للتعليم فقط وإنما ينبغي أن يكون الوقف في المجالات التنموية والصحيّة والخيرية كما أشارت سموّها. وأحبّ أن أشير إلى طرح سموّ الأمير حسن بن طلال حفظه الله حول صندوق الزكاة العالمي. هذه الفكرة نتمنّى أن يتبناها هذا المؤتمر وتطرح حتّى يتبنّاها العالم. فهي فكرة طيّبة وقوية وجيدة. بالنسبة لنا ، أتفق مع أستاذنا الدكتور جلال أمين على أنّ قضية العلاقة بين الرجل والمرأة يجب أن تقوم على التكامل والعدل وليس على المساواة. فالمرأة بحاجة إلى الرجل والرجل بحاجة إلى المرأة ، و الرجل يكمّل المرأة والمرأة تكمّل الرجل. هذه العلاقة التي أقامها الإسلام بين الرجل والمرأة. أما المساواة المطلقة فلا وجود لها إلاّ يوم القيامة وبالموت : ﴿إنّ أكرمكم عند الله أتقاكم﴾ يوم القيمة. الموت مساواة بين الصغير والكبير وبين الرجل والمرأة. التهميش السياسي في الغرب للمرأة أكثر منه في بلاد المسلمين. لو ننظر إلى الواقع ، فكم عدد الوزيرات في البلاد ، وكم عددهن في البلاد العربية والإسلامية والغرب. ملاحظات كثيرة جداً لا تصل إلاّ إلى مستويات معينة في الغرب ، ثمّ إننا ينبغي أن نقوم بمطالبة تطبيق أحكام الإسلام على الرجل والمرأة التي يتجاهلها المجتمع والتي يتنكّر لها الرجل وتتنكّر لها المرأة أحياناً. بالنسبة لقضية تعدّد الزوجات ، تعدّد الزوجات جعله الله عزّ وجلّ مباحاً ، ولم يجعله فرضاً ولا

حراماً لأنّه لو جعله فرضاً، لما استطاع الرجال أن يعدّدوا لا من الناحية الجسدية ولا من الناحية المالية. ولو جعله حراماً لجدّت عندنا مشاكل. ولكن التعدّد ليس مشكلة، لأنّه لو كان مشكلة لما شرعها الله لأنّ الله لا يشرع لعباده المشاكل. التعدّد جاء ليحلّ مشاكل الناس ولذلك نحن لدينا في الأردن أكثر من ٢٠٠ر٠٠٠ عانس غير الأرامل والمطلقات. ماذا نصنع بالبنات اللواتي لم يتزوجن، ماذا نفعل بهن؟ هذا سؤال، نحن نحل مشكلة المرأة المتزوجة فلماذا لا ندعو إلى حلّ مشكلة البنت غير المتزوجة؟ هذا سؤال يفرض نفسه في هذا المقام.

أيضاً بالنسبة للدكتور آمان شعراني، تريد أن تكون النساء فقيهات. ومن شروط الفقه، أن يكون الفقيه مؤمناً، تقيّاً ملتزماً بأحكام الإسلام لأنّ فتواه تنطبق على الجميع. ليس مجرّد من قرأ كتاباً أو كتابين أصبح مفتياً. كما لا يجوز لمثلي أن يفتي في الطبّ، لا يجوز لأحد أن يفتي في الشريعة الإسلامية إلاّ إذا درس الشريعة الإسلامية وأخذ من مصادرها ومن علومها وتبحّر فيها لأنه بدون ذلك يصبح فوضى هذا الأمر. ذلك أنّ هذا الدين إيمان. ولا بدّ أن نعرف من نأخذ عنه ديننا. هذه بعض الملاحظات وآسف إذا أطلت. شكراً.

• **السيد عبدالمجيد جرادات**

شكراً لصاحبة السمو الأميرة بسمة لما لها من إضاءات على طريق فائدة المرأة. وشكراً سيدي الرئيس. ملاحظة قصيرة أمام الدكتورة آمان شعراني في مناقشة سابقة مع الأستاذة أسمى خضر بصفتها من المهتمات بحقوق المرأة، اقترحنا عدم تعميم بعض الممارسات المخطوءة هنا أو هناك. فلكل بيئة اجتماعية محلية كانت أو عالمية ظروفها ومحدّداتها من القيم والموروثات والعادات. ويومها أوردت طرفة، أرجو أن أطمئن سيدتي صاحبة السمو الأميرة وجدان علي بها. وقد راهنت يومها، وكنّا ما يزيد على ٥٠ أستاذاً جامعياً، راهنت على إذا كان أي أحد منّا يستطيع أن يدعو زميلاً له لتناول فنجان قهوة في منزله بدون استشارة زوجته. وهذا يعني أننا نعطي المرأة كل حقوقها وليس من باب البخل أو

ضعف الشخصية. أرى أنّ المرأة هنا تأخذ دورها الطبيعي، وربما بأسلوب تدريجي في أكثر من مجال. ولكننا، كما سبق وأورد الدكتور العوايشة لا ننكر المؤثرات الاقتصادية، الأمر الذي أرى من خلاله ضرورة مناقشة دور المرأة من المنظور الذي يعمّق مبدأ التعاون بينها وبين الرجل من أجل التطوّر المعرفي وبناء البيوت، وتربية النشء والتغلّب على الاستحقاقات التي باتت تؤثر أحياناً على الاستقرار العائلي. وشكراً

• د. سميرة الخوالدة

بسم الله الرحم الرحيم.

أقدّر أولاً كلمة سمو الأميرة بسمة والتي تحدّثت إلينا فيها بهذا المنطق العقلاني والمصطلح المثقف غير المنحاز والذي دعت فيها كعادتها دائماً إلى التغيير الاجتماعي بالطرق الهادئة والمعقولة وليس بهزّات أرضية. نشكر لها هذا الحديث، ونتمنّى لها دوام العطاء.

بالنسبة إلى حديث الدكتورة آمان، الواقع أنني أختلف معها في كثير من القضايا. ولكنني سأقتصر معها على نقطتين أو ثلاث. أولاً، هل هي تسعى إلى إصلاح الإسلام أم إلى إصلاح المسلمين؟ لا بدّ من تمييز بين القضيتين. أن ندخل في قضايا التعدّد والطلاق وأن نمنعهما كما نوّهت فيما جرى في تونس من تعديل لقانون الأحوال الشخصية واعتبرته القانون المتقدّم الوحيد. هل هذا هو الهدف؟ كما ذكر بعض الأخوة، هل الهدف هو المساواة المطلقة أم أننا نريد من المسلمين أن يعودوا إلى التطبيق السليم لدينهم؟ بحيث أنّ الله سبحانه وتعالى هو أعلم بخلقه. ومهما كانت رغبة النساء عندما كنت تتحدّثين كنت تقولين: «أين مشاعر المرأة؟» ولم تراعي مشاعر المرأة. الله سبحانه وتعالى هو أعلم بخلقه وبحاجات المرأة وحاجات الرجل، ومشاعر المرأة ومشاعر الرجل بشكل مطلق. فالله أعلم، ولا يجوز لنا كمسلمين أن ندخل في هذه المتاهات، في دراسة أعدّت واعتمد عليها ربّما في تغيير بعض القوانين التي ذكرت إنّه عندما خيّرت النساء بين أن يكون للرجل خليلة أو زوجة أخرى، فضّلن أن يكون له خليلة. هل هذا ما يحتكم إليه؟ هل سيادة الأهواء

وضعف الإرادة عند المرأة، هل هي ما يشرّع به وما يستنار به في طريقنا إلى التغيّر الاجتماعي ؟ هل ما تريد هو هذه التغيّرات غير المنضبطة واتباعها للأهواء؟ مهما كانت حقيقتنا كنساء ورغباتنا ، فإننا نحتكم أولاً وأخيراً كمسلمات إلى هدي القرآن الكريم فإذا قضى الله ورسوله أمراً لا يكون لنا الخيرة من أمرنا. ويجب أن نحتكم رضينا أو أبينا، كرهنا أو أحببنا ذلك . ثم هناك أيضاً، قضية ما تحدّثت به عن مطالبتك بفقه جديد يرتكز على المبادئ التقليدية . لا أدري ما هي المبادئ التقليدية. الفقه الجديد إن كان فقهاً إسلامياً، فيجب أن يستمد من القرآن والسنة وينطبق على حالات مستجدة أو تستجد في مجتمعنا . ولكن فقهاً جديداً يرتكز على المبادئ التقليدية لا أفهمه بصراحة، وأرجو توضيح ذلك. ثم هنالك كلمة أخيرة، واعتراض على مصطلح كلمة الأبوي. وهذه الكلمة هي ترجمة للمصطلح الغربي فلماذا نستعمل كلمة الأبوي. هذه كلمة استخدمت في غير مكانها لأن الأبوّة من أنبل المشاعر. وأرفض أن تدرج على المشاعر التسلّطية . هذا انحراف في استخدام اللغة العربية، وهو استخدام غريب وغير مقبول من المنطق الإسلامي. وأرفض أن يكون المنطق الأبوي هو المنطق الظالم أو ردفاً ومترادفاً مع المنطق الظالم . ثم هناك مطالبتك بالتغيير على أساس من قاعدة درء الضرر . الواقع أنّ هذه القاعدة هي قاعدة فقهية معترف بها. لكنها سيف ذو حدّين. ودرء المفاسد هو الذي منع الكثير من المجتمعات والجماعات الإسلامية من إعطاء المرأة حقوقها الأساسية من أجل إغلاق أبواب الفتنة. وفرضوا على المرأة مالا يفرض شرعاً من أجل إغلاق أبواب الفتنة. فإذن ، هذا يجب أن يقيّم وأن يحدّد وفي أيّة مناسبة يستخدم. ولا يطلق ، لأنّ الذي تنادين به، يُنادي به أكثر الناس حجراً على عقل المرأة بنفس السيف. فيجبُ ألاّ يطلق بهذا الشكل وإنما أن تذكر مناسباته واستخداماته وشكراً.

• د. محمد بشير شريم

بداية، ما سأقوله هو كلام علمي يعتمد على منطق «صح أو خطأ» أو مبدأ «صح أو خطأ». ومن ثم ينطلق بموضوع النقاش . في الوقت الحاضر، العلم تطوّر تطوّراً مذهلاً

بحيث لم يترك المجال في الكثير من القضايا للمواقف الشخصية. العلم محدّد، هذه هي الحقيقة العلمية، كل خليّة من خلايا الإنسان استطاع أن يدخل فيها ويفصلها. لذلك، أصبح العلم هو المرجع الوحيد في القرن الواحد والعشرين للحقيقة العلمية. يعني مثلاً، ليس هناك ما يُسَمّى بدماغ أنثوي يفرز أفكاراً أنثوية. أو أنّ هناك دماغاً ذكرياً يفرز أفكاراً ذكرية، كل العلم يقول لما يحكي عن الدماغ مثلاً الذي هو مصدر الطاقات العقلية الإبداعية الخلاّقة من حيث اللغة، والذاكرة، والإبداع والذكاء يتكلّم عن عقل الإنسان. ليس هناك ما يسمّ بكبد المرأة، وكبد رجل، كلى المرأة وكلى الرجل. هناك حقائق علمية، ما نتكلّم عنه من فوارق عبارة عن فوارق بيئية بغض النظر عن تفسيرها. هي فوارق بيئية. بناء على هذا، نحن نتكلّم في مؤتمر الإسلام والقضايا المعاصرة. نتكلّم عن حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، وعن الحرية، والديموقراطية. الحقيقة أجمل مثل في العالم العربي يمثّل هذه المقترحات الثلاثة هي المرأة. كما تلاحظون نحن نطرح شعر وموسيقى ومشاعر. نحن بحاجة إلى منهاج. كل ما قلناه وبخاصة في جلسة الصباح، يقال في كل الديانات وفي كل الحضارات، وكل المجتمعات. نحن لدينا واقع عربي. لدينا خصوصيتنا يجب أن نطرح موقفاً محدداً حول هذه القضايا المعاصرة حتى نعرف كيف نتعامل بها بشكل سليم.

سموّ الأميرة الدكتورة بسمة تكلّمت عن عملية العولمة. العولمة العلمية وبالذات الطبية، هذه حقيقة. نحن نعيش العولمة وهي فخر واعتزاز للبشرية كلها. طبعاً، هناك عولمة أخرى، ولسنا بصدد الحديث عنها. هي العولمة الاقتصادية والإمبريالية إلخ. أنا هنا أتحدّث عن العولمة الطبية تحديداً. هي فخر واستطاعت أن تكشف عورات الكثير من القضايا التي كانت مغلقة وبخاصة بالنسبة إلى المرأة. حقيقة علمية رائعة نفتخر ونعتز أنّ الإنسانية، تعيشها الآن في هذا العصر حيث يستطيع العلم أن يوصل الكثير من الحقائق. موضوع المساواة، الكثير من الأشخاص يفكّر ويقول: معقول أنّه سيأتي يوم يحبل فيه الرجل ويلد؟ ليست هذه المساواة. المساواة انسانياً أن يترك للإنسان الحق المطلق، لهذين الإثنين كعناصر إنسانية، تترك لهم الحقوق الكاملة كبشر. ثم هم يقررون ماهو ومن هو الأفضل. أريد أن أتحدّث عن القضاة مثلاً، وزارة العدل طلبت خمسين محامياً، هم يوظفون خمسين محامياً سواء في ذلك الذكر والانثى، خمسين قاضياً، ذكراً أو أنثى.

أما ما ذكرته الدكتورة آمان عن موضوع العبيد، وأنا أشكرها جداً على هذا الطرح الرائع. لقد مضت عليّ سنتان وأنا أبحث في موضوع، كما يعرف الإخوان ولاأخوات هنا، الفوارق بين المرأة والرجل تحت عنوان: «محددات البنية الأنثوية في مجتمع عربي». طبعاً، نحن نأخذ المجتمع الأردني كنموذج باعتبار أننا نعيش فيه. توصّلت إلى حوالي ألف فارق. ولا زلت أعمل يومياً في هذا الأمر. حوالي ألف فارق اقتصادي واجتماعي، وديني، وسياسي. فالحقيقة أنّ المرأة تعامل أخسّ من العبيد. أنا في رأيي، ليست فقط على مستوى العبيد. لو توقفنا عند هذا المستوى كان الأمر رائعاً تماماً. نحن لا نريد أن نطرح شعراً وموسيقى. نريد أن نطرح حقائق علمية. وأرجو أن يتمخّض هذا اللقاء عن تصوّر منهجي، كيف نتعامل في الإسلام مع قضايا معاصرة دون التحدّث عن عواطف. نريد حقائق. مثلاً، موضوع السيارة، المرأة تسوق سيارة، الغرب يتحدّث عن الموضوع أكثر مما نحكي إنّ الناس سواسية كأسنان المشط. الغرب ينسون هذا، ولا يتكلّمون به. إنّهم يتحدّثون عن هذه القضية، الشخص يتزوّج بأربع، هم يتكلّمون كثيراً حول هذا الأمر. إذن، يجب أن نواجه الحقائق حالياً بالتطوّر العلمي حتى نستطيع أن نكون فعلاً نعيش في القرن الواحد والعشرين. وشكراً للجميع.

• تعقيب سمو الأميرة بسمة

أحببت على غرار ما تفضّلت به سيدي الرئيس أن أعبّر بالعكس عن كلمة تقدير شخصي للدكتورة آمان شعراني، أعتقد أنّ كل الهجوم كان عليها لأنها تناولت مواضيع شجاعة. بالنسبة لي، كانت أسهل جداً لأنها جنّبتني الكثير مما عانيت منه. أحببت باسم الجميع، إن سمحتم، أن نعبّر عن تقديرنا لهذه الورقة.

• تعقيب د. آمان كبارة شعراني

شكراً، سمو الأميرة على هذه الشهادة التي أعتز بها. حضرة الرئيس. بعد كل هذا الهجوم، أعطيتني ثلاث دقائق، كنت أحبّ أن أجيب كل شخص بشخصه تقديراً له

ولآرائه. ولكن لا أستطيع ذلك في ثلاث دقائق. سوف أتناول الموضوعات الأساسية التي أثيرت وحصل فيها الاختلاف. أولاً، أحيّي الأستاذ عبدالمجيد عبيدات على التأييد للعدل والمساواة. الآن نتكلّم بالمساواة فيما يختص بالشهادة (شهادة المرأتين)، في لبنان أصبحت الشهادة ممكنة للمرأة مدنياً، ولكن بعض التطبيقات ما زالت غير كافية.

بالنسبة للأستاذ محمد عويضة، بالطبع أنا لست متخصصة بالفقه الإسلامي. ولكن أتلمّس بعض الأفكار من المصادر والكتب كي أستطيع أن أبني عليها توجهّاتي التربوية والنضالية. فإذا كنت أخطأت ببعض المصطلحات فعذراً، الأساتذة والعلماء والفقهاء يصلحون لي وأنا أقبل ذلك منهم. ما قصدته بالاجتهاد هو أنّه يمكن العمل على الاجتهاد في الوقت الحاضر، وفتح باب الاجتهاد ذلك أنّ هناك الكثير من النوافذ التي توصل إلى العدل وإلى المساواة التي نتحدّث عنها.

بالنسبة للأستاذ مراد، الحقيقة تعدّد الزوجات، اليوم كما نعرف، أنا بالطبع لا أتحدّث عن الثوابت فهذه ما من أحد يناقشها بتاتاً. ولكن كنا نتحدّث عن السلوك والممارسات الدينية بناء على الآية القرآنية. فتعدّد الزوجات، عندما يسيئون تطبيقه من الذي يحاسبهم. لم يأخذ الأئمة والفقهاء والمفكّرون بمحاسبة الرجال على عدم تطبيقهم للآيات القرآنية. لماذا؟ فقط نحاسب النساء؟ بالطبع، هناك توجد مساواة. ولكن لم لا يقوم الفقهاء بالتنبية إلى أخطاء الرجال الذين لا يطبّقون الآيات القرآنية الصحيحة. من الممكن أن يعقد مؤتمر فقط لتغطية موضوع تعدّد النساء (الزوجات) ويمكن أن نتحدّث أكثر بكثير بهذا الموضوع الذي أحدث ضرراً في المجتمعات العربية كلها. نحن لا نستطيع أن ندافع بشكل جيد خلال دقيقتين. هناك ذكر مرّتين لعبارة ﴿لن تعدلوا﴾ في القرآن، ولا يمكن أن تعدلوا. ثم هناك بعض الأمور التي أثيرت في الاختلافات، الدكتورة سميرة عن طبعاً اللغة تستعمل مصطلحات كثيرة للبطركية أنا ذكرتها في الورقة بهذا المعنى ولكن من الممكن استخدام الأبوي السلطوي، وليس المقصود هنا الأب بمعنى الأبوّة ولكن مقصود القيادة الأبوية السلطوية التي امتدت عبر العصور. أما الفقه التقليدي، فهو الفقه القديم الذي جاء منذ ٣٠٠ ـ ٤٠٠ سنة من الممكن أنّه ما زال فاعلاً وصالحاً. ويمكن أن نتقيّد به.

الفقه القديم التقليدي يجب أن نتمسّك به إذا كان لمصلحة الأمة الإسلامية ولمصلحة المجتمع. ولا نتقيّد فقط بالقديم، ولكن نخترق القديم إلى الجديد بمتغيّرات العصر التي نحن نواجهها. فما الذي يمنع من ذلك. بالطبع عدم اختراق الاجتهاد المعاصر يتسبّب في الكثير من التأخّر في المجتمعات العربية، وبالطبع يتسبّب في ضرر. ونحن إذا فتحنا باب الاجتهاد، يصبح سلاحاً ذا حدّين. بالعكس هو سلاح إيجابي حتى نستطيع أن نحسّن أوضاع المرأة بصورة صحيحة.

هناك نقطة أخرى أثارها د. أمين هي المساواة والعدل، من الممكن أيضاً عقد مؤتمرات تتحدّث عن المساواة والعدل والتفريق بينهما. ولكن ما الذي يمنع أن يكون هناك عدل في المساواة أيضاً. مساواة تؤدي إلى العدل. وإذا قلنا المساواة لا يعني المساواة التامة بكل ما يأتي من الغرب لأنه من غير الضروري أن نقابل الغرب بهذا الموضوع. عندما نتحدّث عن المساواة، هذا لا يعني أننا نتحدّث عن المساواة التي يتحدّث عنها الغرب. فنحن نعرف أن لنا خصوصياتنا في هذا الموضوع. لكن العدل لا يطبّق علينا.

أما في ما يتعلق بالإعلام فثمّة أفلام وبرامج تلفزيونية تشوّه الآيات القرآنية ولا تعطيها حقها. وأنتم جميعاً تعرفون في رمضان الماضي، كان الحديث عن متولّي وغيره وصار ضجّة كبيرة، لأنّه ليس هذا الإسلام ولا هي الطريقة لتطبيق الآيات القرآنية لأنها ليست بالقضية التهكّمية ولا هي بالقضية الترفيهية لنضعها في هذا الإطار. أين العلماء والفقهاء الذي تكلّموا بهذا الموضوع. سكوت تام. ما من أحد أثار القضية ولا من جانب. بالعكس سكوتهم هو أنّ هذا الشيء طبيعي أن يحصل في هذه الأمور. أنا شخصياً مع الثوابت الدينية ولكن السلوك الديني اعتبره مغايراً لجوهر الإسلام، وأنا أعتقد أنّ الأئمة حتى في الجوامع والمساجد أصبحوا ينصرفون إلى القضايا السياسية أكثر من التعليم الديني والتوجيه الديني. لقد نسوا قضية التوجيه الديني بتاتاً وأصبحنا داخل السياسة أكثر من الدين. ولذلك ، اليوم المرأة والرجل المسلمان لا يعرفان حقوقهما لا في الإسلام، ولا بغير الإسلام. المفروض أنّ الأئمة يأخذون أدواراً جديدة في العلم والتوجيه، ويتعمّقون بالدين الإسلامي حتى يستطيعوا أن يعطونا ويعلمونا أكثر ما جاء بالفقه من مئات السنين ونحن معه لأنه كان موجوداً مع النبي صلى الله عليه وسلّم.

• **الأستاذ الدكتور ناصر الدين الأسد**

في ختام هذه الجلسة أتقدّم بالشكر إلى صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة المعظّمة وإلى الأستاذة الدكتورة آمان وإلى جميع الذين تفضّلوا بتقديم أسئلتهم مستفسرين أو الذين علّقوا بآراء وضحت جوانب كثيرة من الموضوع، ولا بدّ أيضاً أن أتقدم بالشكر إلى جميع الحاضرين الذين تجشّموا أولاً مشقة الحضور ، ثم تجشّموا الصبر الطويل على بعض الأمور كما حدث معي أنا شخصياً . وربما كانت هذه الجلسة أشقّ جلسة عليّ لأن طبيعة إدارة الجلسة تمنع مدير الجلسة من أن يردّ أو أن يناقش . والشكر لكم . وإلى اللقاء إن شاء الله .

الجلسة الثالثة

الحوار مع الآخر في الإسلام

- رئيس الجلسة : د. عبد السلام العبادي
- المحاضرون :

ـ أ. د. أحمدصدقي الدجاني

ـ أ. د. لارس لونباك

ـ مداخلات الحضور

الجلسة الثالثة

كلمة رئيس الجلسة الأستاذ الدكتور عبد السلام العبادي

بسم الله الرحمن الرحيم

والحمدلله رب العالمين

وأصلي وأسلم على رسوله الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

صاحبة السمو الملكي الأميرة وجدان ، أصحاب السعادة ، والمعالي والفضيلة ، والسعادة ،

الأخوة والأخوات ،

الجلسة الثالثة في هذا المؤتمر موضوعها كما تعلمون هو الحوار مع الآخر في الإسلام يقدم أوراق العمل فيها كلّ من سيادة الأستاذ الدكتور صدقي الدجاني ، والأستاذ الدكتور لارس لنباك . الحقيقة هذا الموضوع كما تعلمون جميعاً هو في غاية الأهمية . وهو يطرح نفسه في مختلف الصعد والميادين العالمية. ولذلك ، نستمع إلى أوراق متميزة حقيقة في إطار هذا الموضوع وأن نتحاور ونتناقش حول أسلم الطرق لتفعيل هذا الحوار والعمل على أن يحقق أهدافه في المجتمع الإنساني عملية في غاية الأهمية يشكر على اختيارها المنظمون لهذا المؤتمر ، وكل التقدير والشكر للجنة العليا ، ولصاحبة السمو الملكي الأميرة وجدان لمتابعتها إنجاز هذا الأمر بهذه الصورة المشرقة الطيبة .

اسمحوا لي بداية أن أقدم لكم الأستاذ الدكتور أحمد صدقي الدجاني . كما تعلمون أستاذنا الجليل مختص في التاريخ الحديث وفي قضايا الفكر والعلاقات ومختلف الأبعاد الاجتماعية للواقع

الإنساني المعاصر . حصل على الدكتوراه في التاريخ الحديث من جامعة القاهرة وهو عضو في أكاديمية المملكة المغربية ، وعضو في مؤسسة آل البيت للفكر الإسلامي ، وفي مجمع اللغة العربية ، وعضو في منتدى الفكر العربي، ومركز دراسات الوحدة العربية . وقد تولّى قيادة عملية علمية واسعة في حياته العلمية المديدة من خلال الرسائل الجامعية وإشرافه على إنجازها في أكثر من حقل من الحقول التي يهتم بها . تولّى العديد من الوظائف في السابق. وهو مسؤول التنظيم الشعبي والشبابي في منظمة التحرير الفلسطينية وعضو في قيادتها العليا ، وعضو في المجلس الوطني الفلسطيني المركزي واللجنة التنفيذية ورئيس المجلس الأعلى للتربية والثقافة والعلوم . تولّى هذه الوظائف سابقاً . وشارك في العمل العربي المشترك ، وعمل في الحوار العربي الأوروبي خلال الفترة من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٥ . وعني عناية كبيرة بالعمل الأهلي والتطوعي . وقد شارك في تأسيس المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، وشارك في تأسيس المؤتمر القومي انعربي، وكذلك اللجنة العربية لدعم الانتفاضة ومواجهة المشروع الصهيوني . صدر له أكثر من ٥٥ كتاباً في التاريخ والدراسات الفكرية في الفكر السلفي وأدب الخواطر والتأملات .

نذكر من الكتب الكثيرة التي صدرت لأستاذنا الجليل : أزمة الحل العنصري ، الخطر يتهدد بيت المقدس ، انتفاضة الأقصى ، في مواجهة نظام الشرق الأوسط ، لا للحل العنصري في فلسطين .

الحوار مع الآخر في الإسلام

أ. د. أحمد صدقي الدجاني

موضوع هذا البحث هو «الحوار مع الآخر في الإسلام». وهو مقدم لمؤتمر «الإسلام وقضايا العصر» الذي دعت إليه «اللجنة الوطنية العليا لإعلام عمّان عاصمة للثقافة العربية عام ٢٠٠٢». وقضايا العصر التي يناقشها المؤتمر فضلاً عن قضية الحوار مع الآخر هي قضية الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وقضية المرأة، وقضية النظام العالمي. وقد عهدت إلى عدد من أهل الفكر بمعالجتها.

في معالجتي للموضوع أقف بداية أمام دلالات مصطلح «الإسلام» من حيث كونه ديناً وحضارة ودائرة حضارية. ثم أتناول عملية الحوار بالنظر والتحليل. واستحضر من ثم قضايا العصر. وأتعرف على الآخر في كل دوائره. وأصل إلى ما يعنيه «الحوار مع الآخر في الإسلام» نظرياً وعملياً في عالمنا المعاصر.

مفاهيم

١ ـ «الإسلام» ديناً هو الرسالة السماوية الخاتمة التي أرسل الله سبحانه محمداً بن عبد الله بها شاهداً ومبشراً ونذيراً وداعياً إلى الله بأمره وسراجاً منيراً. وهذه الرسالة تمثل الحلقة الأخيرة في سلسلة الرسالات التي حملها رسل الله السابقون الذين كانوا مسلمين لله. والمؤمنون بهذه الرسالة الخاتمة ينسبون للإسلام فهم «المسلمون». وكتابهم هو «القرآن»

الذي نزل به الوحي الأمين على الرسول صلى الله عليه وسلم. وهو يتضمن الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله . ومن هذه الكتب التوراة والإنجيل المنزلين على موسى وعيسى عليهما السلام. وقد نظر المسلمون إلى اليهود والنصارى المسيحيين على أنهم «أهل كتاب». واحترمت دولة الخلافة الإسلامية معتقداتهم ، إذ «لا إكراه في الدين» واعتبرتهم في «ذمتها» فهم «أهل ذمة» لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين .

الإسلام حضارةً ، هي تلك الحضارة التي أقامها المسلمون وغير المسلمين من شعوب الدولة الإسلامية على اختلاف مللهم وأقوامهم ، وانتموا جميعاً إليها . وقد عرفت باسم «حضارة الإسلام» أو «الحضارة الإسلامية» ، وتمثلت حضارات سبقتها . وهي اليوم في القرن الخامس عشر من قيامها/ واحدة من ثماني حضارات في عالمنا المعاصر .

والإسلام دائرة حضارية هي ديار المسلمين أو العالم الإسلامي أو بتحديد أدق جميع الأقطار التي تنتمي شعوبها لحضارة الإسلام من المسلمين والمسيحيين واليهود وملل أخرى. وهي تمتد في قارات العالم القديم آسيا وإفريقيا وأوروبا . وهناك من أبنائها من هاجر إلى العالم الجديد .

٢ـ «الحوار» : في تناولي عملية الحوار بالنظر والتحليل استحضر ما كتبته عنها في كتابي «حوار ومطارحات». وفيه «لقد شاع استخدام كلمة «الحوار» في لغتنا هذه الأيام على مختلف الصُعُد . فالحديث يدور حول «حوار الحضارات» و«حوار التيارات الثقافية» المختلفة ، و«حوار الشمال والجنوب» ، و«لحوار العربي الأوروبي» ، و«الحوارت الإسلامية المسيحية» . فالحوار اليوم هو من «روح» العصر وإحدى ظواهره الهامة. وقد تميز عصرنا بثورة الاتصال التي هي إحدى ثمار ثورة العلم التي تفجرت فيه . ومع ثورة الاتصال هذه بأجهزتها السلكيّة واللاسلكية المسموعة والمرئية ، وبوسائلها البرية والبحرية والجوية قَوي «التواصل بين بني الإنسان ، واتسعت دائرة الحوار وتنوعت موضوعاته بصورة لم تعرفها الإنسانية من قبل». وشاهد على ذلك هذا العدد الضخم للمؤتمرات والندوات والاجتماعات التي تعقد كل يوم في عالمنا وتنوع الموضوعات التي تبحثها .

ننظر في كلمة «حوار» ونستعين بالمعجم في تحديد معناها ، فنجد أنها من «الحور»

وهو «الرجوع عن الشيء وإلى الشيء». و«حار حوْراً» إلى الشيء «رجع عنه وإليه». وما رجع إلى المرء حين يكلم آخر هو «حوَار (بفتح الحاء وكسرها) ومحاورة وحَوير ومَحُورة» أي «جواب». وأحار عن جوابه أيَ ردّة، ويقال سمعت حَويرهَما وحوارهما». والمحاورة هي المجاوبة والتحاور هو التجاوب. وهم يتحاورون أى يتراجعونَ في الكلام. والمحاورة هي مراجعة المنطق والكلام في المخاطبة.

«الحوار» إذاً «عملية» تتم بين اثنين أو أكثر. وهي تتضمن حين تجري بين اثنين«طرحاً» من أحدهما يتمثله الآخر «ويجيب» عليه، فيحدث «تجاوب» يُولد عند كل منهما «مراجعة» لما طرحه من كلام ومنطق حكم هذا الكلام. وقد تثمر هذه المراجعة طرحاً ثانياً يتبعه تجاوب ومراجعة فتكون «مُرادّة في الكلام». فهذه المرادة هي المحاورة والحوار عند الأصبهاني صاحب «المفردات في غريب القرآن». وقدورد في القرآن الكريم الفعل المضارع «يحاوره» مرتين في سورة أهل الكهف في قصة «الرجلين والجنتين» و«تحاوركما» في سورة المجادلة.

تتعدد أطراف «عملية» الحوار حين يجري بين أكثرمن اثنين، فيتلقى «الطرح» أكثر من «جواب» وتتسع دائرة «التجاوب» و«المراجعة» و«المرادة» وتثمر طروحاً أخرى تصل بهذه الأطراف إلى أجوبة أخرى. وقد تنتهي بهم إلى الاتفاق أو إلى اطمئنان كل منهم لما توصل إليه.

لعل أبرز ما يستوقفنا في دلالة لفظ «حوار» هو هذه «المراجعة» التي تحدث. «فالحوْر» هو «التردد» أما بالذات وأما بالفكر. وحار المرء في الغدير «تردد»، وحار في أمره أى «تحير». ومن هنا يتميز «الحوار» بأنه يتضمن في طياته عملية تحدث، وتجري خلالها مراجعة. فالموقف المتخذ في هذه العملية ليس سكونياً قطعياً غير قابل للتغيير والتبديل، وإنما هوحركي قابل للتحول.

هنا يبرز الفرق بين «الحوار» و«الجدل» الذي هو «المفاوضة على سبيل المنازعة والمغلابة». وأصله من «الجدل» وهو «إحكام الفتل»، فكأن المتجادلين يفتل كل واحد منهما الآخر عن رأيه. وقيل أيضاً الأصل في الجدال الصراع. وإسقاط الإنسان صاحبه

على الجدالة وهي الأرض الصلبة . فالموقف الذي يتخذه المجادل قطعي . وهو يرمي في جداله تحويل الآخر عن رأيه دون أن يراجع نفسه على ضوء ما يتلقاه من رد وجواب . وقد تضمّنت أولى آيات سورة المجادلة الكلمتين لتبرز هذا الفرق بين موقفين **﴿قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها وتشتكي إلى الله ، والله يسمع تحاوركما﴾** . . فالمرأة هنا وهي الصحابية الجليلة خولة بنت ثعلبة رضي الله عنها كانت «تجادل» رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بينما كان هو «يتحاور» معها .

بقي أن نقول في معرض تحديدنا لمعنى كلمة «حوار» إن الحوار هو «حديث» يتضمن «طرح» أفكار ، والطرح لغة الإلقاء بعيداً . وطرح عليه مسألة يعني ألقاها . ومنها اشتقت «الأطروحة» وهي المسألة التي تطرح ، و«المطارحة» . وعمليّة الحوار تشهد مطارحة أفكار . وهي تتضمن «محادثة» . لأن الحديث هو كل كلام يبلغ الإنسان من جهة السمع أو الوحي في اليقظة أو في المنام . ونشير أخيراً إلى ما تتميز به كلمة «حوار» من جرس موسيقي يوحي بوجود مراجعة وتفاعل ، ونتأمل عملية «الحوار» على الطبيعة كما تجري في المحافل ، فنجد أنها تبدأ «عسيرة» ثم «تتيسّر» تدريجياً حتى تصل إلى مرحلة «التناغم» وتبلغ» «الذروة» فتثمرُ «نتائج» محددة .

أمر آخر نجده في عملية «الحوار» ونحن نتأملها . ذلك هو ما يفجره «التفاعل» الذي تشهده في عقل كل مشارك فيها ، فتتدفق الأفكار فيه تدفقاً ، وتلمع البوارق ، وتثور الخواطر ، وكأن عقل الإنسان الفرد بحاجة إلى أن «يقدح» بعقل إنسان آخر كي تتقد الأفكار فيه .

لقد أبرز أبو حيان التوحيدي تلك الخاصية من خواص الحوار في كتابه «المقابسات» . فمعنى المقابسات كما يقول الدكتور إبراهيم الكيلاني الذي قدم للكتاب هو «أن يشترك اثنان أو أكثر في محاورة علمية أو فلسفية فيقبس أحدهما العلم والمعرفة من الآخر ، ويعطيه ما عنده منهما» . والكلمة مشتقة من «قبس» منه ناراً فأقبسه أي أعطاه منها . وفي المجاز أقبس منه علماً أى استفاد . وفي الحوار دوماً مقابسة تأتي من خلال المحادثة ومطارحة الأفكار . ومن خواصه أن يقدح زناد العقول فتشع أفكاراً .

نصل من خلال تأملنا في عملية «الحوار» إلى إدراك عظيم جدواها وفوائدها ، وإلى استشعار مدى حاجة الإنسان إليه .

٣ ـ قضايا العصر في عالمنا يحددها واقع قائم . ونحن نستحضرها في هذا المؤتمر في وقت يعيش فيه عالمنا فترة عصيبة ، وهو يشهد أحداث حرب من نوع خاص تنذر بزلازل عالمية ، فيكتم أنفاسه تحسباً من تداعياتها ومضاعفاتها . وتبدو الحاجة ملحة لأن يحل الحوار محل الصراع وصولاً إلى تعارف فتعاون تتغلب فيه الحكمة ويؤدي إلى معالجة المشكلات التي نجمت عن هذه القضايا من جذورها كي يستتب سلام قائم على العدل .

لقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الحرب يوم ٧/ ١٠/ ٢٠٠٢ باسم «الحرب ضد الإرهاب» بعد أقل من شهر على حدث ١١/ ٩/ ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن . واستهدفت مع بريطانيا وتحالف دولي أفغانستان ، للقضاء على حكومة طالبان وتنظيم القاعدة . وعاش العالم أخبار فظائع ما جرى هناك . ولا تزال الأحداث الجارية في تلك الجبهة بين حين وحين تدل على أنها مستمرة كجبهة حرب .

كانت الإدارة الأمريكية قد أعطت الضوء الأخضر للحكومة الإسرائيلية لبدء حرب في فلسطين في أعقاب فشل مفاوضات كامب دافيد الثانية في صيف عام ٢٠٠٠ في فرض التنازل عن القدس على المفاوض الفلسطيني فكان أن قام مجرم الحرب ارييل شارون بانتهاك حرمة المسجد الأقصى يوم ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٠ ، وبدأت انتفاضة الأقصى في اليوم التالي . وقد استهدفت واشنطن من هذه الحرب القضاء على حركة التحرير المستمرة لشعب فلسطين العربي ضد الغزو الاستعماري الاستيطاني الصهيوني العنصري وإذلاله وأمته العربية ودائرته الحضارية الإسلامية باغتصاب القدس عنوة بمقدساتها المسيحية والإسلامية . وعهدت أمريكا للجيش الإسرائيلي بتولي الحرب في جبهة فلسطين مجاهرة بتزويد الحكومة الإسرائيلية بالسلاح والدعم المادي والمعنوي . ولا تزال الأحداث الجارية في جبهة فلسطين من جرائم صهيونية يوميةودخول الانتفاضة عامها الثالث تدل على مدى احتدام الحرب فيها .

وها هي الإدارة الأمريكية قد حشدت آلتها العسكرية لشن حرب على العراق

وفرضت مع بريطانيا على الأمم المتحدة إصدار قرار مجلس الأمن ١٤٤١ الفريد من نوعه بين القرارات الدولية الذي ينظم عمل فريق تفتيش دولي على أسلحة الدمار الشامل في العراق بزعم امتلاك الحكومة هناك هذه الأسلحة . وتوضح دراسات تحليلية للتحرك الأمريكي هذا على أنه يستهدف إكمال سيطرة القطب الواحد الأمريكي على النفط في العالم وإحكام قبضته على المنطقة العربية ودائرة الحضارة الإسلامية ، والحيلولة دون قيام أقطاب آخرين . وقد دللت المناقشات في مجلس الأمن حول ذلك القرار تململ دول كبيرة من التحرك الأمريكي ومحاولتها عرقلته . وتشير الأحداث الجارية على هذا الصعيد إلى أن خطر فتح جبهة أخرى في هذه الحرب ماثل ، وكثيرون في عالمنا يحبسون أنفاسهم ويضعون أيديهم على قلبوهم تحسباً من أهوال متوقعة .

جاء تفجر هذه الحرب في مطلع القرن الحادي والعشرين الميلادي بعد أن عاش عالمنا في القرن العشرين فظائع حربين عالميتين والعديد من الحروب المحلية والإقليمية في زمن ما عرف بالحرب الباردة بين أمريكا والاتحاد السوفييتي قائدتي المعسكرين الغربي والشرقي في إطار الحضارة الغربية . وهكذا عاش عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية واقعاً قائماً حافلاً بالقضايا والمشكلات والتحديات .

هذا الواقع القائم تناولته بالدراسة والنظر بحوث ودراسات وتقارير كثيرة . وقد عرضت خطوطه العريضة في بعض كتبي وبخاصة «عُمران لا طغيان» و«عن المستقبل» . واستحضر هنا في هذا المجال عصارات تعرّف به .

يجري الحديث فيه عن مشكلات تتحدى الإنسان ، ومنها مشكلات «حماية البيئة والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية لا سيما غير المتجددة منها وأزمة الطاقة والعمالة والتضخم والكفاح ضد الآفات الاجتماعية التي لا تزال تعاني منها غالبية الشعوب والقضاء على أوجه الظلم وعدم المساواة التي تنتشر داخل الأمم وتسود فيما بينها والدفاع عن حقوق الإنسان والكفاح ضد مخلفات الاستعمار وحماية السلام ونزع السلاح» ، كما أوضح تقرير اللجنة الدولية لدراسة مشكلات الاتصال الذي صدر عن اليونسكو عام ١٩٨١ .

كما يجري الحديث في هذا الواقع عن «أقلية من الناس في عالمنا تمتلك النصيب الأكبر من الثروات والدخل. وهناك مئات الملايين من البشر جوعى بينما أقوام آخرون منهمكون في الاستهلاك على نطاق ضخم . والدول المالكة لكثير من المواد الخام لا تشترك إلا هامشياً في الإنتاج الصناعي . وقد أصبح اعتماد الأغلبية على الأقلية أكثر وضوحاً ورسوخاً ، وبانت الفجوة بين دول يقع معظمها في الشمال ودول يقع معظمها في الجنوب. وهذه الفجوة آخذة في الاتساع . وأوجه التفاوت آخذة في الزيادة حجماً وتطوراً وقد لاحظت الفقرة الأولى من إعلان الأمم المتحدة الخاصة بإقامة نظام دولي جديد الذي صدر في أيار ـ مايو ١٩٧٤ «أن مكاسب التقدم التقني ليست مقسمة بالتساوي بين أعضاء المجتمع الدولي . وقد ثبت أنه من المستحيل تحقيق تنمية عادلة ومتوازنة للمجتمع الدولي في ظل النظام الاقتصادي الحالي . فهو نظام يديم عدم المساواة على صعيد استغلال موارد المحيطات بطريقة سيئة أو بصورة بالغة الكثافة من جانب قلة من الدول تنتهك الحق المتكافئ لجميع الدول الأخرى في التمتع بنصيبها مما هو هبة الطبيعة للبشرية جمعاء . . وعلى صعيد إنتاج الغذاء وتوزيعه . . وعلى صعيد انتشار التقنية والصناعات . . وعلى صعيد تأثير الإنسان على البيئة . . وعلى صعيد بنى التجارة وشروط التبادل التجاري . . وعلى صعيد استخدام المواد الخام . . وعلى صعيد العمل والعمالة . ومما يصدق على هذا النظام الاقتصادي الدولي يصدق على الاتصال الدولي ، وعلى النظام الدولي السياسي ، أى على النظام العالمي بجوانبه المختلفة .

واضح أن الواقع القائم في عالمنا محكوم بما يصطلح على تسميته بالنظام العالمي الذي يعود في أصوله إلى النظام الأوروبي ، وهو نظام بدأ يتكون في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي ولم يلبث أن حكم العلاقات بين الدول الأوروبية في أوروبا ثم في خارجها في القارات الأخرى إبان عصر الاستعمار الأوروبي . وكان عالمنا قد عرف أنظمة أخرى في مناطق أخرى ، من بينه النظام الذي عرفته الحضارة العربية الإسلامية في علاقتها مع الشعوب والدول الأخرى ، وهو نظام قام على نظرية وكانت له طبيعته ومصادره ، كما أوضح مجيد خدوري في تقديمه لكتاب السير للشيباني .

تتحدث الدراسات المستقبلية التي عالجت النظام العالمي القائم عن البدائل المطروح ضمن مشاهد مستقبلية وعن أنماط التفاعلات الدولية الجارية فيها ، فتتصور ثلاثة أنظمة للتفاعلات تحدد شكل العلاقات الدولية مستقبلاً ، وهي نظام التعاون والتنافس ، ونظام التوتر والردع ، ونظام العنف والحرب . وهي تقرر أن نظام التسلح ظل متقدماً على الحد من التسلح ، وتحذر من سيادة قيم ثقافة حسية في الغرب بمعسكريه ومن محاولة الانغماسيين في المجتمعات الأخرى تبنّيها لأنها لن تكون نابعة عن علاقة أصيلة عضوية مع قوى الإنتاج التقنية ؛ الأمر الذي يؤدي إلى ردود فعل قوية لدى الجماهير ترفضها في شكل عقائد وتراها ملازمة للتبعية . ، كما تنبه إلى خطورة احتمال أن تسود علاقات الاعتماد غير المتكافئة أو علاقات التبعية على صعيد النظام الاقتصادي فتتلاشى الشخصية المعنوية للدول الأضعف ، وفق ما عرضه عبد المنعم سعيد في كتابه «العرب ومستقبل النظام العالمي» لآراء كوهن ووايز ومايلز وول وجيرشني وكوين ناي وغيرهم من دارسي المتقبل في الغرب .

إن النظر في واقع النظام العالمي القائم وأُصوله ورؤى مستقبله يوصل إلى الشك في قدرته على أن يثمر تعاوناً دولياً لحل مشكلات عالمنا . ويوضح أن هناك مسببات توتر توجد في ظل هذا النظام هي الاستعمار والاستعلاء العنصري والاستغلال الطبقي أو التعصب الديني والصراع العقيدي والإرهاب الرسمي وغير الرسمي، و أن وراء هذه المسببات أزمة قيم تفعل فعلها في هذ النظام يجري فيها إنكار الغير وعدم التسليم باختلافه والكيل بكيلين وتسلط فكرة القرة الغاشمةوالمصلحة المتأثرة بدلاً من الحق والعدل، وتحكم فكرة الصراع بدلاً من التعارف والتعاون، واعتبار الطبيعة عدواً يصرعه الإنسان ويقهره . وينتهي هذا النظر في واقع النظام العالمي إلى ملاحظة أن الإحساس بالأخطار الناجمة عن أزمة القيم هذه أصبح قوياً في عالمنا بعد أن هددت الجميع وأنذرت بفتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة ، وأنها تدعو إلى مراجعة وقد بدأت هذه المراجعة فعلاً في عوالم عالمنا الثلاث ، وهي تشهد تفاعلات في الأعماق وعلى السطح وتؤدي إلى تغييرات ، وأن عالمنا يشهد صحوة الفكر الفلسفي الذي عاد إلى طرح التساؤلات الفلسفية الأولى كما يشهد ظاهرة إحياء روحية تفاعلت في تكوينها عوامل مختلفة سياسية واجتماعية وثقافية

ويشهد أيضاً وعياً في الذات القومية ونزوعاً إلى الوحدة القائمة على التنوع .

النتيجة التي نتوصل إليها هي أن النجاح في معالجة هذه القضايا يقتضي العمل لإقامة نظام عالمي يعتمد القيم العليا والمبادئ الأخلاقية، لأن اختبار الإنسان عبر التاريخ يظهر أن أي نظام على أي صعيد يفقد معناه إذا لم يفعل ذلك ، وأن السلام يتحقق حين يسود نظام قيمي أخلاقي . كما يقتضي التواؤم مع البيئة انطلاقاً من إدراك أن الإنسان جزء من نظام الكون ، ووعي مختلف الأقوام والدول بحقيقة انتمائهم إلى الدائرة العالمية إلى جانب انتمائهم لدوائر الموطن والقوم والعقيدة والحضارة ، والاعتراف بالتعددية القومية والحضارية والانطلاق منها إلى الوحدة القائمة على التنوع من خلال تحقيق التفاعل بين مختلف الثقافات .

تبيِّن هذه النتيجة بخاصة أهمية كل من العقيدة والانتماء القومي والحضاري في التعامل مع قضايا العصر . كما تبيِّن أن هناك دوراً ينتظر الحضارة العربية الإسلامية كي تقوم بالإسهام في صنع الاستجابة الصحية لتحديات العصر ومعالجة مشكلات عالمنا .

تبيِّن هذه النتيجة أخيراً أن عدم التصدي لمعالجة قضايا العصر واستمرار النظام العالمي الحالي سيعني سيادة علاقات التبعية على صعيد النظام الاقتصادي . الأمر الذي سيؤدي إلى أن يشهد عالمنا تفاعلات ضمن نظام التوتر والردع تتحول إلى تفاعلات ضمن نظام العنف والحرب ، فيستحيل من ثم قيادة نظام التعاون والتنافس .

لا بديل إذاً أمام أمتنا والأمم الأخرى التي تعاني من النظام العالمي الحالي عن أن تحشد كل طاقاتها لإقامة النظام العالمي الجديد الذي يعتمد القيم العُليا والمبادئ الأخلاقية مع المصلحة ، ويحقق تواؤم الإنسان مع نفسه ومجتمعه وبيئته .

٤ ـ الآخر : يتحدد تبعاً للمتكلم مفرداً كان أوجمعاً (أنا ونحن) وجمعه «الآخرون» . وهو مرتبط بالذات والذوات . وقد شاع استخدامه للدلالة على «الغير» . ويفضّل طاهر لبيب محرر كتاب «صورة الآخر» استخدام مصطلح «الآخَريّة» بدلاً من «الغيرية» ، والآخرين بدلاً من الأغيار . وهو يلاحظ أن الجهل بالآخر ومن ثَم رفضه ظاهرةمتفشية بين الثقافات . والحق أن المعرفة بالآخر غنى والجهل بالآخر ومن ثم رفضه فقر . وينبّه طاهر

لبيب أيضاً إلى «أن العزلة الثقافية تؤدي إلى العنصرية ، وأن صورة الآخر ليست هي الآخر». ونضيف وهي تختلف تبعاً للمعرفة أو الجهل به . وقد أوضحت في كتابي «الحوار العربي الأوروبي» أن هناك في واقع الأمر أربع صور تتعلق بالأنا وبالآخر ، هي صورته عني ، وصورته عن نفسه ، وصورتي عنه وصورتي عن نفسي، وهي ليس متماثلة . وضربت أمثلة على ذلك في شرح مفصل .

والآخر موجود في كل دوائر انتماء «الأنا» . الانتماء الوطني لقطر له «جنسية» . والانتماء الديني وفي إطاره الانتماء المذهبي . والانتماء القومي وفي إطاره الانتماء الطائفي . والانتماء الحضاري . ويجتمع الأنا والآخر في دائرة الانتماء الإنساني لأمِّنا الأرض وللبشرية جمعاء . وقد عبر عن الإدراك بهذه الحقيقة الشاعر العربي بقوله :

«إذا كان أصلي من ترابٍ فكلُها بلادي وكل الناس فيها أقاربي»

نركز النظر على الانتماء الحضاري ، فنجد أن«الآخر» بالنسبة للمنتمي للحضارة الإسلامية هو المنتمي لواحدة من الحضارات الأخرى في عالمنا . وقد أوضحت في كتابي «عرب ومسلمون وعولمة» بعد أن استعرضتُ عدداً من الآراء بشأن هذه الحضارات «أن الرأي الذي نطمئن إليه بعد إعمال فكر وإمعان نظر ، هو أن هناك اليوم ثماني دوائر حضارية يمكن التمييز بينها تكشفها النظرة المحيطة ، وتسود في كل منها حضارة غالبة لها خصائصها . فهناك الغربية بفرعيها الأوروبي والأمريكي الشمالي ،و الحضارة الأمريكية الجنوبية التي جاءت ثمرة تفاعل حضارة المستعمرين المستوطنين الغربية ،القادمين من شبه جزيرة أيبريا، مع حضارة سكان البلد الأصليين مع الحضارة الإفريقية المتأثرة بالحضارة الإسلامية . ونحن مع الرأي الذي يميزها عن الحضارة الغربية . وهناك الحضارة الصينية والكونفوشوسية . والحضارة اليابانية في أقصى الشرق في آسيا ، والحضارة الهندوكية في الهند ، وهناك الحضارة الأرثوذكسية السلافية في روسيا الشرقية الجنوبية . وهناك الحضارة الإفريقية السائدة في جنوب الصحراء في قارة إفريقيا ، والحضارة الإسلامية بفروعها في آسيا وإفريقيا .

فإذا ما ركزنا النظر على الانتماء للدولة الوطنية القطرية بحدودها القائمة ، نجد أن

الآخر هو المقيم فيها أو الزائر لها الذي يحمل جنسية أخرى ، فهو «غير مواطن» .

و«الآخر» بالنسبة للانتماء الديني هو من يعتنق ديناً آخر . فهو عند المسلمين واحد من غير المسلمين الذين لديهم ديانات أخرى . وهو أيضاً بالنظرة المذهبية في الدين الواحد ينتمي لمذهب آخر .

نسوق مثلاً على هذا التعدد لمفهوم الآخر تبعاً لدائرة الانتماء ، ما طرحه يوسف القرضاوي في كتابه «أوليات الحركة الإسلامية» الصادر عام ١٩٩٠م . فهو يتحدث عن «الحركة الإسلامية والأقليات العرقية والدينية وعنها والحوار مع الآخرين» الذين صنفهم إلى علمانيين ، وعقلاء الحكماء ، والعقلاء في الغرب ، والحوار الديني (الإسلامي المسيحي) ، والحوار الفكري (مع المستشرقين) والحوار السياسي مع الغرب .

الأساس النظري للحوار مع الآخر في الإسلام

توفر العقيدة الإسلامية أساساً قوياً للحوار مع الأديان بعامة ، وبين بني الإنسان في مختلف الموضوعات ، يكون الانطلاق منه إلى مباشرة الحوار . فالإسلام يعتبر أن«مبدأ الاختلاف بين الناس هو أحد سنن الله في الكون ، وهو واقع بمشيئة الله سبحانه» . ويرتبط بهذا المبدأ «مبدأ الحق في الاختيار» فلا إكراه في الدين . والإسلام يقرر أن الله خلق الناس من ذكر وأنثى وجعلهم شعوباً وقبائل «ليتعارفوا» ودعاهم إلى التعاون على البرو التقوى . وقد باشر نبي الإسلام محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم حواراً مع أتباع الديانتين النصرانية واليهوديّة . وجاءت «الصحيفة» متضمنة أساس التعايش والتعاون ، ومشجعة على استمرار الحوار . ومنذ ذلك الحين والحوار متصل بين اتباع الديانات في دائرة الحضارة العربية الإسلامية ينشط أحيناً ويفتر أحياناً .

هذا الأساس العقيدي للحوار هو خير موجه للتفكير فيما ينبغي أن يكون عليه هذا الحوار في بعده الفكري الذي يحدده العقل الإنساني على هدى من الوحي . ونسوق مثلاً التوجّه الإسلامي للحوار الإسلامي المسيحي .

برزت فكرة الحوار الإسلامي المسيحي في عالمنا المعاصر مع بداية «عصرنا» إثر انتهاء

الحرب العالمية الثانية. وقد تفاعلت في هذا «العصر» ثورة التقنية» على صعيد العلم و«ثورة التحرير» على صعيد السياسة، وما أسرع ما نشبت في دائرة الحضارة الغربية «حرب باردة» بين دول غربية تدين بالرأسمالية و«الليبرالية» ودول أوروبية شرقية تدين بالماركسية، اصطلح على تسميتها «الغرب والشرق». فكان أن اتجه الفكر السياسي في الغرب الرأسالي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية إلى طرح فكرة مباشرة «حوار إسلامي مسيحي» للبحث في مشكلات عالمية تواجه المسيحيين والمسلمين معاً ودول الغرب ودول العالم الإسلامي التي استقلت، وللوقوف في وجه انتشار «المد الماركسي الشيوعي «الذي تحاول ماديته» هدم الاعتقاد في القيم الروحية» ـ على حد تعبير «بايارد دودج» مدير الجامعة الأمريكية في بيروت سابقاً في تقديمه لأعمال «مؤتمر الثقافة الإسلامية في علاقتها بالعالم المعاصر» أوائل الخمسينيات الذي انعقد في جامعة برنستون وتضمن في طياته «حواراً إسلامياً مسيحياً».

أهداف الحوار مع الآخر من منظور إسلامي

الأهداف العامة للحوار مع الآخر هي الوصول إلى «كلمة سواء» في مواجهة «الطغيان»، وعمل الصالحات، **﴿قل يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم ألا نعبد إلا الله ولا نشرك به شيئاً ولا يتخذ بعضنا بعضاً أرباباً من دون الله فإن تولوا فقولوا اشهدوا بأنّا مسلمون﴾** (آل عمران ٦٤).

أحد الأهداف التي لها أولوية هدف «التعارف» الذي يتحقق من خلاله معرفة الآخر على حقيقته وتصحيح الصورة الذهنية عنه الحافلة بركام من الأحكام المسبقة وسوء الفهم ويمكن أن نجمع في مقاربة هذا الهدف بين أسلوب غير مباشر من خلال اللقاء على بحث موضوعات تهم طرفي الحوار، وأسلوب مباشر بالحديث عن الأحكام المسبقة وسوء الفهم.

هدف آخر هو «التعاون على البر والتقوى» من خلال النظر في أمور حيوية لطرفي الحوار، بروحية استباق الخيرات بين مؤمنين لكل منهما وجهته. **﴿الحق من ربك فلا**

تكونن من الممترين . ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات أين ما تكونوا يأتِ بكم الله جميعاً . إن الله على كل شيء قدير﴾ . (البقرة ١٤٨) .

يجب أن ينأى هذا الحوار ، وبخاصة الحوار بين الأديان ، عن استهداف التوحيد العقائدي . وهذا يعني ألا ينشغل الحوار بمبدأ الاختلاف ، ومبدأ حرية الاختيار «لكم دينكم ولي دين» . وأمر المحاسبة على الاعتقاد والأعمال على السواء هو للّه سبحانه . **﴿إن الذين أمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد﴾** (الحج ١٧) .

هدف رئيسي لهذا الحوار أن يجهر «بالحق» في المسائل والأمور التي تهم الناس . وأن يُذكّر بالمبادئ والقيم العلا التي يجب الالتزام بها منهم ، ومن السلطان ، ولكل من بيدهم مقاليد الأمور . وهذا يتطلب من طرفي الحوار استحضار حقيقة أن الدين يوجه السياسة وليس العكس ، والدعوة من ثم إلى سبل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، ومطالبة «القارونيين» في عالمنا بما طالب به المؤمنون قاروناً ، **﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا واحسن كما أحسن الله إليك ولا تبغ الفساد في الأرض إن الله لا يحب المفسدين﴾** . (القصص ٧٧) . كما يتطلب منهم التذكير بأن **﴿تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علواً في الأرض ولا فساداً والعاقبة للمتقين﴾** (القصص ٨٣) .

موضوعات الحوار

الموضوعات ذات الاهتمام المشترك بين طرفي الحوار الإسلامي والمسيحي كثيرة . ومن المستحسن تصنيفها :

فمنها ما يتعلق بالموقف العقيدي المبدئي من قضايا بعينها ، في مقدمتها قضية مقاومة العنصرية والتمييز العنصري ، وقضية العدل الاجتماعي ، وقضية الحرية والمسؤولية ، وقضية السلام القائم على العدل .

ومنها ما يتعلق بالإنسان وأمه الأرض ومحيطنا الحيوي وبيئته .

ومنها ما يتعلق بالإنسان في مجتمعه وقضية الأسرة والزواج والعفة ، وموقع المرأة في

الأسرة والمجتمع والتكامل بينها وبين الرجل على أساس من المساواة الكاملة في إنسانيتهما، وقضية التكافل الاجتماعي بمختلف صوره، وقضية التعددية في المجتمع.

ومنها ما يتعلق بالإنسان والسلطان، والشورى والديمقراطية، والمشاركة السياسية.

ومنها ما يتعلق بأخلاق العمل، وبخاصة في المجالات الجديدة التي فتحتها ثورة التقنية.

ومنا ما يتعلق بقراءة التاريخ المشترك بنظرة «التاريخ الحافز» وليس بنظرة «التاريخ العبء» وإبراز الصورة الإيجابية للتعايش والتعاون. وكذلك ما يتعلق بتشوف المستقبل المشترك.

صيغ الحوار والمعنيون به

الحاجة ماسة إلى استحضار الخريطة التفصيلية لكل من طرفي الحوار، بما فيها من مذاهب وطوائف وشيع ومؤسسات؛ واستذكار الصيغ التي اعتمدت في المرحلة السابقة، للوصول إلى اطمئنان لصيغ مناسبة، وتحقيق التنسيق اللازم في أوساط كل طرف لإجراء الحوار الإسلامي المسيحي وإنجاحه. ولا بد أن تستكمل هذه الخريطة بخريطة لحوار الأديان في عالمنا. وسيكون من السهل في ضوء ذلك تحديد المعنيين بالحوار.

لقد تكررت ممارسات الحوار مع الآخر في دائرة الحضارة الإسلامية خلال العقود الستة الماضية وتبلورت من خلالها أفكار تتصل جميعها بالإجابة عن سؤال «كيف يمكن الوصول إلى فهم موضوعي بين الآخرين والمسلمين؟» وأحد أمثلة ذلك مؤتمر «عن الإسلام وأوربا» انعقد في ٦/ ١٩٩٦ الذي أشارت ورقة عمله إلى «تصويب للأخطاء في الفهم المتبادل، واعتماد مبدأ التسامح والاحترام والقبول المشترك بين الجانبين. وتقويم دور وسائل الإعلام والمؤسسات العلمية في تشكيل الرأي العام مع دراسة مصادر معلومات كل جانب عن الجانب الآخر، والعمل على إبراز الدّوْر الهام للمناهج التعليمية في الوصول إلى إبراز الصورة الحقيقية للجانب الآخر، والبحث في أفضل السبل التي يمكن أن يعتمدها كل جانب لتقدير الإسهامات الحضارية لكل طرف في بناء الحضارة العالمية».

أفكار

الفكرة الأولى هي أن البحث في هذا الموضوع لا يبدأ من فراغ ولا ننطلق فيه من نقطة الصفر. فما هذا المؤتمر إلا حلقة في سلسلة مؤتمرات وندوات ولقاءات تناولت الموضوع. وجميعها يقع في إطار ظاهرة «الحوار». حوار بين أديان وعقائد وأقاليم ودول وجماعات.

لقد برز من بين هذه «الحوارات» الحوار الإسلامي المسيحي» الذي أسهمت فيه مؤسسات كثيرة أوروبية وعربية وإسلامية من بينها مؤسسة آل البيت «المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية» في الأردن التي قام رئيسها بعمل حصر للقاءات الحوار ودراسة ما صدر عنها حين باشرت نشاطاً على هذا الصعيد مع «الفاتيكان» والمركز الأرثوذكسي بسويسرا وحوار أديان في بريطانيا. وقد لفت النظر قيام مؤسسة اليونسكو مؤخراً بالاهتمام بالحوار الديني ودعوتها لمؤتمر «الدين من أجل ثقافة سلام» الذي انعقد ببرشلونة عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ وأصدر تصريحاً بهذا الشأن.

كما برز «الحوار العربي الأوروبي» بين الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية الذي بدأ على الصعيد الرسمي عام ١٩٧٥، واختصت إحدى لجانه العاملة بموضوع «الثقافة والعمل والأوضاع الاجتماعية». وقد أولت هذه اللجنة عناية خاصة لبحث كيفية الوصول إلى فهم موضوعي بين الحضارتين الغربية والعربية الإسلامية، ولأوضاع العمال المهاجرين في أوروبا، ولتعارف شباب المنطقتين، وتوصلت إلى أمور محددة بشأنها شرحها كاتب هذه السطور في كتابة «الحوار العربي الأوربي».

مَثّل أخير ثالث الحوارُ الذي دار في مؤتمر «الإسلام في أوروبا» الذي وتناول تحديداً «العلاقة بين الثقافات الأوربية والإسلامية، ووضع المسلمين في أوروبا»، وانعقد باستكهولم في منتصف شهر حزيران ـ يونيو عام ١٩٩٥. ويكشف التقرير الموجز عن أعماله عن مدى غنى ما تم طرحه فيه، وهو يشير إلى كتاب واف يتضمن أعماله صدر آخرعام ١٩٩٥. وقد قامت مؤسسة الحوار الدولي بالهيج في هولّندا». "I.D.F" بعقد عدة حوارات من هذا النوع تناولت أوضاع المهاجرين المسلمين وموضوع المرأة في

الحضارتين ، وأصدرت كتباً ونشرات عن الأعمال التي جرت فيها .

ما نرمي إليه من عرض هذه الفكرة هو أن نؤكد الدعوة إلى ضرورة الإفادة من نتائج أعمال هذه الحوارات ، من خلال القيام بحصر لها ، واستخلاص ما توصلت إليه من أفكار ، والنظر فيما تم تطبيقه من هذه الأفكار ، والبحث في تحديد آلية للتنفيذ ، ودراسة إمكانية التنسيق بين المؤسسات العاملة في هذه المجالات ، وإيجاد هيئة للتنسيق والمتابعة .

الفكرة الثانية هي أن المناخ السائد المحيط ببحث هذا الموضوع يتصف بالتقلب ويغلب عليه تعكر الأجواء «إعلام الأزمات» التي يثير المخاوف ويغذي التعصب ولا يقدم المعلومة بأمانة ، وبفعل «مناهج تعليمية» واقعة في أسر «التاريخ العبء» متجاهلة «التاريخ الحافز» ، وبفعل سياسات قصيرة النظر إزاء موضوع الهجرة والتعامل مع المهاجرين تنجم عنه تداعيات سلبية . وتأتي أحداث معينة تصيب العالم الإسلامي تصدر بشأنها مواقف أوروبية رسمية تسهم في كثير من الأحيان في مزيد من تعكير الأجواء ، والمثل الأوضح على ذلك الأحداث المتعلقة بالصراع العربي الصهيوني ومن آخرها العدوان الإسرائيلي على لبنان والحصار الإسرائيلي المستمر لمناطق الحكم الذاتي في الضفة والقطاع . وفظائع الإرهاب الصهيوني هناك وجرائمه في جنين ونابلس والخليل وبيت لحم وغزة .

لقد نجحت الحوارات التي جرت بين (الخاصّة) بين الجانبين في التخفيف من تعكر الأجواء ، وأسهمت ولو بالقليل في تحسين المناخ في أوساط هذه «الخاصة» ، وأشاعت بما ينشر عنها من أخبار أملاً في تصفية الأجواء في أوساط «العامة» ، وحققت ـ وهذا أمر بالغ الأهمية ـ تعارفاً بين شخوص فاعلة في المنطقتين أوصل إلى الفهم الموضوعي لديهم ، وبلورت ـ وهذا أيضاً بالغ الأهمية ـ فكرة أن تعاون الحضارات عامة والحضارتين الغربية والعربية الإسلامية بخاصة هو عبرة تاريخ طويل وضرورة مستقبل .

يبقى إذاً أن تنجح هذه «الخاصة» في أن تكون «طليعة» لتعاون منظم بينها يستهدف تحقيق تعاون أوسع واحترام متبادل والإسهام في صياغة سياسات أفضل . وهذا يقتضي أن يستمر التواصل بين أفرادها والتشاور ، وأن يتم التوافق على السبل والصيغ المناسبة لتحقيق ذلك . وهو ما نرمي إليه من عرض هذه الفكرة .

الفكرة الثالثة وهي أن النجاح في تحقيق هدف الحوار يقتضي من العاملين له إدراكاً لطبيعة كل من لطرفين من خلال استحضار حقائق تتعلق بهما معاً وبكل منهما منفرداً .

الفكرة الرابعة هي أن النجاح في بلوغ أهداف الحوار يقتضي الالتفات إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ، وإيلاء عناية خاصة لتفهم هذه الأوضاع ومعالجتها .

وبعد ..

فإن الحرب التي نعيشها بأحداثها العسكرية وأحداثها السياسية ، وما يقترن بها من استهداف قوى الهيمنة الأمريكية والصهيونية العنصرية للإسلام ديناً وحضارة وللمسلمين عامة بحملة شعواء عنوانها الإرهاب الإسلامي يمثل تحدياً ويوجد مناخاً ثقيلاً يحاصر الحوار ، ويسبب ردود أفعال حادة تنادي بالصراع والقطيعة ، ولكن جوهر الإسلام ديناً وطبيعة الحضارة الإسلامية تحث على استجابة صحيحة لهذا التحدي بالتمسك بالحوار والدعوة إلى سبيل الله إعلاء لكلمة الحق بالحكمة والموعظة الحسنة ومواجهة عدوان المعتدين بالمقاومة . وواضح أن هذه المقاومة للعدوان وللعولمة المتوحشة في دائرتنا الحضارية وفي جبهة فلسطين بخاصة ، جعلت كثيرين في عالمنا مهيئين للتعارف والفهم ، ومن ثم للتعاون على البر والتقوى .

إن الإسهام في صنع هذه الاستجابة الصحيحة مسؤولية فردية وجماعية لكل أبناء حضارتنا . وعليهم النهوض بها في مختلف دوائر انتمائهم تعزيزاً للوحدة الوطنية في الدائرة القطرية الوطنية، وتحقيقاً للتعاون في الدائرة الحضارية، ونهوضاً بالحوار مع الدوائر الحضارية الأخرى أساساً لتفاعل إيجابي يوصل إلى إقامة نظام عالمي قويم واستتباب سلام قائم على العدل .

رئيس الجلسة الدكتور عبد السلام العبادي:

بعد استمتاعنا بمحاضرة استاذنا الدجاني يسرني أن أقدم لكم محاضرنا الثاني في هذه الجلسة سعادة السفير الاستاذ الدكتور لارس لونباك .

وللدكتور لونباك باع طويل في مجال الدراسات السياسية والاجتماعية فهو مختص بها . عمل في وزارة الخارجية السويدية في العديد من المناصب التي لها صلة وثيقة بآفاق الحوار. وكان سفيراً في عدد من البلاد منها المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة بين ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . ولديه خبرة واسعة ميدانية ، فقد التقى بالآخر وفق هذا الاصطلاح ، وإن كان تحفّظ على اصطلاح الآخر في ورقته . ولكن هذا اللقاء مع هذه الخلفية الإعلامية والسياسية والواسعة ، والعمل في المحيط الصحفي وفي أعرق الصحف السويدية ، كل هذا سيمكّنه حقيقة من خوض غمار هذا الموضوع بمشاركة متميّزة وبخاصة أنه يعمل لوقت قريب في مجال العلاقات الشرق أوسطية ، والشمال الإفريقي مع الاتحاد الأوروبي حيث عمل في هذ المجال منذ سنة ١٩٩٤ وحتى ٢٠٠١ . والآن هو رئيس منظمات سويدية تعمل في مجال الثقافة العربية وفي مجال العلاقات العربية السويدية . يسعدني أن أقدم لكم الأستاذ لارس . أهلاً وسهلاً به ، وليتفضل مشكوراً .

ملخص

ورقة الأستاذ الدكتور السفير لارس لونباك

«حوار الحضارات»

إن حواراً طويل الأمد بين الحضارات مطلوب بالسرعة القصوى ، وهو حوار بين الغرب والشرق الأوسط ليشكل بديلاً عن الجانب الواحد وهو الحرب على الإرهاب .

١ ـ أصبح من المؤكد أن حوار الحضارات الذي يعرَّف بأنه تبادل حر ومنفتح على المعرفة والأفكار ، وهو ضروري لأملنا بشراكة سلمية بين شعوبنا في المستقبل ، ومثل هذا الحوار ضروري أيضاً داخل الدول الأوربية ، حيث يعيش فيها ، وبعد عصور من الهجرة المكثفة ، ما يقارب الـ (١٥) مليون مواطن من أصول عربية وإسلامية ما يزال معظمهم ينتظر الإندماج في دولهم الجديدة .

وهذا الحوار ضروري أيضاً للقضاء على المأزق الحالي والحصول على شراكة بناءة بين هاتين الثقافتين ، المنطقة الأوربية والغرب من جهة ، ودول أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا الغربية من جهة أخرى .

٢ ـ إن إندماج المواطنين الجدد البالغ عددهم خمسة عشر مليوناً من المواطنين ذوي الأصول العربية والإسلامية في الدول الأوربية ، قد أثبت حتى الآن وبدرجة كبيرة فشله .

فأعداد كبيرة من هؤلاء متعلمون ومؤهلون بشكل جيد ، لكنّهم يستطيعوا إيجاد وظائف محترمة وسكناً ولم يتوصلوا إلى المشاركة الحقيقية في هذه المجتمعات ، والسبب في ذلك هو الجهل وعدم الرغبة من جانب السكان الأصليين ، وربّما هي العنصرية ، وحتماً هي غياب أو افتقاد روح الحوار . وبالرغم من الوعود الكبيرة فإن الإندماج السياسي والثقافي كان بطيئاً بشكل محزن .

٣ ـ والوضع يزداد سوءاً حين نأتي إلى العلاقات بين دولنا وبقية المناطق . فبالرغم من

المناقشات الكثيرة والمؤتمرات ، كهذا المؤتمر ، والأعمال التحليلية ، فإنه من غير المعروف بشكل جيد لدى حكوماتنا بأنه توجد أفكار كثيرة قد وضعت حول كيفية حل هذه المسائل .

ويمكن أن نشير مثلاً إلى البرامج الطموحة التي وضعت تحت ما يسمى الشراكة الأوروبية المتوسطية لعام ١٩٩٥ بين دول الاتحاد الأوروبي واثنتي عشرة دولة من دول البحر المتوسط . لكن الحقيقة المؤلمة ولأسباب عدة ، فإن القليل هو الذي نُفّذ من برامج ما يسمى بالأوروبية المتوسطية .

٤ ـ ومع ذلك فإني أود أن أذكر برنامجاً بالذات في هذا السياق الأوروبي المتوسطي يسمى «الحوار بين الثقافات والحضارات : استنتاجات ستوكهولم» المعمول بها عام ١٩٩٨ والمخصصة للتداول في الحاجة إلى عمل ملموس لمنع الصراع في مجال العلاقات الاجتماعية والثقافية . ويهدف هذا البرنامج ويصف كل النشاطات الفعلية في خمس زوايا من التعاون المتبادل في الحقول التالية :

ـ البحث بأعداد كبيرة من القوانين الأكاديمية والعلمية .

ـ تحسين التعليم في مدارسنا وجامعاتنا .

ـ تحسين أداء الرأي العام .

ـ دراسات في حقوق الإنسان والديموقراطية .

ـ التبادلات الثقافية الواسعة الامتداد .

٥ ـ إنه من سوء الحظ أن كليهما ـ دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية والمتوسطية الشريكة ـ قد فشلوا في استعمال هذه البرامج لاستثمارها في مشاريع لتحسين الحوار المطلوب جداً بين الحضارات . إنه الآن ذروة الوقت للبدء بتطبيق هذه الخطط ، في حين تركز الحكومات والرأي العام بشكل كبير على إدارة الأزمات ومواضيع يومية محددة ، متعلقة بالبرلمانات ، الجامعات والمؤسسات والجامعات الفكرية ، فإن المجتمعات المدنية والأفراد في كل أنحاء أوروبا وفي الشرق يأملون بسياسات أفضل واستثمارات وأعمال في هذه المجالات من التعاون والحوار .

٦ ـ إن قائمة طويلة من المشاريع تنتظر التنفيذ . ومنها مساهمة سويدية هي «معهد للحوار» في الإسكندرية بمصر ، ومثل آخرٌ صغير هو خلق مشروع في السويد هو معهد للثقافات العربية ، لا لاطلاع الشعب السويدي على الثقافة العربية الإسلامية حَسْبُ ، ولكن لإقامة مركز للاتصالات والمعلومات للمواطن السويدي الجديد ذي الأصول العربية .

٧ ـ إن حواراً بنّاءً بين الثقافات مطلوب من زمن بعيد بين العالمْين الغربي والشرقي . والتاريخ يظهر فترات قليلة من العطاء والتعاون بين الحضارتين ، وهذه الفترات الزمنية ارتبطت بأسماء مثل : بغداد ، المغرب ، الأندلس ، وصقلية ، وعبر قرون وحتى اليوم فإن الذي يحكم هو المنافسة والإضطراب والصراعات والحروب .

إن الثلاثة عشر شهراً الأخيرة ، مع ازدياد الإرهاب والعنف والسعير ورد الفعل العربي من جانب واحد ، قد أظهرت توتراً أكثر سوءاً، ووضع سياسة لحوار بناء طويل الأمد أمرٌ مطلوب بشكل كبير الآن أكثر من أي وقت مضى .

إن الجهل والتمييز والخوف وخاصة التمييز العرقي هي أمور يسقط ضحيتها ابناءُ الشعوب من ذوي الأصول العربية والإسلامية في أوروبا ، وينتاب الشك والقلق لذلك السياسيين من كلا الجانبين .

٨ ـ إن محاربة الإرهاب ضد المدنيين أمر ضروري . لكن سياسة الحوار الهادفة إلى تفهم متبادل أفضل كما أن الأعمال البنّاءة لمحاربة أسباب هذا الصراع هي حاجة ماسة وفي مقدمة ذلك استراتيجيّة طويلة الأمد لتجنب الخوف الدائم والمواجهة غير المحدودة .

Contrivutin to the conference on

"Islam and Contemporary Issues",
fourth session "Dialogue with the Other",

Hussein Cultural Center, Amman, Jordan, 16 - 17 December, 2002.

A CONSTRUCTIVE DIALOGUE AMONG CULTURES BETWEEN THE WEST AND THE ORIVNT WORLD IS A NECESSARY ALTERNATIVE COPLIMENT TO CONFRONTATION AND "WAR ON TERROR"

Your Royal Highnesses, Excellencies, Honourable participants of this conference, Ladies and Gentlemen,

I am extremely grateful for your invitation to participate in this conference on "Islam and Contemporary Issues", Celebrating the amman Arab Cultural Capital this year 2002. It is now many years since my service as Sweden's Ambassador to jordan but I have had several opportunities to visit your country and the region since then. My duties in the Ministry for Foreign affairs were for many years centered around the relations between Europe and the Middle East, particularly about relations between our cultures and civilisations. These relations are absolutely essential to peace and stability, and the crisis developments of the last few years have given them an even higher degree of relevance.

I do hope that this audience of eminevnt scholars and others - I am not a scolar on neither Islam nor the delicate balance of civilisations - could accept a European diplomatic viewpoint on how to try to secure at least some hope for better co- existence, so important for us all and for a better futuer development fo our regions.

1. The main objective of thes imporatant cnference as indicated in the derectives for the four sesions, to analyse the role pf the religion Islam in relation to democray and human rights, to women issues and to the world order. This in most appopriate, especially for us Europeans, to be given a chance to better understand Islam. But I also look forward to another conference with a slightly wider perspective: on Muslim culture including also other religions and also with discussions on the role of Christianity through the agers in relation to democracy and human rights, to women issues and to world order. Such and analyse would, I am convinced, would unerline, again, the similarities between our religions and cultures, making the need and challenge of dialogue and co - operation so much easier .

2. The title of the fourth sessin of this condrence is "Dialogue with the Other". for many reasons, dialogue among cultures - defined as free and open - minded exchange of knowledge and ideas - is absolutely essential to our hoper for a decent and peaceful cooperation among our nations in the future. Allow me first to lanch a mild protest against the title "Dialogue with the Other". If we always stress that there is "the other" we may forget that we are all one world and that we need to find our solutions togerther. We are not all that different, and if we could instead underline the common denominators, the similarities in our needs, cultures and civilisations, we might find it easier to pursue, not "The Clash of ..." but a "Dialogue AMONG Civilisations".

3. Such a dialogue is especially important inside European countries, where after decades of intense migration today about 15 millon people with arab

and muslim background are now living as newly arrived citizens, most of them expecting to be integrated in their new countries. Efforts to integrate these millions of new citizens with Arab and Muslim background into the Euroean societies has to a large degree, so far, been a failure. a lagre part of these 15 millions, many of them well edcuated and highly qualified, have not been given a chance to fdind good jobs and housing and have therefore not reached full participation in these societies. The reason for this is mainly ignorance and/or unwillingness on the part fo governments and the original population, maybe racism, but certainly and absence or lack of a spirit of "dialogue". In spite of lofty promises, political and cultural intergration has been painfully slow.

4. The countries of origin of these migrants, the Arab and other Middle Eastern countries, have also failed by not using these new European citizen as useful "bridges" between the Middle East and Europe. On the contrary, they are often looked upon as "traitors" and are often not well treated when they come home to visit their old homelands. Instead they should be looked upon as good "ambassadors", as economic or trade contact persons, as cultural emissaries and as vehicles of constructive dialogue between our countries and regions..
5. The same must, alas, be said also about relations between our regions, Europe and the US on one side and the countries around the Mediterranean on the other. As can be seen in many fields, from security and foreign policy, from trade relations and social and cultural relations, there is a crying need for more contacts and inter - action. In fact it can be stated that this absence of such contacts, both between governments, business communities, universities, popular organisations of all kinds, has worsened the existing conflicts that now seem almost to carry us all to the brinks of open conflict and war.
6. requests for such dialogues have not been absent. But in spite of lots of dis-

cussions, conferences - such as this one - and analytical work during the last decades, it is not well understood by our leaders that there is a lot of analyses, planning and constructive thinking done on how to better handle these problems. We can, for instance, point to the ambitious programmes put forward by the so - called Euro - mediterranean Partnership of 1995 between the European Union countries and 12 countries around the Mediterranean. This partnership is geared towards dialogue and cooperation in the fields of politics and security, economy nd trade and social affairs and culture. But it is a sad fact that, for political reasons, not very much has come out of these so - called Eruo - Med programmes.

7. However, but I would like to mentin one particular progrmme called "Dialogue of Cultures and Civilisations. The Stockholm Conclusions", worked out in 1998. This elaborate work plan specifically dealt with the need for Dialogue among Cultures. It proposes and describes concrete activities in five areas, namely mutual co-operation across the cultural borderlines and in the following fields:

- **RESEARCH in a great number of academic and scientific disciplines,**
- **IMPROVED EDUCATION in our schools and universities,**
- **IMPROVED MASS MEDIA PERFORMANCE**
- **STUDIES IN HUMAN RIGHTS AND DEMOCRACY and**
- **VASTLY EXPANEDE CULTURAL EXCHANGES.**

I am prepared to elaborate more on these working programmes and how they could be pursued.

8. unfortunately, both my own nd other European Union countries and - equally sad - also the Arab and Mediterranean partner contries, have failed to utilize these work programme for investments in projects to improve the much needed Dialogue among cultures. It is now high time to start implementing these plans. when governments and media most of the time con-

centrate on crisis management and acute issues fo the day, concerned parliamentarians, universities, organisations, think tanks, civil societies and individuals all over Europe and in the Orient should be and are also asking for better policies, investments and actions in these fields of cooperation and dialogue.

9. a long list of projects are witing for realization, only the political will and financial contributions are missing. your can find such projects outlined in many places, government offices, in universities, cultural institutions and in institutes of all kind. Many ruropean institutions are ready for contacts. So are a number of concerned institutions in the Middle East.

10. A Swedish contribution to this work that could be mintioned is the "dialogue institute" in Alexandria, Egypt, where for two years now a number of seminars and other dialogue projects have been taking place. A new center for Dialogue is also initiated in Istanbul, Turkey. Yet, another, much smaller example, is a projet to create, in sweden, and institute for arab Cultures, with the objective to inform the Swedish people about Arab and Islamic culture but als to give new Swedish citizen with Arab background a center for contacts and information.

11. A constructive dialogue among culures between the West and the Orient world has been needed for a long time. History shows aonly few periods of creativity and co - operation between the two coivilisations, periods symbolized by such names as Bagdad, maghreb, Andalusia and Sicily. Through centuries up till today, the rule has instead been competition, tension, conflicts and wars. In our days, the long - lasting conflict over Palestine and the growing use of violence are only two of the worst focal points of these confrontations, Our two nighbouring cultures are now face to face to one another, more than ever before, and the fast growing globalisation of economies, politics and cultures has added to this trend.

12 . The last fifteen months, with more violence and frantic and one - sided

western reaction, has shown worsening of tensions and made a policy of long - term constructive dialogue more needed than ever before. Ignorance, prejudice, fear and outright racism is again victimizing people with Muslim and arab background in Europe, and politicians in bothd camps are worried and uncertain. Terrorism, even such terrorism that may be understood because of the unbearable conditions or brutality suffered by the victims of oppression, cannot be accepted in a civilised world and should be contera cted with strong measures in order to prevent more damage done to innocent people. Terrorism should furthermore be halted beacause it always destroys for a long time the climate of co - operation so badly needed for future reconciliation after perieds of conflict.

13. Today the Us - led strategy against "terror", unclear and uncertain as to what its results or final end will be, first of all lacks ac onstructive definition of what actually should be called terrorism. The first three months the trend was to lable almost any kind of resistance to oppression as "terrorism". With the introduction of a UN role the picture is somewhat clearer, but still there are many unsettling ingredients in the "war on terror". International law is often totally disregarded and wholesale clamp - down on suspected groups is used without considering normal legal procedures. This strategy has also given oppressive regimes all over the world an good reason to put increased pressure on perfectly genuine political activities. Blatant examples of such violent oppression can be seen in Palestine, not very far from here.

14. It is true that the United States, together with the European Union, the United Nations and other world bodies were shocked and confused by the attack of 11 September last year. But many European analysts, after having had some time of reflection, now believe that when dramatic terrorist attacks occur, brutal as they may be, the stem from strong political or ideological backgrounds. Such backgrounds may may be historic injustices, un-

bearable economic imbalances, violent or dictatorial oppression or similar causes. They also beieve, although they seldom personally can bring themselves to admit their sown guilt, that fighting against terrorism must necessarily include analysis of the root causes and fighting these, not the symptoms thereof.

15. The leaders of the Western countries, often complacent in their wealth and their own developments, more often than not tend to ignore or forget such analysis. They of so, in spite of the fact that the western part of Europe for the last 130 years of its history also has lived through three terrifying periods of wars, two of which has been worls - wide, periods that has created more devastation and suffering than world history has ever known.

16. following these experiences, ideas has ben developed in Europe that steps must be taken to try to prevent these evil things from happening again. The term " conflict prevention" has become something of a household word, at least in the strategy and planning rooms of the government offices in many contries. Sweden, in the far north, with almost two hundred years fo un interrupted peace, has wholeheartedly Joined these efforts. But "conflict prevention" is still a most difficult and uncertain method. the tragic events in the Balkans are examples that these theories are far from effective. Other Conflict areas show the same problems. Nevertheless, "Conflict prevention" has remained not only a distant vision but a very real working method.

17. It is quite clear that the world needs more than wholesale "war on terror". If we limit our discussion to the colsest regions, to the Meddle East and Europe, it is obviously necessary to seek ways and means for long - term conflict prevention as compliment to outright warfare. This is where I want to claim that Dialogue Among Cultures, between The West and the Orient world must be planned, organized, financed and implemented, the earlier the better. This leads me again to propose that the above mentioned strate-

gy of "Dialogue among Cultures and Civilisations. The Stocholm Conclusions" should again be discussed and tested as a much more relevant and promising long - term strategy for preventing violent conflicts or "terrorism" from happening.

18. To sum up ; Let us all urge our leaders and governments, our nniversities, civil societies and all concerned citizens to open their eyes to what Dialogue Among Cultures can do as a long - term strategy not only to avoid wars and conflicts but also to secure all the benefits that are available if countries and peoples come together for peaceful co - operation! This will in the long run marginalize violent countries, groups or terrorists that inevitably most be stopped. This will, even more importantly, also engage the vast majorities of our peoples inworking for long - term stability and help ourselves and our governments to build a better future.

Than you for your attention!

مداخلات

• عبد السلام العبادي

شكراً للأستاذ لارس لمباك على هذا العطاء وبخاصة الصيغ العملية والاقتراحات التفصيلية التي قدمها لإثراء مسيرة الحوار بين الحضارات والثقافات بخاصة في مجال تحسين التعليم والإعلام و الحرص على إقامة صيغ عملية ومؤسسات مدنية ترعى هذا الأمر . وشكراً لإشارته لما يمكن أن يقدمه الأردن في هذا المجال ، وبخاصة في مجال المشاركة الأوروبية . وحقيقة ، فإنّ إلى ما قامت به الحكومة السويدية في إطار الثقافات والحضارات مدعاة للاعتزاز . وإن شاء الله يبحث عن صيغ عملية لإثراء هذا التعاون بين الأردن والسويد بآفاق متعددة يمكن أن يتصدّى لها هذا الحوار ، وبخاصة في البحث في الصيغ العملية لما تفضل به من اقتراحات . وإشارته المتميزة إلى الخمسة عشر مليون مسلم الذين يعيشون في أوروبا ومحاولة الاستفادة من هذا الوجود في إثراء مسيرة الحوار بين الحضارات والثقافات في غاية الأهمية ، وهذا حقيقة موضوع يجب أن يأخذ حظّه من الحوار والنقاش في هذا اللقاء وفي لقاءات قادمة إن شاء الله .

• صاحبة السمو الملكي الأميرة وجدان

شكراً سوف أتحدث الإنجليزية لأن ملاحظتي تخص السفير لارس لمباك . والحقيقة أنا لا أحب أن أحضر أياً من محاضرات الدكتور أحمد الدجاني لأنه يأخذني إلى عالم لا أستطيع أن أخرج منه . وأبقى أفكّر في محاضرته لأسابيع والله . وأظَلُّ استعيدها ، فهي غنية بهذا الشكل . يعني في وقت قصير نصف ساعة ، وكم كنت أتمنى لو كان لدينا الوقت ساعة ونصف لنتمتع ونثرى بما عنده من أفكار ومن مقولات .

ـ أثمّن ما قاله الدكتور الدجاني غير أني أود أن أتناول موضوع الحوار اليوم . هذا الموضوع الكبير الذي طرح في ندوات ومؤتمرات عديدة منذ زمن . وآخر مؤتمر كان في ١٢ ـ ١٤ من الشهر الحالي في عمّان . في مؤتمر مجمع الثقافة العربي عن المثقفين العرب في وطنهم العربي والانتشار في الدول لخدمة القضايا العربية .

ـ التحديات الكبيرة التي يواجهها العرب اليوم، والتي لا يمكن تجاهلها تفرض على القادة السياسيين وعلى أهل الفكر بصورة خاصة وعلى الفاعليات ذات المستوى تبنّي استراتيجية طموح وسياسات كفؤة تضمن للعرب موقعاً فعالاً ، بحيث يصبحوا مشاركين في وضع خريطة العالم اليوم لا متفرّجين على التيارات الفعّالة في العالم ، وعلى إنجازات هائلة هُمْ مستهلكون لها أو مهّمشون حولها . كما أن الانطلاق بجدارة وقوة مع القوى الثقافية العالمية المتقدمة أكثر من ضرورة اليوم في طريق الحوار الصادق دون أفكار مبيّتة بغية توضيح ما أعطته المنطقة العربية للإنسانيه التي تتجاهلها القوى المزوّرة للحقائق والمشوّهة للصورة العربية والإسلامية نتيجة ضلالها في موقفها المناهض للعرب . وكذلك ، تنوير الرأي العام الغربي بغية العودة إلى الصواب ووضعه في الصورة المشرقة الحقيقية الناصعة لواقع العربي وأصالة رسالته الإنسانية التي شكلت وتشكل مناخاً سليماً وصحياً للبشرية . لقد حان الوقت للتخلص من التطاول على التاريخ . وإن المثقفين هم اللبنة الأولى في عملية التفاهم بين العرب والغرب وفي خدمة قضاياهم الملّحة ونخصّ منهم أولئك الذين يعيشون في الغرب . وفي الولايات المتحدة الأمريكية بوجه خاص . الذين استطاعوا أن يطلقوا الفكر العربي من خلال صحافتهم ، وأبحاثهم ، وجامعاتهم وفي تعزيزهم لثقافتهم العربية ورفدها وإغنائها بكل ما هو جديد ومفيد ، وفي تبديد الأوهام والآراء السلبية بحق العرب والإسلام . والأمل معقود عليهم لأنهم أعرف بالأجواء السياسية المشبعة بالكراهية التي تولى تمويلها العنصريون الصهاينة . إنهم المنطلق لعرض حضارتنا وشرحها والدفاع عن مصالحنا ، وإبراز وجهات نظرنا ، وتخفيف العداوة والعنصرية ضدنا بالتفاهم والحوار الهادف البنّاء ، ثُمّ إنّ التعامل مع عالم منحاز متسلّط يشترط أولاً التفاهم الكلّي في داخل المجتمع العربي ليصبح أكثر منعة واقتداراً . وبذلك ، يبقى العرب على محاورة الغير بصورة متكافئة ويحول دون اقتلاع الآخرين له . وعلى العرب ألا

ينتظروا الإنقاذ من الغير وأن يدركوا أن بتضامنهم وقدرتهم ومناعتهم القومية، وهم يملكون كل الطاقات الكبرى من مادية ومعنوية وحضارية وموقع استراتيجي خطير، سينتزعون تقدير الآخرين لهم. إنها دعوة إلى اليقظة والثبات والإصرار على اتخاذ الموقف التاريخي الذي ينتظرهم. كما نطلب الأخذ بالكلمة الفاعلة بحيث يكون لها القول الفصل. اجتماعاتنا ومؤتمراتنا السياسية منها بصورة خاصة تنتهي ببيانات وقرارت تأخذ طريقها غالباً إلى أدراج المسؤولين. وإذا حدث أن أطلق البعض منها فلا يكون له أي أثر في عالم الواقع.

ـ لماذا لا يكون البند الأول على جدول أعمال مؤتمراتنا التحقق من مدى إخفاقنا أو نجاحنا في تنفيذ ما اتخذناه من قرارات في المرات السابقة؟

ـ وماذا بعد، سؤال تقليدي ضبابي لا بد من طرحه لأن حجم التحديات كبير، والتغيرات سريعة ومعقدة، وكل هذا يهددنا، يهدد عروبتنا ويهدد إسلامنا تهديداً حقيقياً. فماذا نحن فاعلون. أنتركهم يغتصبون ثقافتنا، هويتنا، ذاتنا بعد أن اغتصبوا كل شيء وبعد أن مزقوا كل شيء إلى قبائل وشيع متناثرة متصارعة وبيّنوا الضلوع والحدود ليسهل انتزاعها. وزرعوا فيها كياناً غريباً يستنزف قوانا. أما بيوتنا وشبابنا وبناتنا فباتت نهباً لمجونهم وثقافتهم في برامجهم التلفزيونية عبر الفضاء، تلتصق ببيوتنا وتعزلنا عن أصالتنا وقيمنا. لقد أصبح مجتمعنا أقل حميمية. إذن، الموضوع خطير وكبير. على أي قطرعربي أو إسلامي مهما كا نت قدراته وطاقاته أن يواجه هذه التحديات. وهي مسؤولية كل الأقطار العربية والإسلامية مجتمعة على شكل وحدة أو شكل تكامل. كما علينا أن نتعامل مع القوى الكبرى المتسلطة بالتعامل بلغتها من موقع الأخذ بآليات التقنيات الحديثة، ومن موقع الحر في ثقافته ومصلحة مجتمعة. علماً أنه تتوافر لنا كل الطاقات.

● **الدكتور عزت جرادات**

ـ أعتقد أن الورقتين قد جاءتا متكاملتين حيث ركزتا على مفهوم الآخر والحوار معه. وسوف أقتصر في كلمتي على كيف يمكن أن يتم الحوار مع الآخر من خلال ما ورد في

هاتين الورقتين مقتصراً على بعض الصيغ والأنماط التي يمكن أن يكون بها هذا الحوار.

- من خلال الورقتين نشعر أن هناك أنماطاً متعددة للحوار مع الآخر، ومفهومهما قد التقى بأن الآخر هو الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع الإنساني وهذا مفهوم جديد في تعريف الآخر لأن كثيرين يشددون من هو الآخر لأن بعضهم يرفض الحوار مع الآخر على أساس أنه غير موجود ولكن يعتبران أن الآخر هو إنسان وعضو في المجتمع الإنساني الواحد. وهذا الحوار ربما أخذ عدة أنماط في الفترة الأخيرة. نسمع بحوار الأديان وبخاصة الإسلامي المسيحي، حوار الثقافات، حوار الحضارات، حوار الشمال والجنوب، حوار الشرق والغرب. حوارات عديدة تمّت لكن أقتصر على ثلاث منها أخذت طابعاً إعلامياً واسعاً وهي الحوار الإسلامي المسيحي بشكل خاص، وحوار الحضارات وحوار الثقافات. الحوارات الأخرى لا شك هي مهمة مع الاتحاد الأوروبي، الإسلام والغرب الخ هي تأخذ أشكالاً أخرى لكن تندرج تحت هذه الأمور. في تقديري أنه لا يوجد الآن ما يسمى حوار الحضارات. قد يختلف الكثيرون في ذلك، ذلك أن تقسيم الحضارات كماوضعه هنتنغتن، من مرحلة المواجهة، فالصدام، فالتفاعل، فالصدام أخيراً لم يعد وارداً الآن في عالم أصبح قرية كونية إلكترونية صغيرة نتيجة لثورة المعلوماتية والاتصالات. أصبحت الآن المرحلة التي نعيش بها هي مرحلة حضارة إنسانية واحدة تشترك فيها جميع المجتمعات البشرية وعلى الرغم، مما يشيرُ إليه هنتنغتون من أن هناك ست حضارات معاصرة؛ لكن تقسيمه جاء أحياناً دينياً كأن يقول حضارة إسلامية، وأحياناً جغرافية، كأن يقول الحضارة الغربية، وأحياناً يربطها بالشعوب كان يقول الحضارة الصينية هكذا. الكلام الآن حول حوار الحضارات انتهى دوره عندما تكون الحضارة الواحدة هي التي تسود وتفرض.

هذا نلمسه في رفض الهيمنة الغربية. وبالتالي فأنا أقول إن حوار الحضارات غير موجود؛ حوار الأديان وبخاصة الحوار الإسلامي المسيحي، وأنا أتكلم هنا بحساسية بالغة لأني أولاً شاركت في هذا الحوار في أمكنة عديدة من خلال مؤسسة آل البيت إضافة إلى أنني أشترك مع أخي وصديقي الدكتور رؤوف أبو جابر في الهيئة العامة المشتركة للهيئة

الإسلامية المسيحية للدفاع عن المقدسات الإسلامية . هذا لا ينفي هذه الجهود ، لكني أقول إن الحوار الإسلامي المسيحي ليس بالحوار الذي نريد لعدّة أمور . أولاً ، هو حوار فيه جانب من المحظورات كثير ، وبخاصة المصطلح العقدي . قد نختلف حوله ، ونمكث ساعات نناقش المصطلح الواحد .

ـ ثانياً ، أثر هذا الحوار محدود أيضاً حسب طبيعة الدين في المجمتع . في المجتمع الغربي ، هناك فصل بين الكنيسة والحياة . وبالتالي ، لا يوجد امتداد لهذا الحوار من الكنيسة إلى خارجها . أقطار أخرى تعتبر الدين أساسي في مجتمعاتها . بعض الأقطار يعتبره مجرد نص في الدستور . لذلك ، لادور لهذ الحوار الإسلامي المسيحي في التأثير في السياسات المجتمعية . وبالتالي ، نعتبر إن هذا الحوار يمكن أن يستوعب ضمن ما نسمّيه بحوار الثقافات . الثقافات هي ثقافات الأمم والشعوب ؛ كل منها تحاول أن تسهم بجهدها وإبداعها الفكري والثقافي في أن تزيد مدماكاً أو أن تضيف إسهاماً في الحضارة الإنسانية الواحدة . فأي حوار نأمل أن يكون في حوار الثقافات فهو تعبير واضح في مكوّناته ويمكن أن يعالج القضايا من وجهات نظر الشعوب المختلفة . وأعتقد أن من أهم القضايا التي يمكن أن يركز عليها حوار الثقافات أهم شيء هو التنمية البشرية بما تتضمنه من الديموقراطية، والحرية ، ومستوى التعلم ، ومستوى حقوق الإنسان في المجتمعات ومواجهة الفقر والمجاعة الخ . ثم التعرّض للبيئة الإنسانية والطبيعية . وأخيراً ، موضوع الهجرة حيث ينتهي النظر إلى هذه الهجرات إلى أنّه يوجد الآن مائة مليون في العالم يرتحلون من مكان إلى آخر ، ثمانون مليون مهاجر في المجتمعات يواجهون مشكلات ثقافية وقيمية وغيرها . هناك عشرة ملايين غير شرعيين ، هناك عشرة ملايين مطاردون في تلك الدول . هذه قضايا لا بدّ أن تعالجها الثقافة .

• الدكتور محمد بشير شريم

ـ ربما أبدأ بالنقطة الأخيرة لأن الحوار حقيقة بين الديانتين المسيحية والإسلامية ، ويجب أن يكون الأمر أكثر من هذا ، لأن الأسس للديانتين واحدة في قصصها ،

وحكاياتها وهي حقيقة واحدة . ولكن أريد أن أطرح سؤالاً واحداً، قبل فترة في أمانة العاصمة ، وفي مؤسسة شومان طرح هذا الموضوع . كان المطروح هو الاطلاع ، التثقيف أن يتثقف كل شخص ، لو سألت سؤالاً مثلاً ، طبعاً أسأله من جانب واحد وهو : منَ المسلمين هنا قرأ كتاباً عن المسيحية؟ ولا أسأل كم مسيحيّاً قرأ لأن صحفنا ومجلاتنا وكتَبنا كلها تتحدث عن الدين الإسلامي . فالمسيحي بطبعه في بلدنا يطلع اطلاعاً كاملاً . وبعضهم في الحقيقة يفوق المسلمين في اطلاعه . ولكن كم واحداً منا نحن المسلمين قرأ كتباً عن المسيحية؟ يذهل الواحد منا أن الفارق هو الزمن فقط والفرق البيئي هو الي فرّق بين اليهودية . والمسيحية ، والإسلام .

ـ بالنسبة للدكتور الدجاني ، قال هناك أربع مراحل للمرأة وهو جعل المرحلة الأخيرة التي تسيطر فيها المرأة وهي مرحلة النهاية يعني رُبعاً من ثلاثة أرباع ، وهذه مرحلة يتنازل الرجل فيها عن القيادة للمرأة لأنه ما عاد لديه شيء يتحكم فيه .

ـ بالنسبة للدكتور الدجاني عن موضوع التغييرات التي تحدث كمثال . نحن نقول إن هناك تغييرات صارت في التوراة وفي الإنجيل . لو سألنا ما هي التغييرات هذه ؟ يجب أن تكون الحقيقة واضحة لكل الجهات ولا نأخذها بعموميتها . نحن قد نتصور أن كل الإنجيل خطأ . يجب على المسلم ، والمسيحي ، واليهودي أن يعرف حقائق الموقف الديني بحذافيره . بالنسبة للسيد لارس أود أن أسأل من خلال عنوان مؤتمر الإسلام والقضايا المعاصرة ، ما هي أهم ثلاث قضايا من الممكن أن تطرحها بالنسبة لخبرتك في الوضع الأوروبي؟ ، النقطة الأخيرة : المفهوم أنّ الدول الأوروبية لها موقف . الدول الأوروبية كمجتمع لا تمثّل المسيحية نهائياً . قد تستغل الدين إنما هي ليست مجتمعات مسيحية هي مجتمعات علمية . لنقل الاستنساخ . أنا كطبيب ، أود الحديث عن هذا . الاستنساخ ما من أحد يبحثه على أسس دينية . الاستنساخ تطوّر وتبحثه كل أوروبا على مستوى واقعها العلمي . الحكومات قد تختلف سياساتها . سؤالي هو لماذا يختلف التباين ديموقراطياً في الدول الأوروبية حول ما تدّعيه حين تكون القضية عربية . بصيغة أخرى : لماذا تدعم الدول الأوروبية أنظمة متخلّفة بينما هي لا تقبل عليها هذا الموقف في مجتمعاتها ؟

• السيدة روضة الهدهد

ـ الحقيقة أنني لا أدري لماذا لا أفكر في الحوار مع الآخر دائماً إلا وأفكر بأن الآخر هو العدو الإسرائيلي الأناني . أعتقد أن الغالبية يعتقدون أن الحوار مع الآخر طالما أن الآخر لا يعاديني فهو حوار طبيعي ، ولكن الحوار مع الآخر عندما يكون هناك عداءٌ مستحكم يصبح هو القضية . وأتساءل دوماً ، إذن ، لماذا نتحاور مع هذا الآخر إذا كانت النتيجة محكومة بعدم الاقتراب إلى موافقة ما بين الرأيين . قلت إن الحوار هو الوصول إلى كلمة سواء ، فإذا كان هذا الحوار محكوماً بالأصل بعدم الوصول إلى كلمة سواء ، فلماذا يكون الحوار . هذا يجعلني أراجع نفسي دائماً ، عندما أتحدث أنا على سبيل المثال في كتب الأطفال . دائماً أغفل هذا الآخر ، أغفله بطبيعة حياته الإنسانية وهو العدو ، وأتساءل لماذا؟ لماذا قامت فلانة بعملية إرهابية وقتلت فلان؟ إذن ، هذا الآخر ليس في نظري إلا هذا الجندي الذي يحمل البندقية ويضع يده على الزناد؟ كيف يمكن معالجة هذا الأمر ؟ هل من الممكن النظر إلى الآخر بغير هذا المفهوم ؟

ـ الحقيقة السيد لارس ، أنا حسدت السويد كثيراً على ٢٠٠ سنة من السلام ، يا ليتنا نعيش ٢٠ سنة من السلام . أنا لا أذكر هذه المنطقة إلا وهي تعيش في حروب . لكن نظرة الشك أحياناً إلى الآخرين هي التي لا تدعنا نطرح قضايانا عليهم . إذا كنا ، كما قالت الأميرة وجدان ، في كل مرة نروح ونقول قد ضربنا ولا نجد من يقف معنا يصبح من الأفضل لنا ألا نطرح القضايا أمام هذا الآخر .

ـ أحب أن أنوه بأنّ هناك ترجمات عديدة للأدب العربي . بالحقيقة لفت نظرنا بشكل واضح السيد لمباك إلى مسألة أن هناك موضوعات أخرى غير السياسة من الممكن أن نتشارك بها مع الأوروبيين . مواضيع الموسيقى ، الأدب ، الفن التشكيلي إلخ .

ـ هذه نقاط يجب أن نركز عليها ، ولكن لأنه يغلب علينا دوماً التفكير في السياسة ولأن هذه القضية في الشرق الأوسط تسيطر على تفكيرنا دائماً ، فإنّنا لا نقترب من المواضيع المشتركة بيننا وبينهم . لكن سلمى الخضراء الجيوسي كما تعرفون قد قامت بعمل ترجمت فيه بعض الأدب العربي إلى الإنجليزيّة . وقد التقطها خيطاً أن نترجم بعض أعمال

الأطفال على الأقل من العربية الى السويدية من خلال المشروع الذي تقوم به السيدة هاننج. وشكراً.

• الأرشمندريت د. فيصل

ـ في الحقيقة تنّقلنا في جولة شاملة في عالم المثل والنظريات بالأمس واليوم. وهذا شيء جميل، ولكن الأجمل بأننا قد وُضعنا أمامَ تحديّات وهذه التحديات بحاجة إلى وقفة واضحة وموضوعية كمحاور أساسية في تنشئة الأجيال الصاعدة. وهذا ما نرجو أن يكون بطريقة عملية جيّدة.

ـ الدكتور الدجاني، سأعود معك إلى الثمانينيات، في تعليق لك على ورقة الدكتورة لوجرمجي، هل تتذكر هذه الورقة في ١٩٨٧ حول البعد التاريخي للتعايش الإسلامي المسيحي في سوريا، ومصر، والدولة العثمانية. هذه الورقة، أو هذا التعليق يكمل وكلمتكم اليوم إطار الحوار. وأنا هنا قد أختلف مع الكثيرين في موضوع الحوار، وأعتمد كلمة التناقش والمناقشة لأن الحوار كما ذكرت الأستاذة روضة أنه قد يخيل للبعض أنه عدو، ولكن التناقش والمناقشة ونقش الحجر، جمّله. وفي المناقشة نجمّل معلومات بعضنا البعض. وأنا أوصي بأن تكون هناك حلقة متابعة لهذا المؤتمر وليست لجنة للسهر وللاستمرار على ما نخرج به سن توصيات. وأنا أوصي بأن يكون هناك ما ذكره معالي الدكتور جرادات وزير التربية والتعليم (السابق) أن تكون تربوية النقاش وتربوية الحوار مادة في المنهاج المدرسي. كيف أقبل الآخر وإن اختلف عنّي في الموقف والرأي والمذهب والمعتقد. وأيضاً هناك توصية أقدمها، أن يُقرأ التاريخ مدرسياً بموضوعية سليمة. نحن غيّبنا قراءة التاريخ، وإن قرئ التاريخ قرئ بتوجه خاص. إذن، هذا ما أوصي به أن يكون التركيز على تربوية الحوار وعلى قراءة التاريخ قراءة موضوعية وأن يكون الحوار أو النقاش (أن ينزل من أعلى السقف إلى القاعدة لكي يكون مثمراً) وهذا ما أتمنّاه، وهنا أضم صوتي إلى صوت أخي فضيلة الدكتور حمدي مراد ونحن نتشابه ونتماثل في لبس عباءة الإيمان الواحد في التركيز على موضوع التربية الأسرية. وهذا لا يتمّ إلا بخلق نشءٍ

جديد بموجبه نحن نتخلص من كل السلبيات فيما يتعلق بموضوع الفهم الخاطئ للنصوص الدينية والفهم الخاطئ للمعاملة ، والفهم الخاطئ للمجتمع والعادات المجتمعية وما إلى ذلك .

• الأستاذ ابراهيم العجلوني

ـ أجزل الشكر وأعمقه لأستاذنا الدكتور أحمد الدجاني ولسعادة السفير لارس لمباك . سأقتصر في تعليقي الموجز على مفهوم الإسلام بما هو نظرة شاملة ورؤية كونية ، وسأعتمد في ذلك على ما استقر في الوعي اللغوي من دلالة هذا المصطلح وعلى الدائرة المتراحبة التي يرسمها .

يقول زيد بن عمرو بن نفيل وهو واحد من الحنفاء الثائرين بالجاهلية واعتقاداتها ، وكان ذلك قبل فجر الدعوة الإسلامية :

وأسلمتُ وجهي لِمَنْ أسلَمَتْ له المُزْنُ تحملُ ماءً زُلالا

إذا سُقيت بلدةٌ من بلادٍ سيقت إليها فسَحّتْ سجالا

وأسلمت نفسي لمن أسلَمتْ له الأرضُ تحملُ صخراً ثِقالا

دحاها فلمّا استوت شَدّها سواءً وأرسى عليها الجبالا

هذا هو معنى الإسلام عن زيد بن عمرو بن نفيل وهو ما نجده تماما في القرآن الكريم . وقد وردت هذه الأبيات ذات البعد الكوني في سير أعلام النبلاء لدى حديث الذهبي عن أولئك النفر الذين انتحوا جانباً من الحرم المكّي قبل الإسلام وخلصوا نجيّاً ثم انتهوا إلى أن العرب ليسوا على شيء آنذاك ، وأن عليهم أن يلتمسوا لأنفسهم خلاصاً مما هم فيه . هذا عن إسلام الطبيعة أو إسلام الكون . فماذا عن الحوار فيه ، وعن آدابه وشروطه ؟ لقد أبان أستاذنا الدكتور الدجاني فأوفى . ولا بأس بالهامش الضيق الذي تركه لنا من الإشارة إلى كتاب ذي أهميّة خاصة في هذا الباب هو «الكافية في الجدل» للإمام الجويني . وإلى أن الجدل عنده هو مناظرة بين عالمِيْن يتوخّى كلٌّ منهما الحقيقة ولا يماري فيها ، أو هو بمنزلة

البرهان عند أرسطو وتلامذته ، ولعلّ من تحصيل الحاصل القول : إن النديّة والمساواة التي تمنع المداهنة هما شرطان أوّلان في الحوار ، ولا أدري أهما قائمان اليوم فيما يرتّب من حوارات الشرق والغرب أم لا ؟

ـ أمّا فيما يتعلق بما أورده سعادة السفير لارس لمباك حول حوار الحضارات منْ محاجّة إنسانية فإني أعتقد أن هذين الشرطين «النديّة والمساواة» غائبان إلا في النادر الذيَ لا يعوّل عليه ، والذي نأمل أن يطّردَ ويستفيض كالأنموذج السويدي الذي ذكره ، وإنّ معظم من يحاورون الغرب منّا هم ممنَ صُنعوا على عينه أو ممن ينشدون رضاه . وإنهم في الغالب لا يمثّلون خصوصية الثقافة العربية الإسلامية . هذه الثقافة التي ما تزال أشبه شيء بالقارّة المفقودة «أطلانطس الإسلام» التي لم يكتشفها على الحقيقة بعد المكتشفون .

أخيراً ، كنت آمل أن نحرر مصطلح الآخر من العلائق الشعورية المتداخلة التي تحجب معناه الحق وتحول دون أن نوظّفه في خير بني الإنسان . وأكتفي من هذا الباب الواسع بالإشارة إلى ما تؤكده التجربة الإسلامية في التاريخ من أن الآخر هو توسعة للذات . ومرآة لها ، ومجال لفعلها الأخلاقي لا حرب عليها كما يدّعي المدّعون . وكما يقول التوحيدي ، فإن العالم هو جسدنا الأكبر ، وإنّ الآخر في ضوء ذلك هو الذات نفسها في زمن ومكان مختلفين . وشكراً .

• أ. د. رؤوف أبو جابر

ـ أرغب في هذه المناسبة الكريمة أن أحيّي شيخ الحوارات سمو الأمير حسن شفاه الله ، فقد سمعنا بكل أسف عن عارض بسيط ألَمّ به بالأمس . وأنا تشرّفت برفقة سموّه أكثر من عشرين سنة في حضور هذه الحوارات التي تكلّم عنها الأخوان الكريمان . وسمو الأميرة وجدان كفتني مؤونة الحديث عن مقدرة كلّ منهما . لكن بالإشارة إلى حديث الدكتور الدجاني ، لا بد من أن يكون هناك فعل يواكب هذه الحوارات الفكرية . وأعتقد أن الإنجيلية المتصهينة في أمريكا التي تتربص بنا الدوائر هي عدو حديث يجب أن نأخذه على محمل الجدّ . وبتوجيه من جلالة الملك عبدالله الثاني المعظم ، كان هنالك في عمّان مؤتمر

للعرب المسيحيين في ١١ آذار وجّه خصيصاً نحو هذه الدوائر المتربصة على أساس أن الشراكة في الدين لا تعني إطلاقاً التوافق في التفكير السيء الذي نواجهه من هذه الفئة الآن. وأتمنى أن يكون هنالك جهد مستمر في هذا الحقل لأنني عندما أتكلّم عن حديث السفير لمباك فيما بعد سوف أقول أكثر. لكن علينا فعلاً أن نواجه هذه القضية بالإعلان عن الحوارات وأهمية مباشرة الموضوع الذي له مساس بحياتنا اليومية.

- **د. حمدي مراد**

ـ شكراً، معالي أخي الرئيس، والشكر موصول للأخوين الحبيبين الأستاذين المفكرين على ما قدّماه،. واسمحوا لي من منطلق تأكيدي على ما توجّهت إليه صاحبة السمو الملكي الأميرة وجدان بعد عرض وتحليل، وتمثيل واضح لمسألة الحوار والنتائج. أضم هذا البعد التشاؤمي من جانب ليس رغبة بالتشاؤم وإنما هو من منطلق واقعي، ونتائج وقائع سابقة. نحن لا نعرف القنوط حتماً، ولكننا، نحكم بالأمور واقعاً، ولا نفرّ عن الحقيقة حتى يكون السلوك تابعاً لوصف صحيح، وواقع صحيح. وليس مجرّد تحليق فيما يتمنى الإنسان أحياناً.، نعم، نحن نأمل متفائلين دوماً بسيرورة السنن الإلهية، ونتائج السنن الإلهيّة في الكون، وتلك الأيام نداولها بين الناس. ولكن نقول عملاً، وأخذاً بالأسباب، وأنا أخاطب أخي وأستاذي باحثنا ومفكرنا المحلّل الدكتور أحمد صدقي الدجاني حفظه الله والذي أثرانا فيما كان وفيما سيكون إن شاء الله. أنتم ذكرتم بأن الحرب ماثلة عندما تكلمتم عن قضايا معاصرة. وماثلة أي أنها طبخت، وأنها على طريق التجهيز وقد قطعت خطوات على ذلك، وأن كثيرين في عالمنا يحبسون أنفاسهم، ويضعون أيديهم على قلوبهم تحسّباً مما سيقع. لم يأت هذا التحليل إلا عبر دراسة وفهم وواقع. ولم تأت هذه الهجمة اليوم إلا من خلال دراسات استراتيجية أمريكية صهيونية صنعت منذ عقود وتصنع. والآن بقي تنفيذها. ونحسب أنفسنا أمام خارطة جديدة وسايكس بيكو جديدة في المنطقة بشكل خاص منطقتنا وفي كثير من مناطق العالم بشكل عام.

ـ طرحتم أستاذنا الحبيب الحوار ، هل أنتم متفائلون في ظلّ معركة نضجت وإنما هي أيام ، أو شهور أو ساعات لإخراجها . هل تتوقعون أنه بالحوار ، ونحن نؤمن وإياكم حتماً بالحوار ، ولكن أعني أمام أزمة واقعة لامحالة ، كيف الحوار ومع من ؟ إذا أردنا أن نتم دراستنا والاستطلاع الوافعي ، ما البديل في حال وقوع هذه الحرب المذهلة . وأنا أعلم ، وأنا أخاطب أستاذي أنك لست صاحب قرار ، وإنما صاحب فكر ورؤيا ثاقبة وحكمة وإحساس مرهف ينظر إلى المستقبل ويعيه . نعم لقد كثرت التحليلات والرؤى ، فماذا ترون باختصار . شكراً لكم .

• د . احمد العوايشة

ـ يتساءل الكثير من الناس ، وهم يتحدثون عن الآخر أو الحوار مع الحضارات كما يسمّونه أو الأديان ، كيف نزيل الخوف المتعمق في أذهان المسلمين ليس من الشعوب في أمريكا وأوروبا ، وإنما من التعصب والحقد الديني لدى الحكومات ووسائل الاتصال المختلفة . كيف نزيل هذا الخوف من نفوس المسلمين وهم مدّوا أيديهم للحوار . مدّوا أيديهم طوعاً وكرهاً . لهم مصالح بالحوار . مدّوا أيديهم بعضهم طواعية وبعضهم بالإكراه . الثاني ، كيف يتعامل المسلمون مع الآخر وهم يتعاملون معهم بالنظرة الفوقية الإستعلائية على قاعدة إن الذي يملك هو الذي يحكم . هم يملكون المال ويملكون كل شيء ، فكيف نتعامل مع هذه القضية خصوصاً وأن التهمة بالإرهاب موجهة إلى المسلمين فقط بينما الإرهاب الآن الأمريكي والإسرائيلي لا نظير له في العالم من حيث الأسلوب ، والتنفيذ . وهذه الدول أمريكا وإسرائيل وغيرها تدّعى بأنها أكثر الشعوب دفعاً عن حقوق الإنسان ، وهي تنتهك حقوق الإنسان خاصة إذا تعلّقت بالمسلمين . أمّا الإرهاب بالنسبة للإسلام ، فإنّ الإسلام ما جاء بالإرهاب ، هو جاء ليجتث الإرهاب من جذوره . الإسلام هو دين الرحمة ، دين العدل ، والمساواة . ولكن عدم تحديد مصطلح الإرهاب هو المشكلة . انصرف هذا المصطلح هذه الأيام على الإسلام وحده لأن معظم اللاجئين والمطرودين والمحرومين في العالم هم من المسلمين . الغالبية العظمى من المسلمين ، وهذا

يدفع بالشباب المسلمين لنيل الشهادة لدفع الظلم والعدوان عن بلادهم . فهل هذا هو الإرهاب؟ ونحن نفتخر أننا في الجامعة الأردنية في المركز الثقافي الإسلامي ، عقدنا ورشة عمل عن مفهوم الإرهاب في ضوء الإسلام بالتعاون مع مؤسسة فردرك إيش الألمانية . وقدمت لها أوراق عمل مهمة وجيّدة ، وكانت ناجحة . أريد أن أذكّر أن جميع الأنبياء قد جاءوا بالإسلام ، وهو إسلام النفس والوجه إلى الله تعالى . التسليم . والانقياد لأوامره سبحانه وتعالى . وهذا جاء في القرآن الكريم في آيات كثيرة على لسان عيسى ، وموسى ، ونوح وإبراهيم ويعقوب وغيرهم . شكراً .

• د. آمان شعراني

ـ لا شك أن الدكتور دجاني أغنانا كما تعوّدنا في محاضراته وكتبه بتحديد المعاني والمفاهيم للانطلاق منها بالحوار البنّاء الموضوعي . كما أغنانا الدكتور لارس لمباك بمساهماته المشكورة في بناء وتطور الحوار بين الأوروبيين والإسلام .

ـ ولكن السؤال الذي أود أن أطرحه أنه على الرغم من المحاولات العديدة التي تقام في هذا العصر ، ورغم ما شهد الاستشراق من محاولات لحوار الحضارات . لماذا تأخرت محاولات الحوار بمفهومها العلمي الذي حدّده الدكتور دجاني بين الشرق والغرب . إن كنتم توافقونني الرأى ، فإن الدوافع الأساسية للاستزادة بالمعرفة عن الحضارة الإسلامية برزت بشكل أقوى بعد الذي حصل بعد ١١ أيلول . عندما كنّا في بعض الدول العربية تحت الاستعمار الفرنسي والإنجليزي وغيره ، كنّا نعرف عن الآخر أكثر مما يعرف هو عنّا . كنا نتعلم لغتهم وتاريخهم وحضارتهم في الكتب والمدارس والجامعات . لا شك أن ذلك أغنى ثقافتنا إلى حد ما ولكن لماذا لم يتعرف علينا الآخر ؟ لماذا لم تقم الحوارات؟ لماذا لم يحصل احترام حضارتنا الإسلامية؟ لماذا الفرد الآخر في البلد المستعمر لا يعرف عنّا شيئاً . نحن اليوم مسؤولون عن مدّهم بالمعرفة ودراسة الوسائل ، والكيفيات التي تزودهم بالمعرفة الحقيقية عن الإسلام . إلى الآن لم يتجرأ إلا القليل في أوروبا وأمريكا حتى الأكاديميين لتحديد مفهوم الإرهاب .

ـ هنا أعطي ملاحظة صغيرة يمكن سقطت سهواً من الأخت روضة الهدهد . أحياناً ، نستعمل بعض المصطلحات السائدة دون أن نعيها لأنها سائدة ، فذكرت أن إرهابية قامت بعملية . واستخدمت إرهابية وهي بالحقيقة انتحارية (استشهادية) . كيف يمكن أن نفكر بالسلام ونحن نعيش تحت نير الظلم لعدم تطبيق قرارات الأمم المتحدة بالعدالة المنصفة؟ وأريد أن أتكلم فقط ملاحظة صغيرة للدكتور الدجاني عن شيخوخة المرأة . نحن نهتم بشيخوخة المرأة وحاجاتها ومشكلاتها . أنا أشكره لأنه اعترف اعترافاً ضمنياً بأن المرأة لا تحصل على بعض حقوقها إلا عندما تبلغ الشيخوخة . أنا معه في هذا الاتجاه لأن الرجال بعد أربعين سنة من المعاشرة ، يبدأون بتطبيق تعاليم الإسلام تجاه المرأة بالمودة ، والرحمة . أؤيد الأرشمندريت فيصل على الاتجاه التربوي للحوار في المنهج المدرسي كي يتقبل الآخر شكراً .

• د. جلال امين

ـ لسنا بحاجة إلى الثناء على المتكلمْين وكلامهما الثمين جداً . أريد فقط أن أقول إنه حينما يفكر المرء في موضوع الحوار في إطار قضايا العالم المعاصر ، يقفز إلى الذهن على الفور العلاقة بينه وبين العولمة . ويدهش المرء أنه في عصر نعرف أن معدّل العولمة فيه يتزايد أن الحوار بالمعنى الذي حدده فيه الأستاذ لمباك وهو التسامح مع الآخر واحترامه يقل بدلاً من أن يزيد . كنا نتصور أنه مع زيادة الاتصال بين أجزاء العالم ، ومعرفة جزء منه لأجزائه الأخرى أن يزيد التسامح والاحترام . في الواقع نحن نعيش في عصر نرى فيه أقوى دولة في العالم تتصرف كما ولو كان الآخر لا وجود له أصلاً . ووسائل إعلامها تلقّن الرأي العام الداخلي وكأنه ليس هناك إلا دولة واحدة . حينما أسأل نفسي كيف يكون هذا ، أجد أنّ المسألة ليست بالغرابة التي تبدو فيها للوهلة الأولى . العولمة هي مزيج من الاتصال وليست بالضرورة المزيد من التسامح . الذي يحصل في العالم الآن هو أنّ الناس تعرف عن بعضها أكثر ولكن ليس بالضرورة أنّ زيادة الاتصال معناها السمو الخلقي . الاستعمار هو صورة من صور العولمة ، والاستعمار هو في الواقع قهر من شخص أو من طرف لآخر .

السؤال هو ما الذي يمكن عمله لنمنع إن مزيداً من العولمة تستمر لمصاحبة المزيد من القهر . وكم كان هناك الأمل أن يقوم العرب وأوروبا بدور سوياً لتحقيق هذا الهدف . وكان هناك شبه أمل في السبعينيات عندما دشّن الحوار العربي الأوروبي أن العرب وأوروبا يأخذان مساراً في سبيل نصرة التسامح واحترام الآخرين . للأسف مع مرور الوقت في ثلاثين سنة رأينا القهر وقد زاد . القهر أجبر العرب على التنازل عن هذا ، وأجبر أوروبا أيضاً . وأحياناً لا أكتمك الشعور أننا نحن في وضعنا الضعيف في العالم نجد لنفسنا عذراً أكبر مما نجد لكم . أوروبا ليست محتاجة أن تقبل النظام القهري هذا . لديها من القوة ومن الرخاء ، أظن أن الحسّ الأخلاقي من أوروبا كان لا بدّ أن يدفعها أن تساهم في رفض القهر الذي يراه العالم الآن . من الممكن أنه ليس هناك غرابة في أن نرى الحكومات تستلم للقهر . الدور إذن ، على المثقفين ، يعني أنّ مؤتمرات من هذا النوع ، ومزيداً من الحوار مع المثقفين قد يساهم في صيانة العولمة من أن تصبح مزيداً ومزيداً من القهر .

• تعقيب رئيس الجلسة

ـ شكراً ، أستاذنا الجليل الدكتور جلال أمين اسمحوا لي بملاحظة أو ملاحظتين على هذا الموضوع الحيوي الذي أخذ آفاقاً وأبعاد متعددة . فيما يتعلق بصورة الآخر ، أكثر ما يكوّن هذه الصورة كما نعلم جميعاً هو مناهج التعليم ـ الكتب التي تدرّس للأجيال . سترايك ودنغر كتب ستة مجلدات بأسماء كتب كتبت تحاول تشويه صورة الإسلام في العالم الغربي عبر المسيرة الطويلة التي جرّت إلى هذه المحاولة وبخاصة أنها بدأت من قبل الحروب الصليبية . وانتهت هذه الأيام . هذه الصورة كيف يمكن أن تغير؟ لا يمكن أن تغير إلا إذا رجعنا إلى مناهج التعليم وطالبنا بأن يعرض الأمر كما هو . لا نريد تحسين الصورة ، وإنما نريد أن تعرض الصورة كما هي . لذلك ، هذا الرصيد الذي هو في الخلفية هو الذي يصنع المواقف ، هو الذي يصنع العداء . نحن مطالبون في الواقع أن نحاور كل ما نستطيع أن نصل إليه . وهذا يحملنا مسؤولية في المجال الفكري لا نظير لها . نحن مقصرون فيه ، مقصرون غاية التقصير ، يعني بالنسبة للناس ، يعرفون عنا أننا متسامحون دون أن نبذل

أي جهد في تحقيق ذلك . أين الإعلام العربي الإسلامي الراشد الذي يخاطب العقل والوجدان الغربي بعلم وعقلانية . أين الجهود التي تبذل في هذا الإطار . نحن نتحاور في الكثير من الأحيان مع بعض قادة الكفر . قد يكون لهم تأثير في صنع القرارات السياسية وقد لا يكون لهم تأثير . ولكن نكتفي بهذه اللقاءات المحدودة ، لابدّ في الواقع من التعريف بالحقائق وطرحها بكل موضوعية وبكل أمانة وبكل صدق . الحرب الماثلة يجب أن تواجه . العجيب في هذا الدين الإسلام ، أنه وإن نتحدث عن مواجهة العدوان، لكنه ظلّ في كل آياته يدعو إلى الحوار والخطاب الفكري لأن الخطاب الفكري هو الذي يصنع المواقف وهو الذي يحقق الإنجازات على الصعيد العلمي . الآية الكريمة ، «ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن». لاحظوا أنها تبدأ لا تجادلوا . يمنع عليكم المجادلة إذا لم تلزموا أنفسكم على أن تكون بالتي هي أحسن . لكن الآن الكثيرمن الناس يتصدّى لهذا الأمر يقول هؤلاء أعداؤنا فكيف نجادلهم . كيف سنغير المواقف إذا لم نطرح رأينا الفكري الراشد .

ـ أما بالنسبة إلى قضية العولمة ، فاسمحوا لي أن أقول إن فهمي الواضح لها أن العولمة صيغ وآليات تسهّل وصول الأفكار ، والسلع ، والأشخاص، إذا كان هنالك قوي ، قطعاً سيوجّه هذه الآليات لمصلحته . فضعفنا هو الذي يمكّنه ، إذا فكرنا تفكيراً سوياً فإننا نستطيع أن نستفيد من هذه العولمة كما تفضلت صاحبة السمو ، ولتوجيه المجتمع الإنساني إلى مواقف راشدة تحقق له الخير ولكل الناس على هذه الأرض .

• تعقيب المحاضر الأول

ـ في كل مؤتمر وفي كل لقاء ، أعظم ما يناله الراشد منّا هو أن يحظى بمثل هذه التعليقات ، وأن يغتني بما طرح . وأصدقكم القول ، هذه المرة الغنى عظيم جداً فتحيّة من القلب لكل الأخوة الأربعة عشرة الذين أسهموا في التعليق كنت سأؤجل سؤالي لأخي السفير ، ولكنْ يبدو أنني بعد إعادة نظر سأبدأ به .

ـ أخي السفير أغنى كثيراً وبدأ بثلاث نقاط استوقفتني الثانية منها . وأضع عليها هذا

السؤال وهي متصلة بتجربتي في الحوار العربي الأوروبي ، ترى إلى أي مدى يكون النجاح رفيق أوروبا إذا بقيت معتمدة منطق المساواة بين المعتدي والمعتدى عليه . أوروبا مدعوة خلقاً وقيماً إلى هذا التمييز . اليوم يتجرأ موفاز أن يدخل الأمم المتحدة ويتحدث واضعاً شروطه أن يقضي على هذا الشعب أولاً . ومن الآن أقول ، كما قال أخوتي وأجمعوا ما لم تعتمد الأصول الأخلاقية التي تميّز بين المعتدي والمعتدى عليه ، لذا أطرح السؤال . ومرة أخرى ، أقول هنا المعتدي ، معتد له سيف ذو حدّين . هو يضربنا ، ويضرب اليهود، أرجو الانتباه إلى هذه النقطة ، أنا أكررها دوماً ، الصهيونية تهجّر يهود العالم تهجيراً بالقوة . وللأسف ، الكثير من الدول الأوروبية وافقت وأسهمت بكل معنى الكلمة. الوضع الروسي ، ما هذا الوضع عندهم ؟ مواطن يهودي عندهم يهجّر وأنا أحكي عن دراسة ، لا يوجد أحد تم انتقاله في الغالبية العظمى إلا تهجيراً . وبريطانيا تولت في العراق وفي مصر ، وفي ليبيا ، شهدتها بعيني، تهجير اليهود الذين ينتمون إلى حضارتنا . هذه الصهيونية إلى أين؟ لذلك ، نطرح مبدأ العودة هذا ، في أي عرف ، والاستعمار الاستيطاني ، إلى أين ، هو كارثة على المستعمر المستوطن أيضاً . ها هي زمبابوي التي أخذوا كل الأراضي فيها ، إلى أين ؟ المشكلة قائمة . بل في أستراليا سيفتح الملف ويفتح في الولايات المتحدة الأمريكية، السؤال مطروح بعد التقدير العظيم لأخي على كل ما قال .

ـ أنتقل أيضاً في السؤال هنا . استخدم تعبير الإرهاب والأخوة أغنوا . ما تعريف الإرهاب؟ وهل نتفق على التعريف الدولي أن هناك ارهاباً وارهاباً رسميّاً ، الحقيقة، أختي العزيزة سمو الأميرة وجدان أغنت في حديثها عن التبادل وحديثها عن المحصلة والتشاؤم . وأنا في بحوثي ميزت بين نوعين من التشاؤم الفاعل ، والتشاؤم البائس . وأشهد من متابعة سمو الأميرة ، أنّها من المتشائمين الفاعلين الذين يحثهم الوضع المؤلم إلى مزيد من العمل . ولا يمكن لنا أن نعرف التشاؤم البائس لأننا من حضارة تعتبر اليأس لا يجوز أن يسود . الواقع كان من أسباب تشاؤمها ما عرضه سمو الأمير حسن ، وأنا أشكر بالإشادة به ، كنا قبل قليل في افتتاح منتدى الفكر العربي ، وآل البيت الذين نظموا هذا الحوار كما قال أخي الدكتور رؤوف . وكان من كلمة أخي سمو الأمير حسن في افتتاح اليوم أننا

نشهد الإملاءات الثقافية . هم يحكون عن فرض ديموقراطية في منطقتنا الخ. هذا ليس حواراً للحال ، هو إملاءات وسنبقى نطرحه . بإيجاز شديد الحقيقة أخي الدكتور عبدالرؤوف قد أضاف وأغنى . أخي الدكتور عزت تحدث عن الحضارة والسلام وقدم نظرة نقدية أخذنا منها كثيراً . بقي تساؤل عندي وهو محل بحث لدي . نعم ، نحن في ظل حضارة إنسانية ترى في إطارها . هل ما زال وجود لتعدد حضاري؟ أنا من بعض الذين يميلون إلى الإجابة نعم . شكراً جزيلاً لأخي على طرحه وعلى رؤيته لحوار الثقافات .

ـ د. محمد أغنيتني وأخي قد كمّل ما أريد. الواقع يا دكتورة أمان ، ويا دكتور محمد الشيخوخة تتويج . ولكن الواقع في التفاعل بين هذا الذكر والأنثى . لا تتصوروا روعة الرحلة . أنا أمضيت أربعين سنة في هذا المجال بكل معنى الكلمة . يمكن ، وهذا تأمل سريع ، عدا الفترة الأولى من الزواج فيها شدّ وجذب ، وبعد أن تصبح الزوجة أمّاً ، مسكت الناصية . ولا يعني التحكم ، بل الأخذ والرد ويا لروعة التواصل على هذا الصعيد . والموضوع طويل . بقيت نقطة د. محمد في موضوع الاستنساخ في الغرب . نعم ، هو علم ، ولكن في الغرب ، يوجد الآن ما يسمى بلجان القيم وأن أعلم عدداً منها. وشيوخها زملاء لنا في الأكاديمية المغربية ، يراقبون . وهذا ما فعله الإمام الغزالي حينما طرح الفرق بين العلم المحمود وبين العلم غير المحمود . فتساءلنا : هل هناك علم غير محمود؟ العلم غير المحمود توظيفه؟ بقي ، كيف نصل ؟ نناقش ونتصل بعلمائنا الكبار في هذا المجال ليساعدونا على هذا الفصل .

ـ د. فاليري قد أغنيت في حديثك ، وأنا معك أن أوروبا تشهد هذا الحوار . وهو حوار معهم ، بالمناسبة بدرجة أقل في وطننا العربي لأننا تحت الاحتلال. ولكن نحن مدعوون لأن نزداد فهماً لإخوتنا المغاربة ، أن نزداد فهماً للأمازيغ ، للنوبة ، للأخوة الأكراد في حضارتنا الإسلامية . أتمنى أن تنجح تجربة أوروبا وأن يصبح هناك الانتماء الأوروبي الواضح مع عدم القفز فوق الدائرة الانتمائية الوطنية . وفي كتبي تحدّثت أن الهوية دائماً تأتي من عدة انتماءات . أنا ابن يافا ، يافا في فلسطين ، فأنا من فلسطين ،

ومن ثم أنا أردني بكل معنى الكلمة . وأنا ابن الوطن العربي ، وبخاصة في مصر التي أعيش فيها . وابن الحضارة الإسلامية ، وابن الإنسانية جمعاء . ولا تناقض بين دائرة وأخرى . وستكون هذه التجربة نصب أعينكم.

ـ السيدة روضة الفرخ أم خالد حفظها الله وضعت يدك على الجرح . ولكن رغم الجرح سنحمل الحوار وسنخاطب فيمن نخاطب اليهود داخل التجمّع الصهيوني . وسنخاطب في العالم ، نفسنا طويل مقترن بالمقاومة ، بكل أبعاد المقاومة وبالروعة ما تقدمه هذ ه المقاومة .

ـ أبانا الدكتور فيصل الأرشمندريت . لقد أغنيت بإشارتك إلى التحديات ، وأشرت إلى تعليق الثمانينيات ووضعت مصطلح التناقش والمناقشة . سوف أدرسه منطلقاً من هذا العنوان . ثم ، أوصيت بالتربية في المناهج المدرسية . أتفق معك ١٠٠٪ ولكن تعليق في نقطة صغيرة حين تحدثت عن التاريخ وأهميته . شيخنا قسطنين زريق ـ يا له من شيخ ، علّمنا التميز بين التاريخ العبء ، والتاريخ الحافز . ولا يجوز أن نتعامل مع التاريخ إلا بالنظرة التي تفضلت بها وهو التاريخ الحافز . وهو تاريخ حافل عندنا بكل معنى الكلمة .

ـ أخي الاستاذ العجلوني ، أنا سعيد وأتمنى عليك أن نأخذ هذه الورقة مكتوبة ، وسأعود إلى كتاب الجويني ، وإلى الأبيات الشعرية لأحفظها في أعلام النبلاء . وقد وضعت شرطاً النديّة ، ولا حوار بدون النديّة أبداً ، وقد وضعت مصطلح الآخر «توسعة للذات» ، كم أغنيْتنا في هذه التعليقات .

ـ أخي الدكتور رؤوف أبو جابر ، فضل لك في إشارتك إلى عطاء هذا البلد وعطاء سمو الأمير يحفظه الله . وأشرت إلى الفعل ، ثم فتحت ملف المسيحية الصهيونية التي تحاول أن تشوّه . وقد طرحت في البحرين ، وإعلان المنامة أشار إليها بوضوح . وعلينا فعلاً أن نكثف الجهد بكل ما أوتينا من قوة . وسننتصرُ في هذه أيضاً بفضل قوتكم وعطائكم . وهنا أشير أيضاً في المقاومة إلى مقاومة أخوتي رجال الدين المسيحي ونصب العين لاهوت التحرير الذي كان ، وأزجي التحيّة لابننا الأب عطا الله حنا ، فهو في الحقيقة على تواصل يؤدي دوراً في الكنيسة كما المطران كبوتشي من قبل .

ـ الدكتور حمدي مراد أثار الشجون بتعليقه الغني . والواقع عندما علّق على التشاؤم . هو أشار إلى السنن بكل معنى الكلمة وتحدث طويلاً عن الحرب . سأوجز للدكتور حمدي بناء على طلبه الكريم عصارة أكثر من ٢٠٠ ساعة في البحث وعصارة أكثر من عشرين ساعة لاجتماع العلماء، فيما يجري حالياً . وآخر بحثي كان حول علم الحرب، والحروب الإقليمية والمحلية الجارية حالياً . وقد قدّمته في أكاديمية المملكة المغربية قبل أيّام . عصارة ما قاله أخوتي ، وهم حوالي ثلاثين من كبار العلماء في الأكاديمية . حقيقة نحن في حرب ، والتحضيرُ لها عمره على الأقل خمس سنوات وبالوثائق . وسهّل الله على أخينا المشترك الدكتور جلال أنور عبد الملك في مقالاته بالأهرام . نظّر ذلك تفصيلاً ، وجمعناها كلها وهي تتألق بأسباب . هناك سيطرة ، عقل لتحالف عسكري في الولايات المتحد حذّر منه ذلك الرجل فلبرايت في كتابه «غطرسة القوة». وحذر من اللحظة الراهنة، وقال هي لحظة تسيطر على دولة ما حالة الغطرسة هذه . المجموعة هذه قالت ، سأتحكم في العالم. فكيف السبيل ؟ أصبحت تمسك بالنفط هنا وهنا ، فكيف السبيل لكي أمنع قطباً آخر وأتحكم. فالتخطيط عمره على الأقل خمس سنوات . بدئ بجبهة فلسطين، ثم أفغانستان والحبل على الغارب. لكن هذه الحرب لها تداعيات . وقد سأل أخوتي : «هل نسلّم؟» لا ، وقد بدأنا العمل والعمل أثمر المظاهرات التي خرجت في لندن، وفي سدني، وفي فلورنسا . من ثمار عملنا على صعيد الفقه . وأقول هنا : لا لسنا نحن وحدنا . أنا أحيي من هنا كل الغربيين الذين يقفون في مواجهة هذه الحرب . البارحة رأيت أحدهم ، ذلك الرجل كلارك قادماً يحاور ، وزير العدل الأمريكي السابق، وكنا معاً ، فحدثته عن المؤتمر ودعوته باسمكم جميعاً وباسم الأميرة . ولكنه اعتذر . يحاول مع كثيرين أن يمنع الكارثة. وبإذن الله التفاعلات مستمرة . ومستمرة جداً . لكن إذا حدثت الحرب ، فلا بدّ عندها أن نتصرف فيما نراه مناسباً ، والله من ورائهم محيط دائماً من ورائهم . والواقع أن بول كندي في مقالة : النسر الذي حطّ شرح تفاصيل لِمَ هذه الحرب . ١٢ حاملة طيران أمريكية . بريطانيا لديها واحدة ، وروسيا عندها واحدة . كل واحدة يصفها بدقة وأين تتجه وتريد كل هذا النفط . هذا سوف يرهق ويفجّر وسنرى .

ـ حفظ الله أخي الدكتور أحمد العوايشة على حديثه ، وهنا يسمح لي بأنه آن الأوان

بأن نكثف هجمتنا بفكرنا المسنود بأمرين. أولاً الشرعية الدولية ، والأهم منها الشرعية الإلهية. الشرعية الدولية ميّزت بين الإرهاب والمقاومة ، وأنا أستطيع في البحث أن أعطيكم حوالي عشرة قرارات أممية ، وإياكم أن تقولوا إن حركة التحرير هي إرهاب . وأنا أرغب لكل أخوتي د. لارس إنه فعلاً المقاوم ، هذا مقاوم ، يا لله هذا عظيم ، هذه الاستشهادية الهائلة. وأنا أتساءل ، لم يتسع الوقت بالأمس ، لمَ هذه الأم التي تتصرف تجاه ابنها هكذا؟ لأن الظلم هو أنكى وأبشع ، والشهيد عند الله هو حيٌّ. فإذن، لا مجال أن نقول عن المقاومة إنها إرهاب. والقرارات الدولية موجودة ، والقرار ٤٠/ ٦١ . الذي يعالج هذا بدقّة ثم نأتي بعد ذلك ، الإرهاب نوعان ، والأخطر والأفظع هو إرهاب الدولة الذي نراه ، يا لإرهاب هذه الدول الذي تمارسه . الكيان الصهيوني . العالم كله يرى ما سنقاوم .

ـ أخي أشار إلى أسباب التطرف . الأردن أعطى كثيراً ، وآخر دورة لآل البيت كانت عن التطرف ، الذي من اسبابه التي الخصها هنا (١) : هذا الاستعمار الاستيطاني ، والعولمة التي نراها ، هنا أنتقل رأساً إلى أخي الدكتور جلال لكي نزيل الالتباس . العولمة هي آلية. توظيف العولمة أوصل علماء كثيرين وباحثين سياسيين إلى أن يحكوا عن العولمة المتوحشة . إذن، هناك عولمة وعولمة متوحشة. وتحدثوا عن دافوس وتحدث بعضهم عن العولمة بكل معنى الكلمة. هذا موضوع أغناه علماؤنا . ناصر الدين الأسد حفظه الله، بالأمس كان له رأى في اللفظة أيضاً . ولذلك بعضنا فضل العالمية.

ـ أنا أريد أن أختم بعد كل هذا مثنياً على أختي الدكتورة أمان ، متسائلاً عن نصفها الآخر لأنني سأسأله عن شهادته إلى أي مدى كانت الأمور طيبة مباركة في مرحلة ما قبل الشيخوخة. وليحفظك الله ذخراً لانك لم تصليها بعد.

ـ أخيراً ، انتهي بأخي وقد أغنى كثيراً وركّز على مناهج التعليم وليحفظه الله ذخراً متابعاً لهذا الحوار في صعد كثيرة . والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجلسة الرابعة

النظام العالمي الجديد - رؤية إسلامية

- رئيس الجلسة : السيدة ليلى شرف
- المحاضرون :

- أ . د . جلال أمين
- أ . د . ڤاليريا بياشنتيني
- أ . د . فهمي جدعان
- مداخلات الحضور

الجلسة الرابعة

كلمة رئيسة الجلسة السيدة ليلى شرف

إن مما لا جدال فيه أن الحاجة ماسّة وملحة إلى خطاب إسلامي وعربي عالي الصوت حول هذا النظام برؤية إسلامية وعربية متقدّمة مغروسة في الجانب المضيء لحضارتنا الغنية ومؤثرة وواسعة الانتشار حول علاقات الحضارات والشعوب في العصر الجديد.

ولا تخفى المخاطر التي سببها وسيسببها غياب مثل هذا الغياب على موقعنا ودورنا في العالم. وجلستنا هذا المساء مساهمة هامة في هذا المجال لتميّز مقدّمي الأوراق فيها وعمق مساهماتهم وموقعهم في ساحة الفكر العربي.

يشارك في هذه الجلسة ثلاثة من كبار الباحثين أصحاب الرؤى والجهود الفكرية المرموقة، هم الاستاذ الدكتور جلال أمين، الأستاذة الدكتورة ڤاليريا بياتشنتيني، والأستاذ الدكتور فهمي جدعان.

أما الدكتور جلال أمين فهو أستاذ اقتصاد في الجامعة الأمريكية في القاهرة، وقد عمل مستشاراً اقتصادياً في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بين عام ١٩٧٤ و ١٩٨٧، وأستاذاً زائراً في جامعة كاليفورنيا بلوس أنجلوس من ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩ ومن ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦. من أهم مؤلفات الدكتور جلال أمين: المشرق العربي والغرب، الهجرة العمالية المصرية، المثقفون العرب وإسرائيل، شخصيات لها تاريخ، ماذا حدث للمصريين، وصف مصر في نهاية القرن العشرين، عولمة القهر، معضلة مصر الاقتصادية وكشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية.

وله مؤلفات عديدة باللغة الإنجليزية، يحمل الدكتور جلال أمين جائزة الدولة التشجيعية لعام ١٩٧٦ وجائزة أحسن كتاب في معرض القاهرة الدولي للكتاب في كل من عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠.

وأما الدكتورة ڤاليريا بياتشنتيني فهي استاذة التاريخ والمؤسسات في الدول الإسلامية في جامعة القلب الأقدس الكاثولكية ، وهي رئيس قسم العلوم السياسية فيها ورئيس مركز اثينيوم كريسما للبحث حول منطقة الجنوب ومنطقة البحر المتوسط الموسعة ، والدكتورة فاليريا بياتشنتيني كاتبة في مجلة اورينتو موديرنو «الشرق الحديث» ومساهم في موسوعة أوروبا، وعضو في مجلس إدارة الجمعية الايطالية للأبحاث ، ونائب رئيس الجمعية الايطالية لدراسات الشرق الأوسط وغيرها .

من انتاجها العلمي مقالات ودراسات سأذكرها بالانجليزية لصعوبة ترجمتها حرفيا :

- Central Asia, the illusions of a workd order.
- Arab expeditions overseas 7^{th} century AD .
- History and historiography in the courtjar and the phatnama.
- THe Bandar and the Kingdom of Hurmoz. THe mercantile dimendion of the gulf.
- processes of colonzation and decolonization in Asia and Africa.

كما حررت الدكتورة عدداً من الدراسات التاريخية مثل :

- Series on studees on history and process of peopling in Harmuzagan and Makran.
- Series on Islmic Wrld and Security Issues.

وأما الاستاذ الدكتور فهمي جدعان فهو أستاذ ونائب رئيس في جامعة البتراء الأردنية ، وعميد لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بين ١٩٩١ ـ ١٩٩٩ في جامعة البتراء. كما عمل الدكتور فهمي أستاذاً وعميداً لكليّة الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس في سلطنة عمان، وأستاذاً في «كوليج دو فرانس» في باريس وجامعة الكويت وجامعة السوربون في باريس، وقد بدأ قبل ذلك أستاذاً مساعداً ثم مشاركاً في الجامعة الأرنية، وكان رئيس قسم الفلسفة فيها، ثم نائب عميد كلية الآداب وعميد البحث العلمي.

يحمل الدكتور فهمي جدعان درجة دكتوراة دولة في الآداب من جامعة باريس السوربون، وقد

تسلّم الدكتور فهمي عدداً من المسؤوليات في مجالات متعدّدة يصعب تعدادها في هذا التعريف السريع.

من إنتاجه العلمي : هوميروس عند العرب، فكرة التقدّم عند المفكرين العرب في القرن التاسع عشر، الحركات الإسلامية المعاصرة في الوطن العربي، السلفية حدودها وتحوّلاتها، نحن والديمقراطية: منظور تنويري ، الليبرالية الجديدة والنظم الثقافية العربية.

وله أبحاث بالفرنسية منشورة في مجالات محكمة فرنسية.

يحمل الدكتور جدعان وسام سعف النخيل الأكاديمة Palm Academic من الجمهورية الفرنسية، ووسام القدس للثقافة والفنون من فلسطين ، وجائزة الدولة التقديرية للعلوم الاجتماعية من الأردن، وجائزة سلطان بن علي العويس للدراسات الإنسانية المستقبلية ـ الإمارات العربية المتحدة.

القديم والجديد في النظام العالمي
وموقع العرب والمسلمين منه

أ . د. جلال أمين

كان من الطبيعي بعد أن سقط الاتحاد السوفيتي والنظام الاشتراكي في دولة بعد أخرى في أواخر الثمانينيات ، أن نتوقّع بزوغ نظام عالمي جديد، يعاد فيه ترتيب العلاقات الدولية ومناطق النفوذ.

وقد حدث بالفعل خلال الثلاثة عشر عاماً التي انقضت على هذا السقوط، ما يؤيد هذا التوقع، سواء في صورة حروب حديثة أو تسوية حسابات قديمة، أو ظهور ميادين لتوترات ومنافسات لم تكن قائمة من قبل ، أو مناداة لشعارات وأفكار حديثة، ظهرت أولاً في صورة كتب ومقالات، ثم تبناها متحدّثون رسميون في بعض الدول الكبرى، وجرى الترويج لها بإلحاح من مختلف وسائل الإعلام .

كل هذا يشير إلى بدايات بزوغ نظام عالمي جديد ولكننا نعرف أيضاً أن لا شيء يختفي اختفاء كاملاً من الوجود، وليس هناك شيء جديد تمام الجدّة. والقول المأثور للفيلسوف اليوناني القديم (إنّك لا تنزل إلى النهر الواحد مرّتين)، وإن كان يريد التأكيد على التجديد المستمر والتغيّر الدائم، فإنّه يشير أيضاً إلى نهر واحدٌ ويخاطب «شخصاً واحداً». صحيح أنّ النهر ليس هو بالضبط نفس النهر، والشخص الذي ينزل إليه ليس هو بالضبط نفس الشخص، ولكن كلا من النهر والشخص الذي ينزل إليه، فيه أيضاً القديم الثابت، بالإضافة إلى الجديد المتغيّر.

لا بدّ إذن أن نتوقع أن يكون في النظام العالمي الذي يشكّل الآن، عناصر ثابتة لا تتأثر بسقوط نظام وصعود آخر، ولا بد أن يكون في النظام العالمي الجديد، أشياء قديمة من المفيد في رأيي التذكير بوجودها واستمرارها.

من أهم هذه الأشياء القديمة التي يجب أن نتوقّع أن تستمر في ظل النظام العالمي الجديد غلبة المصالح الاقتصادية وقيامها بدور أساسي في تشكيل السياسات والعلاقات الدولية. إنّ تاريخ العلاقات الدولية يؤكد الدور الحاسم لهذه المصالح، وليس هناك أي سبب يجعلنا نتوقع غير ذلك، في المستقبل المنظور على الأقل. والظاهر أنّ الإنسان لم يستطع أن يشذّ في هذا الصدد عن سائر أعضاء المملكة الحيوانية، إذ تستبد به في نهاية الأمر، الدوافع الماديّة البحتة وتتغلّب على ما عداها من نوازع وبواعث، وإنّ ما أحرزه الإنسان من تقدّم خلال القرون الثلاثة الماضية في مضمار إشباع الحاجات الأساسية والارتفاع بمستوى المعيشة، لم يقلّل من جشعه أو تطلّعه إلى المزيد.

بل إنّ من الأشياء القديمة أيضاً التي يجب ألاّ نستغرب استمرارها في النظام العالمي الجديد استعداد الطرف الأقوى لارتكاب أبشع الأعمال إذا وجدها لازمة لتحقيق أهدافه. التاريخ كله، قديمه وحديثه، يؤكّد أنّ الإنسان لم يتقدّم كثيراً في هذا الصدد أيضاً، وأنّ أربعة أو خمسة قرون من الحضارة الحديثة لم تمنع الدول الكبرى من شنّ حروب راح ضحيتها الملايين من الناس من إجل إعادة توزيع الموارد والثروات، أو لتسهيل الحصول على مادة أوليّة أرخص سعراً أو أقل نفقة، أو لفتح أسواق جديدة أوفر ربحاً... إلخ وليس هناك أيضاً أي سبب يجعلنا نتوقّع سلوكاً مختلفاً عن ذلك في المستقبل المنظور على الأقل.

إذا كان الأمر كذلك فيما يتعلّق بالأهداف الأساسية التي تحكم العلاقات الدولية، وكذلك فيما يتعلّق بالوسائل التي لا تتورّع الدول عن اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف، فلا بدّ أن نتوقّع أن يستمر أيضاً في ظل النظام العالمي الجديد شيء قديم آخر ما أكثر ما تكرّر حدوثه عبر التاريخ وهو الميل المستمر إلى الزّعْم بغير الحقيقة في الحديث عن الأهداف المتوخاة، أو عن الوسائل التي يجري اتخاذها لتحقيق هذه الأهداف فعندما تكون الأهداف

أهدافاً مادية بحتة، وتتعارض مع أبسط مبادئ العدل كما يفهمها معظم الناس، وعندما تكون الوسائل المتبعة لتحقيقها متعارضة بدورها مع أبسط المبادئ الأخلاقية والقيم الإنسانية، فإنّ اللجوء إلى الخداع والتمويه يصبح بدوره شيئاً لازماً وضرورياً، لا تزول الحاجة إليه في ظل أي نظام عالمي، جديداً كان أو قديماً. لا بدّ إذن من إخفاء الدوافع الاقتصادية في رداء من الشعارات النبيلة، والزعم بأنّ المقصود هو تحقيق هذه الشعارات وليس الكسب المادي، هكذا استخدمت في الماضي شعارات نشر المسيحية أو الحضارة أو الدفاع عن الأقليات أو عن الحريات أو عن سيادة القانون . . . إلخ.

ولا بد أن نتوقّع أن يكون لنفس هذا الغرض استخدام شعارت مثل حقوق الإنسان، أو القضاء على الإرهاب، أو استئصال مصادر إنتاج الأسلحة ذات الدمار الشامل . . . إلخ.

لذلك لا يجب أن نستغرب أن تُخترع أحداثٌ قد تضفي المشروعية على استخدام وسائل لا يمكن أن يقبلها الضمير العالمي بسهولة، والتاريخ مليء بهذه الأحداث التي تم ترتيبها لهذا الغرض ونسبت إلى الطرف المراد إخضاعه أو استغلاله، ولا بد أن نتوقّع أن يستمر استخدام هذه الصورة من صور التمويه طالما استمرّت الأهداف المتوخاة والوسائل المتبعة لتحقيقها على هذا المستوى من اللاأخلاقية.

إنّ الذي أقصده باختراع أحداث بغرض التمويه وإخفاء الدوافع الحقيقية، ولتبرير استخدام وسائل غير مشروعة، هو ما جرت عادة القائمين بهذا التمويه على تسميته بالمؤامرة، كما جرت العادة على وصف أي محاولة لكشفه وفضحه «بنظرية المؤامرة» وهذا الوصف نفسه لا يخرج بدوره عن عملية التمويه والخداع للإيحاء بأنّ كل من يحاول أن يشكّك في صدق الشعارات المعلنة أو في حقيقة الأحداث التي تم اختلاقها وترتيبها، إنما يعاني من مرض عضال أقرب إلى المرض العقلي أو النفسي الذي يجعله يرى وراء كل حادث مؤامرة، ويرفض تصديق أي شيء يسمعه ولو كان هو الحقيقة كاملة.

ومن ثم يصبح إطلاق وصف «نظرية المؤامرة» وسيلة لإخافة أي شخص من أن يحاول أن يستخدم عقله لفكّ الطلاسم والرموز، ولإزالة التناقض بين الأقوال والشعارات

التي يسمعها وبين ما يراه بعينيه، ولمنعه من أن يحاول تقديم تفسير منطقي لمجرى الأحداث يتفق مع ما يعرفه من حقائق التاريخ وحقيقة الدوافع التي تحرّك البشر أو تحكم العلاقات الدولية.

هذا هو بعض القديم الذي لا بدّ أن يبقى معنا حتى بعد سقوط المعسكر الاشتراكي. ولكن هذا القديم اتخذ بالطبع صوراً مختلفة في العصور المختلفة، ولا بدّ أن يتخذ أيضاً صورة جديدة في النظام العالمي الجديد.

لماركس عبارة شهيرة أعتقد أنها ما زالت صحيحة حتى الآن مثلما كانت صحيحة عندما قالها ماركس منذ أكثر من قرن ونصف يقول ماركس:

«إنّ العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بقوى الإنتاج، فعندما يحصل الناس على قوى منتجة جديدة يغيّرون طريقتهم في الإنتاج، وتُغَيّرهم طريقة الإنتاج، أي بتغيير طريقتهم في كسب الرزق، يغيّرون كل علاقاتهم الاجتماعية. إنّ طاحونة الهواء تعطيك المجتمع الإقطاعي، والطاحونة التجارية تعطيك المجتمع الرأسمالي.

ولكن المجتمع الرأسمالي الذي كان يعرفه ماركس في منتصف القرن التاسع عشر لم يكن هو نفس المجتمع الرأسمالي الذي ساد في أوائل القرن العشرين، أو المجتمع الذي عرفناه في منتصف القرن العشرين، ثم في أوائل القرن الواحد والعشرين هذا إذا جاز استخدام نفس الإسم «المجتمع الرأسمالي» لوصف ما نراه الآن.

في منتصف القرن التاسع عشر كانت بريطانيا وفرنسا قد عرفتا الثورة الصناعية ولكنهما لم يكونا قد احتاجا بعد إلى تصريف نسبة مهمة من إنتاجهما الصناعي في خارج أسواق أوروبا نفسها ولا إلى استثمار نسبة مهمة من رأس المال في الخارج، فلما ظهرت هذه الحاجة، وزادت حاجتهما إلى مصادر جديدة لما تحتاجه مصانعها من مواد خام بدأ الهجوم الكاسح على دول العالم غير الصناعي في الجنوب، وكان الأسلوب الملائم وقتها لفتح الأسواق، أمام السلع ورؤوس الأموال، ولضمان تدفق المواد الأولية إلى المصانع في أوروبا، هو الاحتلال العسكري ومن ثم كان يمكن لماركس لو كان قد كتب عبارته المتقدّمة في نهاية القرن التاسع عشر بدلاً من منتصفه أن يضيف إليها قوله: «أما مصانع المنسوجات

الحديثة التي تفوق طاقتها في الإنتاج»وتوليد الأرباح وتراكم رأس المال، وقدرة الأسواق الأوروبية على استيعاب السلع والاستثمارات الجديدة، فتعطيك الاستعمار في صورة الاحتلال العسكري.

ثم حدث في منتصف القرن العشرين أن أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية عن صعود قوّتين اقتصاديتين جديدتين، هما الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، شرعتا فيما بينهما في اقتسام ميراث الاستعمار البريطاني والفرنسي، ولكن السلع التي أصبح من المطلوب تصريفها لم تعد سلعاً بسيطة كالمنسوجات، بل زادت هذه السلع تنوّعاً فشملت سلعاً استهلاكية حديثة، من السيارات إلى الكوكاكولا، وسلعاً إنتاجية مختلفة من الآلات إلى معدات البناء، وسلعاً عديمة القيمة استهلاكياً وانتاجياً وإن كانت باهظة السعر، وهي الأسلحة. كما أصبحت المواد الأولية المطلوبة في منتصف القرن أكثر تنوّعاً بكثير مما كانت في أوله، فشملت منتجات معدنية وزراعية جديدة كان أهمها النفط.

كذلك فإنّ وسائل المواصلات وأساليب الاتصال وأنواع السلاح كانت قد تطوّرت إلى درجة جعلت من الممكن جداً، بل ومن الأفضل أن تستغني الدولة الاستعمارية عن أسلوب الاحتلال العسكري، وأن نستعيض عن ذلك بالسيطرة على حكّام محليين يحققون لها نفس المطالب بأقل قدر من النفقات والتضحيات البشرية. وقد وجدت الدولتان من المفيد في كثير من الأحيان، وفي ظل الظروف الاجتماعية والسياسية الجديدة أن تعتمدا على أسلوب الانقلابات العسكرية لتحقيق نفس الأهداف الاستعمارية القديمة.

في هذه الظروف، وهي التي سادت العالم في ربع القرن التالي لانتهاء الحرب العالمية الثانية، كان يمكن لماركس لو كان حيّاً وقتها، أن يضيف إلى عبارته السابقة:

«وأما تجارة السلاح وتصريف فائض السلع الإنتاجية والفائض الزراعي الأمريكي، فتعطيك النظم العسكرية في العالم الثالث، كما تعطيك شعارات التنمية الاقتصادية ونظام المعونات الأجنبية، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي».

على أنّ هذه المرحلة التي استمرّت نحو ربع قرن (١٩٤٥ ـ ١٩٧٠)، اتسمت أيضاً

ببعض الظروف المواتية لدول العالم الثالث والتي سمحت لهذه الدول بدرجة من حريّة الحركة لم تتمتع بها طوال المائة عام السابقة كلها . وأقصد بهذه ظروف الحرب الباردة من ناحية وانشغال أوروبا واليابان بإعادة بناء ما دمرته الحرب وتكوين الوحدة الاقتصادية الأوروبية . تضافرت هذه الظروف لتخفيف حدّة الضغوط التي مارستها القوى العظمى على دول العالم الثالث، خاصة وأنّ كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وجدت أمامها فرصاً متاحة للاستغلال والاستثمار في داخل أوروبا نفسها، تمثّلت فيما أتاحه الاندماج الاقتصادي الأوروبي من فرص مجزية للاستثمار أمام رأس المال الأمريكي ، وما أتاحته دول أوروبا الشرقية من فرص مجزية للاستغلال أمام الاقتصاد السوفيتي .

في هذه الظروف المواتية تمكّنت كثير من دول العالم الثالث من تحقيق نهضة اقتصادية واجتماعية لا يمكن التقليل من شأنها، إذ سمح لها تخفيف الضغوط الخارجية عليها بأن تحظى خلال الخمسينيات والستينيات بحكومات قوية استطاعت أن تمارس درجة عالية من الحماية لصناعاتها ، وأن تطبّق إجراءات فعّالة لإعادة توزيع الدخل والتقريب بين الطبقات الاجتماعية، بل وأن تشرع في تكوين تكتلات اقتصادية مع دول أخرى تشترك معها في بعض المقوّمات الثقافية والتاريخية، وكانت تبشّر بالنجاح لولا ما أصاب العالم كله من تغيّر منذ أواخر الستينيات، أسفر عن بزوغ نظام عالمي، وإن كان يحمل بعض السمات القديمة الثابتة التي أشرت إليها، فإنّه يحمل أيضاً ملامح جديدة مهمة .

ذلك أنّ تطور أساليب الإنتاج لا يقف قط عند حد. والنظام العالمي الذي كان يلائم مرحلة التطوّر التي بلغتها هذه الأساليب في الخمسينيات والستينيات لم يعد بعد فترة ملائماً .

لقد أدّى التطوّر في أساليب إنتاج السلع، وتقدّم أساليب الاتصال والمواصلات ووسائل تخزين ونقل المعلومات وتحليلها إلى تطوّر في تقسيم العمل الدولي أدّى إلى انتشار أجزاء العملية الإنتاجية الواحدة بين عدد كبير من الدول تتوزّع مواقعها على مختلف أطراف الكرة الأرضية، وإذا بالتنظيم الملائم للإنتاج لم يعد هو الشركة التي لا يتعدّى الجزء الأكبر من نشاطها نطاق الدولة القومية التي تنتسب إليها الشركة، سواء من حيث الحصول

على المواد الأولية أو العمالة اللازمة أو تسويق منتجاتها أو استثمار فائض مدخراتها، بل أصبح التنظيم الملائم هو ما عرف باسم «الشركات المتعدّدة الجنسيات»، التي ينتشر نشاطها عبر الكرة الأرضية كلها. في ظل هذا التنظيم الجديد للإنتاج والتسويق لم يعد من الممكن أن يستمر تمتّع دول العالم الثالث بما تمتّعت به خلال تلك الفترة القصيرة التالية للحرب العالمية الثانية، من حرّية الحركة والاستقلال النسبي. فإذا بالحواجز الجمركية التي أقيمت خلال هذه الفترة تنهار أمام موجة اتفاقيات الجات وإنشاء منظمة التجارة الدولية، وإذا بسلطة الدول القومية في التخطيط وإعادة توزيع الدخل تنهار أمام تدخل الشركات متعددة الجنسيات وضغوط الدول التي تنتسب هذه الشركات إليها وأمام ضغوط المؤسسات الدولية العاملة في خدمتها، وإذا بمشروعات الاندماج الاقتصادي بين مجموعات من دول العالم الثالث تنهار بدورها أمام نفس هذه الضغوط، بل وإذا بالاتحاد السوڤيتي نفسه والكتلة الاشتراكية كلها تنهار أمام زحف نفس المصالح الاقتصادية.

إنّ هذا الذي حدث كان لا بد أن يسمح لماركس، لو كان قد عاش حتى نهاية القرن العشرين أن يضيف إلى عبارته السابقة وقوله: «وأما قدوم الشركات متعدّدة الجنسيات وانتشارها فلا بد أن يعطيك نظاماً عالمياً جديداً يقوم على مبادئ حريّة التجارة والانفتاح الاقتصادي وأفول الدولة القومية وعودة التفاوت الطبقي الحاد إلى النمو من جديد».

كان لا بد أن يصاحب هذا التغيّر في النظام العالمي، الاقتصادي والسياسي، تغيّر مواز في الخطاب الإنشائي المستخدم لتجميل القبيح ولإبراز أحقر الغايات وكأنها أنبل الأشياء وأجدرها بالاحترام. كان للاستعمار القديم القائم على الاحتلال العسكري خطابه وشعاراته التي كانت تروّج لمسؤولية أوروبا عن نشر الحضارة من ناحية، وإن كانت من ناحية أخرى تشكّك في قدرة الشعوب الخاضعة للاحتلال على تحقيق النهضة بسبب صفات راسخة فيها ترجع إلى الجنس أو الدين أو الثقافة أو المناخ . . . إلخ أما مرحلة الاستعمار عن طريق المعونات الاقتصادية والتوريط في الديون فكان لها أيضاً شعاراتها وخطابها القائم على حتمية التنمية الاقتصادية وما سمّي بثورة التطلّعات وضرورة اللحاق بركب التقدّم الصناعي . . . إلخ. وأما مرحلة الانفتاح أمام الشركات متعدّدة الجنسيات

فترفع شعارات العولمة والقرية العالمية الواحدة ونهاية التاريخ وأفول عصر الأيديولوجيات . . . إلخ .

من بين الأساليب التي ثبت نجاحها في الترويج لهذه الأفكار والشعارات ، اختراع عدوّ توجّه إليه نقمة الشعوب المراد كسب تأييدها ودعمها للأهداف المتوخاة وللوسائل المستخدمة لتحقيقها . ذلك أنّ من أكثر الأساليب ضماناً لتعبئة الناس وراء هدف معيّن إثارة الخوف في نفوسهم ، وبث مشاعر الكراهية تجاه عدو مشترك تنسب إليه قدرات خارقة على ارتكاب الشر ، ويجرّد من كل صفات الإنسانية . إنّ بث مثل هذه المشاعر القوية من الكرهية والخوف لا يقتصر أثره على توحيد الفئات المتناحرة في شعب متعدّد الاتجاهات والنوازع ، وتسهيل مهمة الدعاية وتعطيل ملكة النقد والشك في صحة ما يجري ترويجه من أفكار ، ولكنّه يضمن أيضاً إشاعة روح الولاء والطاعة في تنفيذ أوامر قد لا يسهل ضمان طاعتها لو لم تقترن بمثل هذه الكراهية للعدو أو هذا الخوف منه .

في مرحلة الاستعمار القديم القائم على إشعال الحروب والاحتلال السافر لأراضي الغير ، كان العدو جاهزاً وواضحاً في صورة الدولة أو الدول الاستعمارية الأخرى والمتنافسة على النهب والاحتلال . لم يكن من الممكن بالطبع الاعتراف بأنّ سبب العداوة الحقيقي (ولعلّه الوحيد) هو هذه المنافسة على نهب شعوب أخرى ، إذ كيف يمكن تجييش الجيوش وتعبئة الرأي العام وتهيئته لبذل كل هذه التضحيات بالنفس والمال إذا قيل للناس بصراحة أنّ الهدف هو تحقيق مكاسب اقتصادية تتمثّل في الحصول على مواد أوليّة أرخص سعراً أو عمالة أقل أجراً أو أسواق للبيع أو للاستثمار أكثر ربحاً .

الأفضل هو تصوير العدو ، سواء كان هو الشعب الخاضع للاستعمار أو الدولة المنافسة في محاولة استعماره في صورة أقرب إلى صورة الوحش المفترس منها إلى الآدمي ، حتى تصبح مهمة قتله أو تجويعه أو تدمير ممتلكاته أسهل على النفس بل ومبعثاً على الفخر . هكذا صُور الألمان واليابانيون مثلاً في أذهان الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية ، ولم تتخلّص أذهان هذه الشعوب الأخيرة حتى الآن من بعض الآثار الباقية لهذه الصورة البشعة رغم مرور أكثر من نصف قرن . وفي ظل

النظام العالمي الذي ساد في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والقائمة على الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، حلّ العدو السوفيتي محل العدو الألماني والياباني، وحلّت الشيوعية محل النازية والفاشية، وصوّرت الشيوعية والحكم الشيوعي على نحو لا يختلف كثيراً عن صورة الحكم النازي أو الفاشي، وهو ما دفع خروتشوف إلى الصياح مرّة في جلسة من جلسات الأمم المتحدة بأنهم في روسيا «لا يأكلون الأطفال» كان كل شيء مكروه أو يراد غرس كراهيته في النفوس يوصف «بالشيوعي»، سواء كان شخصاً أو حزباً أو جمعية أو كتاباً أو صحيفة أو حتى لوحة رسم. وما زالت آثار هذه الحملة التي لم يكن يراد بها إلاّ تخويف الدولة بشعبها في الداخل، أو تخويف حكومات وشعوب أخرى يراد إخضاعها أو نهبها، أو تبرير إنفاق الأموال الطائلة على الأسلحة، باقية حتى الآن رغم مرور أعوام كثيرة على سقوط الاتحاد السوفيتي والنظام الشيوعي بأسره وتحوّل الأعداء الألداء إلى أصدقاء حميمين.

ولكن الذي يهمنا الآن بوجه خاص ما صحب التطوّر الأخير في النظام العالمي في أهدافه ووسائله وخطابه الإنشائي وشعاراته من تطور موازٍ في موقع العرب والمسلمين منه.

لقد سبق أن لاحظنا أنّ هذا النظام الجديد القائم على انتشار نشاط الشركات متعدّدة الجنسيات، وعلى عولمة الإنتاج وتقسيم العمل والتسويق ووسائل الإتصال ونقل المعلومات والأفكار، كان لا بد أن يتطلّب إعادة ترتيب للعلاقات الدولية بما يتفق مع الأهداف الجديدة للنظام ووسائله. فهناك مناطق ودول كانت أبوابها مغلقة أمام هذه الشركات ولا بد الآن من فتحها، وهناك من الحواجز الجمركية والسياسية والثقافية ما لا بد من إزالتها وإضعافها. وتعدّد مراكز النمو السريع في العالم، خلال الفترة السابقة، جعل الحاجة إلى مصادر حديثة لبعض المواد الأولية الأساسية (ومن أهمها النفط)، أكثر إلحاحاً، وهناك من الدول ما لا يسهل غزوها اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً، إلاّ بتجزئتها وتقسيمها، وهناك على العكس من الدول ما لا يسهل غزوها إلاّ بتجميعها في كتل أكبر.

إنّ كل هذا قد تم تحقيقه بدرجة كبيرة مع الاتحاد السوفييتي والشعوب التي كانت

خاضعة له، وبنجاح كبير منذ أواخر الثمانينيّات، ولكن هنالك أجزاء كبيرة من العالم تحتاج إلى عمليات مماثلة، ومن بينها، بطبع العالم العربي والإسلامي.

ولكن العالم العربي يثير نوعاً آخر من الاحتياجات الحديثة لا يثور مثله في أي منطقة أخرى في العالم، ويرجع ذلك إلى سببين أساسيين يتعلّق أحدهما بالنفط والثاني بإسرائيل. فالعالم العربي ليس مجرّد منطقة كغيرها من مناطق العالم تصلح سوقاً لبيع السلع والخدمات وميداناً لاستثمار فوائض رؤوس الأموال بل هو أيضاً مستودع لأكبر مصدر للنفط في العالم، كما أنه يضم مطمع المشروع الصهيوني وأهم ميدان لتحقيقه وتوسعه. وقد بلغت إسرائيل من النمو والقوة العسكرية والتكنولوجية ما يجعلها قادرة الآن على التوسع الجغرافي والاقتصادي ولو تطلّب الأمر نقل أعداد كبيرة من الفلسطينيين إلى خارج الأراضي التي تحتلها بالفعل ومزيد من النمو الاقتصادي في إسرائيل يحتاج إلى أسواق جديدة ومصادر حديثة للطاقة والمياه والأيدي العاملة الرخيصة لم تعد إسرائيل ولا الأرض التي تحتلها كافية لتزويدها بها.

إنّ كلا الأمرين، النفط، وإسرائيل، يتطلبان الآن إعادة ترتيب للمنطقة العربية بأسرها، وقد تشمل إعادة الترتيب هذه بعض أعمال الإحتلال الحديث وتقسيماً لبعض الدول العربية، وضمّاً لبعضها، وإسرائيل مستعدة بالطبع مثلما كانت الحركة الصهيونية مستعدة دائماً لتقديم الخدمات اللازمة للقوة المسيطرة في النظام الدولي، مقابل المكافأة المناسبة، وقد قدّمت إسرائيل بالفعل خدمات جليّة للنظام العالمي الجديد. بتسهيل عملية الانفتاح الاقتصادي في بعض البلاد العربية باستخدام التهديد الإسرائيلي من ناحية والقضية الفلسطينية من ناحية أخرى كوسيلة لتحويل مسار السياسة الاقتصادية، كما حدث في مصر مثلاً، وكذلك بالمساعدة في تصريف المزيد من الأسلحة، بحجّة مواجهة التهديد الإسرائيلي كما حدث في الدول العربية المجاورة وغير المجاورة لإسرائيل، بل وتقديم ذريعة مهمة لبعض نظم الحكم العربية، والتي تأتمر بأمر الولايات المتحدة، للاستمرار في الحكم بحجة معاداة إسرائيل والتصدّي لمطامعها، أما المكافأة التي تحصل عليها إسرائيل في مقابل هذا فهي السكوت عمّا تفعله بالفلسطينيين ومساعدتها في إعادة

ترتيب المنطقة العربية لصالحها على النحو الذي سوف ينكشف يوماً بعد يوم في المستقبل القريب.

ما الذي يناسب ظروفاً كهذه، سواء فيما يتعلّق بأهداف النظام العالمي الجديد أو أهداف إسرائيل، أكثر من اختراع عدو جديد يسمّى بالإرهاب، وعلى الأخص «الإرهاب الإسلامي والعربي»؟

من الشائق جداً وإن كان بالطبع محزناً للغاية أن نلاحظ بعض أوجه الشبه وكذلك بعض الفوارق المهمة بين العدو الجديد «الإرهاب» والعدو السابق عليه مباشرة وهو «الشيوعية» ما أكثر من أطلق وصف الشيوعي كما يطلق الآن وصف «الإرهابي» بالحجة والباطل على من يستحق ومن لا يستحق، فما أكثر ما أطلق وصف الشيوعي على كل اشتراكي أيّاً كان نوع اشتراكيته، ديموقراطياً أو شمولياً، ثورياً أو سلمياً، وعلى كل حركة وطنية تدعو للإستقلال أو التحرّر وعلى كل من ينتقد أي جانب من جوانب الوضع القائم أيّاً كانت أيدولوجيته، بل وأطلق وصف الشيوعي حتى على دعاة التجديد في الأدب والفن، طالما كانت دعوتهم لا تعجب، لسبب أو آخر، المتربعين على قمّة السلطة، هكذا يطلق الآن وصف «الإرهابي» دون تمييز. ومع هذا فهناك أيضاً فروق.

كان وصف الشيوعي، على الأقل، وصفاً له ملامح محدّدة وله دول حقيقية تمثّله وتتكلّم باسمه، وكانت له كتب مشهورة لها مؤلفون معروفون وذوو تاريخ مكتوب. أمّا «الإرهابي» فهو شخص عديم الملامح وليس له مكان محدّد ولا له أول يعرف أو آخر يوصف، فملامحه تحدّد كلها بعد اكتشاف الجريمة التي يراد نسبتها إليه وليس قبل اكشافها، ومكانه يمكن أن يكون في أي بقعة في الأرض من نيويورك إلى أندونيسيا إلى أستراليا (بما يلائم بالطبع عصر العولمة الذي نعيشه)، ولكن مكان الإرهاب لا يوصف أبداً بالدقة الكافية بل يظل مجهولاً والوصول إليه مستحيلاً فيقال أنّ القبض عليه قد يستغرق يومين أو سنتين (مثلما تقول لنا ضاربة الودع) في كل يوم نسمع إشاعة عن وجوده في مكان يختلف عن مكانه المزعوم في اليوم السابق. وهو مع ذلك يذيع بيانات من حين لآخر من محطة تلفزيونية حكومية، بل وتنسب إلى حكومة صديقة للدولة التي تعتبر الإرهابي أخطر

أعدائها ، ولكنها مع ذلك لا تستطيع القبض عليه أو التعرّف على مكانه بل إنّ وصف الإرهابي نفسه، بعكس وصف الشيوعي ، لا يحمل أي دلالة على هدفه أو أفكاره أو تاريخه، بل فقط يشير إلى نتيجة أعماله، وهي إرهاب الناس أي تخويفهم . ومن ثم فهو وصف لا يكاد يختلف عن وصف شخص لآخر بأنّه عدو، فإذا طلب منه تحديد هويته اكتفى بترديد القول بأنّه مجرّد (عدو)، أو بأنّه عدو خطير أو عدو شرير دون أن يزيد معرفتنا قيد أنملة بطبيعته وأهدافه، هذه الأهداف التي لا يبدو أنّه يحققها أبداً، بما يرتكبه من أعمال، بل ولا حتى يقترب من تحقيقها (رغم شراسته وألمعيته)، بل ولا يطالب حتى في أيّ شيء كشرط للإمتناع عن القيام بها . إنّه فقط (يرهب) من أجل أن يسمح للآخرين بما يريدون القيام به من أعمال باسم (القضاء على الإرهاب) .

صحيح أنّه من المفهوم بصفة عامة ومن المطلوب التسليم به أنّ العرب والمسلمين أكثر استعداداً للقيام بالأعمال الإرهابية أكثر من غيرهم ، ولكن العرب كثيرون، والمسلمون أكثر بكثير وهم متعدّدو المشارب والمبادئ والاتجاهات ، ولا يمكن أن يكونوا جميعاً ولا حتى أكثرهم من الإرهابيين، وهم منتشرون في مختلف دول العالم في الشرق والغرب، وكثير من هذه الدول دول صديقة للدولة التي تتزعّم حركة مكافحة الإرهاب ، فما الذي جعل هذه الدولة الصديقة تغيّر في سياستها وتنقلب فجأة على صديقتها وحاميتها ؟ كل هذا غير مفهوم ولكن لا تبذل أي محاولة لشرحه وتفسيره .

أضف إلى ذلك أنّ العرب لم يكونوا دائماً يعتبرون من الإرهابيين أو المهددين لسلام العالم وأمنه، ولا كان الإسلام يعامل دائماً هذه المعاملة، حتى من جانب نفس الدول التي ترفع الآن شعار مكافحة الإرهاب . فالعرب ، بل والقومية العربية نفسها، لقيت من الغرب كل تشجيع في أوائل القرن العشرين، عندما كان المراد تفكيك أواصل الإمبراطورية العثمانية وضربها، فشجّعت الثورة العربية ضد الأتراك خلال الحرب العالمية الأولى . ثم عادت القومية العربية فلقيت التشجيع وبعض الدعم، ولو لفترة قصيرة في الخمسينيات، عندما كان المراد الوقوف ضد محاولة التوسع السوفيتي . واستخدم الإسلام نفس الاستخدام حيث شاع توجيه تهمة الكفر لوصف كل معادٍ للغرب وصديق للاتحاد

السوفييتي، ولما أدّت القومية العربية، والإيمان بالله، الغرض منهما، وزال أو ضعف تهديد الاتحاد السوفيتي، شجّع الغرب من الكتّاب والمعلّقين من يقول أنّ القومية العربية كانت دائماً خرافة، وأنّ العرب لا يمكن أن يتفقوا على شيء، كما شجّع القائلين بأنّ الإسلام دين إرهابي بطبعه، وأنّه يحمل في طيّاته ميلاً دفيناً إلى التطرّف والعنف والإجرام.

وبعد أن كانت التهمة التي توجه لمن يهدّد مصالح الغرب من المسلمين، في أيّام الشيوعية، أنّه لا يؤمن بالله بالدرجة الكافية، أصبحت التهمة الموجهة إليه، في عصر الإرهاب، أنّه يؤمن بالله بدرجة أكبر من اللازم.

أيّاً كان الأمر، فإنّ المسلمين والعرب يتعرّضون اليوم، في عصر العولمة وإسرائيل، لحملة من التشهير والتحقير لا أظن أنهما قد تعرّضا لمثلها في تاريخهم الطويل. فالمرء يهوله أولاً مدى الاتساع الجغرافي للحملة، إذ تمتد من أمريكا غرباً إلى الصين شرقاً، مروراً بأوروبا الغربية والشرقية، ناهيك بالطبع عن إسرائيل. وهي لا تقتصر على وسائل الإعلام، بل تشمل تصريحات السياسيين أيضاً، من البيت الأبيض الأمريكي إلى رئيس الوزراء الإيطالي إلى الرئيس الصيني. ووسائل الإعلام المشتركة في الحملة تشمل كل شيء، ليس فقط التلفزيون والإذاعة والصحف والكتب بل تشمل أيضاً جائزة نوبل للآداب، إذ تعطى الجائزة لرجل اشتهر بدأبه على إهانة المسلمين.

قد لا يكون كل هذا مدهشاً بالنظر لما سبق لي ذكره من مصالح متعدّدة تساعد مثل هذه الحملة على تحقيقها. وإنما قد يكون المدهش حقاً موقف شريحة مهمة من المثقفين العرب إزاء هذا الهجوم الوحشي المفاجئ للعرب والمسلمين. ففي غمار هذه الحملة العاتية إذ بلفيف من المثقفين العرب يعقدون الندوات والمؤتمرات لمناقشة الموضوع: كيف يتسنّى تحسين صورة الإسلام في أعين الغرب؟ وإذا بحكومات ومؤسسات عربية ترسل أعداداً من المثقفين إلى الدول الغربية، وبالذات إلى الولايات المتحدة الأمريكية. بهدف شرح حقيقة الإسلام ونفي الشبهات عنه. فهل يعتقد هؤلاء المثقفون العرب حقاً أنّ ما يفعله الغرب بنا هو نتيجة «سوء فهم» أو «سوء ظن»، ومن ثم لا يحتاج الأمر إلى أكثر من «توضيح

وتفهيم»؟ نعم ، من الحسن دائماً أن يعطي الإنسان ، أي إنسان صورة طيبة عن نفسه للآخرين ، ولكن هل يعتقد مثقفونا حقاً أنّ صانع القرار في الغرب لا تزال تنقصه المعرفة الجيّدة بنا ، وأنه لا يزال يسيء فهمنا على الرغم من مائة عام أو أكثر من الاستعمار قضاها كلها في أراضينا معززاً مكرّماً ، وجمع خلالها سواء عن طريق المستشرقين أو الدبلوماسيين أو الجواسيس ، كل ما يستطيع جمعه من معلومات عن الإسلام والعرب ، وعلى الرغم من عشرات البحوث والدراسات المنتشرة في الجامعات ووزارات الخارجية فيه ، والتي تقوم منذ فترة طويلة بدراستها دراسة متعمّقة؟ هل يعتقد هؤلاء المثقفون أنّ كل هذا لم يكن كافياً وأنّه لا يزال هناك بعض سوء التفاهم الذي يتطلّب لتصحيحه إرسال بعثات لشرح حقيقة العرب والمسلمين ؟

قد يقال أن ليس هناك أي شيء مدهش في هذا أيضاً. فهذه بالضبط شيم الأمّة الضعيفة ، كما هي شيم الشخص الضعيف :

أن ترى الأمة نفسها بمنظار غيرها ، وتصف نفسها بما يصفه به غيرها ، بل وتبدي الاستعداد ، عن طيب خاطر ، لأن تعتبر مزاياها عيوباً وعيوب غيرها مزايا ، وليس من الضروري أن يكون موقف المثقفين في هذا الصدد أفضل من موقف غيرهم ، بل قد يكون مثقفو الأمّة الضعيفة أسوأ حالاً من غير المثقفين وأكثر استعداداً لامتهان النفس وتحقيرها ، وللانضمام إلى صفوف الأجنبي ، وهو يمعن في إيذاء أمتهم وأذلالها . ذلك أنّ لدى المثقفين بضاعة يرغب فيها الأجنبي ويعرض في مقابلها ثمناً عالياً ، وهي بالضبط أن يشترك المثقف ، باعتباره شاهداً من أهلها ، في مهمة التحقير والإذلال هذه .

إذاً فالإغراءات التي يتعرّض لها المثقف كبيرة ، واتساع ثقافته لا يعني بالضرورة قوّة خارقة ، قد يقبل القيام بمهمة يأنف من القيام بها رجل الشارع البسيط ، قد يتنكّر لأهله وقومه حين تستدعي أبسط مبادئ المروءة والشهامة الوقوف إلى جانبهم في هذه المحنة .

ولا نهاية بالطبع لما يمكن أن يقوله المثقف الذي قرّر أن يتكلّم بلسان الأجنبي «الإرهاب حقيقة واقعة» ، هكذا يمكنه أن يقول حينما يكون أغلب ما يسمّى بأعمال الإرهاب أو كلّه مصنوعاً ومفتعلاً . (والإرهابي في الأساس عربي أو مسلم)، عندما يكون الأجنبي أكثر

الناس إرهاباً ولؤماً، «والعرب ليسوا فقط فقراء ولكنهم أيضاً متخلّفون»، وهدفهم الأسمى هو اللحاق بالأجانب وسدّ الفجوة بينهم وبينه، حينما يكون بين هؤلاء الأجانب من هم أكثر الناس ضعة وأقلّهم جدارة بالتقليد والاقتداء. أو إنّه يقول إنّ أرفع صور الحريّة هي الديموقراطية كما يمارسها الأجنبي» عندما يكون واضحاً للقاصي والداني أنّ هذه الصورة من صور الديمقراطية لا تجلب إلاّ حريّات صورية ويكون أصحابها على استعداد للتنكيل بأبسط محاولة للاستقلال في الرأي وحريّة التعبير. والمرأة العربية يقال أنّها (لا يمكن أن تطمح إلى أفضل مما حققته المرأة الأجنبية من حريّة واستقلال)، حتى لو اشتملت هذه الحريّة على التحرّر من العائلة أصلاً، وحتى لو كان الاستقلال هو فقط الاستقلال عن الرجل دون أن تحقّق الاستقلال والحريّة من ربقة نظام اقتصادي واجتماعي يحوّل المرأة إلى سلعة كما يحوّل الرجل.

ما أكثر إذاً ما يمكن أن يقوله المثقف العربي والمسلم للإمعان في تحقير أمته طلباً لرضى الأجنبي عنه. فإذا كان هذا المثقف يتمتع أيضاً بالقدرة على الحديث بطلاقة بالإنجليزية أو الفرنسية، ويجيد عادات الأجنبي في الكلام والمناقشة، فما أشدّ الطلب عليه وما أعظم مكافآته.

لا بدّ أن نعترف إذاً بأنّ صورة المثقف العربي في ظل النظام العالمي الجديد ليست صورة مبهرة أو باعثة على السرور، ولكن لا بد أن نعترف أيضاً بأنّ خلاص العرب من ربقة النظام العالمي الجديد مرهون في الأساس بموقف المثقفين. ولديّ سببان على الأقل للاعتقاد بأنّ مسؤولية المثقف في ظل النظام العالمي الجديد هي أكبر منها بأي وقت مضى.

السبب الأول: هو أننا نعيش في عصر تحلّ فيه، أكثر فأكثر، مختلف صور القهر النفسي والعقلي محل القهر المادي، وتحلّ فيه، أكثر فأكثر، أساليب الاستغلال المعتمدة على غسيل المخ أو تلويثه، محل الاستغلال المادي القح الذي يعتمد على الإرغام على العمل لحساب الغير. نعم لقد عرف التاريخ دائماً كلا الصورتين للقهر والإستغلال وخضع الطرف الأضعف دائماً لكلا النوعين، منذ أن كان الرقيق يجبر على العمل لحسا مالكه تحت تهديد القتل أو الضرب بالسياط، ويقال له في نفس الوقت إنّه من جنس أد

من جنس مالكه ومن ثم فهو لا يصلح بطبعه إلاّ أن يكون رقيقاً. والعامل في ظل الرأسمالية كان يخضع لكلا النوعين من القهر، القهر كمنتج، حيث يقتطع الرأسمالي جزءاً من قيمة عمله لحسابه، والقهر كمستهلك حيث يجبر على شراء سلع بأغلى من قيمتها الحقيقية، وهو يقبل النوع الأول من الاستغلال تحت الضغط المادي أو الاقتصادي المتمثّل في خطر الجوع والبطالة وهو يقبل النوع الثاني من الاستغلال تحت الضغط العقلي والنفسي المتمثّل في حملات الترويج والدعاية لمختلف أنواع السلع. ولكننا نعيش الآن في عصر تميل فيه أهمية قهر الناس كمنتجين أو عمالاً إلى الانخفاض بسرعة بينما تزداد أهمية قهرهم كمستهلكين. فالتقدّم التكنولوجي أدى من ناحية إلى التقليل من أهمية العمل العضلي، ومن ناحية أخرى أدّى إلى زيادة الإنتاجية لدرجة رفعت بشدّة من أهمية التسويق وزيادة الاستهلاك. كلا الأمرين أدّيا إلى زيادة أهمية تطوير المستهلك حتى يقبل على الشراء بالنسبة لأهمية تجويع العالم حتى يضطر إلى العمل لحساب الآخرين.

لهذا أقول أنّ أساليب القهر النفسي والعقلي التي تستخدم لترويج السلع ولو بالكذب (بما في ذلك اختلاق حرب لمجرّد بيع الأسلحة) ونشر ثقافة استهلاكية تحوّل الحياة في ظلّها إلى سوق كبيرة يعرض فيها كل شيء للبيع، هذه الأساليب تحل أكثر فأكثر محل أساليب القهر القديمة التي تتخذ صورة إطلاق الرصاص على المتظاهرين من العمّال أو إيداعهم السجون.

في مثل هذا المناخ الجديد، من هو المؤهل لفضح الطبيعة الجديدة للنظام والكشف المستمر عن آخر الأساليب المتبعة لخداع الناس وتلويث عقولهم أكثر من المثقف، الذي يفترض أنّه هو الأقدر من غيره على الغوص في أعماق الأشياء وعدم الاكتفاء مما يبدو على السطح؟

والسبب الثاني: الذي يجعلني أعتقد أنّ مسؤولية المثقفين هي مسؤولية مضاعفة في ظل النظام العالمي الجديد، أنّ المسافة الفاصلة بين ما يبدو على السطح وما يبدو في أعماق الأشياء لم تكن في أي عصر من العصور أكبر منها اليوم، فعندما يمثّل التسويق هذه الدرجة من الأهميّة التي يحتلها اليوم، وتزيد القوة الإنتاجية إلى حد إنتاج هذا العدد اللامتناهي

من السلع والخدمات قليلة الجدوى أو عديمة النفع، وعندما تتضاعف القدرة على نقل المعلومات والأفكار في ظل ما يسمّى بثورة المعلومات والاتصالات بحيث يصبح من الممكن تحقيق أرباح خيالية من إعلان واحد ناجح، لمجرّد أنّه يصل في نفس اللحظة إلى عدّة ملايين من البشر، وعندما يصبح من وسائل الترويج والتسويق ليس فقط الكلمة المقروءة أو المسموعة، بل اقتران المقروء والمسموع بالصور المبهرة التي أصبح من الممكن توصيلها بأقل جهد ونفقة إلى مختلف أرجاء المعمورة، وعندما تشمل عملية الترويج والتسويق ليس فقط ترويج السلع والخدمات بل وأيضاً المعلومات والأفكار والنظريات وأنماط الحياة، في ظل هذا كلّه لا بد أن يصبح من الصعب أكثر فأكثر، التمييز بين الواقع والخيال، وبين الحقيقي والزائف، وبين الأهداف الحقيقية والمدّعاة، ويصبح من السهل أكثر فأكثر، إخضاع أعداد متزايدة من الناس لمشيئة المستفيدين من نظام والمتحكّمين في مسيرته. فعلى من يمكن أن نعول في تمييز الحق عن الباطل إلاّ المثقف؟ وعلى من يمكن أن تعقد الآمال على غيره؟

فإذا ركّزنا النظر على العالم العربي بالذات، نجد أنّ ما ذكرته الآن عن العالم ككل ينطبق على هذا الجزء من العالم، في هذه الفترة المظلمة على الأقل، أكثر من انطباقه على أي جزء آخر في العالم، على الأقل فيما يتعلّق بالتمييز بين الحق والباطل، بين الأهداف الحقيقية والمزعومة.

فالعرب والمسلمون يتعرّضون الآن، كما ذكرت، لعملية من التشهير والتحقير، أمام أنظار وأسماع العالم كلّه، لا يمكن أن نجد لها مثيلاً في التاريخ، على الأقل إذا أخذنا في الاعتبار عدد المستمعين والنظّارة. والحملة تقاد بإلحاح وتصميم يندر أن نجد لها سابقة، حتى أصبحت أعداد متزايدة من العرب والمسلمين أنفسهم معرّضين للسقوط كضحايا جدد لهذه الحملة، فيقبلون ما يقال ضدهم كحقيقة، ويُبدون استعداداً للاعتراف بنقائص ليست فيهم وبجرائم لم يرتكبوها، في ظل هذا المناخ يصبح على المثقفين العرب مسؤولية تفوق بكثير تلك الملقاة على غيرهم من المثقفين. ويصبح تخاذل المثقف العربي أمام هذه المسؤولية أكثر مدعاة للأسى من أي تخاذل قد يبديه المثقف في أي منطقة أخرى من العالم.

نظام عالمي جديد : منظور إسلامي

أ . د . ڤاليريا بياشنتيني

١ ـ عصر جديد يبزغ ، وهو العصر الذي اصطلح على تسميته بعصر ما بعد العصر الثنائي الأقطاب ، عصر اضمحلال المسافات ، عصر الثورات والإيديولوجيات الجديد .

مع انهيار الاتحاد السوفيتي ، فأنه لا مجال للشك بأن عصراً جديداً قد ابتدأ ، وهو العصر الذي اصطلح على تسميته بعصر ما بعد العصر الثنائي الأقطاب ، عصر زوال المسافات ، عصر الثورات والإيديولوجيات الجديدة . وينتهي بنا الإطار المرجعي التاريخي إلى أن أزمة الخليج عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ شكلت نقطة تحول للنظام الأمني برمته وللعلاقات الدولية ، إذ أنها أكدت وبشكل نهائي على التفوق الاقتصادي والمالي والسياسي العسكري للولايات المتحدة وعلى القوة المتزايدة لمشروع عولمة الاقتصاد والسوق وعلى بناء نظام علمي جديد .

في مستهل الألفية الثالثة ، وفي جو مُنْطَوٍ على مفارقات تاريخية وتناقضات عدة تحكمها اكتشافات علمية ، فإن أفكاراً جديدة يبدو أنها ستظهر وحدوداً إقليمية ستختفي ليحل محلها شكل جديد للعولمة . إن ثورة الاتصالات والمعلومات تفتح الطريق لثورة جديدة ومخيفة بشكل كبير ، ثورة البيوتكنولوجية أو التكنولوجيا الحيوية التي بدأت تظهر في العالم كقوة جديدة . وفي هذا المجال ، فإن العوامل السائدة هي الشك والعنف والارهاب ، والإجرام الكبير الصغير ، وسوء استعمال السلطة والقمع ، والصراعات

الاقليمية والأشكال الجديدة للنزاع ، وينتشر الفساد جنباً إلى جنب مع التجارة غير المشروعة والجريمة. إن الإستغلال غير المقيّد للبيئة يضيف كوارث طبيعية واشكالاً جديدة للمأساة الإنسانية وتمثل كل هذه الحقائق تحديداً جديداً ، وتتطلب إعادة تشكيل ايجابي للمجتمع المدني والسياسي وتكشف نظرة متفحصة أنّ احد التهديدات الرئيسية للمجتمع السياسي والمدني تأتي دون أدنى شك من التفاوتات الاجتماعية الجديدة وكذلك اختلافات الرأي : الغني والفقير ، المتعلم والجاهل ، الأقوياء وهؤلاء الذين هم غيرمؤهلين للسلطة رغم امتلاكهم للثروة .

إن ما يتعلق بهؤلاء الذين خلال السنوات الماضية ، وجنباً إلى جنب مع تكنولوجيا المعلومات والبيوتكنولوجيا (الحيوية) اعطوا دفقاً للحوافز الفكريّة الجديدة والتي من المقرر أن يكون لها تأثير كبير على الألفية الثالثة والنظام الجديد الذي يصوغه أناس ضمن نظام عالمي : الإنسان والبشرية ، التاريخ وفلسفته ثم الكون وقوانينه .

إن الثقافة السائدة اليوم - غربياً - هي بالأساس علمانية . فالموضوعات الأساسية لهذه الثقافة حين تقف وجهاً لوجه مع نظام ما بعد ثنائية القطبيّة الجديد هي : الجيوسياسية ، والجيو استراتيجية والجيواقتصادية .

وهذا الاتجاه يدفع العلماء والاكاديميين والمفكرين ومسؤولي الحكومة وصانعي القرار ليعرّفوا ثانية الهويات الثقافية الدينية ، في ضوء مجموعة افتراضات عن العالم وخلقه ، عن الكون والفضاء الخارجي وعن جوهر التاريخ ، عن الإنسان والبشرية ، لخلق حوار جديد حيوي . وفي هذ السياق المحدد ، فإن الإسلام يتطلب تركيزاً جديداً ، ويقتضي فهمه أن نُعطي دفعاً إلى الأعلى لموضوعات هي جوهر المجتمعات الغربية .

في محيط مثل هذ المحيط ، فإن المفاهيم السلبية والخيالات المتعلقة بالماضي ستسوء وذلك على نمط الإعلامي الألكتروني الذي يصور الطرف الآخر بشكل شيطاني رهيب ، أكثرمما يسعى لاتّباع الحقيقة واظهار حسن النيّة .

فالتهديد الإسلامي للغرب سيبدو مستمراً كعامل وشيك الحدوث ، وبالمقابل فإنّ الإسلام ينظر للغرب كتهديد قائم لحياته ونظامه . لذا فإنّ السؤال الشائك هو : هل التهديد

الإسلامي للغرب هو خيال أم حقيقة، وبالمقابل هل الغرب يشكّل تهديداً للإسلام وللشعوب الإسلامية. هل من الممكن إقامة علاقات بالمواجهة أم بالتعاون؟ . . . إلخ.

إنها حقيقة مؤلمة والتي يجب أن ترى على خلفية مختلف الصعد. وقبالة خلفية تشاؤمية كهذه، يبدو واضحاً أنّ علاقة متبادلة يجب أن تستمر ويجب أن يكون المجتمع ضمن أولوياتها، وإدماجه وخلق روابط جديدة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وعبر توازن محدّد بين التطوّر التكنولوجي والمحافظة على التقاليد القديمة وذلك بإقامة عدالة اجتماعية واقتصادية ممكنة. وكلاهما يشكّل أساس نظام واستقرار وأمان وتطوّر.

فالإسلام، بعقيدته الثقافية والواقعية، لم يكن ممكناً تجاهله، إذ يمثل فترة بالغة الأهمية وبدون شك، فهو عامل أساسي على مسرح التاريخ. إنّ عبارة: «العالم قرية كونية» هي عبارة تقليدية معروفة لكن هذه القرية الكونية هي تعدّدية من حيث المعنى الديني والثقافي وضمن هذه القرية الكونية، فإنّ الحضارة الإسلامية شكّلت نظامها ودلالاتها.

إنّ حركة الإصلاح الإسلامي هي حركة حديثة وجدت عند ظهور التوسّع الأوروبي وتفوّقه. إذ ظهرت هذه الحركة أولاً في القرن التاسع عشر. وتظهر الآن الحركة الإصلاحية الجديدة مع بزوغ العصر الجديد كاستجابة للتحديات الغربية ولتكامل النظام الإسلامي مقابل النظام الاقتصادي العلماني الغربي.

وبدون الدخول في تفاصيل موضوعات طويلة وشائكة، فإنني في المحاضرة التالية أشرك جانباً، وعن مقصد، البعد الاستراتيجي والسياسي، وأخلص إلى الموضوعات العسكرية الأمنية من جانب، وإلى الحوار الديني المتبادل من جانب آخر. وفي هذه المجالات، يوجد أكثر من منبر رسمي ودقيق، وبالمقابل فإنني أرجو أن أركّز اهتمامي على حقائق عديدة في العالم الإسلامي، وتجربته المفيدة مع حضارات الشعوب الأخرى (الذين كان له اتصال معهم) والموروث الثقافي الإسلامي المميّز وكذلك التقاليد ضمن النظام العالمي الذي يظهر هذه الأيام.

من الواضح، أنّ هذه الملاحظات هي انعكاس لحياتي الأكاديمية وتجربتي الشخصية. وباعتباري كاثوليكية وإنسانة، فإنني أمضيت سنوات عديدة في العالم الإسلامي، أشارك

أصدقائي المسلمين أفراحهم وأتراحهم والأيام الجميلة والأمسيات البهيجة، فالعلاقات المتبادلة المفيدة ساهمت بشكل واسع في تشكيل رؤيتي للعالم.

٢. التاريخ. تاريخ عالمي جديد وتداخلات منهجية.

إنّ السجّل الطويل للعلاقات المتوترة أيضاً بين المسلمين والغرب يجب ألاّ تنتقص من حقيقة وجود أشياء كثيرة مشتركة وأشياء كثيرة يمكن أن يتحدّث عنها ويُعمل بها.

ويوجد الآن إدراك عالمي واضح بأنّ تغييراً جديداً للتاريخ هو المطلوب، ونحن نتجه الآن نحو تاريخ عالمي جديد واتجاهات منهجية جديدة والتي يجب أن تكون منسجمة وفي نفس الوقت متعدّدة ومتبادلة.

وتأتي الثقافة المادية، لا بشكل كبير وواسع كمنهج إلحادي بديل للتاريخ والعالم (كما كان قبل عقدين من الزمن) ولكن كمفتاح لفهم الحقائق والأحداث، مفتاح ثمين لإعادة قراءة الثقافة المتوافرة وكل المصادر المتواجدة.

يواجه عالم الفكر نقاشاً تاريخياً جديداً، نقاشاً يساهم فيه كذلك العالم الإسلامي. إنّ المعرفة ورؤية العالم ونظامه الجديد قد ترجمت عبر الإسلام لفلسفة جديدة للثقافة والتاريخ.

إنّ موضوعات مثل العقلانية، تأريخية المعرفة العلمية، الطبيعة والتجربة، الطبيعة والعقل عند الإنسان، العلم والأخلاق، العلم ولغته، الحوار والأديان التوحيدية العظيمة، الثورة والسلطة، القوة واستعمالها.. هي من ضمن الموضوعات الأساسية التي نوقشت وسمع عنها كذلك في الثقافة التقليدية للناس العاديين. وكذلك في العالم الثقافي الإسلامي، فإنّ التاريخ العالمي يأخذ شكلاً من الأشكال. ضمن هذا، فإن الغرب ومصيره، بين النسبة أو الإيقاع الشكلي ونسبية الثقافات، وتناقضاته بين الثقافة والحضارات، فإنّ الغرب ومصيره يثيرُ أفكاراً بعيدة. إنّ اعتبارات كهذه تقف في عمق هذا الجدل الجديد «أزمة الحضارة الغربية» التي عليها، وبنهاية الحرب الباردة والثورات التكنولوجية، أن تعيد التفكير بمقياسها التخميني ونماذجها القديمة وصيغها عن السلطة

والمجتمع، عن البشرية والدولة.

ومن هذا المنظور الثقافي الإسلامي الجديد، فهذا هو الغرب الذي يبدو أنّه فقد أو تجاهل روحانيته وقيمه الروحية، مظهراً لكل الأبعاد الاقتصادية والمادية للحياة. أنّه الغرب الذي هو بنظر غالبية المسلمين، غرباً جديداً مختلفاً عن الغرب القديم بلا جدال، الغرب الذي يستطيع الإسلام أن يواجهه بتحديات ثقافية جديدة وإجابات بنائية متماسكة.

إنّ أهمية التاريخ كنظام قادر على تعزيز معرفتنا بالإنسان، هو ما أكّده فؤاد الشايب في حلقة بحث في القاهرة في سبعينيات القرن العشرين حين أكّد بأنّ وجود تقارب جدلي (صراعي) لدراسة التاريخ، هو علامة صحيّة يجب تشجيعها.

إنّ الجدل الثقافي للمسلمين هو منذ الآن متميّز كخطوط منهجية جديدة. فالتاريخ لم يعد حدثاً مكرّراً مظهراً نفسه بدون نهايته كأنه يشابه سلسلة من الميلاد والموت، الحب والكراهية، الخوف والانتقام، الحرب والهدنة.

تعتبر كتابة التاريخ نوعاً ممن المغامرة الرائدة، أو فتحاً. ومن هذه الرؤية، فإنّ الحضارة الإنسانية بكل مظاهرها الروحانية والمادية، تصبح سلسلة من التجارب وتفاعلاتها ومحاكاة الأفكار والآراء، ونتيجةً لذلك فإنّ التقدّم الإنساني يمكن أن يظهر كحركة جدلية فكرية مليئة بالمنافع والوعود. في هذا الإطار فإنّ التاريخ لا يمثّل اختصاراً لسيادة الله وشرعيته خارج حقل المسعى البشري. وباعتبار التاريخ دارساً للإنسان كأحد موضوعاته، فإنّ عليه أن يكون سيرة لصراع ثابت للتغلّب على الطبيعة البشرية، ولفهم الماضي من أجل أن يعيش الحاضر ويخطط للمستقبل، ويطلق الاحتمالات، ويعمل على أشكال التطوّر لفهم متبادل أفضل كمتطلّب أساسي لتعدّدية حقيقية لمجتمع عالمي ونظام عالمي.

٣. الإنسان وقيمه الروحية

فوراء البعد الاقتصادي والتكنولوجي الجديد، نرى بأنّ الإنسان والبعد الروحي للوجود الإنساني عاملان مهمان لا يمكن تجاهلهما.

إنّ الحداثة والتقدّم والمهارة والنمو والإنتاج، لا تتعارض مع المبادئ مثل العدالة

الاجتماعية والتقدّم الاقتصادي ، أو مع حاجة الإنسان المتوازنة للصعود والوصول إلى الخالق، فالاتجاه العالمي لانبعاث الإسلام والملاحظ في كل أرجاء العالم، لا يعني واقعاً تعيساً أو حالة قتالية بحيث عليها أن تخلّى عن الأمل بمشروع سلمي للتعاون.

إنّ نظاماً عالمياً متجانساً بطبيعته واتجاهه محكوم بقانون واحد يربط كل أجزائه بسلسلة نظامية متجانسة، إنّ مهمة البشر أن يستقبلوا ، وأن يستجيبوا، وأن يتكيّفوا ويطبّقوا المميزات الثابتة للقوانين الإلهية. إنّ الفكر الإنساني، رغم أنّه مصقول وطموح وعلمي ومثقف ومتعلّم جيداً، فإنّه دائماً يعوم في بحر المجهول. ومع ذلك فإنّ هذه النشاطات الإنسانية لا تتعارض مع التكنولوجيا والتطوّر، فهي تنشيء تقدّماً ونتائج بشكل تدريجي ضمن تناسق النظام الكوني. إذ على هذه النشاطات أن تتواجد في المحيط المحدّد سابقاً وعلى أسس محورية محدّدة.

إنّ الغريزة الدينية للإنسان هي انعكاس للبناء العضوي للكون والعلاقات المتبادلة بين عناصره الأساسية. فطبيعة المجتمع الإسلامي هي أنّه مجتمع عالمي يذهب أبعد من حدود ضيّقة مثل العرق أو اللون أو اللغة. وضمن هذا المجال، فإنّ العرب يأخذون على عاتقهم، دون نقاش ، المهمة الفريدة لإدماج حياتهم في الإسلام وتزويد الإنسانية بالقانون الإلهي ومبادئه وليس بنسخة هزيلة من القومية الغربية الملهمة.

وبالنظر في هذه الرؤية، فإنّه من الصعب الإنكار بأنّ الإسلام هو نهج، طريقة حياة، بناء روحي عسكري، واقتصادي اجتماعي، وسياسي قانوني. إنّه حركة واعية تدار بعامل ديني حيث التاريخ يدور دورة كاملة.

إنّ هذا الإدراك يقترب أكثر فأكثر من مقدّمة أو عبارة «وجهاً لوجه» مع الاتجاه العلماني الغربي وعولمة البعد الجيواقتصادي الذي يشكّله الغرب لبزوغ نظام عالم جديد. وبنفس الأخلاقيات فإنّ الإسلام أيضاً هو نظام واع حيث الإحساس المشترك والخيارات العلمية والشعور الديني والمثالية العالية والحب للآخر والتي تهتم جميعاً بخير الإنسانية سواء بسلوكها أو بتداخلاتها المختلفة.

إنّ القومية والاشتراكية والديمقراطية لديها أبعاد إسلامية خاصة بها ضمن نظام

إسلامي: الديمقراطية بدون ديمقراطيين كما أكّد غسان سلامة. وهذا أثار بدون شك حواراً داخلياً حيّاً وأعطى دفعة للظاهرة الراديكالية القتالية التي أزالت كل الجهود الإصلاحية التي كانت تهدف إلى تحويل الإسلام إلى المجتمع العلماني للحضارة الغربية المعاصرة.

ومع ذلك، وبعيداً عن الاتجاهات والتحليلات الأكثر راديكالية وتطرّفاً، فالحقيقة أنّ بعض القادة الذين هم مدركون في الوقت ذاته للتطورات الحديثة ونقاء الإسلام، قد استعملوا «الشريعة» كدليل لاستنتاج قواعد جديدة للقانون بينما هم على وعي في الوقت ذاته بعدم صلاحية هذه القواعد. إنّهم يدركون جيداً مهمة الجيل الإسلامي الجديد في نظام عالمي يرتكز على العلاقات السلمية، والاحترام والوعي المتبادلين. هناك عمل يجب أن ينجز لإزالة بعض الأهواء داخل الإسلام ذاته، أنّ سلسلة من القوانين قد اتخذت في هذا المجال، مبدية نتائج إيجابية تسمح بإعطاء إجابات على أسئلة ترتبط بمشاكل واقعية حالية وبحوافز ثقافية فكرية. وأشير هنا بالأخص إلى المحاكم وإلى النهج القضائي العالمي، وحقوق الإنسان، والبنوك ومجموعة القوانين التجارية والتحديات المالية الجديدة والتكنولوجيات الحديثة، والتعليم وتصنيف غير المسلمين... إلخ. وأشير كذلك إلى المحيط الفكري التأملي: الإنسانيات، الفن والفن التشكيلي، الحرف، وإلى الثقافة القديمة والتي ما يزال لديها عمل ابداعي كبير ضمن تبادل منفعي للبعد الإنساني الاجتماعي للحياة.

دعنا نرى مثلاً انعكاس هذا المفهوم عن الحياة والكون على الفنون التشكيلية الإسلامية. إنّ الطبيعة والمناظر المحيطة بها قد استحوذت على الرسامين العرب المعاصرين ضمن المميزات الشكلية الأسلوبية التقنية التي عكست بقوّة التأثّر بعالم حميم قريب من الطبيعة يستوعب التفاصيل الصغيرة لمسيرة الليل والنهار الإيقاعية البطيئة، ومسيرة الفصول والدورات القمرية، إنّه عالم يواجه غرائبية الطبيعة من أجل بقائها، إنّه عالم يحتكم إلى الطبيعة وتحتكم إليه بالمقابل، إنّه عالم مليء بالتوتر وعدم اليقين والتهوّر الأعمى للأزمنة المعاصرة الحديثة. إنها ثقافة عليها، بصراعها للمعرفة ولإدراك الكون العلوي وقوانينه واستيعاب أسرار الكون الكليّ، عليها أن تصارع في هذا الوجود من أجل

حياتها والعيش في السلم والحرب .

وعندما ندرك ذلك كعلم، فإنها تستعمل المعرفة أو الإيقاع البشري، حيث الإنسان يقترب من الله أو من عالم متكامل لا نهائي خلقه الله وحيث يشعر الإنسان بأنّه ذاته جاء حميّماً متجانساً .

٤ . ضمن هذا النهج، فإنّ على التعليم اليوم دوراً دقيقاً يجب أن يلعبه

مع بزوغ الألفية الثالثة، فإنّ التعليم يجب ألاّ يقتصر على القراءة ودراسة عدّة كتب مفردة، فالتعليم قاعدة حيوية يبنى عليها نظام مؤسسي وبناء اقتصادي صارم وقوي. فلا يعمل أي بناء مؤسسي أو نظام سياسي دون نهج تعليمي صحيح وهذا ينسحب على كل نظام سواء أكان اسلامياً أم غربياً . لذلك فإنّ النظر إلى التعليم كمشروع واعٍ تشارك فيه العائلة و المجتمع والمؤسسات العامة، يبدو متطابقاً أو منسجماً في النظام الإسلامي، فإنّ على النهج التعليمي أن يعكس الإسلام متطابقاً مع بعده الشكلي والتنظيمي. وبالإشارة إلى الأجيال الجديدة، فإنّه يجب الانتباه إلى أهمية التوازن بين التطوّرات الروحية والجسمية. لذلك فإنّ هناك ثلاثة أمكنة تقع في الأولويات التعليمية :

التعليم الأساسي ومعرفة القراءة والكتابة، التعليم العلمي التقني والمهني، والبعد الإسلامي في التعليم .

ضمن هذا البعد، فإنّ الثقة تبني روابط في صميم أي نظام تعليمي صحيح بنّاء، وإنها بالمقابل الأساس الصلب الوحيد للنمو الاقتصادي.

ومع الأخذ بالاعتبار كل الأمور السابقة، فإننا نأتي على أولوية رابعة : التعليم للقيادة، أي تشكيل قادة ومدراء عليهم أن يمّهدوا الطريق لبناء نظام عالمي أفضل تلتحم عقولهم وأيديهم لإنشاء هذا النظام القائم على التعايش السلمي والتعاون، تاركين أيّة مواجهة ظاهرة. وهذا يعني بناء شخصية لأجيال المستقبل. شخصية لديها إحساس عالٍ بالشرف والاستقامة والعمل الجماعي للأمة والإحساس بالمسؤولية بحيث يكونون مجهّزين للعب دورهم في مختلف الفروع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ووفقاً

للمنظور التقليدي «فإنّ اختيار الإنسان يعتمد على معياره للأخلاق في كل خطوة في الحياة، عناصره ومبادئه . فالأخلاق تعني حزمة من الفضائل ، والإحساس العميق بالشرف والاستقامة وأنّك لن تبيع مبادئك من أجل أي شيء في العالم مهما كانت الإغراءات . هذه هي المميزات التي تصنع المجتمع، وحين تأتي التجربة أو الاختيار ، تظهر الأزمة، فإذا ما ارتقيت إلى هذه الفضائل، فلا يستطيع أحد على وجه البسيطة أن يتغلّب عليك.

يتبع ذلك أن ليست للمصادر الإنسانية الأولوية فقط من وجهة نظر اقتصادية مما يعني شرطاً مسبقاً لخلق فرص عمل أفضل، لكنها تمثّل كذلك أحد العوامل الأساسية لِما يعرف بالأمن الإنساني ضمن سياق السلام والاستقرار.

لقد تغيّرت البنى الاجتماعية تغيّراً جذرياً في العقود الأخيرة رغم أنّ المحافظة على التقاليد هو ثابت ظاهرياً، وكذلك الروابط الحميمة مع الماضي.

إنّ الحداثة، وازدياد التمّدن، والتطوّر الصناعي والتقنيات الجديدة الراقية، هي من بين العناصر الأساسية للتحوّل الاجتماعي العالمي الذي لا يستطيع الإسلام والقادة المسلمون تجاهلها. فالبعد الإنساني للأمن في المجتمع يستحوذ على الاهتمام أكثر فأكثر في قريتنا العالمية والموضوعات المتعلّقة بتشجيع التطوّر الإنساني مثل التعليم، التوظيف، الأمن، الحماية، منظومة القيم الثقافية للجماعة، هي موضوعات تزداد أهمية كوسائل ضرورية لتقوية أمن الدولة، وجنباً إلى جنب مع الأمن السياسي، وذلك لتعزيز الاستقرار الإقليمي ونظام العالم.

وفي هذا المجال، فإنّ الإسلام، كنهج وطريقة حياة، قد دعي بالتأكيد ليلعب دوراً أكثر فاعلية لدعم التعاون من أجل استراتيجية تطوّر المصادر الإنسانية الواعية.

إنّ المطلوب هو إعادة اختراع تعريفات جديدة لهدف التعليم الرسمي وغير الرسمي ودوره. وكما جاء في بداية هذه الورقة، فإنّ التعليم قد ابتدأ يلعب دوراً مهماً في السنوات القليلة الأخيرة ضمن عولمة العالم أكثر فأكثر.

ومع ذلك فإنّ تحسين تدفّق سيل المعلومات لا يمنع المنظمات من أن تعيش جوهرياً

بيروقراطية متصلّبة ، وإن بإمكان التعليم بالتأكيد مساعدة القادة لإدارة نظامهم البيروقراطي قليلا ليكون أكثر فاعلية، كما قال السيد دافيد أوزبورن، الشريك الإداري لجماعة الاستراتيجيات العامة، ويبدو أنه على حق حين أضاف بأنّ التعليم لا يمكن اعتباره استراتيجية بحد ذاته، فهو أداة لتشجيع إعادة الاكتشاف، وإنّ النجاح في إعادة الاكتشاف (الخلق) يرتكز على القوّة التقليدية والتاريخية للمجتمع .

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي مثلاً والأردن كذلك، فإنّ إحدى القوى التي يستطيعون اللجوء إليها في هذا السياق هي العلاقة الشخصية وثيقة الصلة بالعرف بين القائد والقيادة في المجتمعات العربية المعاصرة، إنها قوة رافعة كان لها في الماضي تأثير قوي على الشعوب المحلية، قوّة يجب ألاّ تضيع اليوم، والأغلب إعادة تشكيلها في الواقع المعاصر، وذلك للمساعدة في تحسين أداء المؤسسات الحديثة ومرونتها .

إنّ تشجيع خلق المعرفة والتعبير الثقافي/ عبر أكثر القيم الإنسانية الإسلامية إبداعاً، وكذلك تغيير الدوافع ومهارات الأجيال الشابة وتشجيع الحوار الثقافي المتبادل ، يجب أن تكون هذه كلها بين التحديات الأساسية للنظام الإسلامي وللقادة الإسلاميين اليوم .

وهذه المهمة تشمل :

* التغيّر المتطوّر لعقلية التبعية لبرامج الرفاهية للحكومة .

* خلق أو إيجاد أخلاق العمل عبر البرامج التعليمية الجديدة .

* ازدياد المشاركة النسائية في القوى العاملة والكف عن اعتبارها موجودات مهملة .

وباختصار، وبمواجهة المنظور الإسلامي، فإنّه من المحتمل القول، بأنّ التحدّي الفلسفي ما زال موجوداً وخاصة حين الإشارة إلى العلاقات السياسية بين الشعوب والدول .

ومع ذلك ، فإنّه فقط وعبر المعرفة «من الداخل» بواسطة التعليم والحوار، نستطيع أن نشكّل نظاماً جديداً للعالم بعيداً عن إطار المفهوم الغربي أو الحوافز الفكرية لأي عالم خارجي وثقافته . وضمن هذا المنظور الواسع الذي لم يعد اليوم عملياً، ولكن واقعاً لا مفر منه في ضوء نظام السلام ومخاطر التهديدات ـ فإنّ الإسلام يتطلّب أهمية ذرائعية ويلعب

دوراً حرجاً للجزء التكتيكي الأساسي للقوانين السياسية العالمية والاقتصادية والاجتماعية.

ويجب أن تتشكّلَ أجيال جديدة، وهذا التشكيل يجب أن يكون طبيعياً من الداخل وبوسائل ديمقراطية.

هل هذه مثالية، أسطورة أم واقع؟

"Islam and Contemporary Issues",

Royal Cultural Center

Amman, Jordan, 16 - 17 December, 2002.

Third Session: New World Order: An Islamic Perspective

1. Anew age is dawning, conventionally referred to as the "post - bipolar age", the age of non - destance, the age of revolutions and new ideologies. With the break - up of the soviet Union, there can be no doubt that a new age is dawning, conventionally referred to as the "post - bipolar age", the age of non - destance, the age of revolutions and new ideologies. The historical frame of reference may conclude that the Gulf crisis of 1990 - 1991 marked a turning - point for the whole system of Security and international relations: it put the final seal on the undisputed political - military and economic - financial superiority of the United states, on the intensification of the process of econmic and market golbalisation, and on the build - up of a new world order.

On the threshold of the third millennium, in an atmosphere of anachronisms and Contradictions, dominated and conditioned by scientific descoveries, new ideas seem to take flight and regional barriers are collapsing to give way to a new form of globality. The Information and communication revolution is giving way to a new and more frightening revolution, the Bio- Technological revolution, which is emerging on to the world stage as a new power. In this context, the dominant factors are uncertainty, violence, terror, micro - macro criminality, abuse of power and oppression, regional conflicts and new forms of conflictuality. Corruption prevails, together with illegal trafficking

and crime, The indiscriminate exploitation of the environment adds natural disasters and new forms of human catastrophe. All these realities represent a worrying, new challenge and demand a positive reshaping of civil and political society.

A closer look reveals that one of the major threats for political and civil society derives without any doubt from new inequalities and new divarications : the new rich and the new poor, the educated and the ignorant, the powerful and those who - although having riches - have no access to power.

It is concerns such as these which, some years ago, side by side with IT and bio technology, gave life to new intellectual stimule destined to have a harsh impact on the third millennium and the new system which men are forging within a new world order : Man and Mankind, History and its Philosophy, Uninverse and its Laws.

The dominant culture of today - Western - is essentially secular : geo - politics, geo - strategy, geo - economy are among the main issues of Western literature when confronting the new post - bipolar order. This trend is forcing scholars, academics, thinkers, government officials and opinion makers to define a new religious - cultural identities in the light of a new set of assumptions about the world and its creation, about the universe and cosmos' at the core of it History, Man and Mankind nourish a new and lively debate. In this specific context, Islam is acquiring an new centrality, it is the kernel of this debate and it gives rise to issues which are at the heart of Western societies. In such an atmosphere, negative conceptions and grim fantasies of the past persist, stereotyping through electronic media highly diabolic images of the Other, rather than pursuing truth an the promotion of goodwill. The Islamic threat to the west continues to appear as and ever impending factor' conversely, Islam perceives the West as a positve menace to its own life and System. Hence, the thorny question : is the Islamic threat to the west a myth or a reality? and conversely, is the west a threat to Islam and the Muslim populace? Relationships

must be shared in confrontation or cooperation? etc.

It is a stark reality, which should however be viewed against the backdrop of a different horizon.

Against such a pessimistic backdrop, it becomes obvious that a reciprocal relationship must continue. It must involve society in its entirety, amalgamating it, creating new links between civil society and political society, and, through and accurate balance between technological development and the preservation of ancient traditions, making possible social and economic justice. Both form the basis of order, stability, security and development.

Islam - with its own concrete culture and reality - can no longer be disregarded. It does represent a pivotal moment. No doubt, it is a key - factor on the stage of history . The sentence " th world is a global village" is a well - known cliché. But this global village is pluralistic in a religious And cultural sense as well, and within this global village Islamic civilisation has forged its own order and dimension.

Islamic reformism was a modern movement, which came into being in the wake of European supremacy and expansion. It first emerged in the nineteenth century. Neo - reformism is emerging at the dawn of this present new age, the response to foreign challenges, to the integration of the Islamic order into the Western secular/economic system.

Without going into the details of another long, thorny topic, in the following discourse I purposefully leave aside both the political - strategic dimension and ensuing military - security issues on the one hand, and inter - religious dialogue(1) on the other. In these respects there are more appropriate and authoritative forums. conversely, I wish to focus my attention of some realities within the Muslim world, its beneficial experience of other peoples, civili-

(1) Cfr. for example the documents published in La Documentation Catholique - 17th february, 2002, n. 2264, pp. 162.

sation (with whom it has come into contact), and its own highly significant cultural heritage and legacy within the world order which is nowadays dawning.

Obviously, these notes are the reflection of my academic life and personal experience. Both as Catholic and as a human being, I have spent many years in the Islamic world, sharing wit my Muslim friends sorrow and grief, joyful days and merry events: Mutually beneficial relationships, which have largely contributed to shaping some of my worldviews.

2. **History. A new global history and new methodological approaches**. The long record of strained relation also between Muslims and the West must not detract from the fact that there is much in common, and much to be said and achieved. At the dawn of the third millennium, the thread of history takes us back to a new methodological approach. There is a clear worldwide perception that a new version of history is required, and we are moving towards a new "global history" and new methodological approaches, which must be at one and the same time multidisciplinary and interdisciplinary The material culture comes in, not so much and no longer as an alternative atheistic approach to history and the universe (as it was only a few decades ago), but as a key to the understanding of facts and events, a no less precious clue to the re - reading of all available literature and all available sources. The intellectual world is facing a new historiographical debate, a debate into which the Islamic world has also entered. Knowledge and the vision of the world and its new order are translated, also within Islam, into a new philosophy of culture and history. Rationality, historicity of scientific knowledge, nature and experiene, nature and human ratio, science and ethics, science and its language, dialogue and the great monotheistic religions, revolution and power, force and its use ... these are among the main themes most discussed and heard of also in the traditional culture of the ordinary people. And also in the Islamic cultural world a "global history" takes form. Within this, the West and its destiny - with its

eternal dialectic between economy and society, between society and religion, between formal ratio and the relativity of cultures, its antitheses between culture and civilisations - provoke further reflections. Such considerations place at the heart of this new debate "the crisis of western civilisation", which, with the end of the Cold War and the technological revolutions, has to re - think its own speculative parameters, its traditional paradigms and models of society and power, mankind and statchood. In the eyes of this Islamic new intellectual trend, this is a West which appears to have lost (or eliminated) its spirituality and spiritual values, merging all its forms in the material and economic dimension of life. It is a West which, in the eyes of most Islamic people, is decidedly new and different to that of the past, a West which Islam can counter with new cultural challenges and systemic - structural answers.

The importance of history as the discipline capable of enhancing "our Knowledge of Man" had already been stressed by Fu'ad al - Shayb in the course of a Seminar held in Cairo in the nineteen - seventies, when he stated that the existence of a conflicting approach to the study of history "is a healthy sign" that ought to be encouraged. Muslim cultural debate is by now privileging such new methodological lines. History can no longer be a recurrent event, representing itself endlessly as if it resembled a concatenation of birth and death, love and hatred, fear and revenge, battle and truce. To write history is a sort of pioneering adventure, a conquest. Seen in this light, human civilisation - in all its varied spiritual and material aspects - becomes a succession of experiences and their cross - fertilisation, a mimesis of ideas and opinions. consequently, human progress can be seen also as a transendental - dialectical movement, full of benefits and promises. In this scheme of things, history does not represent the the usurpation of God's sovereignty and legitimacy, unassailably placed beyod the realm of human endeavour. Having man as its subject, history has to be the biography of a constant struggle to overcome human nature, to understand the past in order to live the present and plan the fu-

ture, to explore the possibility and work out the modalities of developing better mutual understanding as an essential requisite for a truly pluralistic world order and society.

3. Man and his spiritual values. Beyond the new technological and economic dimension, Man and the spiritual dimension of human existence are a critical factor that cannot be disregarded Modernisation, progress, efficiency, growht, production do not clash with principles such as social justice and economic progress, or with Man's inherent need to transcend and reach out to the Creator. The global trend of the resurgence of Islam, observable all over the world, does not mean either and unhappy ixistence or militancy, which must renounce hope of peaceful process of coexistence. It isa orderly and harmonious universe in its nature and direction, regulated by one single Law which binds all its parts in harmonious and orderly sequence. The task of human beings is to receive, to respond to , to adapt and apply the immutable characteristics of Divine rules. The human intellect - although refined, ambitious, scientific, educated, learned - well, the human interllect has always to swim in the sea of the unknown. Nevertheless, these human activities do not conflict with development and technology; they constitute progress and result in gradual improvement, within the harmony of the cosmic order. They must take place within pre - determined perimeters and on the basis of a fixed axis. Man religious instinct is a reflection of the organic structure of the cosmos and its interrelated components. The nature of Islamic society is an universal community, which goes beyond the narrow enclave of boundaries, race, colour and language. Within this dimension, the Arabs unquestionably undertook the unique mission of infusing their lives with Islam, and provided humanity with the divine Law and its principles, and not with a faint - copy of western - inspired nationalism.

Seen in this perspective, it seems hard to deny that Islam is a system, a way of life, a process of political, institutional, sicio - economic, military and spiri-

tual construction. It is a Comprehensive movement, tuned by the religious factor, where history has turned full circle.

This perception is more and more coming to the fore *vis - á - vis* the Western secular trend, and the globalising geo - economic dimension that this West is shaping for the newly dawning world order.

In like manner, Islam is also a comprehensive order where common sense, pragmatic choices, religious feeling, higher idealism and altruistic concern for humanity's well - being constantly act and interact.

Nationalism, socialism, democracy have their own Islamic dimension, within and Islamic order: democray without democrats, stressed Ghassan Salamé. This has undoubtedly launched a lively internal debate, giving rise to radical phenomena and militancy, which sweep away all reformist endeavours aimed at reconciling Islam to the secular environment of modern Western civilisation.

However, apart from the most rdical attitudes and analyses, it is areality that some leaders, simultaneously aware of modern developments and the purity of Islam, have used the shari'ah as a guide for deducing innovative codes of law, whilst aknowledging at the same time its outdated provisions. They well perceive the task of the new Muslim generation within a world ordr based on peaceful relations, mutual respect and understanding. There is work to be done in removing some prejudices within Islam itself. The path of jurisprudence has already taken this direction, showing positive results and allowing answers to questions related to more immediate practicl problems nd to intellectual - cultural stimuli and freedom. I refer in particular to courts and the international judicial system, human rights, banking, commercial codes, new financial challenges, new technologies (IT, bio - tec.), education, the non - muslim category, etc.. I refer to th speculative sphere, too: the humanities, the arts and fine arts, crafts and those speciai demains of tradition and traditional culture, that still have a great creative fanction within a mutually beneficial so-

cial - human dimension of life.

Let us see, for instance, the reflection of this conception of Life and of the Universe on Islamic fine arts. Nature and landscape are perceived by modern contemporary Arab painters with the formal, stylistic and technical characteristics which strongly reflect the impact with a world which lives its life in close, intimate contact with nature, a world and a culture which observe nature and the cosmos and perceive them in every detail over the slow rythmical march of days and nights,s of the seasons and the lunar cycles. It is a world often at odds with nature for its very survival, it is a world which conditions nature and is conditioned by it in its turn, a world often perceived in its tension with uncertainty and the blind recklessness of modern - contemporary times. It is a culture which - in the struggle to Know, to understand the celestial cosmos and its rules, to grasp the secrets of the whole universe - has to grapple with this universe for its own life and survival in peace and at war. And when it perceives it as a science, it uses knowledge - or the human ratio - through which Man comes nearer to God and to that infinite, spherical and perfect universe which He created, and of which Man feels himself to be an intimate harmonious part.

4. Within this system, today education has a crucial role to play.

At the dawn of the third millennium, education should not be confined to reading adn studying a few course books. Education is the vital basis on which a strong and firm socio - economic structure nd institutional order must be built. No institutional structure, no political order can function without a proper system of education. This holds true for andy order, Islamic as well as Western. Therefore, looking at education as a comperhensive process to be shared by the family, the Society and the public institutions, it would seem congruous that, within an Islamic order, the educational system should reflect Islam, in harmony with its structural and organisational dimension. Referring to younger genertations, the importance of harmonious physical and spiritual develop-

ment neeeds to be underlined. Hence, three areas stand out in bold relief among educational priorities: elementary education and literacy' scientific, technical and vocational education' Islam in education. Within this dimension, confidence building lies at the core of any healthy and constructive educational system, being in its turn the only solid basis for economic growth[2]. Keeping all this in mind, we come to a fourth priority: education for leadership, forging leaders and managers, who can pave the way to build a much better world order, joining their minds and hands to erect this order on co - existence and cooperation, leaving aside any marked confrontation. This means building the character of future generations, too, with highest sense of honour, intergrity, selfless service to the nation and sense of responsibility, so that they are fully equipped to play their role in the various branches fo social, economic and political life. According to a Tradition, "the test of man depends upon his standard of morality in every walk of life, his elements, principles... Character means a bundle of virtues, the highest sense of honour and integrity, and that you will not sell your principles for anything in the world, however tempting it may be. These are thed characteristics which go to make a community. When a test comes, a crisis arises, if you live up to these virtues, no one on the surface of the earth can defeat you".

Therefore, it follows that human resources, today, are not only a priority from the mere economic point of view, which means a pre - condition for creating better business opportunities. They represent also one of the essential factors of what is known as "human security" within a context of peace and stability. Social structures have been profoundly transformed in the last decades, in spite of the apparently enduring maintenance of tradition and colse links with the past. Modernisation, increasing urbanisation, industrial development, new sophisticated technologies are among the most important com-

---

(1) The following notes are part of a paper read at the GCC Economic Forum held in Mascat, 1 -3 November, 2002: E.

ponents of a global social transformation that Islam - and Muslim leaders - cannot ignore. The human dimension of security in society is gaining more and more attention in our "global village". Issues related to the promotion of human development - such as deducation, employment, job security, job safety, community/cultural value systems are increasingly recognised as necessary means to strengthen state security, and, side by side with political security, to reinforce regional stability and the world order.

In this respect, Islam - as a system and way of life - is certainly called upon to play a more active role in promoting co - ordination for a comprehensive human resources development strategy. what is required is reinvention, new definitions of the purpuse of formal - informal education, and its role. As already stated at the beginning of this paper, It has started playing an ever important role in the last few years, within a more and more globalising world. Nevertheless, improving the flow of information flows does not prevent organisations from remaining substantially bureaucratic and inflexible. It can certainly help leaders "to run their bureaucratic systems a little more efficiently", as David Osborne (Managing partner of the Public Strategies Group - co - author of reinventing Government) puts it, and he seems to be right when he adds that It cannot be considered a strategy in itself, but just a tool to promote reinvention. Success in reinventin is based on the community's historical and traditional force. As for GCC states - for example - and Jordan as well, one of the forces they can resort to in this process is the customary relevance of the personal relationship between the leader and the lead in the traditional Arab communities. It is a force and a lever that in the past had a strong impact on the local peoples, a strength that should not be lost today, but rather re - designed and adapted to modern realities, to help improve the performance and flexibility of the modern organisations.

Encouraging the creation of knowledge and a cultural shift, through the most genuine Islamic human values, changing the motivations and skills of the young generations, and promoting inter - cultural dialoge should be among

the main challenges of an Islamic order and of Islamic leaders to day.

Such a task inevitably also involves :

- progressive change of the mentality of dependence on Government welfare programmes;
- creation of a work ethic through new educational programmes;
- increasing participation of national women in the labour force, recognising them as no more negligible assets.

In conclusion, facing an Islamic perspective, it is well possible to say that the philosophical challenge still stands, especialy when referring to political relations between peoples and states. However, it is only by knowing "from within", through Educatin and Dialogue, that we may shape an new world order, beyond any westernised conceptual framework or intellectual stimuli from any outside world and "its" culture. within such an enlarged perspective - which today is no longer virtual but and inescapable reality in terms of both order - peace and risks - threats - Islam acquires and instrumental importance and plays the crucial role of "tactical" component of global political, social and economic laws. New generations must be forged, and the renewal must occur naturally, from "within" and by democratic means.

Utopia, myth or reality?

Valeria Piacentini, Milano - 08/12/2002

النظام العالمي المجدّد
وأزمة المنظور الإسلامي

أ . د. فهمي جدعان

في الاستخدام الاصطلاحي الذي سأجري عليه في هذا القول لن أقيم تمييزاً قاطعاً بين (النظام العالمي) وبين (النظام الدولي) وفق ما يذهب إليه فريق من الناظرين، وسأطلق المصطلحين على وجه التسوية والتقاطع والتداخل راداً محتواه المفهومي إلى مبدأ العلاقات والتفاعلات وأنماط توزيع مصادر القوّة والنفوذ بين الدول التي يتشكّل منها النظام، وإلى جملة الفاعلين الآخرين الذي يمتنع إخراجهم من شبكة هذه العلاقات والتفاعلات كالشركات الدولية والمنظمات غير الحكومية والظواهر الكونية الخارجة عن حدود الدول القومية. وسيكون منّي على بال أنّ ثمّة فرقاً حقيقياً بين (النظام الدولي) وبين (التنظيم الدولي) إذ يفترض الأول مبدأ الصراع والمواجهة بين القوى الفاعلة فيه، بينما يقوم الثاني على مبدأ التعاون والتضافر والتفاعل الآمن. وإذا كان (النظام) هو الذي يعنيني هنا فإنّ ذلك لا يعني أنّه لا حكم (للتنظيم) في آليات (النظام الدولي).

وكذلك فإنني سأفهم من اصطلاح (النظام الدولي) ما فهمه منه على وجه العموم علي الدين هلال، وهو أنّ المقصود «مجموعة التفاعلات أو شبكة علاقات القوى ـ التعاونية منها والصراعية على حد سواء التي تتم ما بين أعضاء المجتمع الدولي على المستويين العالمي والإقليمي، رالتي تجري وفقاً لنسق أو منظومة معيّنة للقيم». كما أنني أفترض العلم بأنّ مبدأ كل نظام دولي واقعة أو وقائع معينة تشكل نقطة أو تاريخاً فاصلاً

بين مرحلتين في تطوّر العلاقات الدولية أو في تطور العالم، وأنّ نظماً دولية عدّة قد تعاقبت على الأزمنة الحديثة في الفضاءات التي ابتدعت المصطلح ودلالاته - أعني في الغرب.

النظام الأول: مبدؤه الثورة الصناعية وغايته الحرب العالمية الأولى.

النظام الثاني: يمتد من مطلع الحرب الأولى إلى نهاية الحرب الثانية، أي إلى العام ١٩٤٥.

النظام الثالث: - نظام الحرب الباردة - يحكم من نهاية الحرب الثانية إلى نهاية الثمانينيّات من القرن الماضي أي إلى نهاية «حالة الاستقطاب».

النظام الرابع: فرض أحكامه غداة انهيار الاتحاد السوفييتي وتفككه ووقائع حرب الخليج الثانية والظفر (!) الأمريكي، وما تزال أحكامه جارية ممتدة.

هذا النظام الرابع هو الذي يحمل على وجه التحديد اسم (النظام العالمي الجديد). والمصطلح من مبتدعات ميخائيل جورباتشوف ومستأنفات الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش. أما الأول فقد ساقه في إطار رؤيته للنظام الدولي والعلاقات الدولية وتمثيلاً لسياسته المطالبة بتأسيس نظام يتجاوز حالة الصراع التي غلبت على مراحل الحرب الباردة، ويتعلّق بجملة من القيم الإنسانية العامة القمينة بتحقيق مصالح البشرية بأسرها، ويشدّد على أمر التصدّي للتحديات المشتركة التي تواجه البشرية كمشكلات البيئة والتلوّث والحفاظ على الجنس البشري، وعلى تدعيم مجالات الحوار والتعاون الدولي والاعتماد المتبادل بين المنظمات الدولية، وتجنّب استخدام القوة لفض النزاعات بين الدول وإحلال مبدأ توازن المصالح محل مبدأ توازن القوى، ووقف التسلّح على المستوى العالمي، وقبول مبدأ التعدّد والاختلاف في الأنظمة السياسية والاجتماعية واحترام حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه. أما الثاني فقد تبنّى المصطلح غداة حرب الخليج الثانية وعبّر عنه على النحو التالي: «إنّ النظام العالمي الجديد لا يعني تنازلاً عن سيادتنا الوطنية أو تخلّياً عن مصالحنا. إنّه ينم على مسؤولية أملتها علينا نجاحاتنا. وهو يعبّر عن وسائل جديدة للعمل مع الأمم الأخرى من أجل ردع العدوان وتحقيق الاستقرار والازدهار، وفوق

كل شيء تحقيق السلام. إنّه ينبع من التطلّع إلى عالم يقوم على التزام مشترك بين الأمم، كبراها وصغراها، مجموعة من المبادئ التي يجب أن تستند إليها علاقاتنا، ومنها: التسوية السلمية للنزاعات، والتضامن في وجه العدوان، وتخفيف ترسانات الأسلحة ومراقبتها والتعامل العادل مع كل الشعوب . . ».

لا شك في أنّ المبادئ الأساسية التي توجه هذا «النظام الدولي الجديد» هي بالدرجة الأولى مبادئ سياسية تتعلّق بالعلاقات الدولية. غير أنّ الإشارة في مبادئ هذا النظام إلى مسألة «الازدهار» الذي صاحب هذا النظام لا يمكن فصلها عن «النظام الاقتصادي الدولي الجديد» والذي كانت معالمه قد بدأت تتحدّد قبل عدّة عقود من الولادة «الشرعية» للنظام. وهذا النظام الاقتصادي الجديد هو نظام السوق وتحرير التجارة والمبادلات الدولية، أي النظام الرأسمالي الليبرالي الذي راح يغزو كل أنحاء المعمورة ويفرض منطقه على كل النظم والسياسات، معزّزاً كيانه بتدخل ثلّة نافذة من المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية العملاقة.

وارتبط بالنظام الجديد أيضاً (نظام إعلامي دولي) معزّز بأجهزة تقنية وأدوات فنيّة متقدّمة جبارة هيأت لمراكز البث الإعلامي الدولية القوية وشبكات التلفزة والاتصال على وجه الخصوص إمكانات القدرة الحقيقية على التأثير وعلى توجيه الأفكار وتشكيل الأذواق وأنماط السلوك والأحكام، كما أنّ بعض آلات هذا النظام سمحت بـ «تعرية العالم» ووضعه بين يديّ السلطات الدولية والإقليمية والمحلية المهيمنة.

وبطبيعة الحال لحق بذلك أيضاً أيضاً بث للقيم الثقافية والاجتماعية والأخلاقية التي نسبها النظام الدولي الجديد إلى نفسه وهي على وجه الخصوص قيم: الحريّة، والديموقراطية، والتعدّدية والنسبية، وحقوق الإنسان.

وكان المبدأ الموجه لهذا كلّه «توحيد العالم» والترابط البَيْنّي الكوني»، وهو ما بات معنى دالاً على ما أطلق عليه اسم (العولمة) التي هي في حقيقة الأمر نتيجة من نتائج الحداثة وتطبيق عملي للفلسفة الليبرالية الجديدة (New liberalism) التي رأى فيها ممثلوها النظام النهائي الأخير للعالم. ولا يجهل أحدٌ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية هي المجسّد لغائيات

هذه الفلسفة والفاعل الرئيس في توجيه مقاصدها وفي إنفاذ متعلّقاتها.

يشكّكُ فريق من الناظرين في حقيقة وجود فعلي لهذا « النظام الجديد» ويتساءل فريق آخر: هل تم تطبيق شيء مما جاء في أفكار غورباتشوف أو في خطاب جورج بوش أو في الدعاوى المعلنة لدعاة هذا النظام؟ ويرى آخرون أنّ النظام الوليد هو في طور « التشكّل» فحسب. والحقيقة أننا نخدع أنفسنا تماماً إن نحن أغمضنا الطرف عن الواقع وراودتنا شكوك حقيقية في الأمر. قد يكون لنا كل الحق في أن نسأل: هل نحن في هذا النظام أمام قطب واحد هو الحاكم المهيمن؟ أم أنّ ثمّة أكثر من قطب واحد فاعل؟ هل (الغرب الأمريكي) هو نموذج هذا النظام وصاحبه والحاكم فيه؟ أم أنّ هناك قطباً آخر هو (الغرب الأوروبي) وثالثاً هو الصين؟ أو آخرين أيضاً. وبالتالي: هل الرؤى الموجهة لهذا النظام واحدة موحدة في الأنموذج والمقاصد والغايات؟ إذا كانت هذه الأسئلة مسوغة، فإنّ الشك في التحوّلات الجوهرية في العلاقات الدولية وفي تبلور مبادئ كونية عامية تتوجه إليها القوى الدولية الكبرى - أو المجتمع الدولي إن شاء بعضنا - أمر لا سبيل إليه، وأنّ هذا النظام قد أنفذ جملة من السياسات والبرامج والتدخلات والآثار الشخصية في الفضاءات البشرية جميعاً، منذ ولادته حتى نهايته في الحادي عشر من سبتمبر من العام الأول بعد الألفين.

ذلك أنّ الحقيقة هي أنّ هذا التاريخ قد بات مبدأ لمرحلة جديدة ولنظام دولي أو عالمي آخر مجدّد، يتبنّى (الصراع) والهيمنة الشاملة أو القيادة الكونية ذات القطب الواحد على كل مبدأ آخر، ويسعى من أجل تغيير (بنية العالم) وفرض قيم الليبرالية الجديدة وغائياتها.

كانت إحدى غايات (النظام الدولي الجديد) إحلال مبدأ (توازن المصالح) محل مبدأ (توازن القوى). أما النظام الدولي المجدّد الذي نشهده الآن ومنذ الحادي عشر من سبتمبر، فيهدف إلى غلبة قوة واحدة أو قطب واحد على كافة القوى أو الأقطاب الأخرى في العالم. فالإدارة الأمريكية الحالية تنصب هدفاً لنفسها «قيادة العالم». وكان النظام الدولي الجديد يطالب بتجاوز أحوال (الصراع) لبناء علاقات سلمية تصالحية. أما النظام الدولي المجدّد فيعود إلى آمر الصراع ويحدّد له أهدافاً على (محور الشر)!، وزعم النظام الدولي

الجديد أنّه ينشد حل القضايا المتنازع عليها بالطرق السلمية. أما النظام الدولي المجدّد فأذن لإسرائيل بأن تلجأ إلى الطرق العسكرية الشرسة لحل النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي. ارتبطت الليبرالية الاقتصادية بالنظام الدولي الجديد. أما النظام الدولي المجدِّد فغلا في هذه الليبرالية وسقط في الليبرالية الجديدة التي لا ترحم. وفيه ـ أي في المجدّد ـ باتت السلطة الإعلامية سلطة أقوى من سلطة الدول كلها. وبشّر النظام العالمي الجديد بعلاقات آمنة طيبة بين الدول والشعوب، أمام النظام العالمي المجدّد فقد انصاع لمنظّري الليبرالية الجديدة الغلاة وصدّق دعاواهم بأنّ الخطر القادم بعد زوال الخطر الشيوعي قادم لا محالة من (العالم الإسلامي) ووجدت هذه الدعوى تعزيزاً لها وتسويغاً في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وفي الدعاوى الصارخة المعلنة لبعض الحركات والقيادات التي تنسب نفسها إلى الإسلام والعالم الإسلامي، حتى بدا للكثيرين أنّ ما حدث في أفغانستان وغيرها إنما هو حرب معلنة على الإسلام نفسه وعلى الحضارة الإسلامية وأنّه مبدأ لصراع حضاري الإسلام طرفه الأول والغرب طرفه الثاني.

عند هذا الوجه الأخير من متعلّقات (النظام العالمي الجديد) و (المجدّد) أقف لأتحوّل إلى مساءلة المنظور الإسلامي عمّا يتراءى له من واقع الأشياء وعن الطرق التي يرى أن يسير عليها أو أن عليه أن يسير عليها ويتبعها قبالة هذا الواقع. لأنّ هذا الواقع هو الحقيقة الصلبة التي تنتظره والتي يتعيّن عليه حتماً وقدراً أن يقف عندها.

عليّ بادئ ذي بدء أن أشدّد على منطلق أساسي في اعتبار هذه المسألة، وهو أنّه ليس علينا أن نوحّد بين رؤى أصحاب هذا المنظور وبين مطلق الإسلام نفسه. لست أشك في أن سمة (الإطلاق الوثوقي) تتلبس أحوال جميع الذين ينسبون فكرهم النظري وفعلهم العملي إلى الإسلام، وأنهم فضلاً عن ذلك يوحّدون بين رؤاهم وبين الإسلام نفسه بما هو عندهم الأساس المركزي لمشروعية هذه الرؤى. بيد أنّنا نعلم حق العلم أنّ النظر العلمي المدقّق في ظروف ولادة هذه الرؤى وتشكّلها وتطوّرها يوجه إلى أنّ هذه الرؤى هي البنت الشرعية للنسبية التاريخية، وأنّه ما من حركة أو مذهب أو فرقة أو حزب أو جماعة ظهرت في التجربة التاريخية الإسلامية، غداة اكتمال ظاهرة (الوحي) إلاّ وهي متلبسة بظروف

نشأتها المشخصة، وهي ظروف تتعلّق بالواقع نفسه وبالإفراد الفاعلين وبطبائعهم وبجملة العلاقات الذاتية و الموضوعية في التجمّع البشري الذي يشهد الظاهرة فضلاً عن جملة المعطيات الخارجية التي يمكن أن تتدخل لإخراج الظاهرة إلى الوجود. ولقد شدّدت أكثر من مرّة في مواقع من أعمالي على أنّ المطلق المثالي الذي يؤسس الوحي ويدخل في التاريخ وفي الزمان الإنساني والطبيعي لا بد أن يتشكّل وفق أحوال هذا التاريخ وذاك الزمان، وبرغم تشوّق التاريخ والزمان والإنسان إلى تمثّل هذا المطلق وتجسيده، إلاّ أنّ ذلك يظل مطلباً عسيراً، وتظل أحكام النسبية لاحقة بأحوال أولئك الذين يتشوّقون إلى هذا التمثل والتجسيد.

إنّ هذا الحاكم يطال كل تجربة تاريخية، وإنّ التفاوت بين تجربة وأخرى يشي بالتفاوت بين (واقع) هذه التجربة وبين (الأصل) الذي تنسب نفسها إليه. وبالطبع المنظور هنا يمكن أن يباين المنظور هناك وتلك هي حقيقة التجربة الدنيوية للمسلمين في الزمان المشخص. تقول لنا هذه التجربة ـ وتعزّز نفسها بأحاديث نبوية ـ إنّ أمة الإسلام قد افترقت على اثنتين وسبعين فرقة أو ثلاث وسبعين فرقة واحدة منها هي «الفرقة الناجية». لكن هذه التجربة تقول أيضاً إنّ كل فرقة من هذه الفرق تدعي أنها هي وحدها «الناجية» وهي تدعي ذلك على وجه الوثوقية والإطلاق، وذلك بالرغم من أن غيرها يمكن أن يصفها بالضلال أو بالزيغ أو بالكفر أيضاً. مثلما يمكن أن تفعل هي أيضاً الشيء ذاته في حق غيرها. وأنا أرى أنّه لا يخلو أن يكون لكل منظور من المنظورات التاريخية أسبابه الموضوعية أو الذاتية ومسوّغاته. بيد أنّ «الحس السليم» يفرض على كل واحد من هذه المنظورات أن يعي تماماً «تاريخيته» وأن يعي أنّ هذه التاريخية تلزمه بالإقرار بحق أي منظور آخر مباين في تسويغ شرعية مذهبه ووجوده، طالما أنّ الأساس في الجنوح إلى هذا المنظور أو ذاك يبدأ من «الكينونة الإنسانية» نفسها، إذ الإنسان هو الذي «يفهم» أو «يفسّر» أو «يريد» أو «يؤول»، وهو الذي «يختار» ما يشاء على سبيل «المحكم»، وغير ذلك على سبيل «المتشابه». ومن وجه آخر، وطالما أنّ الأمر على هذا النحو ويتعذّر حسم أشكال الاختلاف «نظرياً» فإنّ ميدان العمل والفعل هو الذي يصبح الحاكم، لا على صحة المنظور وصدقه ومطابقته التامة للأصل ـ الوحي أو مطلق الحقيقة، وإنما على (جدوى) المنظور نفسه في «التجربة

التاريخية» التي هي وحدها التجربة الفعلية الممكنة.

إنّ الإسلام اليوم ـ وأسارع لأقول أنني أعني على وجه التحديد أنظار المسلمين ومشاربهم ومذاهبهم ومسالكهم، ومقاصدهم ورؤاهم الزمنية، «منقسم على ذاته» ـ بمعنى أنّ موقفه قبالة العالم وظواهره ليس موقفاً موحّداً أو واحداً، وإنما هو مواقف متعدّدة، أو ـ وهي الكلمة التي أحبّذها ـ منظورات متعدّدة متباينة. لا أرى أن أستخدم الكلمة التي أستخدمها جان بيير شوفينمان إذ قال ذات مرّة في إحدى شبكات التلفزة «الإسلام إسلامات لا إسلام واحد»، لكنني أعتقد أنّ الأمر، في الواقع الزمني المشخص، يمكن أن يصل في بعض الحالات الحادّة المتصلّبة إلى ما يمكن أن يشبه ذلك. والتفاوت هنا في المنظورات يرجع إلى تفاوت (الرؤى) الشاملة والمقاصد الرئيسة وأنماط الوجود المختارة على أسس عقلانية أو غير عقلانية ـ وهو الغالب الأعم.

ما هي الأشكال الكبرى التي تتجلّى فيها اليوم ـ عند نهاية القرن العشرين وفي مطالع القرن الحادي والعشرين ـ الظاهرة الإسلامية ومنظوراتها الأساسية؟ وليكن منّا على بال أن المحور الزمني الذي تتحرّك عليه هذه الظاهرة هو المحور نفسه أو الفضاء نفسَه الذي تنشط فيه وتفعل ظاهرة (النظام العالمي الجديد) وما أزعم أنّه الآن (النظام العالمي المجدّد). ثم لأسأل بعد ذلك: إلى أي مدى يستطيع هذا المنظور أو ذاك، أن «يحيا» العالم الشاهد؟ وما هي حظوظه من النجاح في «عيش» هذا الزمن وفي تخطي صعوباته بجدوى لاستمرار السّيْر بما يحمل في طريق سالكة من طرق المستقبل؟ بتعبير آخر ما هي الوجهة التي سيستقبلها (المنظور) ـ أو المنظورات الإسلامية ـ من أمره في علائقه مع نظام العالم الحالي، أعني (النظام العالمي الجديد) الممتد بأشكال أكثر حدّة في (النظام العالمي المجدّد)؟

تشير كل القرائن إلى أن التشخّص الإسلامي النظري والعلمي يتخذ في الحقبة التاريخية التي نعيش أربعة أشكال أو أربعة منظورات أو رؤى متفاوتة أو متباينة أو متعارضة:

المنظور الأول هو المنظور السلفي التاريخي، أعني تلك الرؤية التي تشكّلت بكثافة متفاوتة خلال عصور الإسلام الممتدة بوجه خاص ما بين مطالع القرن الثاني وبين أواخر

القرن الرابع الهجريين على أيدي جمهرة من الفقهاء وأصحاب الحديث، ثم استؤنفت في القرن الثامن الهجري مع ابن تيمية، وفي القرنين الأخيرين مع الوهابية ومن ينسبون أنفسهم نسبة صريحة إلى «السلفية» في بلاد الشام ومصر والمغرب على وجه الخصوص، وهم يترددون ما بين المذهب الحنبلي وبين مذهب إبن تيمية. والأصل الموجه لأصحاب هذه الرؤية أنّ «الوسيط السلفي» هو المرجع القاطع في فهم نظام الإسلام وأحكامه، وأنّ أي تمثيل للوحي الإسلامي ينبغي أن يمر بهذا الوسيط. والمبدأ المنطقي الذي يحكم (عقل) هذا المنظور هو قياس الشاهد على الغائب، أي أنّ تفهم الحاضر عبر الماضي، أي عبر الوسيط السلفي والنص. ولأن جملة المأثور عن السلف يتعلّق بالعبادات والمعاملات والأفعال السلوكية والأخلاقية والأخرويات المنتسبة إلى أفق (الغيب) فإنّ عالم الإسلام النظري والعملي ينحصر في هذه التجليات في دار للإسلام يقوم عليها الإمام (وأولو الأمر) الذين يتوجب على الرعية طاعتهم وعدم الخروج على أوامرهم وسلطتهم. ومنهجياً ليس ثمّة مجال لغير (النص) و (التقليد) لتوجيه شؤون الحياة، والعلم المشروع هو «العلم النافع دينياً» فحسب. والعقل لا حكم له في شيء ما عدا فهم النص، وليس له أن يجتهد «اجتهاد الرأي» أو أنّ «يحدث» شيئاً في (دين الله). وبدعة «الإحداث في الدين» هي الخصم الأقصى للسلفية التاريخية. وعند أهلها أنّ (النص) ـ أي الكتاب والسنة وحدهما، مفهومان أو متمثّلان عبر الوسيط السلفي، هو وحده الذي يحتج به، وكل ما خرج عن ذلك بدعة هي ضلالة في النار. ويلحق بذلك على وجه النتيجة اللازبة أنّ المخالفين ضالون أو مبتدعة أو كفّار، وأنّ العالم ينقسم في نهاية الأمر إلى (عالم الإيمان) و(عالم الكفر)، وأنّ الاختلاف منبوذ غير مقبول. وفي رؤيتها لحركة الزمان تتعلّق السلفية التاريخية بفكرة تقهقر الزمان وتراجعه في الخيرورة موافقة لحديث يرفع إلى النبي (صلى الله عليه وسلّم) «خير القرون قرني ثم الذين يلونهم إلخ»، أي أنّ السلفية التاريخية تجنح إلى الارتداد إلى الذات وعدم الخروج من دائرة « خير القرون» . أما في المسائل النظرية الاعتقادية فتنكر السلفية التاريخية أن يكون الإنسان « خالق أفعاله» أو فاعلها الحقيقي، وهي ، في أحسن الأحوال، تأخذ بنظرية الكَسْب الأشعرية التي هي شكل من أشكال الجبرية. ومعنى ذلك أنّها تسلم بعجز الإنسان عن إحداث أي تغيير

حقيقي في عالم الوجود، وتجعل أي وجه من ذلك متعلّقاً بإرادة الله وحده وبمشيئته المطلقة التي يعجز العلم الإنساني عن إدراك كنهها. ولعلّ هذه المنازع هي التي تفسّر غلبة المسائل التقوية الخالصة «والأخروية» ـ العرش، اللوح المحفوظ، القلم، عذاب القبر، الحوض، الرؤية . . . ـ على هواجسها وشواغلها، فبما هي نظرة شاملة إلى العالم والتاريخ والوجود والمستقبل تبدو السلفية التاريخية نظاماً «مغلقاً» في آفاقه الزمنية الدنيوية رغم أنّها قد تكون ـ للعبد في ذاته ـ واعدة في آفاقها الأخروية. والأبواب الموصدة في هذا المنظور هي أبواب التجديد والحريّة وحق الاختلاف والنسبية الزمنية والتقدّم والبعد المستقبلي الخيّر والتفاؤل، والمقابلة بين هذه الرؤية وبين رؤية العالم الجديد بيّنة.

المنظور الثاني هو المنظور السلفي المحدّث. وهو المنظور الذي يبقي على أمور من سلفية ابن تيمية، لكنّه بحكم انتمائه للعلم الحديث وبسبب ضغط هذا العالم وأحكامه القسرية، يستمع إلى أصوات هذا العالم ويحاول أن يجد لنفسه صيغة تكيّفية فيه أو معه . شرع هذا المنظور جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وتابعهما محمد إقبال ومحمد رشيد رضا، وانتسب إليه على نحو ما حسن البنا وجماعته، جماعة الأخوان المسلمين. أما ما بقي منه الآن فهو ما يدل عليه على وجه الخصوص المنظور الذي تجسّده هذه الجماعة ونفر من الدعاة والكتّاب والمفكّرين الذين يتحرّكون في الفضاء نفسه وفي الأفق نفسه ، لكنّهم يجعلون أنفسهم مستقلين ؛ وذلك نأياً عن تبعات الارتباط بجماعة تعتبرها جملة النظم السياسية العربية غير شرعية أو غير مشروطة. ويمكن أن نضيف إلى هؤلاء جميعاً فريقاً من الكتّاب والدعاة الذين ارتبط ماضيهم بهذه الجماعة لكنهم لسبب أو لآخر خرجوا من السرب وظلّلوا يحلّقون في الأجواء نفسها أو في أجواء مقاربة أو شديدة المماثلة.

إنّ ما أسميه بالسلفية المحدّثة يقدّم نفسه بما هو جهد تركيبي بين الأصالة العقيدية المتمثلة بنظام الإسلام وبين مستجدات العصور الحديثة وعدد من القيم التي توجه حضارة هذه العصور. وهي بذلك تقر بضرب من «الانفتاح» على معطيات هذه الحضارة لكنها تضع لكل ذلك حدوداً وقيوداً تفرضها «الرؤية الإسلامية» وفق تمثلها الخاص لها. فهي تأخذ بالعقلانية، ولكن بحدود، وهي تأخذ بالعلم لكنها لا تجعل منه مبدأ للنظم والحياة

وإنما تشدّد على سمة «التقنية» منه طلباً للقوة ومضاهاة للحضارة الغربية الظافرة، وهي تسلم بالحرية لكنها لا تسلم لها إلاّ بعض القياد، وهي تقرّ بمطالب الديمقراطية ولكنها لا تعترف بالمصطلح وترى أنّ مصطلح الشورى واف بالمقصود ـ والشورى في حقيقة الأمر ليست هي عين الديمقراطية حتى حين تكون ملزمة وهي تنافح عن حقوق الإنسان لكن ليس من الثابت أنها ستمنح كل هذه الحقوق للمواطنين في حالة اعتلائها سدّة السلطة السياسية. وفيما يتعلّق بحقوق المرأة بالذات تفارق دعاواها النظرية ممارساتها العملية، وفي عدد من الأقطار الإسلامية يقف الآخذون بهذا المنظور وقفة رجل واحد في وجه منح المرأة حق الانتخاب فحسب. ومع أنّ السلفية المحدثة قد بدأت رسالتها بالتركيب بين (الاسلام والمدنية) وبدت تحضيرية تمدّنية أخلاقية اجتماعية، إلاّ أنها جنحت في تطوّراتها المتأخرة إلى تصويب النظر إلى «السلطة السياسية» و «الدولة» بما هي الأداة التي لا مفر منها من أجل تحقيق الأهداف التي نصبتها لنفسها ولم تتبع في هذا «القصد الطريق القديم» الذي خبرته التجربة الإسلامية التاريخية غداة تحوّل (نظام النبوّة و الخلافة) إلى (نظام المُلك العضوض) ـ أي أن تقبل بسلطة دنيوية أو مُلك دنيوي يرعى حقوق الناس والعباد والله في الحقوق والواجبات والعبادات و المعاملات والحلال والحرام على ما أبان عنه مفكّر سياسي بارع كالماوردي ـ وإنّما تعلّقت بأمر مطلق هو إقامة الدولة الإسلامية الخالصة بما هي دولة تأخذ بمبدأ «الحاكمية الإلهية» لا في الفضاءات الإسلامية وحدها وإنما أيضاً في الفضاءات الكونية وفي المعمورة بأسرها. وكانت النتيجة الحتمية لهذه الوجهة الحديثة العودة إلى التمييز الخارجي القديم بين (دار الإسلام) وبين (دار الكفر) و التقابل العدائي مع السلطات السياسية الدنيوية القائمة وإعلان (الحل الإسلامي) بديلاً لكل الحلول والنظم الأخرى والتصريح بالعداء والكراهية والتحقير للحضارة الغربية وأممها وقيمها والدعوة إلى دك أسسها وأركانها، وذلك على وجه التحديد هو ما آمنت به وأنفذته القوى النشطة الآخذة بالمنظور الثالث، ذلك المنظور الذي اشتُقَّ من أحشاء هذه السلفية والذي جريت على وصفه بالسفية المتعالية المباشرة.

لقد مثلت السلفية المحدثة انفتاحاً في النظر والعمل الإسلاميين، وذلك أمر مؤكّد. فهي قد فتحت الأبواب التي أوصدتها السلفية التاريخية. وكان هذا الانفتاح محدوداً

ومحموداً . بيد أنها حين حثّت الخطو في الطريق عادت لتغلق الباب دون مسيرتها . لأن مطلب الدولة الإسلامية ، أو الخلافة الإسلامية ، بما هي بديل عن الدولة العثمانية أو العباسية أو الأموية ، أو بما هي استئناف لدولة وجماعة السلف . قد قطع كل السبل المؤدية إلى ظفر المنظور الذي انطلقت منه . وستكون الحال أكثر تعقيداً ووعورة وامتناعاً حين ندخل فاعل العلاقات الدولية ومتعلّقات (النظام العالمي الجديد) الممتد في النظام العالمي المجدّد .

المنظور الثالث هو المنظور الذي يجسّد حراك الجماعات الدينية السياسية الإسلامية التي ترفع عن كاهلها وتنفض يدها من «الوسيط السلفي» وتنحيه من طريقها لتذهب مباشرة إلى (النص) ولتقرأه قراءة مباشرة مستخدمة عيناً واحدة من عينيّ ابن تيمية ، أعني العين التي رأى بها الأشياء من بؤرة المقاتلة بالحديد والنار ، ومصوّبة النظر إلى (نصوص) القتال والعمل والصراع والحرب والتزويغ والتضليل والتكفير وقسمة المجتمع والسلطان والعالم بأسره القسمة الخارجية القديمة : دار الإسلام ودار الكفر ، وإلى حتمية الصراع والتقابل والمقاتلة للأغيار والمخالفين . لقد أصبح الإسلام نفسه وفق هذا منظور حركة سياسية مادية عنيفة تجاهر بالعداء لكل المخالفين ، وتقدّم منظورها بما هو المنظور الإسلامي على وجه الحقيقة . وهذا المنظور السياسي الاختزالي في طبيعته وماهيته لا يلقي بالاً إلى الوجوه الأخرى من الظاهرة الإسلامية الشاملة ويتعلّق مع ذلك بالاعتقاد بأنّ طريق الإسلام في العالم هي على وجه التحديد هذه الطريق التي اختطها لنفسه . لكن هذا المنظور لم ينقطع بالعقبات الكأداة التي نصبها أمامه السلطان السياسي والمجتمع نفسه في البيئات التي نجم فيها فحسب ، وإنما بات عليه أن يأخذ في الحسبان أيضاً أنّ العصر الكوني الذي يتحرّك فيه هو عصر (النظام الدولي) المجدّد) و(العولمة) .

المنظور الرابع ، الأخير ، هو المنظور الذي يتمثّل الظاهرة الإسلامية بما هي ظاهرة تمدينية تحمل ثلّة من القيم الإنسانية والحضاريّة العليا التي من شأن تمثّلها أن يفضي إلى تشكيل إنسان تشخص فيه قيم الكرامة الإنسانية والحريّة والعدالة والخير وهاجس إعمار الكون لخير الإنسان ومنفعته ، وتتجسّد فيه الكلمة النبوية النافذة : «إنّما بعثت لأتمّم مكارم

الأخلاق». في هذا المنظور تتجلّى روح الرحمة والتفاعل الآمن والحرص على الخير العام للفرد والمجتمع الإنساني، وعلى سيادة مبادئ المساواة والعدالة والنزاهة والاستقامة وحريّة الاعتقاد والقانون وطلب السعادة الدنيوية والأخروية على حدّ سواء. في هذا المنظور يصبح المسلم قدوة إنسانية ونموذجاً أخلاقياً يحتذى، لا باحثاً على الرهبة والخوف والتوجس والنفور. في هذا المنظور يحيا المسلم عالمه وفق مبادئ التسامح وتقبّل أحوال الاختلاف والتعدّدية ويعي أنّ القيم التي يمثلها والسلوك الذي يمارسه والغائيات الأدبية والروحيّة التي يتطلع إلى إنفاذها هي وحدها الدليل على حقيقته وماهيته مثلما هي دليل على حقيقة وماهية الدين الذي يعتنقه ويقدّمه للآخرين. في هذا المنظور ترعى الدولة الحديثة توجيهات الشريعة «المحكمة» وتدمجها في القانون وتجعلها مصدراً أساسياً من مصادره في سياق نظام ديمقراطي تمثيلي حر يأتمر بمبدأي المصلحة والعدل قبل أي أمر آخر. وفي فضاءات كونية تفقد (الروح) و (القيمة) و (المعنى) دلالاتها شيئاً فشيئاً تصبح قيم هذا المنظور مبعث جذب وفعل لا يمكن أن يقارنا بالآثار التي يمكن أنْ تولدها روح التقابل والمقاتلة والدولة الصراعية. وبقدر ما يستطيع هذا المنظور إشاعة أُنموذجه الأخلاقي والإنساني في المجتمع فإنّ هذا المجتمع يصبح أقرب إليه وأحرص عليه. وبالنسبة للمثال الاجتماعي - السياسي الذي ينطوي عليه هذا الممنظور يظل المثال المقصود هو إقامة العدل وكلمة ابن القيّم الفذّة: حيث يوجد العدل يوَجد شرع الله.

بإمكاننا الآن في ضوء هذه التحديدات الشاملة للمنظورات الإسلامية الراهنة أن نتبيّن حدود العلائق المتبادلة الممكنة بين كل واحد من هذه المنظورات وبين (النظام العالمي الجديد و (المتجدّد)، وحظوظ كل واحد منها من القدرة على التكيّف أو النجاح في علائق الفعل النظرية و المشخصة مع هذا النظام.

فأولاً لسنا في حاجة لقدر كبير من التفكير أو النظر من أجل أن ندرك أنّ السلفية التاريخية، بنظامها الفكري «المغلق» المعلّق وبتعلّقها بآليات (الوسيط السلفي) و (التقليد) والانحصار في العلوم النافعة دينياً فحسب وبعدم الاعتراف بحق الاختلاف والتعددية وبأيمانها بفكرة تقهقر العصور ورفض مبدأ التقدّم فضلاً عن تنكّرها لمبدأ الحريّة بجملة

أشكالها الميتافيزيقية والسياسية الأخلاقية والاجتماعية، وغلبة المشاغل الإسكاتولوجية على حياتها وهجرها للفاعلية العلمية الحديثة وتطبيقاتها التقنية الخارقة وعجزها عن تقبّل متعلّقات النسبية التاريخية والتكيّف معها، لا تستطيع أبداً أن تكون صنواً للحداثة وللنظام العالمي الجديد أو المجدّد أو أن تقدر على التعامل معه في أية صورة من الصور. ولن ينتهي بها الحال إلاّ إلى «الانعزال» والانغلاق في دوائر ضيّقة لن تلبث آليات الحداثة والعولمة والانتشار الثقافي والإعلامي على وجه الخصوص أن تحاصرها ثم تقتلعها وتلقي بها خارج مدى السير.

ومعنى ذلك أنّ المنظور الإسلامي المنتسب إلى «السلفية التاريخية» هو في أحسن الأحوال منظور غير مجد وأنّه عاجز كل العجز عن مضاهاة عالم الحداثة ونظمه الجديدة والمتجدّدة. والزعم أنّ هذا المنظور «المتضائل» هو المجسّد الحقيقي لدين الإسلام يلزم عنه بالضرورة الزعم أنّ الإسلام نفسه قد بات خارج التاريخ. أما النظام الدولي الجديد ـ والمجدّد على حدّ سواء ـ فلن يعير المنظور السلفي الإسلامي التاريخي بالاً إلاّ بقدر ما يمكن أن يفرز قوى وعناصر مضادة له وللحضارة الغربية ممن يمكن أن تغريها أطروحة التناقض مع الغرب ومناهضة الهيمنة الغربية والعولمة، وهو لن يُنكِّبَ عن إلحاق هذه العناصر بقوى «الشر» الإرهابية والسعي لاستئصالها بشتّى الوسائل.

وثانياً يشخص المنظور السلفي المحدث بما هو منظور معد لأن يقارب على نحو نجاح نسبي محدود قضايا الحداثة ومشتقاتها ومثل النظام العالمي الجديد ومقاصده المعلنة على ما عرضه جورباتشوف وبوش، يشتمل على جملة من القيم التي لا يعجز هذا المنظور عن تقبّلها وعن التكيّف معها بشكل أو بآخر أي بتحديات هنا وقيود وضوابط هناك. وهو بكل تأكيد يرحّب ترحيباً حاراً بدعوة هذا النظام إلى « حق كل شعب في اختيار الطريق الذي يلائمه. وليس ثمّة ما يمنع عنده من قبول مبدأ «التعدّد والاختلاف في الأنظمة السياسية والاجتماعية» أو مبدأ «التعامل العادل مع كل الشعوب»... إلخ. لكن هذا المنظور يصطدم بقوة بدعاوى الليبرالية الجديدة ومشتقاتها المتجسّدة بوجه خاص في العولمة السياسية والثقافية. بيد أنّ المعضلة الكبرى التي يثيرها هذا المنظور تكمن في مطلبه

الجوهري المطلق المتمثّل في «الدولة الإسلامية». فالمنظور السلفي المحدث انتهى بعد عقود عدّة من التطور الشاق إلى تبني مبدأ حتمية إقامة دولة إسلامية تنفذ أحكام الشريعة الإسلامية وتأخذ بمبدأ « الحاكمية الإلهية» متابعة للمفكّر الهندي أبي الأعلى المودودي. بيد أنّ (النظام العالمي الجديد) ـ ومنذ وقائع سبتمبر قد أبان بكل القرائن الضمنية والصريحة عن عدائه القاطع الحاسم لأي شكل من أشكال «السلطة الدينية الإسلامية». ولسنا في حاجة إلى تقديم ثبت بالدلائل والتصريحات والأفعال والتدخّلات التي أنفذها هذا النظام من أجل إغلاق كل الطرق أمام هذا المنظور، والحيلولة دون قيام «قوّة إسلامية» مناهضة، أو عالم حضاري إسلامي مستقل مناهض وبكل تأكيد سيستمر هذا النهج في المستقبل ولن تتاح لأصحاب هذا المنظور أيّة فرصة من أجل إنفاذ مشروعهم الحضاري السياسي. وستكون إحدى آليات الفعل الحيلولة بين الإسلام المناهض للنظام العالمي وبين منابع «العلم» و «التقنية» المتقدّمة بكل أشكالها.

وخالص النظر هنا أنّ العلائق بين المنظور السلفي المحدث وبين النظام العالمي الجديد والمجدّد هي في نهاية الأمر علائق مترافعة، ويتعذّر على المنظور الإسلامي السلفي المحدث أن يقيم روابط ناجحة مع هذا النظام ـ وبشكل أخص مع الصيغة المجدّدة منه ـ وسينظر هذا النظام إليه في المستقبل بما هو منظور مضاد يتعيّن حشره في دائرة «الشر» و«الإرهاب» والعداء للحضارة الغربية. وستستمر أطروحة السيدة غوندوليزا رايس التي جعلت من توطين الحرية والديمقراطية في العالم الإسلامي إحدى غائيات الدولة القائدة للعالم وأحد أهداف النظام العالمي المجدّد. وعلينا بالطبع، أن نفهم هاتين القيمتين في إطار المنظور الليبرالي الجديد الرافض رفضاً تاماً للنظام الديني وبشكل أكثر تحديداً للشكل السياسي من هذا النظام، أي للمنظور السلفي المحدث.

وثالثاً: لا يشك أحد في أنّ المنظور الإسلامي الذي تتمثّله السلفية المتعالية، إذ تختار طريق المقاتلة والجهاد القتالي ومناهضة نظم الغرب وقيمه والنظام العالمي الجديد والنظام العالمي المجدّد لا يمكن أن يكون على أي شكل من أشكال الوفاق مع هذين النظامين. والأمر ينعكس انعكاساً تاماً. فالحرب على الإرهاب المُعلنة منذ الحادي عشر من سبتمبر

هي بشكل أو بآخر حرب على نهج هذا المنظور ونظائره. ولا تحتاج المسألة إلى أي توسع في القول. فالطريق هنا مسدودة تماماً، محلياً وإقليمياً ودولياً. والإسلام لا يستطيع أن يسير في هذه الطريق.

فلا يتبقّى إذن إلاّ المنظور الإسلامي الإنساني، أي المنظور التمدّني القيمي. هو وحده الممكن المجدي القابل للحياة في أجواء العالم المعاصر والنظام العالمي الجديد والمجدّد. ذلك أنّ هذا المنظور يتجنّب «التهلكة» أولاً. وهو قادر على «التكيّف» مع قيم العالم الحديث. وهو ينأى بنفسه عن الصدام غير المتكافئ مع النظم الكونية العملاقة. وهو يتقوّم بثلة من القيم الأخلاقية والحضارية والإنسانية الرفيعة التي تضاهي قيم الغرب إن لم تتفوّق عليها من حيث أنّها تشدّد تشديداً خارقاً عن القيم التي تفتقر إليها الحضارة الليبرالية الجديدة. وذلك أنّ ظفر الليبرالية الجديدة في النظام العولمي لا يعني ظفر قيمها الأخلاقية التمدّنية. فقيم الليبرالية الجديدة هي قيم الحريّة الجامحة، والفردية المسرفة، والأنانية المغلقة، والنفعية المتوحشة. والليبرالية الجديدة تتنكّر للعدالة الاجتماعية وللمفهوم الاجتماعي للدولة وتعلي من شأن الغزائز الهوجاء وتقمع النزعات الاجتماعية التكافلية وتنصب الشركات التجارية العملاقة حاكماً على المجتمع والدولة والأفراد وتملك الليبرالية الجديدة فلسفة غير إنسانية، وقيمها الأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية قيم شرسة تنهض في وجه المجتمع والدولة ومجموع الأفراد وغائياتها نفعية، ونفعها لا يطال إلاّ ثلّة ضئيلة من الجماعة الإنسانية الكونية: ٢٠٪ على مستوى الكوكب و٥٪ بل أقل من ذلك على مستوى الدول الغنية. أما «اليد الخفية» التي تزعم فلسفة الليبرالية الاقتصادية أنها توجه السوق وتوزّع الثروة توزيعاً عادلاً متوازناً فلا تعدو أن تكون أكثر من استعارة شعرية موهمة. وأما «حجاب الجهل» الذي يتكلّم عليه جون رولز فلا يمكن أن يقابل بغير التجاهل من جانب فلسفة الليبرالية الجديدة المتصلّبة.

ما الذي يعنيه ذلك كلّه؟ إنّه يعني أنّ المنظور الإنساني التمدّني القيمي المؤسس على مثل هذا التمدّن الإسلامي وقيمه العليا يستطيع أن يسوغ وجوده وحياته وفعاليته في قلب النظام العالمي، وهو يستطيع أن يجد أكثر من منظور مواز ومناظر له في فضاءات الحضارة

الغربية نفسها، مما يتعلّق بقيم وغائيات مستلهمة من الديانة السائدة في فضاءات ذلك العالم، أعني المسيحية على وجه التحديد، ومن الفلسفات الإنسانية الروحية المتولّدة بشكل أو بآخرمن (الحداثة) أو من (ما بعد الحداثة) والساعية إلى صون الاستقلال الذاتي للشخص الإنساني وإلى احترام الإنسان بما هو إنسان ذو كرامة مطلقة، وإلى معالجة مثالب النظام الكوني العولمي وإصلاح الخلل والتفاوت والعطب الذي أحدثته النفعية المتوحشة والفردانية المطلقة والعقلانية الذرائيعة المتفرّدة، والزيف المدمّر الذي تنشره وسائل الاتصال الجديدة المضلّلة. فبتضافر هذا المنظور وتلك المنظورات النشطة في تلك الفضاءات الكونية، وبإنفاذ شتّى أشكال التداول والتحاور والنقاش والتواصل معها، يصبح الحاضر أكثر أمناً ويصبح المستقبل أبعث عنى الأمل والرجاء.

إنّ حال الإسلام اليوم في فضاء النظام الكوني يشبه أن يكون كحال (سجين الكهف) في (جمهورية) أفلاطون. السلفي التاريخي لا يستطيع أن يخرج من الكهف. والسلفي المحدّث يخرج منه ويسير في الطريق المؤدية إلى نهاية النفق لكنه يغلق بابه على نفسه فلا يتمكّن من الخروج إلى فضاء الشمس. والسلفي المتعالي يدرك نهاية النفق ويفتح بابه بعنف لكنّه يجد عند الباب من يقطع طريقه ولا يمكّنه من رؤية الضوء. أما صاحب التمدّن القيمي فحظّه في الخروج من الكهف والانخراط في الحياة تحت الشمس حظ عظيم. ولأنّ منظوره هو الأغلبيّ ـ إذ أغلبية المسلمين وعموم جماعاتهم على هذا الحال ـ والمنظورات الأخرى هي الأقلية، فإنّ اجتماع الأمّة حوله يظل هو معقد الخير ومناطه في سياق الأجواء الكونية الحاضرة والمنظورة، وإذا اجتمعت الأمة على شيء وهي تستلهم قيم الإسلام العليا وهديه فإنّها لا تجتمع على ضلالة.

مداخلات

• د. ابراهيم صبيح

في الحقيقة الأستاذ فهمي جدعان يحرص على تحقيق مصالح البشرية وذلك من خلال تدعيم مجالات الحوار بين المنظمات الدولية ، وهذا شيء رائع من خلال توازن المصالح والعلاقات الآمنة بين الشعوب إلى آخر ما هنالك من توجهات طيبة . وأعتقد أن ذلك لايتم ثم لا ينجح إلا من خلال التفاعل الثقافي بين الأديان والتركيز على التراث الثقافي والحضاري الذي كان يجمعنا في الأندلس وصقلية ، ثم في دار العلوم أو في دار الحكمة في بغداد ، وبيت الحكمة والمستنصرية في بغداد أيضاً ، أو دار الحكمة في القاهرة .

والحرص على احترام حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين بما يتفق وروح العصر وطبيعة المرأة العربية الاسلامية وعاداتها الشرقية بما يتفق وحقوق الإنسان ، واسأل هل فكرنا باجراء دراسات مقارنة لتقريب وجهات النظر طالما أن مصدر هذه الأديان واحد وأننا جميعاً أبناء ابراهيم .

وأسأل أيضاً أين نحن من نظام العالم الجديد ، وهل نحن بصدد تأكيد على النظام الدولي الجديد ، ليكون لنا موقع أمام الاستغوال العالمي الجديد ، الذي يعتبر العروبة والاسلام عدوّين له .

أعتقد أن التركيز على خلق محور تعاون أوروبي متوسطي ، أي الشمال المسيحي والجنوب المسلم في المجالات الاجتماعية والإنسانية لا يكفي ، فلا بد من التركيز على التعاون الأوروبي المتوسطي في مجال المحاور ، والتعاون بين الإسلام والمسيحية وإعداد الدراسات المقارنة في هذا المجال للانتهاء من هذه الجدلية بما هو أنفع وأجدى ، لنمحو بها

العداء الذي تحاول أمريكا أن تخلقه بيننا وبين أوروبا .

وأنا مع الدكتور فهمي أيضاً في أن المسلمين لا الاسلام هم في انقسام مؤلم ومرير ، انقسام على الذات وانقسام في الأمة ، وكذلك الأخوة المسيحيون أشد انقساماً ، لدرجة أن ظهرت على السطح وبقوة المسيحية المتصهينة . والمسيحيون يعرفون أنه لم يَبْقَ منها إلا الاسم في الغرب ، وانهم لا يتحدثون بها إلا عندما يوظفونها ضد الاسلام ، وعندما وصفوا الاسلام بالارهاب . هذه في الغرب . ان التجربة التاريخية بين الاسلام والمسيحية تدعونا في الشرق أن ندعو بقوة إلى تعريف الغرب المسيحي بالصلة القوية التي منها بدأنا كأديان نبعت من ينبوع واحد ومن أرض واحدة هي أرض القداسات .

ومن المؤسف أن المؤتمرات أو الدراسات التي نقوم بها أراها قاصرة عن تحديد الحد الأدنى من الإيجابيات ، لأن القرارات تبقى حبراً على ورق إذا لم تخرج بورقة في النهاية تعطي تصوراً طيباً إيجابياً عن قرارات هذا المؤتمر كي نشعر أننا حققنا شيئاً .

لماذا لا ننتهي من الجدل البيزنطي في موضوع المرأة وحقوقها ، وهل لو جلسنا أعواماً ننتهي إلى برنامج ؟ علينا أن ننتهي إلى برنامج واضح نتفق عليه وننهي هذه الجدلية ونخرج بوضوح للتنقل إلى موضوع آخر ، فلماذا لا نتجاوز منظورات الرؤى المتفاوتة أو المتباينة أو المتعارضة لنصل إلى رؤى الحوار البنّاء ، متجاوزين كل الخلافات لنصل إلى ما وصل إليه الآخر المتقدم دون إغفال معتقداتنا وعاداتنا وتقاليدنا وهو أفضل في سلوكنا وأنفع . فقط كلمة للأستاذ جلال أمين .

الحقيقة ، الأستاذ جلال أمين كان في الغرب ، وكان المطلوب من المسلمين الدوام على الصلاة والدعاء لهزيمة الشيوعية . والآن المطلوب هو هزيمة الإرهاب الذي ينسبونه إلى العرب المسلمين ، ونسوا أن العرب مقاومون للإرهاب مكافحون من أجل مقاومة المحتل . وأخشى في المستقبل أن يكون الدعاء بنصر الصهيونية والإمبريالية لأنها ضد الإرهاب والإرهابيين . لا أدري ماذا يخبئ لهم الزمن . .

● **ابراهيم العجلوني**

أشكر للمحاضرين الكرام حسن عرضهم وبعد غورهم جميعاً. وأبادر إلى ما أريد من قريب، فأقول إنّه فيما يتعلّق بما أورده الدكتور جلال أمين وهو فرع فَيْنانٌ من الدوحة الأمينية المباركة، فإنّ ما قاله عن الإرهاب أو عن العدو الجديد للرأسمالية الغربية فيما تبثّه وسائل إعلامها يؤكد الحاجة إلى ترجمة دقيقة لهذا المصطلح. فـ Terrosim إنما تعني الحرابة في العربية لا الإرهاب. وللحرابة أحكام فقهية واضحة بما هي تفزيع للآمنين، وقطع للطرقات، ونَقْبٌ للبيوت، وتقتيل للأنفس التي من قتل واحدة منها فكأنّما قتل الناس جميعاً. ومن يقرأ المحلّى لابن حزم الأندلسي يجد فصلاً ضافياً في الحرابة ويرى لها أحكاماً تنطبق على من يقترفها سواء كان ذلك ضد المسيحيين أو ضد المسلمين أو غيرهم من الناس. هذا يعني أنّ للحرابة قوانين عالمية رادعة في الاسلام؛ على حين استبقت العربية كلمة إرهاب في دائرة الحرب المعنوية النفسية ضد الأعداء المتربصين. أما ما أورده الدكتور جلال أمين عمّا يراد من تقسيم الدول العربية وضم بعضها إلى إسرائيل، فإنّ على العرب في أضعف الإيمان وأقل الهمّة استباق ذلك التقسيم بضمّ بعضهم إلى بعض وتحقيق وحدة عاجلة تكونُ هي الترجمة العملية عن الرغبة في البقاء، وتكون تحقيقاً للمرؤات والمكارم التي لا يفتأون يعلنون.

أما عن أستاذنا الدكتور فهمي جدعان، فأنا أقف أمام فكرة واحدة مؤدّاها أنّ العالم لا ينحلّ في المآل الأخير إلى دار كفر ودار إسلام حسب، بل إنّ ثمّة دار سلام أيضاً وهي تشمل المعاهدين ومن بينكم وبينهم ميثاق، ومن لا يحاربونكم في الدين ويخرجونكم من دياركم أو يظاهرون على إخراجكم. وهؤلاء جميعاً لا بدّ أن نبرّهم ونقسط إليهم ولا بد أن تكون العلاقة بيننا وبينهم على نحو مغاير لما هي عليه مع دار الحرب أو دار الكفر. إنّ الثنائية ها هنا لا تصوّر الواقع الموضوعي. ولو أردنا شاهداً من السيرة النبوية فسنجده في ابتعاث الرسول المسلمين إلى الحبشة لأنّ فيها ملكاً لا يظلم أحد عنده. فأين تقع دار هذا الملك العادل في ضوء ثنائية دار الكفر ودار الإسلام. إنها لا رَيْبَ تقع في دار السلام التي أشرت إليها آنفاً. وحبّذا لو يؤخذ ذلك في عين اعتبارنا نحن المحدثين لا سيّما في مواجهة

والتطرّف والتطرّف المضاد في عالمنا المضطّرب. ثانياً: قد يكون السلفي مجدّداً. إبن تيميّة مثلاً. سلفي في الاعتقاد مجدّد في المنطق، وما أراه هنا أنه قد يكون المضاهئُ للآخر فيما يراه تجديداً مقلّداً جداً. والمسألة، تحتاج إلى مزيد تدقيق وتحديد، ثمّ إنّ من قاتلهم إبن تيميّة هم الغزاة أو الدجاجلة أو المموهون. وكان الآخر لديه مرّة مسلماً، وهو قازان زعيم التتار، على حين نافح عن النصارى وردّ أسراهم قبل أسرى المسلمين. وحبّذا، لو نحلّل رسالته إلى ملك قبرص حول ذلك.

أخيراً، تتعلّق الملاحظة بمحاضرة الأستاذة فاليريا، وبما ذكرتْه من كون هذا العالم قرية كبيرة متعدّدة الثقافات، فأذكّر بأنّ التعدّدية أو الاختلاف بلغة القرآن حقيقة مقررة على مستوى المشهد الكوني وعلى مستوى الاجتماع الإنساني في الأفكار، والفلسفات، واللغات، والألسنة، والألوان، والأعراف. وإن ذلك بعض إرادة الله في خلقه. «ولو شاء ربّك لجعل الناس أمّة واحدة» و«لكل منكم جعلنا شرعة ومنهاجاً»، و«لا يزالون مختلفين، ولذلك خلقهم». و«جعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا» إلى غير ذلك من النور المبين.

يبقى أن نعزّز التوجه عالمياً نحو اعتبار الآخر توسعةً للذات وامتداداً حميماً لها. وتلك هي مهمتنا جميعاً وواجبنا الكوني في آن.

• د. هشام غصيب

شكراً للمحاضرين. أنا أريد أن أعلّق على مقولة إنّ الغرب مريض. سمعت هذه المقولة، وطبعاً الغربيون أنفسهم يقولون ذلك. ولكن علينا أن نسأل بأي معنى الغرب مريض. من الواضح أنّ هناك أزمة في الثقافة الغربية. لا نستطيع أن نتكلّم بصورة مطلقة عن الغرب ولكن يمكن أن نتكلّم عن الفكر الغربي. إنّه من الواضح أنّ الثقافة الغربية تشعر بمأزق ولكن لا أعتقد أنها تعاني من مرض، وإنما هو مأزق. ماذا نسمّى هذا المأزق؟ هل نسمّيه العدمية؟ هل المخرج من هذه العدميّة هو طريقة كارل ماركس أم طريقة نيتشه أم طرق أخرى؟ أم طريقة لا أدري من، جاك، دريدا؟ ولكن من الواضح أنّ هناك مأزقاً في

الثقافة الغربية ومن الممكن أن نطلق على هذا المأزق العدمية ولكن علينا أن ننتبه جيّداً أن لا نفرح بأنّ الغرب يعاني من هذه الأزمة لأننا نحن العرب والمسلمين نعاني من أزمة أكبر بمائة مرّة. وأنا هنا أتكلّم عن العالم العربي الحقيقي، وليس عن الإسلام المثالي الذي يراه بعض الغربيين المتعطّشين للرو-حانيّات؛ الإسلام الحقيقي أو العالم العربي الحقيقي والذي حاول أن يشخّصه بدقّة كبيرة الدكتور فهمي جدعان في الواقع.

أنا أريد أن أعبّر بتعبير قد يبدو بذيئاً بعض الشيء. يعني الوضع العربي مخمّج. ونحن نشعر بذلك. نحن، في الواقع، الذين نعاني من ثقافة مريضة وأكبرُ دليل على ذلك أنّ هناك حروباً تشنّ على شعوب عربية من أشنع الحروب التي شنّت في التاريخ. ولا يحرّك أيّ من العرب ساكناً. في حين أنّ في أمريكا اللاتينية الشارع ينتفض باستمرار في مواجهة أعتى الشركات الدولية وأعتى القوى الاستعمارية. لماذا؟ لأنّ هناك علّة في ثقافتنا، ثقافة الإتكالية، وثقافة العجز؛ إشعار الإنسان بأنّه عاجز لا يستطيع أن يصنع التاريخ وأنّ التاريخ تحرّكة قوى تآمرية هي التي تصنع التاريخ وأنّ الإنسان عاجز عن صنع التاريخ وعن الوقوف في مجابهة القوى الاستغلالية. في أمريكا اللاتينية نجد العكس. إذن، نحن نعاني، أكثر منطقة في العالم تعاني من المرض هي في الواقع العالم العربي وليس الغرب. أما الغرب فله مشاكله. يعني أنا أعتقد أنّ و احداً من مشكلات الثقافة الغربية الحديثة ما نجده بجلاء في الفلسفة الغربية وبشكل خاص في فلسفة العلم. هناك هجوم على مفهوم الواقع وكأنّ الغرب يريد أن يطمس هذا المفهوم لكي يمارس عدوانه الإمبريالي متى شاء وكيفما شاءه، ولكي يستطيع أن يعيد صوغ الواقع كما يحلو له أن يفعل. هذه مشكلة في الفكر الغربي المعاصر. الهجوم العدواني المستمر على مفهوم الواقع الموضوعي. هناك لديه مشاكله، ولكن واقع الأمر أنّ بؤرة المرض هي في العالم العربي والإسلامي. يعني مليار ونصف بني آدم مشلولون تماماً عن الفعل الاجتماعي، والفعل المدني، والفعل السياسي.

• **د. حازم مشتاق**

شكراً، سيدتي رئيسة الجلسة. حديثي سيكون أقوالاً خاطفة وومضات سريعة لن تأخذ وقتاً طويلاً. لم أتشرّف من قبل بالتعرّف شخصياً إلى الأستاذ الدكتور جلال أمين. وقد أسعدني اليوم وشرّفني كثيراً أن أتعرّف إليه شخصياً، وأن أستمع إلى ما يقول. وقد سمعت عنه خيراً عميماً منذ وقت طويل. ولكن ما سمعته عنه اليوم أجمل، وأعمق بكثير من كل ما سمعته عنه. ولا أستطيع إلاّ أن أقول إنّ هذا الشبل من ذاك الأسد. ومن شابه أباه فما ظلم. حقيقة لو كان الأمر بيدي، لوزّعت هذه المحاضرة القيّمة التي ألقاها الدكتور جلال أمين ملايين من النسخ لكي يقرأها كل مواطن عربي اليوم في كل مكان من أرجاء الوطن العربي الكبير الواحد. الملاحظة الأخيرة، في إشارة إلى السياق الذي ورد فيه حديث الدكتور جلال أمين. يسارع المثقفون العرب اليوم بمناسبة ومن غير مناسبة إلى اتخاذ مواقف الدفاع ومواقف الدفاع المستكين أمام الاتهامات التي توجّه إلى الإسلام، وإلى العروبة، وإلى الأمة العربية وتاريخها وتراثها. يسارعون، وكأنّهم هم الذين يعتدون على العالم وهم في الواقع ضحايا. وقد صوّر وضعهم الدكتور جلال أمين تصويراً دقيقاً حين أوضح كيف أنّ الغرب يصوّر العدو بصورة الوحش المفترس. نحن ضحايا ونصوّر للعالم كمعتدين. ولكن علام يتراكض المثقفون العرب، علام يتراكضون على هذه المواقف الدفاعية المستكينة؟ وشكراً.

• **د. أيوب أبو ديّة**

شكراً سعادة الرئيس، ملاحظتي الأولى للدكتور جلال أمين أبدأها بملاحظة بسيطة حول الثورة الصناعية الأولى التي وردت في الصفحة الخامسة وتكرّر الحديث عنها في أكثر من مقام. وهي تتحدّث عن ثورة صناعية قامت في منتصف القرن التاسع عشر. قد يكون هذا صحيحاً إلى حدّ ما. ولكن، أعتقد أنّ الثورة الصناعية الأولى قامت في بداية القرن التاسع عشر ونهاية القرن الثامن عشر. وبالذات، قامت على الفحم الحجري وبدأت بجيمس وات بآلته البخارية التي سجّل لها براءة اختراع في سنة ١٧٩٠، ثمّ لم تمتد أوروبا

باتجاه الجنوب لغايات تصدير منتجاتها والحصول على المواد الخام فحسب، إنّما امتدت لتغذية ثورتها الصناعية بالأغذية. وكان دليل ذلك احتلال الجزائر عام ١٨٣٠ والاستيطان الفرنسي فيه.

الملاحظة الثانية حول دور المثقف. لكننا لم نسمع تمييزاً حول المثقفين. هناك مثقفون ثوريون، هناك مثقفون عضويون، وهناك مثقفو سلطة، ونحو ذلك من تقسيمات مختلفة. فمن هو المثقفِ الذي تعطيه مهمّة هذه الانتفاضة الكبرى. في مصر، في الخمسينيات، كان هناك مثقفون من أعلام الفكر العري المعاصر يترجمون في دار فرانكلن للنشر، على سبيل المثال، وكانوا يروّجون للثقافة الغربية والرأسمالية.

• د. محمد شريم

شكراً، سيدتي الرئيسة. العنوان الذي التقينا عليه اليوم هو الإسلام والقضايا المعاصرة. وما أقوله سوف يغضب بعض الناس ولكنني أقول الحقيقة. ربما كان الطابع العام مدحياً لواقعنا. وهذا شيء طبيعي، نحن نمدح ديننا، وواقعنا، وعروبتنا. هذا الحقيقة شيء واقعي ولازم نمارسه لأنّه هكذا هو خلقنا وهكذا وجدنا. كان يجب أن نطرح قضايا معاصرة لنرى موقف الإسلام منها وبخاصة بعدما انتهى الوحي وبعدما انتهت النبوّة ولم يعد هناك أيّة جهة تستطيع أن تدّعي أنّها تمثّل موقف الإسلام بمعنى أنها تمثّل الإرادة الإلهية، بمعنى أنّ هذا الموقف أو هذا السلوك يؤدي بي إلى جهنم أوإلى النار، ما هو موقفي أنا من الاستنساخ؟ أنا أتكلّم هنا بوصفي طبياً. ما هو موقف الإسلام؟ من يستطيع أن يقول لي إذا مارست الاستنساخ أو ما مارسته مصيري جنهم أو مصيري الجنّة؟ إذا مارست أنا عمليات التجميل، نقل الأعضاء، تخزين السبيرما، تخزين الجينات، طفل الأنابيب؟ أنا أطرح نماذج أصلية. يجب أن نطرح قضايا عصرية، كانت المرأة هي نموذج لهذا الطرح. مع الأسف، ما طرحنا لنخرج بتصوّر حقيقي لموقف الإسلام في القرن الحادي والعشرين، أو غير موقف الإسلام في الحقيقة. تصوّرنا لما يمكن أن يكون عليه الإسلام كدين قابل للمرونة وللتبديل، والتغيير، والتطوّر في القرن الواحد والعشرين.

للأسف نحن ننقل قضايا ومواقف بديهية، كلنا يعرفها. المسلمون والمسيحيون، كلنا يعرفها عن الديانات السماوية قبل عشرين قرناً. نحن لم نتطرّق إلى عملية الطاقات الذهنية التي تفجّرت، الطاقات الذهنية التي عملت العجب العجاب. لم نعرف ما هو الموقف منها . ماذا نعمل. نحن جميعاً تحدّثنا عن هذه الأمور ولكنّا لم نتحدّث عن قضية أبو زيد. أبو زيد مثلاً، لا يريد أن يكون مسلماً. هو بين مليار وربع مليار مسلم، لا يريد أن يكون مسلماً. كيف يمكن أن نتعامل مع هذه القضية؟ هكذا الغرب يتعامل الآن ؟ القضية هي أنّ أحدهما لا يريد أن يصير مسلماً. فكيف يكون التعامل معه ؟ ماذا نعمل؟ قضايا، يجب أن نطرحها ، هذه القضايا لا بدّ أن تطرح. نطرح قضايا حديثة يسجلها علينا الغرب. ونحن هننا نمدح أنفسنا. لا بأس. ولكن هناك قضايا حساسة يجب أن نتعامل معها . أرجع وأقول الاستنساخ، فماذا عنه ؟ كان أحدهم يتكلّم عن الاستنساخ قائلاً إنّه مثلاً زواج الاستبضاع. هو يحكي عن هذا في الجريدة، وزواج الاستبضاع هو أنّ أحدهم يصطحب زوجته إلى رجل قوي لتحمل منه. يقول إنّ الاستنساخ مثل الاستبضاع. هل هذا معقول؟ ماذا عن التأمين الصحي، وعن تأمين الحياة؟ هذه القضايا التي تهم المسلمين في الوقت الحاضر. يجب أن نطرحها كقضايا معاصرة.

• **د. نبيل الشريف**

شكراً. عندي ملاحظات سريعة على بعض ما أثير في هذه الجلسة من قضايا هي فعلاً في غاية الأهمية. بالنسبة للأستاذ الدكتور جلال أمين، طبعاً كنت سأشير إلى دور المثقف، وربما حمّلت المثقف العربي أكثر مما يحتمل. ويعني هل المثقف العربي حرّ الإرادة؟ وأين مثقفو السلطة؟ معظم المثقفين العرب من الممكن أن يكونوا مثقفي سلطة وليسوا أحراراً فيما يقولون. أين المخرج في هذه الإشكالية؟ كيف يكون تنظيم جهد المثقف العربي بالفعل ليكون جهداً نهضوياً ؟ أيضاً، تحدّث أستاذنا حول صورتنا المشوّهة لدى الآخر. لكن أليس هذا صحيحاً إلى حد ما ؟ وربما ما أشار إليه الدكتور هشام غصيب قبل قليل عندما أشار إلى صورتنا عند أنفسنا عندما قال وضعنا مخمّج بمعنى أننا هكذا ننظر إلى أنفسنا، وبالتالي

لماذا نستكثر على الآخر إذا اعتقد أنّه فعلاً لدينا الكثير من المشاكل. أليس هذا ابتعاداً بعض الشيء عن المشكلة بمعنى أنّ فيه تشويهاً للصورة بمعنى أنّ الصورة نفسها مختلّة؟

بالنسبة إلى الأستاذ الدكتور فهمي جدعان، هو حكم طبعاً على السلفي المتعالي بالفناء، ويعني أتمنى معه أن يكون هذا الحكم فعلاً نهائياً وقطعياً. ولكن ألا تخشى أنّ قبل أن يفنى هذا السلفي المتعالي سيفنى العالم معه، أو أنه سيحدث مآسي كثيرة وخراباً كثيراً؟ وخلص الدكتور جدعان إلى أنّ النصر سيكون إلى المنظور التمدّني والإنساني من المنظورات الإسلامية. لكن ألا تعتقد بأنّ هذا المنظور يفتقد إلى أدوات التغيير؟ كما قلت هذا المنظور هو منظور أمّي وجدّتي، ما هي أدواته؟ ما هو برنامجه؟ يتفوّق عليه أصحاب المنظورات الأخرى بأنّ لديهم برنامج ولديهم رؤيا. ما هو المخرج من هذا المأزق أيضاً؟ وشكراً جزيلاً.

• **د. حمدي مراد**

شكراً سيدتي الرئيسة، الشكر للأحبة الذين حاضرونا وأجادوا حفظهم الله. أستاذنا الدكتور جلال، أكرمكم الله فيما قدّمت. السؤال حول المثقفين ومسؤولية المثقفين. ما تصورّك حول هذا الأمر، وقد سمعنا في الجلسة الأولى في اليوم الأول من قال إنّ مائة وخمسين عالماً ومفكّراً اجتمعوا ثلاث سنوات في السنوات الأخيرة وكتبوا ثمانية عشرة مجلّداً لمستقبل الصهيونية وأثرها في العالم لمدة ربع قرن. حريّ بنا في مثل هذا اللقاء أن نطرح صيغة حول المثقفين العرب والمسلمين. لماذا لا يكون لهم، ولا نقلّد، وإنما إذا كان التقليد إيجابياً، فهذا أسلوب وليس جوهر، وتقليد الأسلوب يجوز إذا كان يقود إلى جوهر إيجابي. ما المنطلق، ونحن في مواجهة أزمة حقيقية وربما في أزمة لوجودأو لا وجود نسبي في ظل خارطة جديدة؟ في ظل قمع شبه جذري، في ظل ظلم لم تشهده الأمة العربية ولا الإسلامية وربما البشرية في تاريخها. أعتقد أنّ السؤال كبيرٌ، ما العمل؟ لا أعني ترجماناً بقدر ما هو تنظير دقيق صحيح يعكس نفسه سلوكاً واضحاً كما يفعل خصومنا. نحن نلتقي بكبار المفكّرين في لقاءات كهذه، وتندثرالأوراق كلٌ في محفظته

وفي أرشيف مكتبته فقط. ولا يصل هذا إلى علم أصحاب القرار حتى يصل إلى خطّة أصحاب القرار وهذا شيء مؤسف ومحزن. أي أنّ المفكّر العربي والإسلامي معزول عن القرار أفَما آن الأوان أن نخطو خطوة كما يقولون ـ لله تعالى في هذا المجال؟ بالنسبة للأخ الدكتور فهمي جدعان، حديث الفرق بغض النظر صحيح؟ نعم، لكن كيف يفهم؟ النبي صلى الله عليه وسلّم يحذر من الافتراق ويهدّد الأمّة بهذا الافتراق، ويؤكد أنّ الفرقة إلى زوال ونار وأنّ الحق واحد ولا يتشعّب الحق. هذا مقصود مبدأ الفرق، ولكن هذا لا يمنع في الفهم في الفرعيات والجزئيات والاجتهاد فيه. ولا يسمح بالعبث بالثوابت والكيّات. هذه في الحقيقة تأصيلات إذا أدركناها يصبح حديث الفرق لا مشكلة. وأن يطابق البعض عدد الفرق بعدد ما جاء في الحديث، لا، أنا لديّ إحصائية مائة وثلاثة فرق وتزيد عن ذلك ولنا عليها تعليقات كثيرة.

والسلفية هي الرجوع إلى الأصل وإذا قلنا إن الإسلام كتاب وسنّة فهذا أصل، وهو كذلك إلى قيام الساعة. هذه حقيقة.

• د. سميرة الخوالدة

نشكر للدكتور جلال أمين حديثه الذي عبّر فيه عن وجهة نظر الغالبية الصامتة من المسلمين. ثم أتطرّق إلى حديث الدكتورة فاليريا، والذي بدأته، ولدهشتنا، بحديثها عن مرض الغرب. والواقع، أننا لا نتحدّث معها أو نقرّها على الواقع المرضي في الغرب والذي من الممكن أن نسمّيه من وجهة نظري الخاصة بالفقر الأخلاقي. الفقرفي هذه الزوايا هو الذي يعاني منه ليس فقط الغرب ولكن العالم أجمع. وهل هناك أشدّ مرضاً مما نراه من أعراض هذا الفقر في القيادة السياسية الأمريكية؟ موقفها من العراق، موقفها من إسرائيل. هل هناك من يعاني من جنون العظمة كما تعاني السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط؟ كل مكان يوجد فيه صوت الإسلام، أمريكا أعلنت عليه الحرب! حتّى الفقراء الضائعون في الفلبين، جماعة مورو، أعلنت عليهم الحرب، وأرسلت لهم القوّات الخاصة الأمريكية. بينما الفقراء في تيمور الشرقية أعطوا الاستقلال ودعموا لماذا؟ لأنّ

فقراء مورو مسلمون وفقراء تيمور الشرقية غير مسلمين. فهذا الحقد الذي تعلنه أمريكا هو أشد الأمراض فتكاً بالبشرية. ونحن لا نفرح بمرض الغرب لأننا أول الضحايا. نحن نعاني ونتخوّف منه. في يد أمريكا أسلحة الدمار الشامل. هي تحرّم ذلك على العراق وعلى غيره، ولكنها تملك ترسانة الأسلحة التي لا يوازيها دولة أخرى في العالم. ثم، انتقل إلى حديث الدكتور فهمي جدعان، وأقدّر له هذه الرؤيا الواضحة والتصنيفات، وأقرّه على كثير منها لكنّها منزوعة عن الواقع التاريخي وعن القرينة التاريخية والسياق التاريخي، أين نشأ الأفغاني وكيف شرّد من بلاده؟ المودودي، أين كتب كتاباته؟ تحت الاستعمار البريطاني والأفغاني أيضاً، تحت الاستعمار البريطاني. سيّد قطب، أين كتب كتاباته؟ ألم يكن في سجون الطغمة العسكرية في مصر؟ فإذن، لماذا نأخذ فكر هؤلاء الناس خارجاً عن السياق التاريخي الذي عاشوه؟ هل هم أنبياء؟ هل سيظلّون في السحاب؟ أم أنهم يتفاعلون بردّة فعل واقعية مع مجتمعاتهم ومع ظروف أوطانهم والقوى التاريخية التي تحيط بهم والتي تهدّد وجودهم؟ يهدّدون وجودهم، فماذا يتحدّث الأفغاني؟ يتحدّث بالثورة والثورة على الظلم والاستبداد. إذن، يجب أن نفهم السياق التاريخ. حتى الإخوان المسلمون، عندما أوجدوا السياق العسكري التاريخي، لماذا؟ لأنّ موسليني كان هو قدوة في العالم وكان له نظام مليشيا، والوفد كان له نظام مليشيا، الحزب المصري الفتاة كان له نظام مليشيا. فهم لم يبدأوا بالراديكالية أبداً. العرب قابلوا الغرب بأيد مفتوحة وأذرع مفتوحة. كيف قابل عرب الأردن تي إس لورنس؟ كيف؟ قابلوه واعتبروه فارساً من فرسان الأحلام، جاء ليساعدهم. ولكن كيف قابلهم؟ بالغدر والخيانة. والغرب هو الذي خان الثقة. وبدلاً من أن يفوا بوعودهم للشريف حسين وللعرب، خانوهم وغدروهم. فإذن، العرب هم الضحية. هل سيّد قطب هو ضحية المودودي؟ لا، سيد قطب ضحية الطغمة العسكرية والتي تعرف كيف جاءت. العرب هم الضحية الآن. ولا أفتخر بأنهم ضحية ولا أبرئهم لأنّ الذي يضع نفسه موضع الضحيّة هو أيضاً مخطئ، وعليه العبء الأول والأخير، لأنّه يجب أن يكون فاعلاً لا مفعولاً. وشكراً.

• د. أحمد العوايشة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، ومن سار على نهجه إلى يوم الدين، أما بعد. فأشكر لمعالي رئيسة الجلسة، وللأساتذة المحاضرين على حسن عرضهم. وأبدأ بما تفضّل به أستاذنا جلال أمين عندما تحدّث عن قضية إثارة الرعب وتشويه صورة العرب والمسلمين في نفوس الغربيين. وهذه حقيقة واضحة وقد عرض الإعلام الغربي دعاية لمسحوق غسيل. مثلاً، جاء برجل عربي يلبس ثوباً أبيض متسخاً بالنفط ثم وضعوه في بانيو حمّام، وأحضر مسحوق الغسيل، وقال للمشاهدين هذا المسحوق ينظّف كل شيء حتى العربي. ولو كانوا فعلاً يقرأون حضارة العرب والمسلمين في النظافة فقط لكفانا فخراً في ذلك، أحكام الوضوء، أحكام الإستنجاء، أحكام الطهارة، أحكام الاغتسال وغير ذلك. إنّ الله نظيف يحبّ النظافة، وإنّ الله جميل يحب الجمال كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلّم.

جلد الذات غير مقبول. يجب أن نقف ونصبر. الله سبحانه وتعالى قال: ﴿ما زالوا يقاتلونكم حتّى يردوكم عن دينكم إن استطاعوا﴾. وهم لم يستطيعوا بحمد الله وتوفيقه.

والله سبحانه وتعالى قال: ﴿وإن تصبروا وتتقوا لا يضرّكم كيدهم﴾. ما علينا إلاّ أن نصبر والصبر ليس الرضا، الصبر والإعداد، والاستعداد. وتتقوا، شرط، وتتقوا، لا يضرّكم كيدهم شيئاً. والله تعالى يقول: ﴿وقد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر .قد بيّنا لكم الآيات إن كنتم تعقلون﴾.

التهمة جاهزة بالنسبة للعرب. وهذا يذكرنا في الأدب العربي بقصة الثعلب والديك والدجاجة والصوص. الثعلب قال للديك أريد أن آكلك. سأله لماذا؟ قال له: إنت تزعج الناس. قال: أنا طير مسكين ضعيف لا مشكلة مني. فردّ عليه قائلاً: «كل المشاكل منك، فأنت تزعج الناس وهم نائمون بمنتصف الليل. وانتظر الثعلب أسبوعين حتى يرى فيما إذا كان هناك ناس تتنحنح، ناس تعطس حتى يقول يرحمكم الله، ناس تدافع كحالنا اليوم. ما وجد. فجاء إلى الدجاجة. الدجاجة فوراً عرفت التهمة فقالت: «دخلك»، قال لها من قلّة السلامة. قالت له أنا لا أصيح ولا أؤذي، فقال لها أنت كاذبة فعندما تبيضين

تصيحين وعندما تصيحين تزعجين أهل الحارة فأكلها . فجاء إلى الصوص الذي عرف فوراً، فرفع يديه وقال له أنا لا أبيض ولا أصيح. فقال له : «أنت كاذب، فعندما تكبر، إما أن تصيح أو تبيض.

ونحن جميعاً على هذا المستوى تقريباً. بالنسبة لنا حقيقة، يعني الشيخ حمدي مراد حفظه الله وهو متخصّص في علم الحديث واللغة العربية كفاني مؤنة الرد على أستاذنا الدكتور فهمي جدعان. ولكن دراسة حديث الفرق، دراسة حديثية قبل الحكم على الحديث، فالحديث من وجهة النظر، الحديث فيها صحيح. ولكن فهم الفرق، فيجب أن نفرّق بين الفرق الإسلامية والفرق التي ظهرت في تاريخ المسلمين. هناك فرق إسلامية وفرق ظهرت في تاريخ الإسلام. فالفرق التي ظهرت بتاريخ الإسلام تختلف عن الفرق الإسلامية على ما أعتقد.

والثاني، تاريخ السلفية وتقسيم السلفية عالية ومستعلية. لدينا السلف حُدّدوا بالقرون الثلاثة الأولى وأقصى حدّ بالقرن الخامس الهجري، حدّده الإمام أبو حامد الغزالي. السلفية هم الذين شهد لهم النبي (صلى الله عليه وسلّم) بالخير بقوله : «خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يتلو أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه وتسبق يمينه شهادته».

كان هناك أشخاص من الصحابة وناس من المشركين لأنهم لم يؤمنوا بالنبي (صلى الله عليه وسلّم). أيضاً، النبي (صلى الله عليه وسلّم) بالنسبة للسلفية، السلفية قدّمت النص على العقل في العبادات والعقائد، أما العقل فأعطته مجالاً واسعاً في مجال الحياة والكون المادي، فنجد أن عمر بن الخطّاب رضي الله عنه استفاد من الرومان عندما استخدم نظام الدواوين، لكنه أخضعه لطابع الإسلام. النبي (صلى الله عليه وسلّم) أرسل اثنين من الصحابة إلى منطقة جُرَش في اليمن ليتعلّما صناعة السلاح، لأنّه كان حكراً على اليهود كما هو اليوم. أيضاً النبي (صلى الله عليه وسلّم) كان له من يترجم له بلغات الآخرين. ومن تعلّم لغة قوم أمن من شرورهم. يكفي دراسة كتاب ابن تيمية : تعارض العقل مع النقل. أو كتابة العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح. وهذه أمور

يجب أن ننتبه إليها. الآن في الغرب، هناك الأصولية المسيحية وهي التي تحكم أمريكا، أو يسمونها السلفية الأمريكية. لماذا لم تعب هذه السلفية بينما يعاب الانتساب لسلف. ونحن لدينا قاعدة، وكل خير في اتباع من سلف وكل شر في اتباع من خلف. السلف لا يكفي أنهم حافظوا على البلدان الإسلامية من المحيط الهادئ إلى الخليج الثائر لغاية بداية، ألا ١٩٠٠، وشكراً.

• قيس صادق

شكراً، معالي الرئيس. لي مداخلة، كنت في الصباح قد تطرّقت إلى تنشئة الأجيال الصاعدة على تربية الحوار وقبول الآخر، وقبول الوحدة في التعددية، وقراءة التاريخ بموضوعية دونما تجزئة. وفي هذه اللحظة، أدعو أيضاً ونحن أمام تحدّ آخر هو التخلّص من عقدة الصليبية والغرب المسيحي. عند الكثيرين، ما زلنا نسمع من المسلمين والعرب، والمفكّرين، وللأسف أنهم لا يميّزون بين الغرب والمسيحية. الدول الغربية هي ليست المسيحية إطلاقاً. عندما نتكلّم عن بوش وسياسة بوش، هي سياسة سياسية وليس منطلقاً من المفهوم المسيحي في موضوع السلام أو الحوار مع الآخر أو غير ذلك. فإذا كانت أمريكا هي من دعمت المسيحيين كما ذكرت الدكتورة في الفلبين، هي التي دعمت وأوجدت بن لادن، ودعمت أهل البوسنة المسلمين ضد الكروات وضد الأرثوذكس في يوغسلافيا، في صربيا. إذن، علينا ألاّ نقرأ التاريخ أو الأحداث السياسية إلاّ بتفاصيل كاملة وبوحدة كاملة. فالغرب المسيحي هو ليس مسيحاً والصليبية أنتم تعلمون أنّ هذا المصطلح بدأ تاريخياً بكتاب روزنا «الحروب الصليبية». وهذه في الخمسينيات بينما العرب المؤرخون ذكروا حروب الفرنج. وكان المسيحيون في الشرق هنا هم المستهدفين وليس المسلمين. الكنيسة الأثوذكسية في الشرق هي التي كانت مستهدفة وليس الإسلام. فكانت نسبة المسيحيين في الشرق وفي بيت المقدس هي ٨٠٪. كان فقط ٢٠٪ آنذاك من المسلمين. وبالتالي، البطريرك الأرثوذكسي نفي إلى قبرص وأقيمت المملكة الصليبية في القدس، وأقيم البطريرك اللاتيني في القدس. وفي أنطاكيا، نفس الشيء. وفي القسطنطينية أيضاً

أقيمت المملكة اللاتينية الصليبية ولم يكن هناك أحد من المسلمين. إذن، المستهدف هو كان الكنيسة الارثوذكسية وليس الإسلام. فرجاء هناك تحدٍّ. علينا أن نميّز بين الغرب وبين المسيحية. إن كنت تنطق شيئاً حول المسيحية، فعد إلى الكنيسة. أما فيما يتعلّق بالحركات الأصولية في المسيحية، فنحن نرفضها. في أيلول كنت في أمريكا في ديترويت، لم يبق سوى أن أنزع بنطالي على الحدود. الموضوع لا يميّزون بين مسيحي وغير مسيحي في الشرق. نحن عالم ثالث بالنسبة لهم. سألني إلى أين، قلت له ، فسأل ، فأخبرته :

إذن الموضوع هو التحدي. علينا أن نفكّر تاريخياً من منظور تاريخي سليم. فيما يتعلّق بالمسيحية الصهيونية المتصهينة، نحن ضدها. ألقيت ثلاث محاضرات في أمريكا، وفي الربيع القادم سألقي ثلاث محاضرات حول المسيحية المتصهينة وحول أرض الميعاد. نحن لنا موقف، لأنّ هذا الموضوع يخصّنا قبل أن يخصّ أي إنسان آخر. لهذا أرجو أن نتحدّث بكل موضوعية وأنّ نتخلّص من هذه العُقدة وموضوع الغرب المسيحي وما إلى ذلك. شكراً.

• د. فهمي جدعان

أنا لا أريد أن أدخل في جدل دوغماتي حول حديث الفرق هذا بغض النظر عن صحته ونسبته سواء من حيث الرواية أو المتن، لكنّه حديث تحقّق تاريخياً مضمونه بمعنى أنّنا فعلاً أمام ٧٣ فرقة، قد لا تكون ٧٣ فرقة، لكن ابن حزم ردّها إلى خمس فرق أساسية لكن هناك تشريعات داخل الفرق، وهناك خلافات داخل هذه الفرق، وهناك تكفيرات وكل واحد منهم يعتقد أنّه هو مسلم لا يحق لأحد تكفيره. هذا واقع تاريخي وأنا لا أحكم على الأيديولوجية. لكن أنا أشير إلى التباين التاريخي وفق الظروف الموضوعية التي أفرزت هذه الحركات مثلما أفرزت الحركات المعاصرة. السلفية، أرجو من الذين أشاروا إليها، لو تكرّموا، أن يقرأوا بحثي الجديد في كتاب صدر قبل شهر هو «رياح العصر». هناك بحث مطوّل عن السلفية وليس هو بالبحث الأيديولوجي، أو الانفعالي، كلّه نصوص ووثائق تاريخية. وهناك فعلاً سلفية تاريخية، وفعلاً سلفية محدثة، وفعلاً سلفية

متعالية. وكلّها تسمّي نفسها سلفية. هذا كلام مختزل جداً، لا نستطيع التوسع به في دقيقة واحدة.

أما أنّ الإسلام التمدّني طقوس، فليس الأمر كذلك. الإسلام التمدّني يمثّل حضارة بأكملها. حين ذكرت أمي وأختي، هذا لا يعني أنّ الإسلام التمدّني هو خلافي، أمّي وأختي تجسّدان بشكل مبسّط وشائج هذا الإسلام. هذه التجربة التاريخية الحضارية حين يقال حضارة إسلامية، يقال فنون عمارة، علوم.

السيدة سميرة، أنا لا أنزع الأشياء من سياقها التاريخي، أنا أحلّل الأشياء في سياقها التاريخي. سيّد قطب صحيح تحت وطأة الطغمة العسكرية، لكنه حوّل تجربته الشخصية إلى تجربة كونية. إذا كانت هناك تجربة شخصية، فهل يصبح الإسلام هو كبش الفداء؟ لا، هذا لا يجوز. كونه ضحية الطغمة العسكرية، هذا موضوع آخر. الخطر في هذه النظرة هو أن نحوّل الأوضاع الخاصة الذاتية المرتبطة بتطلّعات ذاتية شخصية إلى تجربة كونية تلزم الإسلام حاضراً ومستقبلاً. هذا لا يجوز. وهذه نتائج نراها. يعني تحويله إلى ذريعة ـ لا. هذا يتعارض مع العقل، أنا أعرف منذ البداية، وابن تيمية أعرفه جيّداً، فهو يمثّل ما أسميته أنا بالسلفية المحدّثة فيه عناصر من أحمد بن حنبل لكن فيه شيء من الحداثة و فيه شيء من العقل. لكن للعقل حدوداً، له حدود قويّة جداً تجعل ابن تيمية لا يخرج عن النص. هناك فرق بين الفرق الإسلامية والفرق التي ظهرت خلال الإسلام.

أما حول ما قاله الاستاذ ابراهيم العجلوني: فأنا لم أقل أنّ الجميع يحيلون العالم إلى عالم إسلام وعالم كفر. ولكن هذا ما تبنّته الحركات الراديكالية الحديثة المعاصرة. أنا أعلم أنّ هناك عالم معاهد أو معاهدين. لما بعض السلفيين هاجموا بعض الأمريكيين في جزيرة فيلكا، كان النقد الموجّه إلى الجناة أنّه لا يجوز الاعتداء على المعاهدين.

الدكتور نبيل الشريف، لا أدري إذا كان الإنسان السلفي المتعالي سيحكم العالم، هذه فَرَضيّة تتداول..

• **د. جلال أمين**

أريد أن أعبّر عن سروري العميق بالمؤتمر وأعتقد أنّه من أنجح المؤتمرات. أنا استفدت منه لدرجة لم تحدث في الكثير من المؤتمرات. لا بدّ من أن نشكر القائمين على المؤتمر. ولا بدّ أن أعبّرعن تقديري العميق للدكتور حازم مشتاق وأرجو أن أكون عند حسن ظنّه. ملاحظة عامة وجدتها مرّة أخرى في هذا المؤتمر: انقسام فكر الإصلاح لدينا إلى قسمين. كيف: عندما يقول نحن لسنا سيئين إلى هذه الدرجة، فيرد عليه آخر قائلاً، هل تود أن تحمي نفسك، لا بد من التعايش على الأرض. آن الأوان أن نكف عن النقد ونلتفت إلى عيوبنا وهي كثيرة و خطيرة. هناك طرق للاعتراف بعيوبك. هناك طريقة مملؤة بإذلال النفس وتحقيرها. وهناك اعتراف بالعيوب مصحوبة برغبة حقيقية بالإصلاح. الاتجاهان موجودان. من الأشياء الحديثة هو تقرير التنمية الإنسانية. الاعتراف بالعيوب ولكن بطريقة لا تحدث إلاّ ضد الطرف الآخر، ليست هناك رغبة حقيقية بالإصلاح بل هي بالإذلال. يجب أن نحاول معالجة العيوب.

الدكتور فهمي جدعان، أنا استفدت جداً من عرضه العلمي والأنيق والواضح. لكني شعرت بمشكلة بالنسبة للموقف الرابع، يبدو أنّه متعاطف معه أكثر من غيره. هذا صحيح، ستنا، وأمنا، وأختنا يحملن قيماً جميلة ولكن القائمين على العولمة يمحونها. هناك الكثير مما نحتج عليه في الاتجاهات الأخرى.

أحد الأخوة سأل من هو المثقف وأليس هناك الخطر دائماً أن يخضع في مواجهة الظلم. أنا أطالبه ألاّ يطمع بالمكافأة. قل الحقيقة وما من داع أن تصرّ على المكافأة. هذا يعرّضه لمواقف السلطة. بالنسبة لتحقير الغرب، هم بنفس الموقع الذي نحن فيه.

الدكتور حمدي مراد، تصيبنا كلنا بعض المرارة، ها هم الصهاينة اجتمعوا وعملوا مؤتمراً، نحن المثقفين العرب أين هم؟ لماذا نتظاهر؟ هل لأننا قدريون. كثيراً ما يعود إليّ الأمل عندما أرى أجيالاً جديدة، وطبقات جديدة، وبلاداً عربية أخرى لم تكن تلعب دوراً بالثقافة. نحن اعتدنا أن مصر ودولاً عربية كبرى هي التي تقود المسيرة. الأمل كثيراً ما يعود إليّ، أنا ما سمعت لغة عربية سليمة في مؤتمر كما سمعت في هذا المؤتمر. الجيل

الجديد يعطينا الأمل. الطبقة الصاعدة العربية مثقفة وعندها رغبة حقيقية بالتقدم. بالإضافة إلى مثقف يمني، سعودي، أردني يمكن أن يساهموا بما نحن نسعى إليه.

لم أكن أقصد أبداً أنّ الثورة الصناعية قامت في سنة ٢٠٠٠، أنا قصدت أنّ التوجهات الاستثمارية لم توجد إلاّ بعد الثورة الصناعية. في الجزائر كان الأمر استعماراً استيطانياً. أنا لم أغلط الغلطة الفظيعة.

• السيدة ليلى شرف

قبل أن أشكر اللجنة وأشكر الحاضرين، وأشكركم على هذه الجلسة الحيوية والدسمة أريد أن ألاحظ أننا لم نصل فقط إلى نهاية هذا المؤتمر وهذه الجلسة، ولكن إلى نهاية فعاليات إعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية لهذا العام. أريد أن أشكر اللجنة العليا لعمّان عاصمة الثقافة العربية على كل الجهود وأمانة عمّان الكبرى على جهودها الجبّارة وما ملأت به الساحة الثقافية من أنشطة دسمة. أرجو من السيدة نانسي باكير المنسّقة العامة أن توجه الشكر إلى اللجنة العليا، وأمانة عمّان الكبرى. أشكر الدكتور فهمي جدعان، والدكتور جلال أمين، والدكتورة فاليريا، أشكركم جميعاً على هذا الحوار الغني.



الجلسة الأولى : سمو الأميرة وجدان على مندوبة جلالة الملكة. ترأس الجلسة د. عبدالعزيز الدوري.
على اليمين د. مهدي الحافظ، على اليسار د. عبدالملك مرتاض



الجلسة الثانية : سمو الأميرة بسمة . في الوسط معالي الدكتور ناصر الدين الأسد
على اليمين الدكتورة أمان كبارة شعراني



الجلسة الثالثة : في الوسط رئيس الجلسة د. عبدالسلام العبادي

على اليمين د. أحمد صدقي الدجاني . على اليسار د. لارس لورنباك



الجلسة الرابعة: في الوسط رئيسة الجلسة العين ليلى شرف

على اليمين د. فهمي جدعان ، على اليسار د. جلال أمين ، أ.د فاليريا بياتشنتيني









المشاركون في المؤتمر

١ - سماحة الشيخ عز الدين الخطيب التميمي
٢ - معالي الأستاذ كامل الشريف
٣ - سماحة الأستاذ الدكتور عبد العزيز الخياط
٤ - معالي الأستاذ الدكتور عبد السلام العبادي
٥ - معالي الدكتور بسام العموش
٦ - سعادة الدكتور حمدي مراد
٧ - الأب الدكتور قيس صادق
٨ - سعادة الأستاذ جورج حداد
٩ - سعادة الأستاذ طارق مصاروة
١٠ - معالي الدكتور عزت جرادات
١١ - معالي الأستاذ رؤوف أبو جابر
١٢ - سعادة الدكتور إبراهيم صبيح
١٣ - سعادة الأستاذة روضه الهدهد
١٤ - سعادة الدكتور محمد شريم
١٥ - سعادة الأستاذ بلال التل
١٦ - سعادة الأستاذ خليل السواحري
١٧ - سعادة الدكتور عودة أبو عودة
١٨ - سعادة الدكتورة سميرة فياض الخوالدة
١٩ - سعادة الدكتور حسن حماد

٢٠ - معالي الأستاذ محمود الشريف
٢١ - سعادة الدكتور نبيل الشريف
٢٢ - سعادة الأستاذ أحمد العوايشة
٢٣ - سعادة الأستاذ إبراهيم العجلوني
٢٤ - سعادة الدكتور هشام غصيب
٢٥ - سعادة الأستاذة أسمى خضر
٢٦ - سعادة الدكتور خالد التخاينه
٢٧ - سعادة الأستاذة رندة النابلسي
٢٨ - سعادة الأستاذة سنا الدجاني
٢٩ - سعادة الأستاذة سهام أحمد المحيسن
٣٠ - سعادة الأستاذة عايدة حنبلي السارع
٣١ - سعادة الدكتور عبد الرؤوف فضل الله

لجنة الإشراف على المؤتمر

١ ـ السيدة نانسي باكير ـ المنسقة العامة

٢ ـ عبد الله رضوان

٣ ـ سعيد قموه

٤ ـ رانيا صبيح

٥ ـ بسمة النهار

٦ ـ عالية الفايز

٧ ـ غسان طنش

٨ ـ عماد الحوامدة

٩ ـ أمجد رداد

١٠ ـ سليم العمري

١١ ـ إيهاب الحسبان

١٢ ـ عايد الفاخوري

١٣ ـ حاتم العموش

١٤ ـ خليل الصعوب

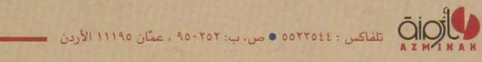
١٥ ـ نبيل فاخوري

الإسلام
والقضايا المعاصرة

يُعتَبرُ هذا المؤتمر واحداً من أبرز المؤتمرات التي عقدت في خضم احتفال الأردن بإعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية ٢٠٠٢ ، وقد حظي بدعم وتأييد من صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله رئيسة اللجنة الوطنية العليا لإعلان عمّان عاصمة للثقافة العربية ، تأكيداً عملياً لاهتمام جلالتها بهذا اللقاء الذي ضمّ نخبة ممتازة من الباحثين، لدراسة موقف الإسلام من الديمقراطية والحريّة وحقوق الإنسان ، وقضايا المرأة، والنظام العالمي الجديد ، والحوار مع الآخر.

أُريد لهذا المؤتمر أن يقدّم إضافة نوعية من خلال أوراق العمل التي اشتملت عليها محاوره الأربعة وأن يفتح باب الحوار بأريحية وبجرأة وشجاعة حول قضايانا المعاصرة وبنظرة إسلامية حضارية أصيلة، مدركين أننا لسنا مطالبين بتطويع العقيدة أو تأويلها كي تتوافق مع الشؤون الدولية المعاصرة، تحت وطأة الشعور بالنقص التي أفرزتها عوامل التشويه وسوء الفهم ، ومتحررين من كل المركبات والعقد والريبة والشك وفقدان القدرة على الإتصال والحوار مع الحضارات و الثقافات ؛ ذلك أننا جزء من هذا العالم لا نقف خارجه متلقّين أو طائعين ؛ بل نملك القدرة على إيجاد الجوامع المشتركة على مبدأ الاعتدال والانفتاح.

وقد شكّل هذا المؤتمر حلقة من حلقات الدعوة إلى العمل من أجل تفعيل حوار الحضارات والثقافات ؛ لإزالة ما علق من تشويه بصورة الإسلام والمسلمين ولتعديل النظرة إلى الدول العربية والإسلامية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول. ، كما كانَ مناسبة مباركة للحديث عن عقيدتنا السمحة التي تدعو دوماً إلى المحبة والرحمة والسلام.


أزمنة AZMINAH
تلفاكس : ٥٥٢٢٥٤٤ • ص. ب: ٩٥٠٢٥٢ ، عمّان ١١١٩٥ الأردن

ISBN 9957-09-131-X (ردمك)